

الفهرس

١٧ تقديم

مقدمة في فضل الصلاة اليومية / ١٩

٢٠ حول معنى الصلاة

فصل في أعداد الفرائض و نوافلها / ٢٥

٢٥ في عدد الصلوات الواجبة

٣٠ في النوافل

٣٠ الفرع الأول في تعيين أعداد النوافل

٤١ الفرع الثاني في نسبة النوافل الى الأوقات أو الفرائض

٤٥ الفرع الثالث في تفاوت النوافل المرتبة في الفضيلة

٤٨ الفرع الرابع في دس نافلة الصبح في صلاة الليل

٥٠ الفرع الخامس في تفريق صلاة الليل بعد انتصافها

٥١ الفرع السادس في هيئة اليدين في الوتر

٥٢ الفرع السابع في أذكار قنوت الوتر

٥٥ الفرع الثامن في استحباب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر

٥٧ الفرع التاسع في استحباب الصلاة على النبي و آله بعد ركعتي الفجر

- الفرع العاشر في كراهة النوم بين صلاتي الليل و الفجر ٥٨
- الفرع الحادي عشر في جواز ترك النوافل أداءً لهم أو غمّ ٥٨
- الفرع الثاني عشر في تأكّد استحباب النوافل ٥٩
- الفرع الثالث عشر في استحباب قضائها و الصدقة ان لم يقدر ٦٠
- الفرع الرابع عشر هل الأفضل في الوتيرة القيام أو الجلوس؟ ٦١
- الفرع الخامس عشر في نوافل يوم الجمعة و كيفية أدائها ٦٦
- سقوط نوافل الظهرين و الوتيرة في السفر ٦٧
- وجوب الاتيان بالنوافل ركعتين ركعتين ألا الوتر ٧١
- الفرع الأوّل النوافل كلّها ركعتان ٧١
- الفرع الثاني استحباب القنوت في النوافل ٧٤
- الفرع الثالث استحباب القنوت في الشفع ٧٥
- في صلاة الغفيلة و الوصيّة ٧٦
- الفرع الأوّل في الغفيلة ٧٧
- الفرع الثاني في صلاة الوصيّة ٧٩
- جواز اتيان النوافل جالساً ٨٣
- الفرع الأوّل في الاتيان بالنوافل جالساً ٨٣
- الفرع الثاني في عدّ كلّ ركعتين بركعة ٨٥

فصل في أوقات اليوميّة و نوافلها / ٨٧

- الفرع الأوّل في تعيين وقت الظهرين ٨٨
- الفرع الثاني في ذكر الروايات المخالفة و تبريرها و تعيين وقت نافلة الظهر و العصر ٩١
- الفرع الثالث في أنّ لكلّ صلاة وقتان فالأوّل وقت فضيلة و الآخر وقت الاجزاء ٩٩
- الفرع الرابع في أنّ ما بين المغرب و نصف الليل وقت للمغرب و العشاء ١٠٤

٧	الفهرس
١١١	الفرع الخامس في ابتداء وقت العشاء
١١٣	الفرع السادس في انتهاء وقت العشاء
١١٥	الفرع السابع في اختصاص الصلوات بأوقاتها قدر أدائها
١١٨	الفرع الثامن في امتداد وقت العشاءين الى الفجر
١١٩	الفرع التاسع في تعيين وقت صلاة الصبح وامتدادها
١٢٢	الفرع العاشر في وقت فضيلة الظهر و العصر
١٣١	ايضاح في ابتداء وقت فضيلة العصر
١٣٦	في معرفة الزوال و الغروب و طلوع الفجر
١٣٧	الفرع الأول في معرفة الزوال
١٤٠	الفرع الثاني في معرفة الغروب
١٥١	الفرع الثالث في تعيين مناط انتصاف الليل
١٥٦	الفرع الرابع في معرفة طلوع الفجر
١٦١	وجوب الترتيب بين الظهرين و العشاءين
١٦٣	الفرع الأول في وجوب الترتيب بين الظهرين و العشاءين
١٦٤	الفرع الثاني فيما لو قدّم الثانية سهواً
١٦٦	الفرع الثالث فيما لو أدرك الحائض و المجنون و الصبي أربع ركعات من الوقت ...
١٦٨	في العدول من اللاحقة الى السابقة و بالعكس
١٦٨	الفرع الأول في جواز العدول من اللاحقة الى السابقة
١٧٠	الفرع الثاني في العدول من السابقة الى اللاحقة
١٧٢	في استحباب التفريق بين الصلاتين المشتركتين في الوقت
١٧٦	في استحباب التعجيل في الصلاة
١٨٠	في استحباب الغسل بصلاة الصبح
١٨١	في قاعدة من أدرك

- الفرع الأوّل في بيان مستند قاعدة من أدرك و حجّيتها في الجملة ١٨١
- الفرع الثاني في عموم قاعدة من أدرك لجميع الصلوات اليومية ١٨٢
- الفرع الثالث في أنّ الصلاة حينئذ أداء ١٨٣
- الفرع الرابع في من أحر الصلاة الى أن يبقى مقدار ركعة من الوقت عمداً ١٨٥
- الفرع الخامس في أنّ ادراك الوقت مقدّم على سائر المقدمات ١٨٦

فصل في أوقات الرواتب / ١٨٧

- في نوافل يوم الجمعة ١٩٧
- في وقت نافلة المغرب ٢٠٢
- في وقت نافلة العشاء ٢٠٥
- في وقت نافلة الصباح ٢٠٧
- الفرع الأوّل في تعيين وقت نافلة الفجر ٢٠٧
- الفرع الثاني في جواز حشوها في صلاة الليل ٢١٠
- الفرع الثالث في انتهاء وقت نافلة الفجر ٢١٢
- الفرع الرابع في جواز حشوها في صلاة الليل ولو قبل النصف ٢١٤
- في وقت نافلة الليل ٢١٥
- الفرع الأوّل في ابتداء وقت نافلة الليل ٢١٥
- الفرع الثاني في انتهاء وقت نافلة الليل ٢٢٠
- الفرع الثالث في جواز تقديمها على الغداة اذا انتبه و قد طلع الفجر ٢٢٢
- الفرع الرابع في التفريق في صلاة الليل ٢٢٤
- في جواز تقديم نافلة الليل على النصف للمسافر و الشاب ٢٢٦
- في دوران الأمر بين تقديم صلاة الليل على وقتها أو قضائها ٢٣٠
- فيما اذا طلع الفجر و قد صلّى من صلاة الليل أربع ركعات أو أزيد ٢٣٢

٢٣٣	في موارد استثناء استحباب تعجيل الصلاة
٢٤٩	في استحباب تعجيل قضاء الفرائض و النوافل
٢٤٩	الفرع الأول يستحبّ التعجيل في قضاء الفرائض و تقديمها على الحواضر
٢٥١	الفرع الثاني في قضاء الليلية في الليل و النهارية في النهار
٢٥١	في موارد وجوب تأخير الصلاة
٢٥٢	الفرع الأول في تأخير الصلاة لذوي الأعذار مع رجاء زوالها أو احتمالها
٢٥٣	الفرع الثاني في تأخير الصلاة لتحصيل المقدمات
٢٥٤	الفرع الثالث في تأخير الصلاة لتعلم أحكامها
٢٥٤	الفرع الرابع في تأخير الصلاة اذا زاحمها واجب مضيّق
٢٥٥	في جواز التطوع في وقت الفريضة و لمن عليه فائنة
٢٥٥	الفرع الأول في جواز التطوع في وقت الفريضة
٢٦٣	الفرع الثاني في التطوع لمن عليه فائنة
٢٦٥	فيما اذا نذر النافلة
٢٦٦	في كراهية الشروع في النوافل المبتدئة في خمسة أوقات

فصل في أحكام الأوقات / ٢٧٣

٢٧٣	الفرع الأول في عدم جواز الصلاة قبل الوقت عامداً
٢٧٦	الفرع الثاني في لزوم العلم بدخول الوقت
٢٧٩	الفرع الثالث في الاعتماد على شهادة العدلين
٢٨٣	فيما اذا كان غافلاً فصلّى ثمّ تبين وقوع الصلاة في الوقت
٢٨٤	فيما اذا تبين دخول الوقت فصلّى و تبين وقوع الصلاة قبل الوقت
٢٨٥	فيما اذا لم يتمكن من تحصيل العلم
٢٨٩	فيما اذا دخل في الصلاة و شكّ في الوقت

١٠ الهادي الى الطريقة الوسطى في شرح العروة الوثقى

- ٢٩١ فيما لو شرع في الثانية قبل الأولى غافلاً في الظهرين و العشاءين
- ٢٩٥ حكم العدول من اللاحقة الى السابقة في قضاء الفوائت
- ٢٩٦ حكم العدول من السابقة الى اللاحقة و من الفائتة الى الحاضرة و من النافلة الى الفريضة و بالعكس
- ٢٩٨ في المراد بالعدول
- ٢٩٨ فيما اذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة ثم حصل أحد الأعذار المانعة من التكليف بالصلاة
- ٣٠١ فيما اذا ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت أو في الأثناء
- ٣٠٤ في وجوب الاقتصار على أقل الواجب في ضيق الوقت

فصل في القبلة / ٣٠٧

- ٣٠٨ الفرع الأول في أنّ القبلة ليس خصوص البنية
- ٣٠٩ الفرع الثاني في حجر اسماعيل
- ٣١٠ الفرع الثالث في استقبال عين الكعبة
- ٣١٦ الفرع الرابع في اعتبار العلم بالمحاذاة للكعبة
- ٣١٩ في الإمارات المحصلة للظنّ بالقبلة
- ٣٢٣ في وجوب الاجتهاد في تحصيل الظنّ عند عدم امكان تحصيل العلم
- ٣٢٤ في عدم الفرق بين الأعمى و البصير
- ٣٢٤ في عدم اعتبار اخبار صاحب المنزل
- ٣٢٥ فيما اذا حصر القبلة في جهتين
- ٣٢٧ في تبدل الظنّ من جهة الى جهة أخرى
- ٣٢٨ في فروع الصلاة الى أربع جهات
- ٣٣١ الفرع الأول في ضيق الوقت عن الصلاة الى أربع جهات

- ٣٣٢ الفرع الثاني في لزوم كون الوجوه الأربعة متقاطعات
- ٣٣٢ الفرع الثالث في جواز الصلاة الثانية الى الجهات الأخرى
- ٣٣٢ الفرع الرابع في التخيير بين الصلاة أربعاً ثم الأربع وبين الاثنين الاثنين
- ٣٣٣ الفرع الخامس فيما لو نقص الوقت في المشتركين عن ثمان صلوات
- ٣٣٥ الفرع السادس فيما اذا علم أو ظنّ بعد الصلاة الى جهة أنّها القبلة
- ٣٣٥ الفرع السابع في عموم حكم المتحيّر لكلّ ما تعيّن فيه الاستقبال
- ٣٣٦ الفرع الثامن فيما لو تبيّنت القبلة بعد الصلاة

فصل فيما يستقبل له / ٣٣٧

- ٣٤٥ في كيفية الاستقبال في الصلاة
- ٣٤٥ الفرع الأوّل في كيفية الاستقبال
- ٣٤٦ الفرع الثاني في كيفية استقبال المحتضر
- ٣٤٦ الفرع الثالث في الاستقبال في صلاة الميّت
- ٣٤٧ الفرع الرابع في كيفية وضع الميّت حال الدفن
- ٣٤٨ الفرع الخامس في الاستقبال حين الذبح وكيفيته
- ٣٤٩ في حرمة الاستقبال حال التخلّي

فصل في أحكام الخلل في القبلة / ٣٥٣

- ٣٥٨ فيما اذا ذبح أو نحر الى غير القبلة
- ٣٥٩ فرع في تعدّر الاستقبال عند الذبح
- ٣٦٠ فيما لو ترك استقبال الميّت

فصل في السترو الساتر / ٣٦١

- ٣٦٢ الفرع الأول في ستر العورة
- ٣٦٥ الفرع الثاني في ستر المرأة بدنها عن الاجنبي
- ٣٦٨ الفرع الثالث في استثناء الوجه و الكفين
- ٣٧٢ الفرع الرابع في النظر الى ما استثني من بدن المرأة مع التلذذ
- ٣٧٥ الفرع الخامس في عدم وجوب الستر على المرأة عن المحارم
- ٣٧٦ في وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر
- ٣٧٨ في كيفية الستر في الصلاة
- ٣٧٩ الفرع الأول في ستر العورة للرجل في الصلاة
- ٣٨٠ الفرع الثاني في حدّ العورة
- ٣٨٢ الفرع الثالث في ستر اللون و الشبح و الحجم
- ٣٨٥ الفرع الرابع في وجوب ستر البدن على المرأة في الصلاة
- ٣٨٦ الفرع الخامس في استثناء الوجه
- ٣٨٨ الفرع السادس في ستر المرأة رأسها و شعرها و عنقها
- ٣٩٠ الفرع السابع في ستر اليدين
- ٣٩٠ الفرع الثامن في حكم ستر القدمين
- ٣٩٢ في عدم وجوب ستر ما في باطن الفمّ و ما على الوجه من الزينة حال الصلاة
- ٣٩٣ في كيفية ستر الأمة
- ٣٩٤ الفرع الأول في حكم الستر للامة في الصلاة
- ٣٩٦ الفرع الثاني في حكم القناع للامة في الصلاة
- ٣٩٧ الفرع الثالث في المبعضة
- ٣٩٨ في أنّ حكم الصبيّة غير البالغة حكم الأمة
- ٤٠٠ في عدم الفرق في وجوب الستر بين أنواع الصلوات
- ٤٠١ فيما اذا بدت العورة لريح أو غفلة

٤٠٢ في وجوب الستر من جميع الجوانب
٤٠٤ في عدم وجوب الستر عن نفسه
٤٠٥ في أنّ اللازم الساترية في جميع الاحوال أم لا؟
٤٠٦ في الستر بغير الثوب
٤٠٧ الفرع الأوّل في الستر في الصلاة بغير الثوب عند الاضطرار
٤٠٨ الفرع الثاني في العاري الذي لم يجد ما يستر به
٤٠٩ الفرع الثالث في الستر بغير الثوب عند الاختيار

فصل في شرائط لباس المصلّي / ٤١١

٤١١ «الأوّل»: الطهارة في جميع لباسه
٤١٢ «الثاني»: الاباحة
٤١٣ الفرع الأوّل في اشتراط اباحة لباس المصلّي
٤١٦ الفرع الثاني في عدم الفرق بين الساتر وغيره
٤١٧ الفرع الثالث فيما لو نسي الغصب
٤١٨ في عدم الفرق بين أن يكون عينه للغير أو منفعته
٤١٨ فيما اذا صبغ ثوب بصبغ مغمصوب
٤٢١ فيما اذا جهل أو نسي الغصبية
٤٢١ في استقراض الثوب بنية عدم الأداء
٤٢٢ «الثالث»: أن لا يكون من أجزاء الميتة
٤٢٤ الفرع الأوّل في المأخوذ من يد المسلم
٤٢٦ الفرع الثاني في استثناء الصوف و الوبر و الشعر من الميتة
٤٢٧ في حكم اللحم المأخوذ من يد الكافر أو المطروح
٤٢٨ في حكم استصحاب جزء الميتة في الصلاة

- ٤٢٨ في حكم الصلاة في الميتة جهلاً أو مع الشكّ
- ٤٣٠ «الرابع»: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه
- ٤٣٥ فرع في الفرق بين ذي النفس و غيره
- ٤٣٥ في حكم الشمع و العسل و دم البقّ و أمثالها في الصلاة
- ٤٣٧ في حكم فضلات الانسان في الصلاة
- ٤٣٩ في استثناء الخزّ الخالص
- ٤٣٩ الفرع الأوّل في استثناء الخزّ الخالص
- ٤٤٤ الفرع الثاني في الخزّ المغشوش بوبر الأرناب
- ٤٤٦ الفرع الثالث في فرو السنجاب
- ٤٥٠ في جواز الصلاة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره
- ٤٥١ فيما اذا صلّى في غير المأكول جاهلاً أو ناسياً
- ٤٥٢ «الخامس»: أن لا يكون من الذهب للرجال
- ٤٥٤ الفرع الأوّل في حرمة التزيين بالذهب للرجل
- ٤٥٥ الفرع الثاني في جواز شدّ الأسنان بالذهب
- ٤٥٥ الفرع الثالث في جواز تحلية السيف و المصحف بالذهب و الفضة
- ٤٥٦ الفرع الرابع في جواز تحلية النساء و الصبيان قبل البلوغ بالذهب و الفضة
- ٤٥٧ فيما اذا كان قاب الساعة من الذهب
- ٤٥٩ «السادس»: أن لا يكون حريراً محضاً للرجال
- ٤٦١ الفرع الأوّل فيما لا تتمّ الصلاة فيه منفرداً
- ٤٦٣ الفرع الثاني في لبس الحرير في الحرب و الضرورة
- ٤٦٥ الفرع الثالث في لبس الحرير للنساء
- ٤٦٨ الفرع الرابع في الحرير الممتزج
- ٤٦٩ الفرع الخامس في الثوب المكفوف بالحرير

- ٤٧٣ في عدم البأس بما يرقع به الثوب من الحرير
- ٤٧٥ في جواز لبس الحرير لمن كان قملاً على خلاف العادة لدفعه
- ٤٧٥ فيما اذا صلّى في الحرير جهلاً أو نسياناً
- ٤٧٧ في الثوب الممتزج اذا ذهب جميع ما فيه من غير الأبريسم
- ٤٧٨ فيما اذا انحصر ثوبه في الحرير
- ٤٧٩ فيما اذا اضطرّ الى لبس أحد الممنوعات
- ٤٨٠ في وجوب تحصيل الساتر للصلاة ولو باجارة أو شراء
- ٤٨١ في حرمة لبس لباس الشهرة
- ٤٨٤ فيما اذا لم يجد المصلّي ساتراً
- ٤٨٧ فيما اذا وجد ساتراً لاحدى عورتيه
- ٤٨٧ في جواز الصلاة متفرّقين للعراة
- ٤٨٩ في تأخير الصلاة عن أوّل الوقت اذا احتمل وجود الساتر في آخر الوقت
- ٤٨٩ فيما اذا كان عنده ثوبان يعلم أنّ أحدهما من الممنوعات
- ٤٩١ فيما اذا لبس ثوباً طويلاً جداً و كان طرفه الواقع على الأرض نجساً أو حريراً أو ...

فصل فيما يكره من اللباس حال الصلاة / ٤٩٣

- ٤٩٥ في الثياب السوداء
- ٤٩٧ في ثوب واحد رقيق
- ٤٩٨ في الاتّزار فوق القميص
- ٤٩٩ في التوشّح فوق القميص
- ٥٠٢ في اشتغال الصمّاء في الصلاة
- ٥٠٣ في اللثام للرجل
- ٥٠٣ في النقاب للمرأة

١٦ الهادي الى الطريقة الوسطى في شرح العروة الوثقى

٥٠٤ في أن يؤمّ بغير رداء

٥٠٦ في أن يصحب شيئاً من الحديد بارزاً

٥٠٩ في ثوب يتّهم صاحبه

٥١٠ في أن تصلي المرأة في خلخال له صوت

فصل فيما يستحبّ من اللباس / ٥١١

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خير خلقه
محمد و آله الطيبين الطاهرين

أما بعد، فاعلم أنّ علم الفقه بعد علم التوحيد و علم الاخلاق من أشرف العلوم و أفضلها و تعلّمه و تعليمه يكون واجباً كفاً؛ لتلايندرس آثار دين خاتم الانبياء ﷺ و أوصيائه ﷺ، الذين هم مفسّروا الشريعة و ميّنوها.

و أنت اذا تأملت في الروايات الواردة عنهم ﷺ في تعيين تكليف الامة زمن الغيبة تجد ارجاعهم ايانا الى روايات أحاديثهم في الحوادث الواقعة و ترى أنّهم حجة المعصوم و المعصوم حجة الله؛ إلا أنّه يجب أن يكون للفقهاء ملكة العدالة و التقوى بحيث يقال له فقيه صائن لنفسه، حافظ لدينه، مخالف على هواه، مطيع لأمر مولاه؛ و هذا أقوى دليل على رفعة الفقه و محبوبيته؛ و بهذا أيضاً يظهر ما للفقهاء و المجتهدين من الفضل و الكرامة عند الله مضافاً الى أنّهم أمناء الرسل و أولياء آل محمد ﷺ و هم مراجع الخلق كما هو المشاهد من المجتهد و المجدّد آية الله العظمى الامام الخميني ﷺ المحيي

للاسلام في عصرنا هذا فحريّ للمؤمنين المحبّين لآل محمّد ﷺ أن يصرفوا عمرهم أو أغلب أوقاتهم في طلب الفقه و التفحص في الأخبار الواردة عنهم في الأحكام وغيرها. و أنا بتوفيق الملك العلام و تأييد أجدادي الطاهرين و اشارة بعض الاخوان اشتغلت بمذاكرة الفقه مع أصدقائي الطلاب من ابتداء كتاب الصلاة من العروة الوثقى و كتبت هذه المذكرات بحيث صارت كتاباً فسّميتها «الهادي إلى الطريقة الوسطى في شرح العروة الوثقى» فأسأل الله الاخلاص و القبول فأنّه كريم منّان؛ و بزعمي القاصر لا تكون هذه الأبحاث تكراراً للمكرّرات و لامملاً للخواطر بل ببركة زملائي الطالبين لمحبة الله و معرفته تكون منورة للقلوب و الأفكار و لأجد من نفسي سوى بضاعة مزجاة و أنّها محل للخطأ و الزلّات فاسئّل الله المغفرة و الرضوان و أسأله الدرجات المتعالية لشيخنا الأستاذ الفاضل المقداد العارف النحرير و المجتهد البصير العلامة آية الله العظمى حسنعلي نجابت قدس سره الشريف بحق محمّد و آله الأخيار صلوات الله عليهم أجمعين.

المطابق لعيد الفطر ١٤١٦

السيد علي محمّد دستغيب الحسيني الشيرازي.

كتاب الصلاة

مقدمة في فضل الصلوات اليومية و أنها أفضل الأعمال الدينية

اعلم أن الصلاة أحب الأعمال الى الله تعالى وهي آخر وصايا الأنبياء عليهم السلام؛ وهي عمود الدين؛ إذا قبلت قبل ما سواها وإن ردت رد ما سواها؛ وهي أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم؛ فإن صحّت نظر في عمله وان لم تصحّ لم ينظر في بقية عمله؛ ومثلها كمثل النهر الجاري فكما أن من اغتسل فيه كل يوم خمس مرّات لم يبق في بدنه شيء من الدرن كذلك كلما صلّى صلاة كفر ما بينهما من الذنوب؛ وليس ما بين المسلم وبين أن يكفر إلا أن يترك الصلّة؛ وإذا كان يوم القيامة يدعى بالعبد فأول شيء يُسأل عنه الصلّة فإذا جاء بها تامّة والأذخ في النار؛ وفي الصحيح قال مولانا الصادق عليه السلام: «ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلّة؛ ألا ترى الى العبد الصّالح عيسى بن مريم عليه السلام قال: ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً﴾ و روى الشيخ في حديث عنه عليه السلام قال: «و صلاة فريضة تعدل عند الله ألف حجّة و ألف عمرة مبرورات متقبّلات» وقد استفاضت الروايات في الحثّ على المحافظة عليها في أوائل الأوقات وأن من استخفّ

بها كان في حكم التارك لها.

قال رسول الله ﷺ: «ليس مني من استخفَّ بصلاته» وقال: «لا ينال شفاعتي من استخفَّ بصلاته» وقال: «لا تضيعوا صلاتكم؛ فإن من ضيع صلاته حشر مع قارون وهامان وكان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين» وورد: «بيننا رسول الله ﷺ جالس في المسجد اذ دخل رجل فقام فصلّى فلم يتم ركوعه و لاسجوده فقال ﷺ: نفر كنتر الغراب، لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتنّ على غير ديني»

و عن أبي بصير قال: «دخلت على أمّ حميدة أعزّيتها بأبي عبد الله عليه السلام فبكت وبكيت لبكائها ثمّ قالت: يا أبا محمد لو رأيت أبا عبد الله عند الموت لرأيت عجباً فتح عينيه ثمّ قال: أجمعوا كلّ من بيني وبينه قرابة قالت: فما تركنا أحداً إلاّ جمعناه، فنظر اليهم ثمّ قال: انّ شفاعتنا لا تنال مستخفّاً بالصلاة»
و بالجملة ما ورد من النصوص في فضلها أكثر من أن يحصى، والله درّ صاحب الدرة حيث قال:

تنهى عن المنكر و الفحشاء أقصر فهذا منتهى الشناء

الشرح:

قال في مفتاح الكرامة في معنى الصلاة: «الصلاة لغة الدعاء كما في المبسوط و المعتمر و المنتهى و التذكرة و نهاية الاحكام و التحرير و الذكرى و البيان و غاية المراد و المهذب البارع و التنقيح و روض الجنان و غيرها.
و في جامع المقاصد المعروف و الشائع أنّ الصلاة لغة الدعاء و قد صرّحوا بأنّ لفظها من الألفاظ المشتركة فهي من الله سبحانه الرحمة و من الملائكة الاستغفار و من آدميين الدعاء و زاد في القاموس حسن الشناء من الله تعالى على رسوله ﷺ.
و اختلف الفقهاء في تعريفها شرعاً ففي المبسوط: أنّها عبارة عن أفعال

مخصوصة من قيام و ركوع و سجود اذا اشتملت على أذكار مخصوصة.
 و في التحرير و حواشي الشهيد و التنقيح: أنّها أذكار معهودة مقترنة بحركات و
 سكنات مخصوصة يتقرّب بها الى الله تعالى و نحوه ما في المنتهى.
 و في نهاية الأحكام: أنّها ذات الركوع و السجود.
 و في الذكرى: أنّها أفعال مفتوحة بالتكبير مشترطة بالقبلة للقربة.
 و في المهذب البارع: أنّها أذكار معهودة مقترنة بحركات و سكنات معيّنة
 مشروطة بالطهارة و القبلة و القربة.
 و في حواشي الشهيد: قيل أنّه أفعال مشعرة بالتعظيم و الخشوع مفتوحة
 بالتكبير مختومة بالتسليم.

الى غير ذلك مما ذكره. انتهى ملخصاً»^(١).

و في الجواهر قال: «الصلاة التي تنهى عن الفحشاء و المنكر^(٢) و بها تطفأ
 النيران^(٣) و قربان كلّ تقوي^(٤) و معراج كلّ مؤمن نقيّ و تغسل الذنوب كما يغسل
 النهر الجاري درن الجسد و تكرارها كلّ يوم خمساً كتكراره^(٥) و أوصى الله بها
 المسيح مادام حيّاً^(٦) و غيره من الرسل^(٧) بل هي أصل الاسلام^(٨) و خير العمل^(٩)
 و خير موضوع^(١٠) و الميزان و المعيار لسائر أعمال الانام. فمن وفى بها استوفى

١- مفتاح الكرامة ٢: ٢-٤.

٢- العنكبوت ٢٩: ٤٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٢٠ / الباب ٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٤٤ / الباب ١٢ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٢ / الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٣.

٦- مريم ١٩: ٣١.

٧- فروع الكافي ٢: ٢١٤ / كتاب الحجّ / باب حجّ الأنبياء / الحديث ٧.

٨- وسائل الشيعة ٤: ٣٨ / الباب ١٢ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢.

٩- تحف العقول: ١٩٨.

١٠- وسائل الشيعة ٥: ٢٤٨ / الباب ٤٢ من أبواب أحكام المساجد / الحديث ١.

أجر الجميع و قبلت منه كلها^(١)، فهي حينئذ للاعمال بل للدين كالعمود للفسطاط^(٢) و لذا كانت أول ما يحاسب به العبد و ينظر فيه من عمله فاذا قبلت منه نظر في سائر عمله و قبل منه و اذا ردّت لم ينظر في باقي عمله و ردّ عليه^(٣)، فلاغرو لو سمّي تاركها من الكافرين بل هو كذلك لو كان الداعي له الاستخفاف بالدين و هي التي لم يعرف الصادق عليه السلام شيئاً ممّا يتقرّب به و يحبه الله تعالى بعد المعرفة أفضل منها بل قال عليه السلام:

«الصلوات الخمس المفروضات من أقام حدودهنّ و حافظ على مواعيتهنّ لقي الله يوم القيامة و له عنده عهد يدخله به الجنة و من لم يقيم حدودهنّ و لم يحافظ على مواعيتهنّ لقي الله و لاعهد له، ان شاء عذبه و ان شاء غفر له»^(٤)

و صلاة فريضة خير من عشرين حجّة كلّ حجّة خير من بيت مملوّ ذهباً يتصدّق منه حتّى يغنى بل صلاة فريضة أفضل من ألف حجّة كلّ حجّة أفضل من الدنيا و ما فيها و أنّ طاعة الله خدمته في الأرض و ليس شيء من خدمته يعدل الصلاة فمن ثمة نادت الملائكة زكريّا و هو قائم يصلي في المحراب:

«و اذا قام المصلي الى الصلاة نزلت عليه الرحمة من أعنان السماء الى الأرض و حفت به الملائكة و ناداه ملك: لو يعلم هذا المصلي ما في الصلاة ما انفتل»^(٥)

الى غير ذلك ممّا ورد فيها ممّا لا يحصى عدده كخبر الشامة و غيره.

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٣ / الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٨.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٣ / الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٤ / الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٠.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٠٧ / الباب ١ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٢ / الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٣.

مع أنّ في الاعتبار ما يغني عن الآثار؛ إذ قد جمعت ما لا يجمعه غيرها من العبادات من عبادة اللسان و الجنان بالقراءة و الذكر و الاستكانة و الشكر و الدعاء الذي ما يعبأ الله بالعباد لولاه؛ و ظهور أثر العبوديّة للمعبود بالركوع و السجود و جعل أعلى موضع و أشرفه على أدنى موضع و أخفضه.

و قد كتب الرضا عليه السلام الى محمّد بن سنان فيما كتب من جواب مسأله:
 «أنّ علّة الصلاة أنّها اقرار بالربوبية لله عزّ و جلّ، و خلع الأنداد، و قيام بين يدي الجبار جلّ جلاله بالذلّ و المسكنة و الخضوع و الاعتراف و الطلب للاقالة من سالف الذنوب و وضع الوجه على الأرض كلّ يوم اعظماً لله عزّ و جلّ و أنّ يكون ذاكراً غير ناس و لا بطر و يكون خاشعاً متذللاً راغباً طالباً للزيادة في الدين و الدنيا مع ما فيه من الايجاب و المداومة على ذكر الله عزّ و جلّ بالليل و النهار لتلاينسى العبد سيّده و مدبّره و خالقه فيبطر و يطغى و يكون في ذكره لرّبّه و قيامه بين يديه زاجراً له عن المعاصي و مانعاً له عن أنواع الفساد»^(١).

و غير ذلك ممّا لا يخفى على من لاحظ أسرار الصلاة... و كيف كان فالمشهور في كتب الفقه أنّ الصلاة لغة الدعاء.

ولكن روى الصدوق في المحكي عن معاني الأخبار مسنداً الى أبي حمزة قال:
 «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ و جلّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾
 فقال: الصلاة من الله عزّ و جلّ رحمة و من الملائكة تزكية (بركة) و من الناس دعاء -الى أن قال:- فقلت له: كيف نصليّ على محمّد و

آله؟ قال: تقولون: صلوات الله و صلوات ملائكته و أنبيائه و رسله و جميع خلقه على محمد و آل محمد و السلام عليه و عليهم و رحمة الله و بركاته؛ قال: فقلت: فما ثواب من صلى على النبي ﷺ بهذه الصلوات؟ قال: الخروج من الذنوب والله كهيئة يوم ولدته أمه». (١)

و في خير كعب بن عجرة (المروي عن المجالس و الأمالي):

«قلت: يا رسول الله ﷺ قد علمتنا السلام عليك، فكيف الصلاة عليك؟ فقال: قولوا: اللهم صل على محمد و آل محمد كما صليت على ابراهيم و آل ابراهيم أنك حميد مجيد و بارك على محمد و آل محمد كما باركت على ابراهيم و آل ابراهيم أنك حميد مجيد». (٢)

و هما معاً كما ترى يمكن عدم منافاتهما لما ذكرنا. و لقد عثرت بعد ذلك على كلام للفاضل المتبحر ابن هشام في المغني يقرب ممّا قلناه؛ بل هو هو، حيث أنه بعد أن حكى عن بعضهم أنّ الصلاة المقدّرة في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ﴾ الى آخره بمعنى الرحمة، و الموجودة بمعنى الاستغفار قال: «قلت: الصواب عندي أنّ الصلاة لغة بمعنى واحد و هو العطف ثمّ العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة و الى الملائكة الاستغفار و الى الأدميين دعاء بعضهم لبعض. و أمّا شرعاً فالأولى تعريفها بأنها العبادة التي اعتبر الشارع في افتتاحها التكبير أو بدله و اختتامها التسليم أو بدله. انتهى ملخصاً». (٣)

و قد ذكرنا كلام صاحب الجواهر بطوله لاشتماله على روايات في مورد الصلاة مذكرة لمن أراد أن يتذكّر.

و الظاهر أنّ تعريف صاحب الجواهر للصلاة من جهة الشرع أحسن التعاريف.

١- وسائل الشيعة ٧: ١٩٦ / الباب ٣٥ من أبواب الذكر / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٧: ١٩٧ / الباب ٣٥ من أبواب الذكر / الحديث ٢.

٣- جواهر الكلام ٧: ٢-٨.

فصل في أعداد الفرائض و نوافلها

الصلوات الواجبة ستة: اليوميّة و منها الجمعة و الآيات و الطواف الواجب و الملتزم بنذر أو عهد أو يمين أو اجارة و صلاة الوالدين على الولد الأكبر و صلاة الأموات.

الشرح:

قال في الجواهر في تعيين أعداد الفرائض: «و المفروض منها و لو بسبب من المكلف تسعة حصراً استقرائياً من الأدلة التي تمرّ عليك في محالها ان شاء الله صلاة اليوم و الليلة و الجمعة و العيدين و الكسوف -الشامل للكسوف- و الزلزلة و الآيات و الطواف الواجب و الأموات و ما يلتزمه الانسان بنذر و شبهه كالعهد و اليمين و الاجارة على غير القضاء و نحوها، و ربما عدّت سبعة بادراج الزلزلة و الكسوف في الآيات كادراج القضاء حتّى من الوليّ بل ربما قيل و المستأجر عليه و المتبرّع به و صلاة الاحتياط في اليوم و الليلة أو الأخير في شبه النذر؛ لأنّ الشكّ أيضاً من الملزمات بل ربما قيل هو و القضاء، و الادراج الأول أجود و ربما عدّت

ستة بناءً على خروج صلاة الأموات عن حقيقة الصلاة بل قد يقال ينبغي عدّها حينئذ خمسة بادراج الجمعة في اليوميّة، بل أربعة اقتصاراً على الفرائض الأصليّة والأمر سهل بعد الاتفاق ممّا على أنّ ما عدا ذلك مسنون. انتهى موضع الحاجة من كلامه»^(١).

أقول:

رأيت اختلاف كلمات الفقهاء في أعداد الفرائض و الظاهر أنّ أصحّ الأقوال هو التسع كما هو قول صاحب الشرائع والعلامة في القواعد والتذكرة وغيرهما و ان كان كلام صاحب الجواهر متيناً حيث قال: «و الأمر سهل بعد الاتفاق ممّا على أنّ ما عدا ذلك مسنون و الاختلاف جاء من ادراج بعض الصلوات في بعض آخر و عدمه».

أمّا اليوميّة فخمسة فرائض: الظهر أربع ركعات و العصر كذلك و المغرب ثلاث ركعات و العشاء أربع ركعات و الصبح ركعتان و تسقط في السفر من الرباعيّات ركعتان كما أنّ صلاة الجمعة أيضاً ركعتان.

الشرح:

قال في الجواهر: «فصلاة اليوم و الليلة خمس: الظهر و العصر و المغرب و العشاء و الصبح و قد كانت في الأصل خمسين إلا أنّه ﷺ طلب من ربّه التخفيف عن أمّته حتّى أنهاها الى الخمس كما دلّ عليه بعض الأخبار و لم يخفّفها اما لحيائه بعد من المراجعة لربّه أو لأنّه أراد بلوغ الخمسين أيضاً باعتبار أنّ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها و لاختلاف في وجوبها فيهما بل هي من ضروريّات الدين

المستغنية عن الاستدلال بالكتاب المبين و اجماع المسلمين و المتواتر من سنة سيد المرسلين ﷺ و الائمة المهديين ﷺ^(١).

و قد دلّ على أنّها كانت في الأصل خمسين و قد سئل النبي ﷺ التخفيف من ربه مرسله الصدوق عن محمد بن علي بن الحسين ﷺ قال:

«قال النبي ﷺ: انّ رسول الله ﷺ لما أسرى به أمره ربه بخمسين صلاة فمرّ على النبيين نبيّ نبيّ لا يسألونه عن شيء حتّى انتهى الى موسى بن عمران ﷺ فقال: بأيّ شيء أمرك ربك؟ فقال: بخمسين صلاة فقال: اسأل ربك التخفيف فإنّ أمّتك لا تطيق ذلك. فسأل ربه فحطّ عنه عشراً ثمّ مرّ بالنبيين نبيّ نبيّ لا يسألونه عن شيء حتّى مرّ بموسى بن عمران ﷺ فقال: بأيّ شيء أمرك ربك؟ فقال: بأربعين صلاة فقال: اسأل ربك التخفيف فإنّ أمّتك لا تطيق ذلك فسأل ربه فحطّ عنه عشراً ثمّ مرّ بالنبيين نبيّ نبيّ لا يسألونه عن شيء حتّى مرّ بموسى ﷺ فقال: بأيّ شيء أمرك ربك؟ فقال: بثلاثين صلاة فقال: اسأل ربك التخفيف فإنّ أمّتك لا تطيق ذلك فسأل ربه فحطّ عنه عشراً ثمّ مرّ بالنبيين نبيّ نبيّ لا يسألونه عن شيء حتّى مرّ بموسى ﷺ فقال: بأيّ شيء أمرك ربك؟ فقال: بعشرين صلاة فقال: اسأل ربك التخفيف فإنّ أمّتك لا تطيق ذلك فسأل ربه فحطّ عنه عشراً ثمّ مرّ بالنبيين نبيّ نبيّ لا يسألونه عن شيء حتّى مرّ بموسى ﷺ فقال: بأيّ شيء أمرك ربك؟ فقال: بعشر صلوات. فقال: اسأل ربك التخفيف فإنّ أمّتك لا تطيق ذلك فأنّي جئت الى بني اسرائيل بما افترض الله عليهم فلم يأخذوا به و لم يقرّوا عليه فسأل النبي ﷺ ربه فخفف عنه فجعلها

خمساً ثم مرّ بالنبيّين نبيّ نبيّ لا يسألونه عن شيء حتى مرّ
بموسى عليه السلام فقال له: بأيّ شيء أمرك ربّك؟ فقال: بخمس صلوات
فقال: اسأل ربّك التخفيف عن أمّتك فإنّ أمّتك لا تطيق ذلك فقال:
أني لأستحيي أن أعود الى ربّي. فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله بخمس
صلوات»^(١).

أقول:

كانت الفرائض الخمس في الأصل عشر ركعات إلا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أضاف
اليها سبعا فصارت سبع عشر ركعة، و يدلّ على ذلك صحيحة فضيل بن يسار
قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول (في حديث): إنّ الله عزّ وجلّ فرض
الصلاة ركعتين ركعتين عشر ركعات فأضاف رسول الله صلى الله عليه وآله الى
الركعتين ركعتين و الى المغرب ركعة فصارت عدل الفريضة
لا يجوز تركهنّ إلا في سفر و أفرد الركعة في المغرب فتركها قائمة
في السفر و الحضر فأجاز الله له ذلك كلّها فصارت الفريضة سبع
عشرة ركعة ثمّ سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله النوافل أربعاً و ثلاثين ركعة مثلي
الفريضة فأجاز الله عزّ وجلّ له ذلك و الفريضة و النافلة احدى و
خمسون ركعة، منها ركعتان بعد العتمة جالساً تعدّ بركعة مكان الوتر
الى أن قال:- و لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وآله لاحد تقصير الركعتين
اللتين ضمّهما الى ما فرض الله عزّ وجلّ، بل ألزمهم ذلك الزاماً واجباً
و لم يرخص لأحد في شيء من ذلك إلا للمسافر و ليس لأحد
أن يرخص ما لم يرخصه رسول الله صلى الله عليه وآله فوافق أمر رسول الله صلى الله عليه وآله أمر

١- وسائل الشيعة ٤: ١٣ / الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٥.

الله و نهيه نهى الله و وجب على العباد التسليم له كالتسليم لله»^(١).

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«عشر ركعات: ركعتان من الظهر و ركعتان من العصر و ركعتا الصبح و ركعتا المغرب و ركعتا العشاء الآخرة لا يجوز الوهم فيهنّ، من وهم في شيء منهنّ استقبل الصلاة استقبالا و هي الصلاة التي فرضها الله عزّوجلّ على المؤمنين في القرآن و فوّض الى محمد صلى الله عليه و آله فزاد النبيّ في الصلاة سبع ركعات، هي سنّة ليس فيهنّ قراءة، أنّما هو تسبيح و تهليل و تكبير و دعاء فالوهم أنّما يكون فيهنّ فزاد رسول الله صلى الله عليه و آله في صلاة المقيم غير المسافر ركعتين في الظهر و العصر و العشاء الآخرة و ركعة في المغرب للمقيم و المسافر»^(٢).

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٥ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٩ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٢.

وأما النوافل فكثيرة، أكدها الرواتب اليومية وهي في غير يوم الجمعة أربع و ثلاثون ركعة: ثمان ركعات قبل الظهر و ثمان ركعات قبل العصر و أربع ركعات بعد المغرب و ركعتان بعد العشاء من جلوس تعدّان بركعة و يجوز فيهما القيام بل هو الأفضل و ان كان الجلوس أحوط و تسمّى بالوتيرة و ركعتان قبل صلاة الفجر و إحدى عشرة ركعة صلاة الليل و هي ثمان ركعات و الشفع ركعتان و الوتر ركعة واحدة و أمّا في يوم الجمعة فيزداد على الستّ عشر أربع ركعات فعدد الفرائض سبعة عشر ركعة و عدد النوافل ضعفها بعد عدّ الوتيرة ركعة و عدد مجموع الفرائض و النوافل إحدى و خمسون.

الشرح:

يقع الكلام في فروع:

الفرع الأوّل في تعيين أعداد النوافل

وردت روايات تدلّ على أنّ مجموع الفرائض و النوافل إحدى و خمسون ركعة.

منها صحيحة فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«الفريضة و النافلة إحدى و خمسون ركعة، منها ركعتان بعد العتمة

جالساً تعدّان بركعة و هو قائم، الفريضة منها سبع عشرة و النافلة

أربع و ثلاثون ركعة»^(١).

و منها ما في الصحيح عن الفضيل بن يسار و الفضل بن عبد الملك و بكير قالوا:

«سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلّي من التطوّع

مثلي الفريضة و يصوم من التطوّع مثلي الفريضة»^(٢).

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٦ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٦ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٤.

و منها ما عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال:

«قلت لأبي الحسن عليه السلام: ان أصحابنا يختلفون في صلاة التطوع، بعضهم يصلي أربعاً و أربعين و بعضهم يصلي خمسين فأخبرني بالذي تعمل به أنت، كيف هو حتى أعمل بمثله؟ فقال: أصلي واحدة و خمسين ركعة. ثم قال: أمسك و عقد بيده- الزوال ثمانية و أربعاً بعد الظهر و أربعاً قبل العصر و ركعتين بعد المغرب و ركعتين قبل العشاء الآخرة و ركعتين بعد العشاء من قعود تعدان بركعة من قيام و ثمان صلاة الليل و الوتر ثلاثاً و ركعتي الفجر و الفرائض سبع عشرة فذلك إحدى و خمسون»^(١)

و منها ما عن الحارث بن المغيرة النصري قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: صلاة النهار ست عشرة ركعة ثمان اذا زالت الشمس و ثمان بعد الظهر و أربع ركعات بعد المغرب يا حارث لا تدعهن في سفر و لاحضر و ركعتان بعد العشاء الآخرة كان أبي يصليهما و هو قاعد و أنا أصليهما و أنا قائم و كان رسول الله صلى الله عليه و آله يصلي ثلاث عشرة ركعة من الليل»^(٢)

و منها ما عن الفضل بن أبي قره رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سئل عن الخمسين و الواحدة ركعة فقال: ان ساعات النهار اثنتا عشرة ساعة و ساعات الليل اثنتا عشرة ساعة و من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ساعة و من غروب الشمس الى غروب الشفق غسق فلكل ساعة ركعتان و للغسق ركعة»^(٣)

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٧ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٨ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٩.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٨ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ١٠.

و منها صحيحة اسماعيل بن سعد الأحوص قال:

«قلت للرضا عليه السلام: كم الصلاة من ركعة؟ فقال: احدى و خمسون ركعة»^(١).

منها ما عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المأمون قال:

«و الصلاة الفريضة: الظهر أربع ركعات و العصر أربع ركعات و المغرب ثلاث ركعات و العشاء الآخرة أربع ركعات و الغداة ركعتان هذه سبع عشرة ركعة و السنة أربع و ثلاثون ركعة: ثمان ركعات قبل فريضة الظهر و ثمان ركعات قبل فريضة العصر و أربع ركعات بعد المغرب و ركعتان من جلوس بعد العتمة تعدان بركعة و ثمان ركعات في السحر و الشفع و الوتر ثلاث ركعات تسلم بعد الركعتين و ركعتا الفجر»^(٢).

و منها عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام، الى أن قال:

«... و إنما جعلت السنة أربعاً و ثلاثين ركعة لأن الفريضة سبع عشرة فجعلت السنة مثلي الفريضة كمالاً للفريضة و إنما جعلت السنة في أوقات مختلفة و لم تجعل في وقت واحد لأن أفضل الأوقات ثلاثة: عند زوال الشمس و بعد المغرب و بالأسحار فأحب أن يصلّى له في هذه الأوقات الثلاثة لأنها اذا فرقت السنة في أوقات شتى كان أداؤها أيسر و أخف من أن تجمع كلها في وقت واحد»^(٣).

و منها ما عن الأعمش عن جعفر بن محمد عليه السلام (في حديث شرائع الدين) قال:

«و صلاة الفريضة: الظهر أربع ركعات و العصر أربع ركعات و

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٩ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ١١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٥٤ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٢٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٥٤ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٢٢.

المغرب ثلاث ركعات والعشاء الآخرة أربع ركعات والفجر ركعتان
فجملة الصلاة المفروضة سبع عشرة ركعة والسنة أربع و ثلاثون
ركعة منها أربع ركعات بعد المغرب لاتقصير فيها في السفر و
الحضر و ركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة تعدّان بركعة و ثمان
ركعات في السحر و هي صلاة الليل و الشفع ركعتان و الوتر ركعة و
ركعتا الفجر بعد الوتر و ثمان ركعات قبل الظهر و ثمان ركعات بعد
الظهر قبل العصر و الصلاة تستحبّ في أوّل الأوقات»^(١)

و منها ما عن أبي بصير قال:

«قال الصادق عليه السلام: شيعتنا أهل الورع و الاجتهاد و أهل الوفاء و الأمانة
و أهل الزهد و العبادة، أصحاب الإحدى و خمسين ركعة في اليوم و
الليلة القائمون بالليل الصائمون بالنهار يزكّون أموالهم و يحجّون
البيت و يجتنبون كلّ محرّم»^(٢)

و منها ما عن محمّد بن الحسن (في المصباح) عن أبي محمّد الحسن بن علي
العسكري عليه السلام قال:

«علامات المؤمن خمس و عدّها منها صلاة الإحدى و خمسين»^(٣)
و ربما يظهر من جملة من الأخبار أنّ المعروف في الصدر الأوّل لدى
أصحاب الائمة عليهم السلام فيما جرت به السنة في عدد ركعات الفرائض اليومية و نوافلها
خمسون ركعة:

منها صحيحة معاوية بن عمّار قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام أن قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٥٧ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٢٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٥٧ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٢٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٥٨ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٢٩.

يا عليّ أوصيك في نفسك بخصال فاحفظها عني، ثمّ قال: اللهمّ و
أعنه -الى أن قال:- و السادسة الأخذ بسنتي في صلاتي و صومي و
صدقتي، أمّا الصلاة فالخمسون ركعة»^(١).

و منها خبر أبي هاشم الخادم قال:

«قلت لأبي الحسن الماضي عليه السلام: لم جعلت صلاة الفريضة و السنّة
خمسين ركعة لا يزداد فيها و لا ينقص منها؟ قال: لأنّ ساعات الليل
اثنتا عشرة ساعة و فيما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ساعة و
ساعات النهار اثنتا عشرة ساعة فجعل الله لكلّ ساعة ركعتين و ما بين
غروب الشمس الى سقوط الشفق غسق فجعل للغسق ركعة»^(٢).

و منها خبر محمّد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام:

«في قوله تعالى: ﴿و الذين هم على صلاتهم يحافظون﴾ قال:
أولئك أصحاب الخمسين صلاة من شيعتنا»^(٣).

و منها خبر محمّد بن أبي عمير قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل ما جرت به السنّة من الصلاة، قال:
تمام الخمسين»^(٤).

و منها خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (في حديث) قال:

«و أنّما صارت العتمة مقصورة و ليس نترك ركعتيها لأنّ الركعتين
ليستا من الخمسين و أنّما هي زيادة في الخمسين تطوّعاً ليتمّ بهما

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٥ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٥٢ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٢٠.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٥٨ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٢٨.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٤٦ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٥.

بدل كل ركعة من الفريضة ركعتين من التطوع»^(١).

و منها صحيحة الحلبي قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل قبل العشاء الآخرة و بعدها شيء؟ قال: لا، غير أنني أصلي بعدها ركعتين و لست أحسبهما من صلاة الليل»^(٢).
لكن لا يصغى الى هذه بعد الأخبار الكثيرة على أنها إحدى و خمسون ركعة و لعل ما مرّ من أخبار الخمسين لعدم مواظبة النبي صلى الله عليه وآله على الوتيرة كما تشهد بذلك روايات:

و منها موثقة حنان قال:

«سأل عمرو بن حريث أبا عبد الله عليه السلام و أنا جالس فقال له: جعلت فداك أخبرني عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله! فقال: كان النبي صلى الله عليه وآله يصلي ثمان ركعات الزوال و أربعاً الأولى و ثماني بعدها و أربعاً العصر و ثلاثاً المغرب و أربعاً بعد المغرب و العشاء الآخرة أربعاً و ثماني صلاة الليل و ثلاثاً الوتر و ركعتي الفجر و صلاة الغداة ركعتين قلت: جعلت فداك و ان كنت أقوى على أكثر من هذا يعذبني الله على كثرة الصلاة؟ فقال: لا ولكن يعذب على ترك السنّة»^(٣).

و منها صحيحة حماد بن عثمان قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله بالنهار؟ فقال: و من يطيق ذلك! ثم قال: ولكن ألا أخبرك كيف أصنع أنا؟ فقلت: بلى. فقال: ثماني ركعات قبل الظهر و ثمان بعدها. قلت: فالمغرب؟ قال: أربع بعدها. قلت: فالعتمة؟ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي العتمة ثم

١- وسائل الشيعة ٤: ٩٥ / الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٩٣ / الباب ٢٧ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٧ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٦.

ينام. و قال بيده: هكذا، فحرّكها. قال ابن أبي عمير: ثمّ وصف كما ذكر أصحابنا»^(١).

و منها صحيحة عبدالله (عبيد) بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا صلّى العشاء أوى الى فراشه فلم يصل شيئاً حتّى ينتصف الليل»^(٢).

و منها موثّقة محمّد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سمعتّه يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا صلّى العشاء الآخرة أوى الى فراشه فلا يصلّي شيئاً إلا بعد انتصاف الليل، لا في شهر رمضان ولا في غيره»^(٣).
و وردت روايات في أنّ عدد النوافل تسع و عشرون أو سبع و عشرون ركعة و اليك بعضها:

منها خبر يحيى بن حبيب قال: «سألت الرضا عليه السلام عن أفضل ما يتقرّب به العباد الى الله من الصلاة؟ قال: ستّ و أربعون ركعة فرائضه و نوافله. قلت: هذه رواية زرارة. قال: أو ترى أحداً كان أصدع بالحقّ منه؟»^(٤)
و منها صحيحة زرارة قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: أنّي رجل تاجر أختلف و أتجر فكيف لي بالزوال و المحافظة على صلاة الزوال؟ و كم نصلي؟ قال: تصلي ثمانى ركعات اذا زالت الشمس و ركعتين بعد الظهر و ركعتين قبل

١- وسائل الشيعة ٤: ٥٠ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ١٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٨ / الباب ٤٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٨ / الباب ٤٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٦٠ / الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٥.

العصر فهذه اثنتا عشرة ركعة و تصلي بعد المغرب ركعتين، و بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر و منها ركعتا الفجر فتلك سبع و عشرون ركعة سوى الفريضة و أنّما هذا كلّ تطوّع و ليس بمفروض، إنّ تارك الفريضة كافر و إنّ تارك هذا ليس بكافر و لكنّها معصية لأنّه يستحبّ اذا عمل الرجل عملاً من الخير أن يدوم عليه»^(١) و منها صحيحة عبدالله بن سنان قال:

«سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لاتصل أقل من أربع و أربعين ركعة قال: و رأيتّه يصلي بعد العتمة أربع ركعات»^(٢)

و قد حمل صاحب المدارك و الذخيرة و الرياض و غيرهم هذه الروايات على تأكّد الاستحباب و هو حسن و الشاهد على ذلك صحيحة عبدالله بن سنان المتقدّمة حيث قال: «لاتصل أقل من أربع و أربعين ركعة».

و قال المحقّق الهمداني^(٣): قد وردت روايات على أنّه ترك رسول الله صلى الله عليه وآله الوتيرة و كذا تركها علي بن موسى الرضا عليه السلام في السفر و هذا لا ينافي استحبابهما بل و لا تأكّده فانّهم ربما كانوا يتركون بعض المستحبّات لأمر أهمّ أو لكونهم عليهم السلام عارفين بجهته المقتضية لاستحبابه المنتفية في حقّهم فلامعارضه بين هذه الروايات و بين الأخبار المتقدّمة و غيرها ممّا دلّ على استحباب هاتين الركعتين كما أنّه لاتعارض تلك الأخبار الروايات التي يستشعر أو يستظهر منها انحصار عدد الركعات في أقل من ذلك مثل مرسلة الصدوق قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلي بالنهار شيئاً حتّى تزول الشمس و اذا زالت صلى ثماني ركعات و هي صلاة الأوابين تفتح

١- وسائل الشيعة ٤: ٥٩ / الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٣: ٤٣ / الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٤.

٣- مصباح الفقيه ٩: ٢٠ و ٢١.

في تلك الساعة أبواب السماء و يستجاب الدعاء و تهبّ الرياح و ينظر الله الى خلقه فاذا فاء الفيء ذراعاً صَلَّى الظهر أربعاً و صَلَّى بعد الظهر ركعتين ثم صَلَّى ركعتين أخراوين ثم صَلَّى العصر أربعاً اذا فاء الفيء ذراعاً ثم لا يصلي بعد العصر شيئاً حتى تثوب الشمس فاذا آبت و هو أن تغيب صَلَّى المغرب ثلاثاً و بعد المغرب أربعاً ثم لا يصلي شيئاً حتى يسقط الشفق فاذا سقط الشفق صَلَّى العشاء ثم أوى رسول الله ﷺ الى فراشه و لم يصل شيئاً حتى يزول نصف الليل فاذا زال نصف الليل صَلَّى ثماني ركعات و أوتر في الربع الأخير من الليل بثلاث ركعات فقرأ فيهن فاتحة الكتاب و ﴿قل هو الله أحد﴾ و يفصل بين الثلاث بتسليمة و يتكلم و يأمر بالحاجة و لا يخرج من مصلاه حتى يصلي الثالثة التي يوتر فيها و يقنت فيها قبل الركوع ثم يسلم و يصلي ركعتي الفجر قبل الفجر و عنده و بعينه ثم يصلي ركعتي الصبح و هي الفجر اذا اعترض الفجر و أضاء حسناً فهذه صلاة رسول الله ﷺ التي قبضه الله عزّوجلّ عليها»^(١).

أقول:

و لا يبعد أن يكون ما تضمّنته هذه الروايات و هي تسع و عشرون من اسقاط الوتيرة و أربع ركعات من نافلة العصر هي التي لم يكن النبي ﷺ يأتي بأقل منها إلا للضرورة و يحتمل جري هذه الرواية مجرى التقيّة، و يؤيد التوجيه الأول أي ارادة ما كان النبي ﷺ لا يقصر عنه ما روى صحيحة أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التطوع بالليل و النهار فقال: الذي يستحب أن لا يقصر عنه ثمان ركعات عند زوال الشمس و بعد الظهر ركعتان و

١- وسائل الشيعة ٤: ٦١ / الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٦.

قبل العصر ركعتان و بعد المغرب ركعتان و قبل العتمة ركعتان و في
السحر ثمان ركعات ثم يوتر و الوتر ثلاث ركعات مفصولة ثم
ركعتان قبل صلاة الفجر و أحب صلاة الليل اليهم آخر الليل»^(١)
فإن في قوله ﷺ «الذي يستحب أن لا يقصر عنه» اشعاراً باستحباب الزيادة و
أن هذه التسع و العشرين التي هي مع الفرائض تنتهي الى ست و أربعين ركعة
أفضل ما يؤتى بها و يؤيده خبر يحيى بن حبيب المتقدمة^(٢) و مما يؤيد أيضاً عدم
التنافي بين الأخبار و صححة الجميع خبر عبدالله بن زرارة عن أبي عبدالله ﷺ قال
(في حديث طويل):

«و عليكم (عليك) بالصلاة الستة و الأربعين و عليك بالحج أن تهل
بالافراد و تنوي الفسخ اذا قدمت مكة. ثم قال: و الذي أتاك به
أبوبصير من صلاة إحدى و خمسين و الاهلال بالتمتع الى الحج و
ما أمرناه به من أن يهل بالتمتع فلذلك عندنا معان و تصاريح لذلك
مايسعنا و يسعكم و لا يخالف شيء منه الحق و لا يضاده»^(٣)

و في مفتاح الكرامة: «و النوافل الراجعة أربع و ثلاثون ركعة اجماعاً كما في
الانتصار و الخلاف و المهذب البارع و غاية المرام و مجمع البرهان و في المعبر
أنه المشهور عندنا و في التذكرة أنه ثابت عندنا و في المختلف لم نقف فيه على
خلاف و في كشف الرموز عليه عمل الأصحاب و هو المشتبه بينهم و في
الدروس عليه فتوى الأصحاب و في فوائد الشرائع أنه الأشهر في الروايات و
المعروف في المذهب و في الذكرى أنه المشهور لانعلم فيه مخالفاً و في المدارك
أنه مذهب الأصحاب لانعلم فيه مخالفاً و في التنقيح و جامع المقاصد و الجعفرية

١- وسائل الشيعة ٤: ٥٩ / الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٦٠ / الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٦١ / الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٧.

و الروضة أنه المشهور و في الشرائع و النافع أنه الأشهر و في كشف الرموز و الذكرى و الروض و المسالك و الروضة ان في مقابلة المشهور أخباراً تدل على النقيصة فتحمل على أن ذلك العدد أكد استحباباً و عن البنظي أنه لم يذكر الوتيرة»^(١).

رواتب الفرائض على المذاهب الخمسة

قال الشافعية: هي احدى عشرة ركعة: ركعتان قبل الصبح و ركعتان قبل الظهر و ركعتان بعده و ركعتان بعد المغرب و ركعتان بعد العشاء و ركعة الوتيرة. و قال الحنابلة: عشر ركعات: ركعتان قبل الظهر و ركعتان بعده و ركعتان بعد المغرب و ركعتان بعد العشاء و ركعتان قبل صلاة الصبح. و قال المالكية: ليس للنوافل التابعة للفرائض تحديد معين و عدد خاص، لكن الأفضل أربع ركعات قبل الظهر و ست بعد صلاة المغرب. و قال الحنفية: تنقسم النافلة التابعة للفرائض الى مسنونة و مندوبة؛ و المسنونة خمس صلوات: ركعتان قبل الصبح، و أربع ركعات قبل الظهر و ركعتان بعد الظهر في غير يوم الجمعة و ركعتان بعد المغرب و ركعتان بعد العشاء؛ و المندوبة أربع صلوات: أربع ركعات قبل العصر و ان شاء ركعتين و ست بعد المغرب و أربع قبل العشاء و أربع بعد العشاء. و قال الامامية: رواتب اليومية أربع و ثلاثون ركعة: ثمان ركعات للظهر قبلها و ثمان للعصر قبلها كذلك و أربع للمغرب بعدها و ركعتان للعشاء كذلك و لكنهما من جلوس تعدان بركعة واحدة و تسمى الوتيرة، و ثمان لصلاة الليل و ركعتان للشفع و ركعة الوتر واحدة و ركعتان لصلاة الصبح و تسمى صلاة الفجر.

الفرع الثاني في نسبة النوافل الى الأوقات أو الفرائض

هل النوافل منسوبة الى الأوقات أو الى الفرائض؟ فيه قولان و الروايات مختلفة و الظاهر أنه لاثمرة معتد بها في ذلك لكن لا بأس بذكر الروايات.
أما الظاهرة في نسبتها الى الأوقات فمنها صحيحة حنان قال:

«سأل عمرو بن حريث أبا عبد الله عليه السلام وأنا جالس فقال له: جعلت فداك أخبرني عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله. فقال: كان النبي صلى الله عليه وآله يصلي ثمان ركعات الزوال و أربعاً الأولى و ثماني بعدها و أربعاً العصر و ثلاثاً المغرب و أربعاً بعد المغرب و العشاء الآخرة أربعاً و ثماني صلاة الليل و ثلاثاً الوتر و ركعتي الفجر و صلاة الغداة ركعتين قلت: جعلت فداك و ان كنت أقوى على أكثر من هذا يعذبني الله على كثرة الصلاة؟ فقال: لا ولكن يعذب على ترك السنّة»^(١)

فالظاهر من هذه الرواية نسبتها الى الأوقات و كذا ما بعدها.

و منها صحيحة حماد بن عثمان قال:

«سألته عن التطوع بالنهار فذكر أنه يصلي ثمان ركعات قبل الظهر و ثمان بعدها»^(٢)

و مثلهما رواية البنزطي و الحارث بن المغيرة و صحيحة حماد بن عثمان و صحيحة سليمان بن خالد^(٣).

و أشد منها ظهوراً في نسبتها الى الأوقات الروايتان الآتيتان:

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٧ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٨ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٧-٥١ / الباب ١١ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٧ و ٩ و ١٥ و ١٦.

الأولى: ما عن الفضل بن أبي قرة رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سئل عن الخمسين و الواحدة ركعة، فقال: انّ ساعات النهار اثنتا عشرة ساعة و ساعات الليل اثنتا عشرة ساعة و من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ساعة و من غروب الشمس الى غروب الشفق غسق فلكل ساعة ركعتان و للغسق ركعة»^(١).

و ثانيهما: خبر أبي الهاشم الخادم قال:

«قلت لأبي الحسن الماضي عليه السلام: لم جعلت صلاة الفريضة و السنّة خمسين ركعة لا يزداد فيها و لا ينقص منها؟ قال: لأنّ ساعات الليل اثنتا عشرة ساعة و فيما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ساعة و ساعات النهار اثنتا عشرة ساعة فجعل الله لكل ساعة ركعتين و ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق غسق فجعل للغسق ركعة»^(٢).
و أمّا ما يظهر من بعض من نسبتها الى الفرائض فيدلّ عليه أيضاً روايات: منها خبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قلت: لأيّ علة أوجب رسول الله صلى الله عليه وآله صلاة الزوال ثمان قبل الظهر و ثمان قبل العصر؟ و لأيّ علة رغب في ضوء المغرب كلّ الرّغبة؟ و لأيّ علة أوجب الأربع ركعات من بعد المغرب؟ و لأيّ علة كان يصليّ صلاة الليل في آخر الليل و لا يصليّ في أوّل الليل؟ قال: لتأكيد الفرائض لأنّ الناس لو لم يكن الآ أربع ركعات الظهر لكانوا مستخفين بها حتّى كاد يفوتهم الوقت فلمّا كان شيئاً غير الفريضة أسرعوا الى ذلك لكثرتة و كذلك التي من قبل العصر ليسرعوا الى ذلك لكثرتة و ذلك لأنّهم يقولون: ان سوفنا و نريد أن نصليّ الزوال

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٨ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٠.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٥٢ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٢٠.

يفوتنا الوقت وكذلك الوضوء في المغرب يقولون حتى نتوضأ
يفوتنا الوقت فيسرعوا الى القيام وكذلك الأربع ركعات التي من بعد
المغرب وكذلك صلاة الليل في آخر الليل ليسرعوا القيام الى صلاة
الفجر فلتلك العلة وجب هذا هكذا»^(١)

و نظيرها روايتا الفضل بن شاذان و ما رواه الأعمش عن جعفر بن محمد عليه السلام
في حديث شرائع الدين^(٢).

و قد يظهر ذلك من الروايات التي وردت في سقوط النافلة في السفر حيث
نسبت الى الفريضة:

منها صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال:

«سألته عن الصلاة تطوعاً في السفر، قال: لاتصل قبل الركعتين و لا
بعدهما شيئاً نهياً»^(٣).

و منها صحيحة حذيفة بن منصور عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليه السلام أنهما قالوا:

«الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شيء»^(٤).

و منها صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شيء إلا المغرب
ثلاث»^(٥).

و منها خبر أبي يحيى الحنّاط قال:

«سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صلاة النافلة بالنهار في السفر فقال: يا بني

١- وسائل الشيعة ٤: ٥٣ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٢١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٥٣-٥٧ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢٢ و ٢٣ و ٢٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٨١ / الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٨١ / الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٢.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٨٢ / الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٣.

لو صلحت النافلة في السفر تمت الفريضة»^(١).

و منها صحيحة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلا المغرب
فإن بعدها أربع ركعات لا تدعهن في سفر ولا حضر و ليس عليك
قضاء صلاة النهار و صل صلاة الليل و اقضه»^(٢).

و تأمل في هذه الروايات، ففي صحيحة محمد بن مسلم قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إن عمّار الساباطي روى عنك رواية. قال: و ما
هي؟ قلت: روى أن السنة فريضة. فقال: أين يذهب؟ أين يذهب؟!
ليس هكذا حدثته، أنما قلت له: من صلى فأقبل على صلاته
لم يحدث نفسه فيها أو لم يسه فيها أقبل الله عليه ما أقبل عليها فربما
رفع نصفها أو ربعها أو ثلثها أو خمسها و أنما أمرنا بالسنة ليكمل بها
ما ذهب من المكتوبة»^(٣).

و في صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«إن العبد ليرفع له من صلاته نصفها أو ثلثها أو ربعها أو خمسها، فما
يرفع له إلا ما أقبل عليه منها بقلبه و أنما أمرنا بالنافلة ليتم لهم بها ما
نقصوا من الفريضة»^(٤).

و في خبر أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام (في حديث) قال:

«يا أبا محمد إن العبد يرفع له ثلث صلاته و نصفها و ثلاثة أرباعها و
أقل و أكثر على قدر سهوه فيها لكنّه يتم له من النوافل، قال: فقال له

١- وسائل الشيعة ٤: ٨٢ / الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٨٣ / الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٧٠ / الباب ١٧ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٧١ / الباب ١٧ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٣.

أبوصبير: ما أرى النوافل ينبغي أن تترك على حال، فقال
أبو عبد الله عليه السلام: أجل لا. (١)

و في خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«أنما جعلت النافلة لئتم بها ما يفسد من الفريضة». (٢)

و في خبر أبي بصير قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: يرفع للرجل من الصلاة ربعها أو ثمنها أو نصفها

أو أكثر بقدر ما سها و لكن الله تعالى يتم ذلك بالنوافل». (٣)

فبعد التأمل في هذه الروايات و ما قبلها يظهر أن النافلة منسوبة الى الفريضة

الآن أنه حيث أن لها وقتاً خاصاً تنسب الى الأوقات أيضاً لكن لاثمرة مهمّة في ذلك

كما أشرنا اليه في بداية الفرع.

الفرع الثالث

في تفاوت النوافل المرتبة في الفضيلة

قد وردت روايات في فضيلة نافلة الفجر حتى قد تشم من بعضها رائحة

الوجوب و لكنه يحمل على تأكّد الاستحباب جمعاً بينها و بين غيرها.

فمن هذا البعض رواية سعد أبي عمرو الجلاب قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ركعتا الفجر تفوتني أفأصليها؟ قال: نعم.

قلت: لم؟ فريضة؟! قال: فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله سنّها فما سنّ

رسول الله صلى الله عليه وآله فهو فرض». (٤)

١- وسائل الشيعة ٤: ٧١/الباب ١٧ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٧٣/الباب ١٧ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ١٠.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٧٤/الباب ١٧ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ١٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٠٤/الباب ٣٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٤.

و قد ورد في فضل نافلة الزوال مرسله محمد بن علي بن الحسين قال:
«قال أبو جعفر عليه السلام: كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصليّ بالنهار شيئاً حتى
تزول الشمس و اذا زالت صلى ثمانى ركعات و هي صلاة الأوابين،
تفتح في تلك الساعة أبواب السماء و يستجاب الدعاء و تهبّ
الرياح و ينظر الله الى خلقه. الحديث»^(١)

فانظر فيما ورد من فضل نافلة المغرب و التأكيد على اتيانها؛ و هو خبر
الحارث بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«لا تدع أربع ركعات بعد المغرب في سفر و لاحضر و ان طلبت
الخيال»^(٢)

و هذه وصية النبي صلى الله عليه وآله بصلاة الزوال أي نافلتها؛ ففي صحيحة معاوية بن عمّار
عن أبي عبد الله عليه السلام (في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام) قال:
«و عليك بصلاة الزوال و عليك بصلاة الزوال و عليك بصلاة
الزوال»^(٣)

و تأمل أيضاً في الروايات الواردة في الوتر؛ ففي صحيحة زرارة قال:
«قال أبو جعفر عليه السلام: من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتنّ الآ
بوتر»^(٤)

و عن محمد بن علي بن الحسين قال:
«قال النبي صلى الله عليه وآله: من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتنّ الآ بوتر»^(٥)

١- وسائل الشيعة ٤: ٦١ / الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٨٩ / الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٩٣ / الباب ٢٨ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٩٤ / الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٩٥ / الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٢.

و في صحيحة زرارة بن أعين قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتنّ إلا بوتر»^(١).

و في صحيحة حمران عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يبيتنّ الرجل و عليه وتر»^(٢).

و خبر المفضل عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قلت: أصلي العشاء الآخرة فإذا صليت صليت ركعتين و أنا جالس،

فقال: أما أنّها واحدة و لو متّ متّ على وتر»^(٣).

قال في الجواهر: «ثمّ لا ريب في تأكّد هذه النوافل من بين الصلوات حتّى ورد في بعضها كصلاة الليل و الوتر أنّها واجبة. و قال سعد بن أبي عمرو الجلابب للصادق عليه السلام:

«ركعتا الفجر تفوتني أفأصلّيها؟ قال: نعم. قلت: لم؟ فريضة؟! قال:

فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله سنّها فما سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله فهو فرض»^(٤).

الى غير ذلك ممّا يراد منه تأكّد الاستحباب.

و أمّا تفاوت الفضل بينها فعن ابن بابويه: «إنّ ركعتي الفجر أفضلها ثمّ ركعة الوتر ثمّ ركعتا الزوال ثمّ نافلة المغرب ثمّ تمام صلاة الليل ثمّ تمام نوافل النهار» و لم نقف له على دليل في هذا الترتيب.

و عن ابن أبي عقيل: «إنّ الصلاة التي تكون بالليل أوكد النوافل لا رخصة في تركها في سفر و لاحضر».

١- وسائل الشيعة ٤: ٩٥ / الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٩٥ / الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٩٦ / الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٧.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٠٢ / الباب ٣٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٤.

و عن الخلاف: «انّ ركعتي الفجر أفضل من الوتر باجماعنا». و الأولى ترك البحث عن ذلك؛ اذ النصوص في فضل كلّ منها وافية و لكلّ خصوصيّة لا تدرك بغيرها كما لا يخفى على من لاحظ ما ورد في كلّ منها، خصوصاً نافلة الزوال التي هي صلاة الأوابين^(١) و نافلة المغرب التي لا ينبغي أن يتركها الانسان و لو طلبته الخيل^(٢) و صلاة الليل التي ورد فيها ما ورد حتّى أوصى بها النبي ﷺ علياً ثلاثاً^(٣) كالزوال^(٤). بل قيل: «انّ الأخبار في فضل صلاة الليل و التأكيد على فعلها أكثر من غيرها فالقول بأفضليّتها بالنسبة الى غيرها غير بعيد و هو جيّد بل جزم به في المدارك ثمّ جعل بعدها نافلة الزوال للوصيّة بها ثلاثاً أيضاً ثمّ نافلة المغرب للنهي عن تركها سقراً و حضراً ثمّ ركعتي الفجر لأنّه يشهدها ملائكة الليل و النهار» و قد عرفت التحقيق^(٥).

الفرع الرابع

في دسّ نافلة الصبح في صلاة الليل

يجوز أداء نافلة الصبح عند أداء صلاة الليل و ذلك لروايات:

منها صحيحة أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر قال:

«سألت الرضا عليه السلام عن ركعتي الفجر، فقال: احشوا بهما صلاة الليل». ^(٦)

و منها صحيحة أخرى لأحمد بن محمد بن أبي نصر قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٦٨ / الباب ١٤ من أبواب اعداد الفرائض و نوافلها / الحديث السادس.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٩٠ / الباب ٢٤ من أبواب اعداد الفرائض / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٩٢ / الباب ٢٥ من أبواب اعداد الفرائض / الحديث ٥.

٤- وسائل الشيعة ٣: ٦٩ / الباب ٢٨ من أبواب اعداد الفرائض / الحديث ١.

٥- جواهر الكلام ٧: ٢٣ و ٢٤.

٦- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٣ / الباب ٥٠ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

«قلت لأبي الحسن عليه السلام: ركعتي الفجر أصليهما قبل الفجر أو بعد الفجر؟ فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: احش بهما صلاة الليل و صلّهما قبل الفجر». (١)

و منها خبر علي بن مهزيار قال:

«قرأت في كتاب رجل الى أبي جعفر عليه السلام الركعتان اللتان قبل صلاة الفجر من صلاة الليل هي أم من صلاة النهار؟ و في أي وقت أصليهما؟ فكتب عليه السلام بخطه احشها في صلاة الليل حشواً». (٢)

و هنا روايات ظاهرها التفريق بين نافلة الصبح و صلاة الليل فمنها رواية اسماعيل بن عبد الخالق قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الركعتين اللتين بعد المغرب هما ادبار السجود و الركعتين اللتين بعد الفجر هما ادبار النجوم». (٣)

و منها صحيحة ابن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال:

«ادبار السجود أربع ركعات بعد المغرب و إدبار النجوم ركعتين قبل صلاة الصبح». (٤)

و الجمع بين الطائفتين من الروايات هو جواز دس نافلة الصبح في صلاة الليل.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٥ / الباب ٥٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٥ / الباب ٥٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٠٤ / الباب ٣٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٠٤ / الباب ٣٣ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها / الحديث ٣.

الفرع الخامس في تفريق صلاة الليل بعد انتصافها

يستحبّ تفريق صلاة الليل بعد انتصافه أربعاً و أربعاً و ثلاثاً كالظهرين و المغرب و يدلّ على ذلك صحيحة معاوية بن وهب قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول و ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وآله: كان يؤتى بطهور فيخمر عند رأسه و يوضع سواكه تحت فراشه ثمّ ينام ماشاء الله فاذا استيقظ جلس ثمّ قلب بصره في السماء ثمّ تلا الآيات من آل عمران ﴿انّ في خلق السموات و الأرض﴾ الآيات ثمّ يستنّ و يتطهّر ثمّ يقوم الى المسجد فيركع أربع ركعات على قدر قراءة ركوعه و سجوده على قدر ركوعه، يركع حتّى يقال: متى يرفع رأسه؟! و يسجد حتّى يقال: متى يرفع رأسه؟! ثمّ يعود الى فراشه فينام ماشاء الله ثمّ يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران و يقلّب بصره في السماء ثمّ يستنّ و يتطهّر و يقوم الى المسجد و يصلّي الأربع ركعات كما ركع قبل ذلك ثمّ يعود الى فراشه فينام ماشاء الله ثمّ يستيقظ و يجلس و يتلو الآيات من آل عمران و يقلّب بصره في السماء ثمّ يستنّ و يتطهّر و يقوم الى المسجد فيوتر و يصلّي الركعتين ثمّ يخرج الى الصلاة»^(١)

و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«انّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان اذا صلّى العشاء الآخرة أمر بوضوئه و سواكه فوضع عند رأسه مخمراً فيرقد ماشاء الله ثمّ يقوم فيستاك و يتوضّأ و يصلّي أربع ركعات ثمّ يرقد ثمّ يقوم فيستاك و يتوضّأ و يصلّي أربع

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٩ / الباب ٥٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

ركعات ثم يرقد حتى اذا كان في وجه الصبح قام فأوتر ثم صَلَّى
الركعتين ثم قال: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ قلت:
متى كان يقوم؟ قال: بعد ثلث الليل^(١).
قال الكليني: «و في رواية أخرى يكون قيامه و ركوعه و سجوده سواءً و
يستاك في كل مرة قام من نومه و يقرأ الآيات من آل عمران: ﴿انّ في خلق
السموات و الأرض الى قوله: انّك لا تخلف الميعاد﴾»^(٢).
و موثقة ابن بكير قال:
«قال أبو عبد الله عليه السلام ما كان يحمد (يجهد) الرجل أن يقوم من آخر
الليل فيصلّي صلاته ضربة واحدة ثم ينام و يذهب»^(٣).
فان قرئ «ما كان يحمد الرجل» فيوافق ما ذكر، و على تقدير «ما كان يجهد
الرجل» فيكون تخفيفاً.

الفرع السادس

في هيئة اليدين في الوتر

يستحبّ نصب اليسرى و عدّ الأذكار باليمنى في الوتر. ففي صحيحة عبد الله
بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«استغفر الله في الوتر سبعين مرة تنصب يدك اليسرى و تعدّ باليمنى
الاستغفار»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٠ / الباب ٥٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٧١ / الباب ٥٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٧١ / الباب ٥٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٤- وسائل الشيعة ٦: ٢٨١ / الباب ١١ من أبواب القنوت / الحديث ١.

الفرع السابع في أذكار قنوت الوتر

يستحب الاستغفار في قنوت الوتر سبعين مرّة فما زاد و الاستعاذة من النار سبعاً و أن يقول: العفو العفو ثلاثمائة مرّة. ففي صحيحة منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قال لي: استغفر الله في الوتر سبعين مرّة»^(١).

و في موقّعة أبي بصير قال:

«قلت له: المستغفرين بالأسحار! فقال: استغفر رسول الله صلى الله عليه وآله في وتره سبعين مرّة»^(٢).

و في صحيحة عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«استغفر الله في الوتر سبعين مرّة»^(٣).

و في صحيحة عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:

«من قال في وتره اذا أوتر: أستغفر الله ربّي و أتوب اليه سبعين مرّة و اظب على ذلك حتّى تمضي سنة كتبه الله عنده من المستغفرين بالاسحار و وجبت له المغفرة من الله عزّوجلّ».

و رواه مثله في ثواب الأعمال و في الخصال و زاد بعد قوله سبعين مرّة «و هو قائم»^(٤).

و روي أنه قال:

«و كان رسول الله صلى الله عليه وآله يستغفر الله في الوتر سبعين مرّة و يقول: هذا

١- وسائل الشيعة ٦: ٢٨٠ / الباب ١٠ من أبواب القنوت / الحديث ٨.

٢- وسائل الشيعة ٦: ٢٨١ / الباب ١٠ من أبواب القنوت / الحديث ٩.

٣- وسائل الشيعة ٦: ٢٧٩ / الباب ١٠ من أبواب القنوت / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٦: ٢٧٩ / الباب ١٠ من أبواب القنوت / الحديث ٢ و ٣.

مقام العائذ بك من النار سبع مرّات»^(١).

و روي أيضاً أنّه قال:

«و كان علي بن الحسين سيّد العابدين عليه السلام يقول: العفو العفو ثلاثمائة

مرّة في الوتر في السحر»^(٢).

و عن معروف بن خربوذ عن أحدهما يعني أباجعفر و أباعبدالله عليه السلام قال:

«قل في قنوت الوتر و ذكر دعاءً طويلاً ثمّ قال: و استغفر الله سبعين

مرّة»^(٣).

و في صحيحة معاوية بن عمّار قال:

«سمعت أباعبدالله عليه السلام يقول في قول الله عزّوجلّ: ﴿وبالأسحار هم

يستغفرون﴾ في الوتر في آخر الليل سبعين مرّة»^(٤).

و يدعو لأربعين من المؤمنين قبل دعائه لنفسه و لم يرد ذلك في خصوص

قنوت الوتر إلاّ أنّه باطلاقه ما يشمل المورد، ففي خبر عمر بن يزيد قال:

«سمعت أباعبدالله عليه السلام يقول: من قدّم أربعين رجلاً من اخوانه قبل

أن يدعو لنفسه أستجيب له فيهم و في نفسه»^(٥).

و في صحيحة محمّد بن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا عن

أبي عبدالله عليه السلام قال:

«من قدّم أربعين رجلاً من اخوانه فدعا لهم ثمّ دعا لنفسه أستجيب له

فيهم و في نفسه»^(٦).

١- وسائل الشيعة ٦: ٢٧٩ / الباب ١٠ من أبواب القنوت / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٦: ٢٨٠ / الباب ١٠ من أبواب القنوت / الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٩١٠ / الباب ١٠ من أبواب القنوت / الحديث ٦.

٤- وسائل الشيعة ٦: ٢٨٠ / الباب ٦ من أبواب القنوت / الحديث ٧.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١١٥٤ / الباب ٤٥ من أبواب الدعاء / الحديث ٣.

٦- وسائل الشيعة ٤: ١١٥٤ / الباب ٤٥ من أبواب الدعاء / الحديث ٤.

و في صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«من قَدّم أربعين من المؤمنين ثمّ دعا أستجيب له»^(١).

و في خبر أحمد بن علي بن ابراهيم عن أبيه بهذا السند عن أبي عبد الله عليه السلام

قال:

«من قَدّم في دعائه أربعين من المؤمنين ثمّ دعا لنفسه استجيب

له»^(٢).

يستحبّ ذكر الأئمّة و تسميتهم جملة في القنوت و غيره لصحيحة الحلبي عن

أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال له:

«أسمّي الأئمّة في الصلاة؟ فقال: أجملهم»^(٣).

و صحيحة عبيد الله الحلبي قال في قنوت الجمعة:

«اللهم صلّ على محمد و على أئمّة المؤمنين، اللهم اجعلني ممّن

خلقته لدينك، و ممّن خلقت لجنتك، قلت: أسمّي الأئمّة؟ قال:

سمّهم جملة»^(٤).

و يجوز الدعاء في القنوت على العدو و تسميته ففي صحيحة عبد الله بن سنان

عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«تدعو في الوتر على العدو و ان شئت سمّيتهم و تستغفر»^(٥).

و في خبر عبد الله بن هلال عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال:

«إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد قنت و دعا على قوم بأسمائهم و أسماء آبائهم

١- وسائل الشيعة ٤: ١١٥٤ / الباب ٤٥ من أبواب الدعاء / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١١٥٤ / الباب ٤٥ من أبواب الدعاء / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٦: ٢٨٥ / الباب ١٤ من أبواب القنوت / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٦: ٢٨٥ / الباب ١٤ من أبواب القنوت / الحديث ٢.

٥- وسائل الشيعة ٦: ٢٨٣ / الباب ١٣ من أبواب القنوت / الحديث ١.

و عشائرهم و فعله عليّ عليه السلام بعده»^(١).

و في خبر ابراهيم بن عقبة قال:

«كتبت اليه يعني أبا الحسن عليه السلام: جعلت فداك قد عرفت بعض هؤلاء
الممطورة^(٢) فأقنت عليهم في صلاتي؟ قال: نعم أقنت عليهم في
صلاتك»^(٣).

الفرع الثامن

في استحباب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر

يستحبّ الاضطجاع بعد ركعتي الفجر و الدعاء بالمأثور و يكفي بدل
الضجعة، السجدة و الكلام و القيام و القعود ففي صحيحة سليمان بن خالد قال:
«سألته عمّا أقول اذا اضطجعت على يميني بعد ركعتي الفجر؟ فقال
أبو عبد الله عليه السلام: اقرأ الخمس آيات التي في آخر آل عمران الى ﴿أَنْتَ
لَا تَخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ و قل: استمسكت بعروة الله الوثقى التي لا
انفصام لها و اعتصمت بحبل الله المتين و أعوذ بالله من شرّ فسقة
العرب و العجم، أمنت بالله توكلت على الله، ألجأت ظهري الى الله،
فوضت أمري الى الله، من يتوكل على الله فهو حسبه، انّ الله بالغ
أمره، قد جعل الله لكلّ شيء قدراً، حسبي الله و نعم الوكيل، اللهم
من أصبحت حاجته الى مخلوق فإنّ حاجتي و رغبتى اليك، الحمد

١- وسائل الشيعة ٦: ٢٨٤ / الباب ١٣ من أبواب القنوت / الحديث ٢.

٢- كان الواقفة يعرفون بين الشيعة بالممطورة أي الكلاب التي أصابها المطر لشدة اجتنابهم عنهم؛ ذكره
بعض علمائنا.

٣- وسائل الشيعة ٦: ٢٨٤ / الباب ١٣ من أبواب القنوت / الحديث ٣.

لربِّ الصباح، الحمد لخالق الاصبح ثلاثاً»^(١).

و في خبر ابراهيم بن أبي البلاد قال:

«صليت خلف الرضا عليه السلام في المسجد الحرام صلاة الليل فلما فرغ

جعل مكان الضجعة سجدة»^(٢).

و في مرسله الحسين بن عثمان عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«يجزيك من الاضطجاع بعد ركعتي الفجر القيام و القعود و الكلام

بعد ركعتي الفجر»^(٣).

و في خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال:

«سألته عن رجل نسي أن يضطجع على يمينه بعد ركعتي الفجر فذكر

حين أخذ في الإقامة كيف يصنع؟ قال: يقيم و يصلّي و يدع ذلك

فلا بأس»^(٤).

رواه الحميري عن علي بن جعفر عن أخيه مثله و زاد:

«قال: و سألته عن الرجل هل يصلح له أن يتكلم اذا سلّم في الركعتين

قبل الفجر قبل أن يضطجع على يمينه؟ قال: نعم»^(٥).

و في صحيحة عمر بن يزيد قال:

«قال أبو عبدالله عليه السلام: ان خفت الشهرة في التكاة فقد يجزيك أن تضع

يدك على الأرض و لا تضطجع و أوماً بأطراف أصابعه من كفّه

اليمنى فوضعها في الأرض قليلاً و حكى أبو جعفر عليه السلام ذلك»^(٦).

١- وسائل الشيعة ٦: ٤٩١ / الباب ٣٢ من أبواب التعقيب / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٦: ٤٩٢ / الباب ٣٣ من أبواب التعقيب / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٦: ٤٩٢ / الباب ٣٣ من أبواب التعقيب / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٦: ٤٩٣ / الباب ٣٣ من أبواب التعقيب / الحديث ٣.

٥- وسائل الشيعة ٦: ٤٩٣ / الباب ٣٣ من أبواب التعقيب / الحديث ٤.

٦- وسائل الشيعة ٦: ٤٩٣ / الباب ٣٣ من أبواب التعقيب / الحديث ٥.

و في مرسلة محمد بن علي بن الحسين قال:
«افصل بين ركعتي الفجر و بين الغداة باضطجاع و يجزيك التسليم
فقد قال الصادق عليه السلام: أي قطع أقطع من السلام؟! و في نسخة:
التسليم».(١)

و في خير ابراهيم بن أبي البلاد قال:
«صلّى أبو الحسن الأول عليه السلام صلاة الليل في المسجد الحرام و أنا
خلفه فصلّى الثمان و أوتر و صلّى الركعتين ثم جعل مكان الضجعة،
سجدة».(٢)

الفرع التاسع

في استحباب الصلاة على النبي و آله بعد ركعتي الفجر

يستحبّ الصلاة على محمد و آله و التسبيح و الاستغفار مائة مائة و قراءة
الاخلاص أربعين مرّة أو احدى و عشرين مرّة أو احدى عشرة مرّة بين ركعتي
الفجر و صلاة الغداة مع سعة الوقت.

ففي مرسلة محمد بن علي بن الحسين قال:
«روي أنّ من صلّى على محمد و آل محمد مائة مرّة بين ركعتي
الفجر و ركعتي الغداة و قى الله وجهه حرّ النار و من قال مائة مرّة
«سبحان ربّي العظيم و بحمده، أستغفر الله ربّي و أتوب اليه» بنى الله
له بيتاً في الجنّة، و من قرأ احدى و عشرين مرّة «قل هو الله أحد» بنى

١- وسائل الشيعة ٦: ٤٩٣/ الباب ٣٣ من أبواب التعقيب / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٦: ٤٩٤/ الباب ٣٣ من أبواب التعقيب / الحديث ٧.

الله له بيتاً في الجنة فان قرأها أربعين مرّة غفر الله له»^(١).
 وعن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد عليه السلام
 قال:

«قال علي عليه السلام: من صَلَّى الفجر ثم قرأ «قل هو الله أحد» احدى عشرة
 مرّة لم يتبعه في ذلك اليوم ذنب و ان رغم أنف الشيطان»^(٢).

الفرع العاشر

في كراهة النوم بين صلاتي الليل و الفجر

يكره النوم بين صلاة الليل و الفجر و لا يحرم ففي خبر سليمان بن حفص
 المروزي قال:

«قال أبو الحسن الأخير عليه السلام: إياك و النوم بين صلاة الليل و الفجر
 ولكن ضجعة بلا نوم فإنّ صاحبه لا يحمده على ما قدّم من صلاته»^(٣).

الفرع الحادي عشر

في جواز ترك النوافل أداءً لهمّ أو غمّ

يجوز أن يترك النافلة لعذر من همّ أو غمّ و ذلك لصحيحة معمر بن خلاد عن
 أبي الحسن الرضا عليه السلام:

«أنّ أبا الحسن عليه السلام كان اذا اغتمّ ترك الخمسين»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٦: ٤٩٤ / الباب ٣٤ من أبواب التعقيب / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٦: ٤٩٤ / الباب ٣٤ من أبواب التعقيب / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٦: ٤٩٥ / الباب ٣٥ من أبواب التعقيب / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٦٨ / الباب ١٦ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٤.

قال الشيخ: «يعني تمام الخمسين لأنَّ الفرائض لا يجوز تركها». بمعنى أنه لم يفعل تمام الخمسين بل يترك النافلة.

و خبر علي بن أسباط عن عدّة من أصحابنا
«أنَّ أبا الحسن موسى عليه السلام كان إذا اهتمَّ ترك النافلة»^(١)

و خبر علي بن معبد أو غيره عن أحدهما عليه السلام قال:
«قال النبي صلى الله عليه وآله: إنَّ للقلوب اقبالاً و ادباراً فإذا أقبلت فتتقلّوا و اذا أدبرت فعليكم بالفريضة»^(٢)

و ما روى محمّد بن الحسين الرضويّ (في نهج البلاغة) عن أمير المؤمنين عليه السلام
أنّه قال:
«إنَّ للقلوب اقبالاً و ادباراً فإذا أقبلت فاحملوها على النوافل و اذا أدبرت فاقتصروا بها على الفرائض»^(٣)

الفرع الثاني عشر في تأكّد استحباب النوافل

يستحبّ مؤكّداً الاتيان بالنوافل و يذمّ التارك لها من غير عذر لصحيحة زرارة
قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: أتني رجل تاجر أختلف و أتجر فكيف لي
بالزوال و المحافظة على صلاة الزوال؟ و كم تصلّي؟ قال: تصلّي
ثمانى ركعات اذا زالت الشمس و ركعتين بعد الظهر و ركعتين قبل

١- وسائل الشيعة ٤: ٦٨ / الباب ١٦ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٦٩ / الباب ١٦ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٧٠ / الباب ١٦ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١١.

العصر فهذه اثنتا عشرة ركعة و تصلي بعد المغرب ركعتين و بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة: منها الوتر و منها ركعتا الفجر فتلك سبع و عشرون ركعة سوى الفريضة و أنّما هذا كلّ تطوّع و ليس بمفروض، إنّ تارك الفريضة كافر و إنّ تارك هذا ليس بكافر و لكنّها معصية لأنّه يستحبّ اذا عمل الرجل عملاً من الخير أن يدوم عليه»^(١).

الفرع الثالث عشر في استحباب قضائها و الصدقة ان لم يقدر

يستحبّ قضاء النوافل موكّداً ان لم يأت بها في وقتها فان لم يقدر على القضاء فليتصدّق لصحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
«قلت له: أخبرني عن رجل عليه من صلاة النوافل ما لا يدري ما هو من كثرتها كيف يصنع؟ قال: فليصلّ حتّى لا يدري كم صلى من كثرتها فيكون قد قضى بقدر علمه (ما علمه) من ذلك ثمّ قال: قلت له: فأنه لا يقدر على القضاء فقال: ان كان شغله في طلب معيشة لا بدّ منها أو حاجة لأخ مؤمن فلا شيء عليه و ان كان شغله لجمع الدنيا و التشاغل بها عن الصلاة فعليه القضاء و الا لقي الله و هو مستخفّ متهاون مضيع لحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله قلت: فأنه لا يقدر على القضاء فهل يجزي أن يتصدّق؟ فسكت ملياً ثمّ قال: لكم فليتصدّق بصدقة. قلت: فما يتصدّق؟ قال: بقدر طوله و أدنى ذلك مدّ لكلّ مسكين مكان كلّ صلاة قلت: و كم الصلاة التي يجب فيها مدّ لكلّ مسكين؟

١- وسائل الشيعة ٤: ٥٩ / الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١.

قال: لكل ركعتين من صلاة الليل مدّ و لكل ركعتين من صلاة النهار مدّ فقلت: لا يقدر. قال: مدّ إذن لكل أربع ركعات من صلاة النهار و مدّ لكل أربع ركعات من صلاة الليل. قلت: لا يقدر. قال: فمدّ إذن لصلاة الليل و مدّ لصلاة النهار و الصلاة أفضل و الصلاة أفضل و الصلاة أفضل»^(١).

الفرع الرابع عشر هل الأفضل في الوتيرة القيام أو الجلوس؟

هل الأفضل في نافلة العشاء التي تسمى بالوتيرة الجلوس و تعدّ الركعتان بركة أو القيام؟

ففي رواية هشام المشرقي عن الرضا عليه السلام (في حديث) قال:
«إن أهل البصرة سألوني فقالوا: إن يونس يقول: من السنّة أن يصلي الإنسان ركعتين و هو جالس بعد العتمة فقلت: صدق يونس»^(٢).
و في صحيحة فضيل بن يسار قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (في حديث) إن الله عزّ وجلّ فرض الصلاة ركعتين ركعتين عشر ركعات فأضاف رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الركعتين ركعتين و إلى المغرب ركعة فصارت عدل الفريضة لا يجوز تركهنّ إلا في سفر و أفرد الركعة في المغرب فتركها قائمة في السفر و الحضر فأجاز الله له ذلك كلّه فصارت الفريضة سبع عشرة ركعة ثمّ سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله النوافل أربعاً و ثلاثين ركعة مثلي

١- وسائل الشيعة ٤: ٧٥ / الباب ١٨ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٩ / الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٩.

الفريضة، فأجاز الله عزَّوجلَّ له ذلك و الفريضة و النافلة احدى و
 خمسون ركعة: منها ركعتان بعد العتمة جالساً تعدُّ بركعة مكان الوتر
 الى أن قال:- و لم يرخص رسول الله ﷺ لاحد تقصير الركعتين
 اللتين ضمَّهما الى ما فرض الله عزَّوجلَّ بل ألزمهم ذلك الزاماً واجباً
 و لم يرخص لاحد في شيء من ذلك الا للمسافر و ليس لاحد
 أن يرخص ما لم يرخصه رسول الله ﷺ فوافق أمر رسول الله أمر الله و
 نهيه نهى الله و وجب على العباد التسليم له كالتسليم لله»^(١).

و في خبر أبي عبدالله القزويني قال:

«قلت لأبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام: لأي علة تصلى الركعتان
 بعد العشاء الآخرة من قعود؟ فقال: لأن الله فرض سبع عشرة ركعة
 فأضاف اليها رسول الله ﷺ مثلها فصارت احدى و خمسين ركعة
 فتعدان هاتان الركعتان من جلوس بركعة»^(٢).

و في خبر المفضل عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«قلت: أصلي العشاء الآخرة فاذا صليت صليت ركعتين و أنا جالس؟
 فقال: أما انها واحدة، و لو مت مت على وتر»^(٣).

و في خبر أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتن الا بوتر قال: قلت: تعني
 الركعتين بعد العشاء الآخرة؟ قال: نعم انهما بركعة فمن صلاهما ثم
 حدث به حدث مات على وتر فان لم يحدث به حدث الموت
 يصلّي الوتر في آخر الليل فقلت: هل صلى رسول الله ﷺ هاتين

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٥ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٩٦ / الباب ٩٦ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٩٦ / الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٧.

الرّكعتين؟ قال: لا. قلت: و لم؟ قال: لأنّ رسول الله ﷺ كان يأتيه الوحي وكان يعلم أنّه هل يموت في تلك (هذه) الليلة أم لا وغيره لا يعلم فمن أجل ذلك لم يصلّهما و أمر بهما»^(١)
و في صحيحة فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«الفريضة و النافلة احدى و خمسون ركعة: منها ركعتان بعد العتمة جالساً تعدّان بركعة و هو قائم، الفريضة منها سبع عشرة و النافلة أربع و ثلاثون ركعة»^(٢)

و في خبر أحمد بن محمّد بن أبي نصر قال:

«قلت لأبي الحسن عليه السلام: إنّ أصحابنا يختلفون في صلاة التطوّع، بعضهم يصلّي أربعاً و أربعين و بعضهم يصلّي خمسين فأخبرني بالذي تعمل به أنت كيف هو حتّى أعمل بمثله؟ فقال: أصلي واحدة و خمسين ركعة ثمّ قال: أمسك و عقد بيده- الزّوال ثمانية، و أربعاً بعد الظهر و أربعاً قبل العصر و ركعتين بعد المغرب و ركعتين قبل العشاء الآخرة و ركعتين بعد العشاء من قعود تعدّان بركعة من قيام و ثمان صلاة الليل و الوتر ثلاثاً و ركعتي الفجر و الفرائض سبع عشرة فذلك احدى و خمسون»^(٣)

و في خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المأمون قال:

«و الصلاة الفريضة: الظهر أربع ركعات و العصر أربع ركعات و المغرب ثلاث ركعات و العشاء الآخرة أربع ركعات و الغداة ركعتان، هذه سبع عشرة ركعة و السنّة أربع و ثلاثون ركعة: ثمان

١- وسائل الشيعة ٤: ٩٦ / الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٨.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٦ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٧ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٧.

ركعات قبل فريضة الظهر وثمان ركعات قبل فريضة العصر و أربع
ركعات بعد المغرب و ركعتان من جلوس بعد العتمة تعدّان بركعة و
ثمان ركعات في السحر و الشفع و الوتر ثلاث ركعات، تسلم بعد
الركعتين و ركعتا الفجر»^(١).

و في خير الحارث بن المغيرة النصرى قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: صلاة النهار ستّ عشرة ركعة ثمان اذا
زالت الشمس و ثمان بعد الظهر و أربع ركعات بعد المغرب، يا
حارث لاتدعهنّ في سفر و لاحضر و ركعتان بعد العشاء الآخرة،
كان أبي يصلّيهما و هو قاعد و أنا أصليهما و أنا قائم و كان
رسول الله صلى الله عليه وآله يصلّي ثلاث عشرة ركعة من الليل»^(٢).

نعم في صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«صلاة النافلة ثمان ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر و ستّ
ركعات بعد الظهر و ركعتان قبل العصر و أربع ركعات بعد المغرب
و ركعتان بعد العشاء الآخرة يقرأ فيهما مائة آية قائماً أو قاعداً و
القيام أفضل و لاتعدّهما من الخمسين و ثمان ركعات من آخر الليل
تقرأ في صلاة الليل بقل هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون في
الركعتين الأوليين. الحديث»^(٣).

و الظاهر أنّ ما ذكره في العروة من أنّ الجلوس أحوط و القيام أفضل يطابق
الروايات.

قال في مصباح الفقيه: «لا يتعيّن الجلوس في الركعتين اللتين تعدّان بركعة كما

١- وسائل الشيعة ٤: ٥٤ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٨ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٩.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٥١ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٦.

يوهمه ظاهر متن الشرائع و غيره كظواهر كثير من النصوص الواردة فيهما بل يجوز الاتيان بهما قائماً بل هو أفضل كما هو صريح موثقة سليمان بن خالد المتقدمة قال فيها:

«و ركعتان بعد العشاء الآخرة يقرأ فيهما مائة آية قائماً أو قاعداً و القيام أفضل. الحديث».

و ظاهر رواية الحارث بن المغيرة المتقدمة المصححة بطريق الشيخ قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام قال: -و ركعتان بعد العشاء الآخرة كان أبي يصليهما و هو قاعد و أنا أصليهما و أنا قائم».

فالظاهر أن مواظبته عليه السلام على القيام لم يكن إلا لأفضليته، و أمّا أبوه فكان يشقّ عليه الصلاة قائماً؛ فلا ينافي فعله أفضلية القيام كما يشهد بذلك خبر حنّان بن سدير عن أبيه قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: أتصلي النوافل و أنت قاعد؟ قال: ما أصليها إلا و أنا قاعد، منذ حملت هذا اللحم و ما بلغت هذا السن».

انتهى كلامه» (١).

قال في مفتاح الكرامة: «و للعشاء ركعتان من جلوس تعدان بركعة؛ هذا ذكره جميع الأصحاب الذين عثرنا على كتبهم و يجوز القيام فيهما كما في الدروس و البيان و اللعة و حواشي الشهيد و جامع المقاصد و الجعفرية و شرحها و الروض و المسالك و مجمع البرهان و المفاتيح، و حكي عن الجامع بل في الروضة و حاشية المدارك أن القيام أفضل، و قرّبه في مجمع البيان، و نسب في المدارك و شرح المفاتيح أفضلية الجلوس الى جماعة و احتمل فيهما الأمرين و في الروض الجلوس أفضل، و في المسالك الأصل فيهما الجلوس، و هل تعدان بواحدة اذا

كانتا من قيام ففي البيان و جامع المقاصد و فوائد الشرائع و الفريد و ارشاد الجعفرية و حاشية النافع و المفاتيح أنهما تعدان كذلك بواحدة، و في كشف اللثام نسبه الى القيل قال: و هو بعيد. انتهى موضع الحاجة»^(١)

الفرع الخامس عشر في نوافل يوم الجمعة و كيفية أدائها

يستحب في يوم الجمعة صلاة عشرين ركعة و تقديمها على الزوال و تفريقها ستاً ستاً ثم ركعتين يدل على ذلك كله صحيحة محمد بن أبي نصر قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن التطوع يوم الجمعة. قال: ست ركعات في صدر النهار و ست ركعات قبل الزوال و ركعتان اذا زالت و ست ركعات بعد الجمعة فذلك عشرون ركعة سوى الفريضة»^(٢)

و صحيحة علي بن يقطين عن أبيه قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن النافلة التي تصلى يوم الجمعة وقت الفريضة قبل الجمعة أفضل أو بعدها؟ قال: قبل الصلاة»^(٣)

و يجوز الاقتصار على ست عشرة ركعة و ايقاعها كلاً أو بعضاً بعد الزوال يدل عليه صحيحة سعيد الأعرج قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة النافلة يوم الجمعة، فقال: ست عشرة ركعة قبل العصر ثم قال: و كان علي عليه السلام يقول: ما زاد فهو خير و قال: ان شاء رجل أن يجعل منها ست ركعات في صدر النهار و ست

١- مفتاح الكرامة ٢: ٧.

٢- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٣/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ٦.

٣- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٣/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ٣.

ركعات نصف النهار و يصلّي الظهر و يصلّي معها أربعة ثمّ يصلّي
العصر»^(١).

و صحيحة سليمان بن خالد قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: النافلة يوم الجمعة؟ قال: ستّ ركعات قبل
زوال الشمس و ركعتان عند زوالها و القراءة في الأولى بالجمعة و
في الثانية بالمنافقين و بعد الفريضة ثماني ركعات»^(٢).

و في صحيحة سعد بن سعد الاشعري ما يدلّ على أنّ نافلة الجمعة اثنتان و
عشرون ركعة، فأنّه نقل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال:

«سألته عن الصلاة يوم الجمعة كم ركعة هي قبل الزوال؟ قال: ستّ
ركعات بكرة و ستّ بعد ذلك اثنتا عشرة ركعة و ستّ ركعات بعد
ذلك ثماني عشرة ركعة و ركعتان بعد الزوال فهذه عشرون ركعة و
ركعتان بعد العصر فهذه ثنتان و عشرون ركعة»^(٣).

و لا بأس بالعمل بها.

هذا و يسقط في السفر نوافل الظهرين و الوتيرة على الأقوى.

الشرح:

الظاهر أنّه لا خلاف من أحد في سقوط نوافل الظهرين كما أنّه لا خلاف في
عدم سقوط نافلة الليل و الفجر و أربع ركعات من نافلة المغرب و ذلك لعدم
اختلاف من الروايات في ذلك فستمرّ عليك أنّما الكلام في سقوط الوتيرة فبعض

١- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٣/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٤/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ٩.

٣- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٣/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ٥.

ذهب الى السقوط و ادعى عليه الاجماع و بعض ذهب الى عدم السقوط لما رواه الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (في حديث) قال:

«و انما صارت العتمة مقصورة و ليس نترك ركعتيها لأن الركعتين

ليستا من الخمسين و انما هي زيادة في الخمسين تطوعاً ليتّم بهما بدل كلّ ركعة من الفريضة ركعتين من التطوع»^(١)

ولابأس بالعمل بهذا الخبر لأنه خاصّ بالنسبة الى الروايات التي ستمرّ عليك.

و أمّا الروايات الدالة على أنّ السفر موجب لسقوط نوافل الظهرين:

منها صحيحة محمد بن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال:

«سألته عن الصلاة تطوعاً في السفر؟ قال: لاتصلّ قبل الركعتين و

لابعدهما شيئاً نهائياً»^(٢)

و منها صحيحة حذيفة بن منصور عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام أنّهما قالوا:

«الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما و لابعدهما شيء»^(٣)

و منها صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما و لابعدهما شيء إلا المغرب

ثلاث»^(٤)

و منها صحيحة أبي يحيى الحنّاط قال:

«سألته أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة النافلة بالنهار في السفر؟ فقال: يا بني

لو صلحت النافلة في السفر تمّت الفريضة»^(٥)

١- وسائل الشيعة ٤: ٩٥ / الباب ٢٩ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٨١ / الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٨١ / الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٨٢ / الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٣.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٨٢ / الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٤.

و منها صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلا المغرب فإن بعدها أربع ركعات لاتدعهن في سفر ولا حضر و ليس عليك قضاء صلاة النهار و صل صلاة الليل و اقضه»^(١)

و منها خبر رجاء بن أبي الضحّاك عن الرضا عليه السلام:

«أنه كان في السفر يصلّي فرائضه ركعتين ركعتين إلا المغرب فإنه كان يصلّيها ثلاثاً و لا يدع نافلتها و لا يدع صلاة الليل و الشفع و الوتر و ركعتي الفجر في سفر و لا حضر و كان لا يصلّي من نوافل النهار في السفر شيئاً»^(٢)

و منها صحيحة الحارث بن المغيرة قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: أربع ركعات بعد المغرب لاتدعهن في حضر و لا سفر»^(٣)

و منها صحيحة أبي الحارث قال:

«سألته -يعني الرضا عليه السلام- عن الأربع ركعات بعد المغرب في السفر يعجلني الجمال و لا يمكنني الصلاة على الأرض، هل أصلّيها في المحمل؟ فقال: نعم صلّها في المحمل»^(٤)

و منها موثقة سماعة قال:

«سألته عن الصلاة في السفر؟ فقال: ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلا أنه ينبغي للمسافر أن يصلّي بعد المغرب أربع ركعات و

١- وسائل الشيعة ٤: ٨٣ / الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٣: ٦١ / الباب ٢١ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٨٦ / الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٨٦ / الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٣.

ليَتَطَوَّعَ بِاللَّيْلِ مَا شَاءَ. الْحَدِيثُ»^(١)

و منها ما عن الفضل بن شاذان في حديث العليل التي سمعها من الرضا عليه السلام قال:
 «انَّ الصَّلَاةَ انَّمَا قَصَّرَتْ فِي السَّفَرِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ أَوْلَىٰ انَّمَا هِيَ
 عَشْرَ رَكَعَاتٍ وَ السَّبْعَ انَّمَا زِيدَتْ فِيهَا بَعْدَ فَخْفَفَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْ
 الْعَبْدِ تِلْكَ الزِّيَادَةَ لِمَوْضِعِ سَفَرِهِ وَ تَعَبِهِ وَ نَصْبِهِ وَ اشْتِغَالِهِ بِأَمْرِ نَفْسِهِ
 وَ ظَعْنِهِ وَ اِقَامَتِهِ لئَلَّا يَشْتَغَلَ عَمَّا لَا يَدُّ لَهُ مِنْهُ مِنْ مَعِيشَتِهِ، رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ
 عَزَّوَجَلَّ وَ تَعَطُّفًا عَلَيْهِ الْآ صِلَاةَ الْمَغْرِبِ فَانَّهَا لَمْ تَقْصُرْ لِأَنَّهَا صِلَاةٌ
 مَقْصُورَةٌ فِي الْأَصْلِ قَالَ: وَ انَّمَا تَرَكَ تَطَوُّعَ النَّهَارِ وَ لَمْ يَتَرَكَ تَطَوُّعَ اللَّيْلِ
 لِأَنَّ كُلَّ صِلَاةٍ لَا يَقْصُرُ فِيهَا لَا يَقْصُرُ فِيهَا بَعْدَهَا مِنَ التَّطَوُّعِ وَ ذَلِكَ أَنَّ
 الْمَغْرِبَ لَا تَقْصِيرَ فِيهَا فَلَا تَقْصِيرَ فِيهَا بَعْدَهَا مِنَ التَّطَوُّعِ وَ كَذَلِكَ
 الْغَدَاةَ لَا تَقْصِيرَ فِيهَا فَلَا تَقْصِيرَ فِيهَا قَبْلَهَا مِنَ التَّطَوُّعِ. الْحَدِيثُ»^(٢)

١- وسائل الشيعة ٤: ٨٧ / الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٨٧ / الباب ٢٤ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٥.

(مسألة ١): يجب الاتيان بالنوافل ركعتين ركعتين الآ الوتر فأنها ركعة و يستحب في جميعها القنوت حتى الشفع على الأقوى في الركعة الثانية وكذا يستحب في مفردة الوتر.

في المسألة فروع:

الفرع الأول النوافل كلّها ركعتان

النوافل كلّها ركعتان بتشهد و تسليم بعدهما الآ ما خرج بالدليل .
و يدل على أنها ركعتان روايات:

منها خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:
«سألته عن الرجل يصلّي النافلة يصلح له أن يصلّي أربع ركعات
لا يسلم بينهما؟ قال: لا الآ أن يسلم بين كلّ ركعتين»^(١).
و منها خبر أبي بصير قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام (في حديث): و افصل بين كلّ ركعتين من نوافلك
بالتسليم»^(٢).

و منها خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال:

«الصلاة ركعتان ركعتان، فلذلك جعل الأذان مثنى مثنى»^(٣).

و ممّا خرج بالدليل صلاة الوتر فأنها ركعة و الروايات الدالة على ذلك
مستفيضة و ما يخالفها تحمل على التقية و على أنّ الوتر قد يطلق على الشفع و
الوتر كما سترى:

١- وسائل الشيعة ٤: ٦٣ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٦٣ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٦٤ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض نوافلها / الحديث ٥.

فمنها صحيحة أبي ولاد حفص بن سالم الحنّاط قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسليم في ركعتي الوتر، فقال: نعم و ان

كانت لك حاجة فاخرج و اقصها ثم عد و اركع ركعة»^(١).

و منها صحيحة ثانية لأبي ولاد حفص بن سالم الحنّاط أنه قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا بأس بأن يصلّي الرجل ركعتين من

الوتر ثم ينصرف فيقضي حاجته ثم يرجع فيصلّي ركعة و لا بأس

أن يصلّي الرجل ركعتين من الوتر ثم يشرب الماء و يتكلّم و ينكح و

يقضي ما شاء من حاجته و يحدث وضوءاً ثم يصلّي الركعة قبل

أن يصلّي الغداة»^(٢).

و منها صحيحة ثالثة لأبي ولاد عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا بأس أن يصلّي الرجل الركعتين من الوتر ثم ينصرف فيقضي حاجته»^(٣).

و منها صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«الوتر ثلاث ركعات تفصل بينهنّ و تقرأ فيهنّ جميعاً بقل هو الله أحد»^(٤).

و منها صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«الوتر ثلاث ركعات ثنتين مفصولة و واحدة»^(٥).

و منها صحيحة عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام:

«فيمن انصرف في الركعة الثانية من الوتر هل يجوز له أن يتكلّم أو

يخرج من المسجد ثم يعود فيوتر؟ قال: نعم تصنع ما تشاء و تتكلّم

١- وسائل الشيعة ٤: ٦٢ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٦٣ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٦٤ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٨.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٦٤ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٩.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٦٤ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٠.

و تحدث وضوءك ثم تتمها قبل أن تصلي الغداة»^(١).
 و منها صحيحة سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال:
 «سألته عن الوتر أفصل أم وصل؟ قال: فصل»^(٢).
 و منها خبر علي بن أبي حمزة و غيره عن بعض مشيخته قال:
 «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أفصل في الوتر؟ قال: نعم قلت: فإني ربما
 عطشت فأشرب الماء؟ قال: نعم و انكح»^(٣).
 و منها خبر منصور عن مولى لأبي جعفر عليه السلام قال:
 «قال: ركعتا الوتر ان شاء تكلم بينهما و بين الثالثة و ان شاء
 لم يفعل»^(٤).
 و أمّا ما يحمل على التقيّة فمنها خبر كردويه الهمداني قال:
 «سألت العبد الصالح عليه السلام عن الوتر فقال: صل»^(٥).
 و منها صحيحة يعقوب بن شعيب قال:
 «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسليم في ركعتي الوتر، فقال: ان شئت
 سلّمت و ان شئت لم تسلّم»^(٦).
 و منها صحيحة معاوية بن عمّار قال:
 «قلت لأبي عبد الله عليه السلام في ركعتي الوتر، فقال: ان شئت سلّمت و ان
 شئت لم تسلّم»^(٧).

-
- ١- وسائل الشيعة ٤: ٦٥ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١١.
 - ٢- وسائل الشيعة ٤: ٦٥ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٢.
 - ٣- وسائل الشيعة ٤: ٦٥ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٣.
 - ٤- وسائل الشيعة ٤: ٦٥ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٥.
 - ٥- وسائل الشيعة ٤: ٦٦ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٨.
 - ٦- وسائل الشيعة ٤: ٦٦ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٦.
 - ٧- وسائل الشيعة ٤: ٦٦ / الباب ١٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٧.

قال في الجواهر: «و النوافل كلها موقّتها و غير موقّتها ركعتان بتشهد و تسليم بعدهما إلا ما ستعرف ممّا قام عليه الدليل؛ ضرورة أنّ كيفة العبادة توقيفية كأصلها و الثابت من فعلهم و قولهم عليه السلام أنّها ركعتان»^(١).

الفرع الثاني استحباب القنوت في النوافل

يستحبّ في جميع النوافل القنوت و الدليل على ذلك موثقة ابن بكير عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«القنوت في كلّ ركعتين في التطوّع أو الفريضة»^(٢).

و موثقة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«القنوت في كلّ الصلوات»^(٣).

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«القنوت في كلّ صلاة في الركعة الثانية قبل الركوع»^(٤).

و صحيحة عبدالرحمن بن الحجّاج عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سألته عن القنوت فقال: في كلّ صلاة فريضة و نافلة»^(٥).

١ - جواهر الكلام ٧: ٥٢.

٢ - وسائل الشيعة ٦: ٢٦٥ / الباب ٢ من أبواب القنوت / الحديث ٣.

٣ - وسائل الشيعة ٦: ٢٦٥ / الباب ٢ من أبواب القنوت / الحديث ٤.

٤ - وسائل الشيعة ٦: ٢٦٦ / الباب ٣ من أبواب القنوت / الحديث ١.

٥ - وسائل الشيعة ٦: ٢٦٣ / الباب ١ من أبواب القنوت / الحديث ٨.

الفرع الثالث استحباب القنوت في الشفع

يستحبّ القنوت في الشفع أيضاً و تدلّ على ذلك مطلقات القنوت التي تقدّم كصحيح زرارة:

«القنوت في كلّ صلاة في الركعة الثانية قبل الركوع»^(١).

فبعد ما تقدّم من أنّ صلاة الوتر هي الركعة المفصولة يتمّ المطلوب.

و لا يعارضها صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«القنوت في المغرب في الرّكعة الثانية و في العشاء و الغداة مثل

ذلك، و في الوتر في الركعة الثالثة»^(٢).

لأنّه كما قال في الوسائل: «المراد أنّ القنوت المؤكّد في الوتر الذي يستحبّ

اطالته في الثالثة لاستحبابه في الثانية أيضاً»^(٣).

قال في مفتاح الكرامة: «و ليعلم أنّ عمومات الأخبار و الاجتماعات المستفيضة

مع نصّ أكثر الأصحاب دالة على استحباب القنوت في الركعة الثانية من الشفع و

لم نعرف الخلاف في ذلك لأحد من الأصحاب قبل الشيخ البهائي كما اعترف هو

بذلك قال في حاشية مفتاح الفلاح: «القنوت في الوتر إنّما هو في الثالثة و أمّا

الأولين المسمّاتين بالشفع فلاقنوت فيهما» و استدلّ على ذلك بصحيح ابن سنان

عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«القنوت في المغرب في الرّكعة الثانية و في العشاء و الغداة مثل ذلك

و في الوتر في الركعة الثالثة».

١- وسائل الشيعة ٦: ٢٦٦ / الباب ٣ من أبواب القنوت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٦: ٢٦٧ / الباب ٣ من أبواب القنوت / الحديث ٢.

٣- نفس المصدر.

قال: و هذه الفائدة لم ينبّه عليها علمائنا. انتهى.

قلت: نبّه على ذلك قبله صاحب المدارك كما يفهم ذلك من مطاوي كلامه لكنّه ليس صريحاً في ذلك و تبعه الفاضل الخراساني و المحدث البحراني لمكان الخبر المذكور قالوا: أنّ القنوت معرّف باللام و خبره قوله عليه السلام: «في الركعة الثانية» و «في المغرب» ظرف لغو فيصير التقدير على هذا: «قنوت المغرب في الركعة الثانية و قنوت الوتر في الركعة الثالثة لا في غيرها» و نحن نقول: خبر المبتدأ قوله: «في المغرب» و كذا قوله: «في الوتر» كما صرح بذلك في خبر وهب حيث قال الصادق عليه السلام:

«القنوت في الجمعة و العشاء و العتمة و الوتر و الغداة فمن تركه
رغبة عنه فلا صلاة له».

و نحوه أخبار آخر فعلى هذا يصير التقدير: «القنوت في المغرب لا في غيرها حال كونه في الثانية و في الوتر لا في غيرها حال كونه في الثالثة» فيحمل على تأكّد الاستحباب في الأربعة المذكورة كما صرّحت به الأخبار الكثيرة و الّا لزم مخالفة الضرورة اذ الاستحباب في غير الأربعة المذكورة ثابت.

الى أن قال: ثمّ أنّ خبر رجاء بن الضحّاك نصّ صريح في «أنّ الرضا عليه السلام كان يقنت في الثانية من الشفع» و ضعفه منجبر بالعمومات المشتملة على لفظ «كلّ صلاة فريضة و نافلة» في الأخبار و الاجماع و بعمل الأصحاب كما اعترفوا به^(١).

(مسألة ٢): الأقوى استحباب الغفيلة و هي ركعتان بين المغرب و العشاء و لكنّها ليست من الرواتب؛ يقرأ فيها في الركعة الأولى بعد الحمد: ﴿و ذا النون اذ

ذهب مغاضباً فظنّ أن لن نقدر عليه فنادى في الظلمات أن لا اله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين فاستجبنا له ونجّيناه من الغمّ وكذلك ننجي المؤمنين ﴿ وفي الثانية بعد الحمد: ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو و يعلم ما في البرّ و البحر و ما تسقط من ورقة الا يعلمها و لا حبة في ظلمات الأرض و لا رطب و لا يابس الا في كتاب مبين ﴾ و يستحبّ أيضاً بين المغرب و العشاء صلاة الوصيّة و هي أيضاً ركعتان، يقرأ في أوليهما بعد الحمد ثلاث عشر مرّة سورة «اذا زلزلت الأرض» و في الثانية بعد الحمد سورة التوحيد خمس عشر مرّة.

الشرح:

في المسألة فرعان:

الفرع الأوّل في الغفيلة

ذكر غير واحد من الأصحاب استحباب الركعتين المسمّاتين بصلاة الغفيلة ما بين العشاءين و الدليل على ذلك رواية هشام بن سالم التي ذكرها الشيخ في مصباح المتهجّد و السيد العابد الزاهد رضي الدين بن طاووس رحمته الله في كتاب فلاح السائل عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«من صلّى بين العشاءين ركعتين يقرأ في الأولى الحمد ﴿ و ذا التّون اذ ذهب مغاضباً ﴾ الى قوله: ﴿ وكذلك ننجي المؤمنين ﴾ و في الثانية الحمد و قوله: ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو ﴾ الى آخر الآية فاذا فرغ من القراءة رفع يديه و قال: اللهم انّي أسألك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها الا أنت أن تصلّي على محمّد و آل محمّد و أن تفعل بي كذا و كذا، اللهم أنت وليّ نعمتي و القادر

على طلبتي تعلم حاجتي فأسألك بحقّ محمّد وآله لَمَّا قضيتها لي. و
سأل الله حاجته أعطاه الله ما سأل». (١)

وفي كتاب العلل مسنداً في الموثق عن جعفر بن محمّد عليه السلام و عن الصدوق
مرسلاً قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله: تنفّلوا في ساعة الغفلة و لو بركعتين خفيفتين
فإنهما تورثان دار الكرامة». (٢)

و زاد السيد بن طاووس في كتابه:

«قيل: يا رسول الله صلى الله عليه وآله و ما معنى خفيفتين؟ قال: يقرأ فيهما الحمد
و وحدها. قيل: يا رسول الله صلى الله عليه وآله متى أصليهما؟ قال: ما بين المغرب و
العشاء».

فالمستفاد من الرويتين أولاً أنّ صلاة الغفيلة مستقلة عن نوافل فريضة
المغرب؛ و ما يقال من أنّهم لم يصلّوا غير نوافل المغرب و هي أربع ركعات،
مدفوع بأنّه ادّعاء و النصّ ردّ عليهم.

و ثانياً أنّ وقت هذه الصلاة بعد صلاة المغرب و قبل صلاة العشاء حتّى
يذهب الشفق لأنّ معنى قوله عليه السلام: «من صلّى بين العشاءين...» هو بعد صلاة
المغرب اذا صلّاها في وقت الفضيلة و صلاة العشاء اذا صلّىها أيضاً في وقت
الفضيلة الذي بعد ذهاب الشفق.

و ثالثاً أنّه لا دليل على قضاء الغفيلة اذا ذهب وقتها.

و المناقشة في سند روايتها، ضعيفة كما قال الميرزا النائيني؛ لعمل الطائفة بما
في المصباح مضافاً الى تصريح الشيخ نفسه بأنّه ألف كتابه هذا للعمل بكلّ ما
يذكر فيه فلا وجه للمنع عن العمل بها فلا بأس في الفتوى باستحبابها.

١- وسائل الشيعة ٨: ١٢١/الباب ٢٠ من أبواب بقية الصلوات المندوبة / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٨: ١٢٠/الباب ٢٠ من أبواب بقية الصلوات المندوبة / الحديث ١.

الفرع الثاني في صلاة الوصية

يستحب أيضاً بين المغرب و العشاء صلاة الوصية و هي أيضاً ركعتان يقرأ في أوليهما بعد الحمد، ثلاث عشرة مرة سورة «إذا زلزلت الأرض» و في الثانية بعد الحمد، سورة «التوحيد» خمس عشرة مرة.

و الدليل على ذلك ما رواه محمد بن الحسن (في المصباح) عن الصادق عن أبيه عن آبائه عليهم السلام عن أمير المؤمنين عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال:

«أوصيكم بركعتين بين العشاءين يقرأ في الأولى الحمد و ﴿إذا زلزلت الأرض﴾ ثلاث عشرة مرة و في الثانية الحمد مرة و ﴿قل هو الله أحد﴾ خمس عشرة مرة فان فعل ذلك في كل شهر كان من المؤمنين؛ فان فعل ذلك في كل سنة كان من المحسنين؛ فان فعل ذلك في كل جمعة مرة كان من المخلصين؛ فان فعل ذلك كل ليلة زاحمني في الجنة و لم يحص ثوابه إلا الله تعالى»^(١)

(مسألة ٣) الظاهر أن الصلاة الوسطى التي تتأكد المحافظة عليها هي الظهر؛ فلو نذر أن يأتي بالصلاة الوسطى في المسجد أو في أول وقتها مثلاً أتى بالظهر.

الشرح:

الأكثر على أن الصلاة الوسطى الظهر و هو الصحيح خلافاً للمرتضى حيث ذهب الى أنها العصر و يدل على الأول صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (في

١- وسائل الشيعة ٥: ٢٤٧/ الباب ١٧ من أبواب بقية الصلوات المندوبة / الحديث ١.

حديث) قال:

«و قال الله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى﴾ و هي صلاة الظهر الى أن قال:- و أنزلت هذه الآية يوم الجمعة و رسول الله ﷺ في سفر ففقت فيها و تركها على حالها في السفر و الحضر» (١)

و صحيحة ثانية لزراعة قال:

«سألت أبا جعفر عليه السلام عما فرض الله عز وجل من الصلاة فقال: خمس صلوات في الليل و النهار فقلت: هل سمّاهنّ الله و بيّنهنّ في كتابه؟ قال: نعم، قال الله تعالى لنبيه ﷺ ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل﴾ و دلوكها زوالها و فيما بين دلوك الشمس الى غسق الليل أربع صلوات سمّاهنّ الله و بيّنهنّ و وقتهنّ و غسق الليل هو انتصافه ثمّ قال تبارك و تعالى: ﴿و قرآن الفجر انّ قرآن الفجر كان مشهوداً﴾ فهذه الخامسة و قال تبارك و تعالى في ذلك: ﴿أقم الصلاة طرفي النهار﴾ و طرفاه: المغرب و الغداة ﴿و زلفاً من الليل﴾ و هي صلاة العشاء الآخرة و قال تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى﴾ و هي صلاة الظهر و هي أوّل صلاة صلاها رسول الله ﷺ و هي وسط النهار و وسط صلاتين بالنهار صلاة الغداة و صلاة العصر و في بعض القراءة ﴿حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى﴾ (٢) صلاة العصر، ﴿و قوموا لله قانتين﴾. قال: و أنزلت هذه الآية يوم الجمعة و رسول الله ﷺ في سفره ففقت فيها رسول الله ﷺ و تركها

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٢ / الباب ٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١.

٢- وكذا في الفقيه بدون العاطف بين الصلاة الوسطى و قوله «صلاة العصر» للتقية. و في التهذيب ١: ٢٠٤ مع العاطف فيكون تأييداً للمراد.

على حالها في السفر والحضر و أضاف للمقيم ركعتين و أنّما وضعت الركعتان اللتان أضافهما النبي ﷺ يوم الجمعة للمقيم لمكان الخطبتين مع الامام فمن صلى يوم الجمعة في غير جماعة فليصلها أربع ركعات كصلاة الظهر في سائر الأيام» (١)

أمّا ما قال المرتضى من أنّ الصلاة الوسطى هي العصر فللمرسل المروي عن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام أنّه قال:

«جاء نفر من اليهود الى النبي ﷺ فسأله أعلمهم عن مسائل فكان ممّا سأله أنّه قال: أخبرني عن الله عزّ وجلّ لأيّ شيء فرض هذه الخمس الصلوات في خمس مواقيت على أمّتك في ساعات الليل والنهار؟ فقال النبي ﷺ: إنّ الشمس عند الزوال لها حلقة تدخل فيها فاذا دخلت فيها زالت الشمس فيسبّح كلّ شيء دون العرش بحمد ربّي جلّ جلاله و هي الساعة التي يصليّ عليّ فيها ربّي جلّ جلاله ففرض الله عليّ و على أمّتي فيها الصلاة و قال: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل﴾ و هي الساعة التي يؤتى فيها بجهمّ يوم القيامة فما من مؤمن يوافق تلك الساعة أن يكون ساجداً أو راکعاً أو قائماً إلاّ حرّم الله جسده على النار و أمّا صلاة العصر فهي الساعة التي أكل آدم فيها من الشجرة فأخرجه الله عزّ وجلّ من الجنّة فأمر الله ذريّته بهذه الصلاة الى يوم القيامة و اختارها الله لأمتي فهي من أحبّ الصلوات الى الله عزّ وجلّ و أوصاني أن أحفظها من بين الصلوات. الحديث» (٢)

و الصحيح أنّ الصلاة الوسطى هي الظهر لصحّة روايته كما قال في الجواهر:

١- وسائل الشيعة ٤: ١٠ / الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤ / الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٧.

«و أهمّ الخمس و أكدها بنصّ الكتاب فضلاً عن غيره الوسطى و هي الظهر؛
للصحيح عن الباقر عليه السلام (١) و ان كانت هي أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله لكن لأن وقتها وسط النهار أو لأنها متوسطة بين صلاتي نهار الغداة و العصر، أو لأنها وسط بين نافلتين متساويتين، و لما عن الشيخ من الاجماع عليه و المروي عن زيد بن ثابت أنه قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي النهار بالهاجرة و لم يكن صلاة أشدّ على الصحابة منها فنزلت ﴿حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى﴾» (٢).

خلافاً لما عن المرتضى من أنها العصر مدّعياً الاجماع عليه؛ للمرسل عن النبي صلى الله عليه وآله:

«شغلونا عن الصلاة الوسطى... و كانوا شغلوه عن صلاة العصر» (٣).
و المرسل عن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله (الى أن قال):
«فهي من أحبّ الصلوات الى الله عزّوجلّ و أوصاني أن أحفظها من بين الصلوات» (٤).

ولأنها وسط بين صلاتي نهار و صلاتي ليل و لبعض الأخبار العامية و لاريب أنّ الأوّل أقوى لصحة روايته و قوّة اعتباره» (٥).

١ - وسائل الشيعة ٤: ٢٢ / الباب ٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١.

٢ - سنن أبي داود ١: ١٤٧ / رقم ٤١١.

٣ - مستدرک الوسائل ٣: ٢٣ / الباب ٥ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١١.

٤ - وسائل الشيعة ٤: ١٤ / الباب ٢ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٧.

٥ - جواهر الكلام ٧: ١٣ و ١٤.

(مسألة ٤): النوافل المرتبة وغيرها يجوز اتيانها جالساً ولو في حال الاختيار والأولى حينئذ عدّ كل ركعتين بركعة فيأتي بنافلة الظهر مثلاً ستّ عشر ركعة وهكذا في نافلة العصر؛ وعلى هذا يأتي بالوتر مرتين كل مرة ركعة.

في المسألة فرعان:

الفرع الأوّل في الاتيان بالنوافل جالساً

يجوز الاتيان بالنوافل المرتبة جالساً ولو في حال الاختيار وهو من المسائل المتسالم عليها عند الأصحاب وقد نطقت بجوازه عدّة من الروايات: منها موثقة حنان بن سدير عن أبيه قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: أتصلي النوافل و أنت قاعد؟ فقال: ما أصليها إلا و أنا قاعد منذ حملت هذا اللحم و ما بلغت هذا السن»^(١)

و صحيحة سهل بن اليسع:

«أنه سأل أبا الحسن الأوّل عليه السلام عن الرجل يصلي النافلة قاعداً و ليست به علة في سفر أو حضر، فقال: لا بأس به»^(٢)

فاطلاقها يشمل حال التمكن من القيام.

و خبر أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«قلت له: أنا نتحدّث نقول: من صلّى و هو جالس من غير علة كانت صلاته ركعتين بركعة سجدين بسجدة فقال: ليس هو هكذا هي تامّة لكم»^(٣)

١- وسائل الشيعة ٥: ٤٩١ / الباب ٤ من أبواب القيام / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٥: ٤٩١ / الباب ٤ من أبواب القيام / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٥: ٤٩٢ / الباب ٥ من أبواب القيام / الحديث ١.

و خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (في حديث) قال:
«إن الصلاة قائماً أفضل من الصلاة قاعداً»^(١).

والأفضل اذا أراد اتيانها جالساً أن يقوم قبل اتمام السورة فيتمها فيركع عن قيام فتكون صلاته صلاة القائم كما يدل عليه صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«قلت: الرجل يصلي و هو قاعد فيقرأ السورة فاذا أراد أن يختمها قام فركع بأخرها قال: صلاته صلاة القائم»^(٢).
و صحيحة حماد بن عثمان أنه قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قد اشتد علي القيام في الصلاة فقال: اذا أردت أن تدرك صلاة القائم فاقراً و أنت جالس فاذا بقي من السورة آيتان فقم و أتم ما بقي و اركع و اسجد فذاك صلاة القائم»^(٣).
و صحيحة حماد بن عثمان عن أبي الحسن عليه السلام قال:

«سألته عن الرجل يصلي و هو جالس، فقال: اذا أردت أن تصلي و أنت جالس و يكتب لك بصلاة القائم فاقراً و أنت جالس فاذا كنت في آخر السورة فقم فأتتمها و اركع فتلك تحسب لك بصلاة القائم»^(٤).

و خبر عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«لابأس بالصلاة و هو قاعد و هو على نصف صلاة القائم الى

١- وسائل الشيعة ٥: ٤٩٢ / الباب ٤ من أبواب القيام / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٥: ٤٩٨ / الباب ٩ من أبواب القيام / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٥: ٤٩٨ / الباب ٩ من أبواب القيام / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٥: ٤٩٨ / الباب ٩ من أبواب القيام / الحديث ٣.

أن قال:- فاذا بقيت آيات قام فقرأهنّ ثمّ ركع»^(١).

الفرع الثاني في عدد كلّ ركعتين بركعة

و الأولى حينئذ عدد كلّ ركعتين بركعة كما دلّ عليه خبر الفضل بن شاذان عن
الرضا عليه السلام (في حديث) قال:

«صلاة القاعد على نصف صلاة القائم»^(٢).

و خبر محمّد بن مسلم قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يكسل أو يضعف فيصلّي التطوّع

جالساً. قال: يضعف ركعتين بركعة»^(٣).

و خبر الحسن بن زياد الصيقل قال:

«قال لي أبو عبد الله عليه السلام: اذا صلّى الرجل جالساً و هو يستطيع القيام

فليضعف»^(٤).

و خبر علي بن جعفر في كتابه عن أخيه عليه السلام قال:

«سألته عن المريض اذا كان لا يستطيع القيام كيف يصلّي؟ قال:

يصلّي النافلة و هو جالس و يحسب كلّ ركعتين بركعة و أمّا الفريضة

فيحتسب كلّ ركعة بركعة و هو جالس اذا كان لا يستطيع القيام»^(٥).

و خبر آخر لعليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٥: ٤٩٩ / الباب ٩ من أبواب القيام / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٥: ٤٩٣ / الباب ٥ من أبواب القيام / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٥: ٤٩٣ / الباب ٥ من أبواب القيام / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٥: ٤٩٣ / الباب ٥ من أبواب القيام / الحديث ٤.

٥- وسائل الشيعة ٥: ٤٩٣ / الباب ٥ من أبواب القيام / الحديث ٥.

«سألته عن رجل صلّى نافلة و هو جالس من غير علة كيف تحسب
صلاته؟ قال: ركعتين بركعة»^(١)

و مقتضى الجمع بين الروايات هو جواز الاتيان بالنوافل جالساً و ان لم يكن به
علة فيجوز له أن يحتسب كلّ ركعة جالساً بركعة قائماً و لكنّ الأفضل أن يصلّي و
يقراً جالساً فاذا كان في آخر السورة يقوم و يتمّ القراءة و يركع. و كذا الأفضل
أن تحسب كلّ ركعتين جالساً بتمامها حتّى الركوع بركعة.

فصل في أوقات اليوميّة و نوافلها

وقت الظهرين ما بين الزوال و المغرب و يختصّ الظهر بأوّله مقدار أدائها بحسب حاله و يختصّ العصر بآخره كذلك و ما بين المغرب و نصف الليل وقت للمغرب و العشاء و يختصّ المغرب بأوّله بمقدار أدائه و العشاء بآخره كذلك، هذا للمختار و أمّا المضطرّ لنوم أو نسيان أو حيض أو نحو ذلك من أحوال الاضطرار فيمتدّ وقتها الى طلوع الفجر و يختصّ العشاء من آخره بمقدار أدائها دون المغرب من أوّله، أي ما بعد نصف الليل و الأقوى أنّ العامد في التأخير الى نصف الليل أيضاً كذلك، أي يمتدّ وقته الى الفجر و ان كان آثماً بالتأخير لكنّ الأحوط أن لا ينوي الأداء و القضاء بل الأولى ذلك من المضطرّ أيضاً و ما بين طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس وقت الصبح و وقت الجمعة من الزوال الى أن يصير الظلّ مثل الشاخص فان أخرها عن ذلك مضى وقته و وجب عليه الاتيان بالظهر و وقت فضيلة الظهر من الزوال الى بلوغ الظلّ الحادث بعد الانعدام أو بعد الانتهاء مثل الشاخص و وقت فضيلة العصر من

المثل الى المثليين على المشهور ولكن لا يبعد أن يكون من الزوال اليهما ووقت فضيلة المغرب من المغرب الى ذهاب الشفق، أي الحمرة المغربية ووقت فضيلة العشاء من ذهاب الشفق الى ثلث الليل فيكون لها وقتا اجزاء قبل ذهاب الشفق وبعد الثلث الى النصف ووقت فضيلة الصبح من طلوع الفجر الى حدوث الحمرة في المشرق.

الشرح:

هيهنا فروع:

الفرع الأول في تعيين وقت الظهرين

اعلم أنه -كما في الجواهر^(١)- لاخلاف في كون الزوال مبدأ صلاة الظهر بين المسلمين كما عن المرتضى وغيره الاعتراف به عدا ما يحكى عن ابن عباس و الحسن و الشعبي من جواز تقديمها للمسافر عليه بقليل و هو بعد انقراضه لا يقدح في اجماع من عداهم من المسلمين ان لم يكن ضرورياً من ضروريات الدين.

و قد نطق به القرآن الكريم و الروايات.

أما القرآن فقولته تعالى ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر﴾^(٢) و الدلوك هي الزوال.

و أما الروايات فقد وردت أخبار دالة على أن زوال الشمس أول وقت الظهر كما ستمر عليك و وردت أيضاً الروايات الكثيرة الدالة على أن زوال الشمس وقت الظهرين كما ستمر عليك أيضاً فما يخالف الأول من الروايات المشتملة

١ - جواهر الكلام ٧: ٧٥.

٢ - الاسراء ١٧: ٧٨.

على أنّ وقت الظهر اذا ذهب من أوّله قدم أو ذراع يجب تأويله كما سيأتي.
و كذا ما يخالف الثاني من الروايات الدالّة على أنّ وقت العصر بعد أن صار
الظلّ مثل الشاخص أو غير ذلك.
و اليك الروايات الناطقة بأنّه اذا زالت فقد دخل وقت الظهر بل دخل وقت
الظهرين:

فمنها صحيحة محمّد الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام:

«في قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن

الفجر ان قرآن الفجر كان مشهوداً﴾ قال: دلوك الشمس زوالها و

غسق الليل انتصافه و قرآن الفجر ركعتا الفجر». (١)

و منها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر و العصر فاذا غابت الشمس

دخل الوقتان المغرب و العشاء الآخرة». (٢)

و منها خبر عبيد بن زرارة قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر و العصر فقال: اذا زالت

الشمس دخل وقت الظهر و العصر جميعاً إلا أنّ هذه قبل هذه ثمّ

أنت في وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس». (٣)

و منها موثقة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«صلّى رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس الظهر و العصر حين زالت الشمس في

جماعة من غير علّة». (٤)

١- وسائل الشيعة ٤: ١٥٩/ الباب ١٠ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٢٥/ الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٢٦/ الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٢٦/ الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

و منها خبر داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر»^(١).

و منها موثقة منصور بن يونس عن العبد الصالح عليه السلام قال:

«سمعتَه يقول: إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين»^(٢).

و منها موثقة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام:

«في الرجل يريد الحاجة أو النوم حين تزول الشمس فجعل يصلي

الأولى حينئذ، قال: لا بأس به»^(٣).

و كذا خبر صباح بن سيابة و خبر سفيان بن السمط و ما روى عن مالك

الجهني و خبر معاوية بن وهب و خبر معاوية (معبد) بن ميسرة و خبر اسماعيل

بن مهران و خبر عبيد بن زرارة^(٤).

ثم إن هيهنا روايات -كما قلنا- يظهر منها أن وقت الظهرين ذراع و ذراعان من

زوال الشمس أو قدامان و أربعة أقدام و مقتضى الجمع بين هذه الروايات التي

ستمرّ عليك في الفرع الثاني و الروايات المتقدمة التي نطقت بأن وقت الظهرين

إذا زالت الشمس هو حمل هذه الروايات على ما إذا أراد أن يصلي النافلة فتحمل

تلك على ما إذا لم يرد أن يصلي النوافل و في بعضها ما يشهد على هذا الحمل.

١- وسائل الشيعة ٤: ١٢٧/ الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٢٧/ الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٢٨/ الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٢٧- ١٣٠/ الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٨ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ٢٠ و ٢١.

الفرع الثاني في ذكر الروايات المخالفة و تبريرها و تعيين وقت نافلة الظهر و العصر

فاليك الروايات التي دلّت على أنّ وقت الظهر بعد الزوال قدما و وقت العصر بعد الزوال أربعة أقدام:
منها صحيحة بريد بن معاوية العجليّ عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام أنّهما
قالا:

«وقت الظهر بعد الزوال قدما و وقت العصر بعد ذلك قدما»^(١).
و منها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:
«سألته عن وقت الظهر، فقال: ذراع من زوال الشمس و وقت العصر
ذراعاً»^(٢) من وقت الظهر فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس.
الحديث»^(٣).

و منها صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال:
«كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قبل أن يظللّ قامة و كان اذا كان
القيء ذراعاً و هو قدر مريض»^(٤) عنز صليّ الظهر فاذا كان ضعف
ذلك صليّ العصر»^(٥).

و منها موثقة ذريح المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«سأل أبا عبد الله عليه السلام أناس و أنا حاضر الى أن قال:- فقال بعض

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٠ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١ و ٢.

٢- في الفقيه: ذراعان.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٤١ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣ و ٤.

٤- رَبَّضَتِ الدَّابَّةُ و الشاة و الخروفُ تَرْبِضُ رَبْضاً و رُبُوضاً، و هو كالبُروك للابل. (لسان العرب)

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٤٢ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

القوم: اَنَا نَصَلِّي الْأُولَى إِذَا كَانَتْ عَلَى قَدَمَيْنِ وَ الْعَصْرَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْدَامٍ. فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: النصف من ذلك أحب اليّ»^(١)

و منها صحيحة يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن صلاة الظهر، فقال: إذا كان الفيء ذراعاً. قلت: ذراعاً من أي شيء؟ قال: ذراعاً من فيئك. قلت: فالعصر؟ قال: الشطر من ذلك. قلت: هذا شبر. قال: أو ليس شبر كثيراً؟»^(٢)

و منها موثقة اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان فيء الجدار ذراعاً صَلَّى الظهر و إذا كان ذراعين صَلَّى العصر. قال: قلت: إن الجدار يختلف بعضها قصير و بعضها طويل. فقال: كان جدار مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ قائم»^(٣)

و منها صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«الصلاة في الحضر ثمانى ركعات إذا زالت الشمس ما بينك و بين أن يذهب ثلثا القامة فإذا ذهب ثلثا القامة بدأت بالفريضة»^(٤)

فتحمل الروايات المذكورة على أنَّ القدمين أو الذراع وقت نافلة الظهر لمن أراد أن يصلّيها و أربعة أقدام أو الذراعان وقت نافلة العصر لمن أراد أن يصلّيها و الشاهد على ذلك صحيحة زرارة قال:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم فإذا مضى من فيئه ذراع صَلَّى الظهر و إذا مضى من فيئه ذراعان صَلَّى العصر ثم قال: - أتدري لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لا. قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٦/الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٥/الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٤٣/الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٤٦/الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٣.

من أجل الفريضة اذا دخل وقت الذراع و الذراعين بدأت بالفريضة
و تركت النافلة»^(١)

و صحيحة ثانية لزرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«أتدري لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم؟ قال: لمكان الفريضة،
لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن تبلغ ذراعاً فاذا بلغت ذراعاً
بدأت بالفريضة و تركت النافلة»^(٢)

و صحيحة الحارث بن المغيرة و عمر بن حنظلة و منصور بن حازم جميعاً قالوا:

«كنّا نقيس الشمس بالمدينة بالذراع. فقال أبو عبد الله عليه السلام: ألا أنبئكم
بأبين من هذا؟! اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أن بين
يديها سُبُحَة^(٣)، و ذلك اليك ان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت»^(٤)

و صحيحة الحارث بن المغيرة و عمر بن حنظلة و منصور بن حازم مثله و فيه:

«اليك فان أنت خففت سبحتك فحين تفرغ من سبحتك و ان طوّلت
فحين تفرغ من سبحتك»^(٥)

و صحيحة ذريح المحاربيّ قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: متى أصلي الظهر؟ فقال: صلّ الزوال ثمانية،
ثم صلّ الظهر ثم صلّ سُبُح تكَ طالت أو قصرت ثم صلّ العصر»^(٦)

و صحيحة عمر بن حنظلة قال:

«كنت أقيس الشمس عند أبي عبد الله عليه السلام فقال: يا عمر ألا أنبئك بأبين

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٧/ الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٧/ الباب ٨ من أبواب المواقيت: الحديث ٢٠.

٣- يعني النافلة.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٣١/ الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٣٢/ الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٦- وسائل الشيعة ٤: ١٣٢/ الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

من هذا؟ قال: قلت: بلى جعلت فداك قال: اذا زالت الشمس فقد وقع وقت الظهر الا ان بين يديها سبحة و ذلك اليك فان انت خففت فحين تفرغ من سبحتك و ان طوّلت فحين تفرغ من سبحتك»^(١) و حسنة زارة قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أصوم فلا أقيل حتى تزول الشمس فاذا زالت الشمس صلّيت نوافلي ثم صلّيت الظهر ثم صلّيت نوافلي ثم صلّيت العصر ثم نمت و ذلك قبل أن يصلّي الناس. فقال: يا زارة اذا زالت الشمس فقد دخل الوقت و لكنني أكره لك أن تتخذها وقتاً دائماً»^(٢) و صحيحة ذريح المحاربي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سأل أبا عبدالله عليه السلام ناس و أنا حاضر فقال: اذا زالت الشمس فهو وقت لا يحبسك منه الا سبحتك تطيلها أو تقصرها»^(٣)

و صحيحة محمد بن أحمد بن يحيى قال:

«كتب بعض أصحابنا الى أبي الحسن عليه السلام: روي عن آبائك القدم و القدمين و الأربع و القامة و القامتين و ظلّ مثلك و الذراع و الذراعين فكتب عليه السلام: لا القدم و لا القدمين، اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاة و بين يديها سبحة و هي ثمان ركعات فان شئت طوّلت و ان شئت قصرت ثم صلّ الظهر فاذا فرغت كان بين الظهر و العصر سبحة و هي ثمان ركعات ان شئت طوّلت و ان شئت قصرت ثم صلّ العصر»^(٤)

١- وسائل الشيعة ٤: ١٣٣/ الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٣٤/ الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٣٤/ الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٣٤/ الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

و صحیحة اسماعیل بن عبد الخالق قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر. فقال: بعد الزوال بقدّم أو نحو

ذلك إلا في يوم الجمعة أو في السفر فإنّ وقتها حين تزول»^(١).

و صحیحة عیسی بن أبي منصور قال:

«قال لي أبو عبد الله عليه السلام: إذا زالت الشمس فصلّيت سبحتك فقد دخل

وقت الظهر»^(٢).

و صحیحة سعید الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن وقت الظهر أهو إذا زالت الشمس؟ فقال: بعد الزوال بقدّم

أو نحو ذلك إلا في السفر أو يوم الجمعة فإنّ وقتها إذا زالت»^(٣).

وما يترأى من نحو الحديثين الآخرين حيث قال عليه السلام: «بعد الزوال بقدّم أو نحو

ذلك...» يكون أقلّ وقت للنافلة كقوله عليه السلام في الروايات الأخر التي تقدّمت: «إذا

زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أنّ بين يديها سبحة...» والمراد من السبحة

هي النافلة كما قال عليه السلام: «إذا زالت الشمس فصلّ سبحتك...» ومقدار القدم هو

نصف الذراع تقريباً.

فقد تحصّل أنّ وقت نافلة الظهر من أوّل الزوال الى أن يصير الظلّ قدمين أو

ذراعاً و وقت نافلة العصر بعد صلاة الظهر الى أن يصير الظلّ أربعة أقدام أو

ذراعين.

و قد علم أيضاً عدم التنافي بين الروايات المتقدّمة و الروايات الآتية التي

رغب فيها بأوّل الوقت و هو زوال الشمس فإنّه كما تقدّم أوّل وقت صلاة الظهر

الزوال إلا أنّ بين يديها سبحة أي النافلة فاذا لم يرد اتيانها فليسرع الى الفريضة.

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٤ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٣٣ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٤٥ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٧.

أما الروايات التي رغب فيها بأول الوقت:
فمنها صحيحة زرارة قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: اعلم أن أول الوقت أبدأ أفضل فعجل الخير ما

استطعت و أحب الأعمال الى الله ما داوم عليه العبد و ان قلَّ». (١)

و منها صحيحة ثانية لزرارة قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلحك الله وقت كل صلاة أول الوقت أفضل

أو وسطه أو آخره؟ قال: أوله، إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إن الله عز وجل

يحب من الخير ما يعجل». (٢)

و منها صحيحة سعيد بن الحسن قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: أول الوقت زوال الشمس و هو وقت الله الأول و

هو أفضلهما». (٣)

و منها صحيحة ذريح عن أبي عبدالله عليه السلام:

«قال: قال جبرئيل لرسول الله صلى الله عليه وآله (في حديث): أفضل الوقت

أوله». (٤)

وكذا خبر زرارة و خبر عبدالله بن سنان و خبر أبي بصير و مرسل الصدوق. (٥)

و لا يعارض ما سبق موثقة زرارة قال:

«سألت أبا عبدالله عليه السلام عن وقت صلاة الظهر في القيظ، فلم يجبني

فلما أن كان بعد ذلك قال لعمر بن سعيد بن هلال: إن زرارة سألتني

١- وسائل الشيعة ٤: ١٢١/ الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٢٢/ الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٢٠/ الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٢١/ الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١١٩-١٢٣/ الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٥ و ٧ و ٩ و ١٦.

عن وقت صلاة الظهر في القيظ فلم أخبره فخرجت من ذلك فاقرأه
مَنِّي السلام و قل له: اذا كان ظلك مثلك فصلّ الظهر و اذا كان ظلك
مثليك فصلّ العصر»^(١)

لأنّ هذه خاصّة بالصيف فكأنّها توسعة من الامام عليه السلام لدرك الفضيلة و عدم
المشقة؛ و الشاهد على ذلك صحيحة معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال:
«كان المؤدّن يأتي النبي صلى الله عليه وآله في الحرّ في صلاة الظهر فيقول له
رسول الله صلى الله عليه وآله: أبرد أبرد»^(٢)

و أمّا هذه الروايات فانظرها حتّى نقول كيف يمكن أن يرفع التنافي منها.
إحداها خبر محمّد بن حكيم قال:

«سمعت العبد الصالح عليه السلام و هو يقول: إنّ أوّل وقت الظهر زوال
الشمس و آخر وقتها قامة من الزوال و أوّل وقت العصر قامة و آخر
وقتها قامتان. قلت: في الشتاء و الصيف سواء؟ قال: نعم»^(٣)

ثانيها صحيحة أحمد بن عمر عن أبي الحسن عليه السلام قال:

«سألته عن وقت الظهر و العصر فقال: وقت الظهر اذا زاغت الشمس
الى أن يذهب الظلّ قامة و وقت العصر قامة و نصف الى قامتين»^(٤)

ثالثها صحيحة أحمد بن محمّد (يعني ابن أبي نصر) قال:

«سألته عن وقت صلاة الظهر و العصر. فكتب: قامة للظهر و قامة
للعصر»^(٥)

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٤ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٢ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٤٨ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٩.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٤٣ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٤٤ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

فنعول في توجيه رواية محمد بن حكيم و أحمد بن عمر و ابن أبي نصر أنه يمكن أن تكون هذه الروايات لبيان نهاية وقت فضيلة الظهر و العصر كما تشهد لها صحيحة يزيد بن خليفة التي سنأتي.

و يمكن أن يكون المراد من القامة و القامتين هو الذراع و الذراعين حتى يكون نطاقها، نطاق الروايات المتقدمة؛ و الشاهد على ذلك روايات: منها خبر علي بن حنظلة قال:

«قال لي أبو عبد الله عليه السلام: القامة و القامتان الذراع و الذراعان في كتاب علي عليه السلام»^(١)

و منها خبر علي بن أبي حمزة قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: القامة هي الذراع»^(٢)

و منها رواية ثانية عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قال له أبوبصير: كم القامة؟ قال: فقال: ذراع، أنّ قامة رحل

رسول الله صلى الله عليه وآله كانت ذراعاً»^(٣)

و منها رواية ثانية لعلي بن حنظلة قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: في كتاب علي عليه السلام القامة ذراع و القامتان

الذراعان»^(٤)

ولكن الروايات ضعيفة سنداً مع أنّ الظاهر أنّ هناك روايتين لا أربع روايات.

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٤ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٥ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٤٥ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٦.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٤٧ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٦.

الفرع الثالث

في أنّ لكلّ صلاة وقتان فالأوّل وقت فضيلة والآخر وقت الاجزاء

نطق به الروايات المتظافرة و عليه أكثر الفقهاء بل ادّعى عليه الاجماع كما ستره من جواهر الكلام إلا أنّ بعض القدماء ذهبوا الى أنّ الوقت الأوّل للمختار و الثاني للمضطرّ و لكنّه مخالف للكتاب و الروايات المستفيضة بل المتواترة التي تقدّم بعضها و بعضها الآخر سيأتي. مع أنّ الروايات التي استدلّ بها بعض القدماء لمختارهم و تبعهم صاحب الحقائق ضعيفة سنداً و قابلة للجمع و التوجيه. و اليك الروايات:

فمنها ما عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سمعتَه يقول: لكلّ صلاة وقتان و أوّل الوقت أفضله و ليس لاحد

أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا في عذر من غير علة»^(١)

ففيه: أنّ الرواية و ان كانت صحيحة إلا أنّ كلمة الأفضل تدلّ على أنّ الوقت

الثاني له الفضل. نعم المسامحة في الصلاة موجبة للذمّ.

و منها ما عن محمّد بن علي بن الحسين قال:

«قال الصادق عليه السلام: أوّله رضوان الله و آخره عفو الله و العفو لا يكون إلا

عن ذنب»^(٢)

فالرواية مرسلة مع أنّ من المحتمل أن يكون ذيل الحديث من كلام

الصدوق عليه السلام.

و عن ربيعي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«أنا لتقدّم و تؤخّر و ليس كما يقال من أخطأ وقت الصلاة فقد هلك و إنّما

١- وسائل الشيعة ٤: ١٢٢ / الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٢٣ / الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٦.

الرخصة للناسي و المريض و المدنف و المسافر و النائم في تأخيرها»^(١) و الرواية ضعيفة مع أنه من المحتمل أن يكون قوله: «و أنّما الرخصة...» من تتمّة قوله: «و ليس كما يقال...» و لا يكون جملة مستأنفة.

و منها عن ابن سنان (يعني عبدالله) عن أبي عبدالله عليه السلام (في حديث) قال: «لكلّ صلاة وقتان و أوّل الوقتين أفضلهما و لا ينبغي تأخير ذلك عمداً و لكنّه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر أو علة»^(٢).
فقد تقدّم ما في الرواية مع أنّ ما قلنا فيما تقدّم من الاشكال في هذه أظهر لأنّه قال عليه السلام: «... و أوّل الوقتين أفضلهما...»

و منها خبر ابراهيم الكرخي قال:

«سألت أبا الحسن موسى عليه السلام متى يدخل وقت الظهر؟ قال: اذا زالت الشمس فقلت: متى يخرج وقتها؟ فقال: من بعد ما يمضي من زوالها أربعة أقدام، إنّ وقت الظهر ضيق ليس كغيره قلت: فمتى يدخل وقت العصر؟ فقال: إنّ آخر وقت الظهر هو أوّل وقت العصر. فقلت: فمتى يخرج وقت العصر؟ فقال: وقت العصر الى أن تغرب الشمس و ذلك من علة و هو تضييع فقلت له: لو أنّ رجلاً صلّى الظهر بعد ما يمضي من زوال الشمس أربعة أقدام، أكان عندك غير مؤدّها؟ فقال: ان كان تعمّد ذلك ليخالف السنّة و الوقت لم تقبل منه كما لو أنّ رجلاً أخر العصر الى قرب أن تغرب الشمس متعمّداً من غير علة لم يقبل منه، إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد وقّت للصلوات المفروضات أوقاتاً و حدّها لها حدوداً في سنّته للنّاس فمن رغب عن سنة من سننه الموجبات

١- وسائل الشيعة ٤: ١٣٩/الباب ٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١١٩/الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

كان مثل من رغب عن فرائض الله»^(١).

فالرواية ضعيفة سنداً وهي على المطلوب أدلّ لأنّ عدم القبول أعم من عدم السقوط و التوبيخ هنا لمخالفة السنّة من غير عذر لا لترك الفريضة.

و منها خبر داود بن فرقد قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ

كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ قال: كتاباً ثابتاً وليس ان عجلت قليلاً أو أخرت قليلاً

بالذي يضرك ما لم تضيع تلك الاضاعة فإنّ الله عزّ وجلّ يقول لقوم:

﴿أضاعوا الصلاة و اتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيًّا﴾^(٢).

و الرواية و ان كانت معمولاً بها إلا أنّ دلالتها غير تامّة و قد سلّمنا أنّ المسامحة

و التضييع في الصلاة عمداً موجبة للذمّ.

و منها خبر أبي بصير قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: إنّ الموتور أهله و ماله من ضيّع صلاة العصر.

قلت: و ما الموتور؟ قال: لا يكون له أهل و لا مال في الجنّة. قلت: و

ما تضييعها؟ قال: يدعها حتّى تصفرّ و تغيب»^(٣).

و منها ما في الصحيح عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«ما خدعوك فيه من شيء فلا يخذعونك في العصر صلّها و الشمس

بيضاء نقيّة فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: الموتور أهله و ماله من ضيّع صلاة

العصر. قيل: و ما الموتور أهله و ماله؟ قال: لا يكون له أهل و لا مال في الجنّة.

قال: و ما تضييعها؟ قال: يدعها والله حتّى تصفرّ أو تغيب الشمس»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٩/الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٩/الباب ٧ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٥٢/الباب ٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٥٣/الباب ٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

و منها خبر أبي سلام العبدى قال:

«دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: ما تقول في رجل يؤخر العصر متعمداً؟ قال: يأتي يوم القيامة موتوراً أهله و ماله. قال: قلت: جعلت فداك، و ان كان من أهل الجنة؟! قال: قلت: جعلت فداك، و ان كان من أهل الجنة! قال: قلت: فما منزله في الجنة؟ قال: موتور أهله و ماله يتضيف أهلها ليس له فيها منزل»^(١).

و منها صحيحة عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: الموتور أهله و ماله من ضييع صلاة العصر. قلت: و ما الموتور أهله و ماله؟ قال: لا يكون له في الجنة أهل و لا مال يضييعها فيدعها متعمداً حتى تصفر الشمس و تغيب»^(٢).

و منها صحيحة أبان بن تغلب قال:

«كنت صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام بالمزدلفة، فلما انصرف التفت اليّ فقال: يا أبان الصلوات الخمس المفروضات من أقام حدودهنّ و حافظ على مواقيتهنّ لقي الله يوم القيامة و له عنده عهد يدخله به الجنة و من لم يقم حدودهنّ و لم يحافظ على مواقيتهنّ لقي الله و لا عهد له، ان شاء عذبه و ان شاء غفر له»^(٣).

فقد تقدّم الجواب عن مثل هذه الروايات بأنّ المسامحة و التضييع في الصلاة عمداً موجبة للذمّ.

و منها موثقة معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«أتى جبرئيل رسول الله صلى الله عليه وآله بمواقيت الصلاة فأتاه حين زالت

١- وسائل الشيعة ٤: ١٥٤ / الباب ٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٥٤ / الباب ٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٠٧ / الباب ١ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

الشمس فأمره فصلّى الظهر ثمّ أتاه حين زاد الظلّ قامه فأمره فصلّى
العصر ثمّ أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلّى المغرب ثمّ أتاه
حين سقط الشفق فأمره فصلّى العشاء ثمّ أتاه حين طلع الفجر فأمره
فصلّى الصبح ثمّ أتاه من الغد حين زاد في الظلّ قامه فأمره فصلّى
الظهر ثمّ أتاه حين زاد من الظلّ قامتان فأمره فصلّى العصر ثمّ أتاه
حين غربت الشمس فأمره فصلّى المغرب ثمّ أتاه حين ذهب ثلث
الليل فأمره فصلّى العشاء ثمّ أتاه حين نور الصبح فأمره فصلّى
الصبح ثمّ قال: ما بينهما وقت»^(١).

و الجواب عن الموثّقة أنّ الوقت في قوله: «وما بينهما وقت» هو وقت الفضيلة
الذي يكون السنّة من رسول الله ﷺ.

و منها صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا صلّيت في السفر شيئاً من الصلوات في غير وقتها فلا يضرّك»^(٢).

و منها موثّقة أبي بصير قال:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كلّ سهو في الصلاة يطرح منها غير أنّ
الله يتمّ بالنوافل، إنّ أوّل ما يحاسب به العبد الصلاة، فإن قبلت قبل ما
سواها، إنّ الصلاة إذا ارتفعت في أوّل وقتها رجعت الى صاحبها و
هي بيضاء مشرقة تقول: حفظتني حفظك الله و اذا ارتفعت في غير
وقتها بغير حدودها رجعت الى صاحبها و هي سوداء مظلمة تقول:
ضيّعني ضيّعك الله»^(٣).

و خلاصة ما تقدّم أنّ هذه الروايات التي استدللّ بها بعض بأنّ أوّل الوقت

١- وسائل الشيعة ٤: ١٥٧ / الباب ١٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١١٥ / الباب ١ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٠٨ / الباب ١ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

للمختار و آخر الوقت للمضطرّ اما ضعيفة سنداً و اما قابلة للتوجيه.

الفرع الرابع

في أنّ ما بين المغرب و نصف الليل وقت للمغرب و العشاء

اتفق الفقهاء في أنّ ما عدا المغرب له وقتان و مرّ البحث عن ذلك و ما يدلّ عليه من الروايات و اما المغرب فذهب المشهور الى أنّ له أيضاً وقتين بل لم ينقل الخلاف من أحد الا ما نقل عن ابن البرّاج حيث قال: و في أصحابنا من ذهب الى أنّه لا وقت للمغرب الا واحد و هو غروب القرص في أفق المغرب الا أنّه (كما في الجواهر) قول نادر بين الطائفة، مجهول القائل، يجب على الفقيه طرحه و عدم الالتفات اليه ان أراد باتّحاد وقتها عدم وقت آخر لها في جميع الأحوال الاختيارية و الاضطرارية اذ هو مخالف للأخبار المستفيضة أو المتواترة على صحّة فعلها في الجملة بعد الوقت المزبور كما سترها.

و بالجملة ان كان المراد من «أنّه لا وقت للمغرب الا واحد» هو وقت الأداء و بمقدار ما يصلّي المصلّي ثلاث ركعات فهذا خلاف ظاهر النصوص و الفتاوى بامتداده الى ذهاب الحمرة المغربية المسماة بالشفق و الروايات التي وردت من عدم البأس للمسافر أو المريض أو من به علة أن يؤخّر المغرب بعد الشفق، مع أنّ هناك روايات ناطقة بعدم البأس بتأخير المغرب مطلقاً أي من غير علة و على أيّ فالأقوى ما عليه المشهور و الدليل على ذلك صحيحة أبي همام اسماعيل بن همام قال:

«رأيت الرضا عليه السلام أو كُنّا عنده- لم يصلّ المغرب حتّى ظهرت النجوم
ثمّ قام فصلّى بنا على باب دار ابن أبي محمود»^(١)

١- وسائل الشيعة ٤: ١٩٥ / الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

و خبر داود الصرمي قال:

«كنت عند أبي الحسن الثالث عليه السلام يوماً فجلس يتحدث حتى غابت الشمس ثم دعا بشمع وهو جالس يتحدث فلما خرجت من البيت نظرت وقد غاب الشفق قبل أن يصلّي المغرب ثم دعا بالماء فتوضأ و صلّى»^(١)

و موثقة عمر بن يزيد قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أكون مع هؤلاء و أنصرف من عندهم عند المغرب فأمرّ بالمساجد فأقيمت الصلاة فإن أنا نزلت أصلي معهم لم أستمكن من الأذان و الإقامة و افتتاح الصلاة فقال: ائت منزلك و انزع ثيابك و ان أردت أن تتوضأ فتوضأ و صلّ فانك في وقت الى ريع الليل»^(٢)

و موثقة عمّار عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سألته عن صلاة المغرب اذا حضرت هل يجوز أن تؤخّر ساعة؟ قال: لا بأس ان كان صائماً أفطر ثم صلّى و ان كانت له حاجة قضاها ثم صلّى»^(٣)

و موثقة جميل بن درّاج قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما تقول في الرجل يصلّي المغرب بعد ما يسقط الشفق؟ فقال: لعلّ لا بأس قلت: فالرجل يصلّي العشاء الآخرة قبل أن يسقط الشفق؟ قال: لعلّ لا بأس»^(٤)

١- وسائل الشيعة ٤: ١٩٦/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٩٦/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٩٦/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٩٦/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

و صحيحة عمر بن يزيد قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أكون في جانب المصر فتحضر المغرب و أنا أريد المنزل فان أخرت الصلاة حتى أصلي في المنزل كان أمكن لي و أدركني المساء أفأصلي في بعض المساجد؟ فقال: صل في منزلك»^(١)

و صحيحة علي بن يقطين قال:

«سألته عن الرجل تدركه صلاة المغرب في الطريق أيؤخرها الى أن يغيب الشفق؟ قال: لا بأس بذلك في السفر فأمّا في الحضر فدون ذلك شيئاً»^(٢)

و خبر جعفر عن أبيه عليه السلام

«أنّ النبي صلى الله عليه وآله كان في الليلة المطيرة يؤخر من المغرب و يعجل من العشاء فيصلّيهما جميعاً و يقول: من لا يرحم لا يرحم»^(٣)

و خبر عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«إذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين الى نصف الليل إلا أنّ هذه قبل هذه و اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا أنّ هذه قبل هذه»^(٤)

و لا يبعد صحته.

و مرسله داود بن فرقد (التي عمل بها المشهور من الفقهاء في الجملة) عن

أبي عبدالله عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ١٩٧/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٩٧/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٩٧/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٦.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٨١/الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٤.

«إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتّى يمضي مقدار ما يصلّي المصلّي ثلاث ركعات فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة حتّى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلّي المصلّي أربع ركعات و اذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب و بقي وقت العشاء الى انتصاف الليل»^(١)

فيحمل ما يعارضها من الروايات التي دلّت على أنّ وقت المغرب واحد أو ضيق (وهي المستند للقول الثاني) على وقت الفضيلة و تأكّد رعايتها.

و الروايات هي صحيحة زيد الشحام قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب، فقال: إنّ جبرئيل أتى النبي صلى الله عليه وآله لكل صلاة بوقتين غير صلاة المغرب فإنّ وقتها واحد و أنّ وقتها وجوبها»^(٢)

و صحيحة زرارة و الفضيل قالوا:

«قال أبو جعفر عليه السلام: إنّ لكل صلاة وقتين غير المغرب فإنّ وقتها واحد و وقتها وجوبها و وقت فوتها سقوط الشفق»^(٣)

و خبر اسماعيل بن مهران قال:

«كتبت الى الرضا عليه السلام الى أنّ قال:- فكتب كذلك الوقت غير أنّ وقت المغرب ضيق و آخر وقتها ذهاب الحمرة و مصيرها الى البياض في أفق المغرب»^(٤)

و لا يبعد صحته.

١- وسائل الشيعة ٤: ١٨٤ / الباب ١٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٨٧ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٨٧ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٨٨ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

و صحيحة محمد بن يحيى الخثعمي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:
 «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلّي المغرب و يصلّي معه حيّ من الأنصار
 يقال لهم بنو سلمة، منازلهم على نصف ميل فيصلّون معه ثمّ
 ينصرفون الى منازلهم و هم يرون مواضع سهامهم»^(١)
 و صحيحة اسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
 «سألته عن وقت المغرب، قال: ما بين غروب الشمس الى سقوط
 الشفق»^(٢).

و الشاهد على ذلك الجمع، الروايات التي دلّت على عدم البأس لتأخر
 المغرب في السفر أو لمطلق الحاجة حتّى يغيب الشفق و هي صحيحة عبيدالله
 الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام:
 «قال: لا بأس أن تؤخر المغرب في السفر حتّى يغيب الشفق.
 الحديث»^(٣).

و موثقة جميل بن درّاج قال:
 «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الرجل يصلّي المغرب بعد ما
 يسقط الشفق؟ فقال: لعلّ لا بأس قلت: فالرجل يصلّي العشاء الآخرة
 قبل أن يسقط الشفق؟ قال: لعلّ لا بأس»^(٤)
 و صحيحة علي بن يقطين قال:
 «سألته عن الرجل تدركه صلاة المغرب في الطريق، أيؤخرها الى أن يغيب

١- وسائل الشيعة ٤: ١٨٨ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٩٠ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٩٤ / الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٩٦ / الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

الشفق؟ قال: لا بأس بذلك في السفر فأمّا في الحضر فدون ذلك شيئاً»^(١)
كما لا يبعد أن يكون الروايات الآتية الدالة على أنّ وقت المغرب في السفر الى
ثلث الليل أو الى ربع الليل وما شابه ذلك، قد وردت لتلايتها ون المصلي بصلاته
فيتأخر عن ذهاب الشفق و إلاّ يمتدّ وقت المغرب الى أن يبقى الى انتصاف الليل
بمقدار أربع ركعات من صلاة العشاء للكتاب و السنة.

فمنها خبر القاسم بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«ذكر أبو الخطاب فلعله ثمّ قال: أنّه لم يكن يحفظ شيئاً حدّثته، إنّ
رسول الله صلى الله عليه وآله غابت له الشمس في مكان كذا وكذا و صلى المغرب
بالشجرة و بينهما ستّة أميال فأخبرته بذلك في السفر فوضعه في
الحضر»^(٢).

و منها مرسله سعيد بن جناح عن بعض أصحابنا عن الرضا عليه السلام قال:

«إنّ أبا الخطاب قد كان أفسد عامّة أهل الكوفة و كانوا لا يصلّون
المغرب حتّى يغيب الشفق و أنّما ذلك للمسافر و الخائف و
لصاحب الحاجة»^(٣).

و منها خبر معمر بن خلاد قال:

«قال أبو الحسن عليه السلام: إنّ أبا الخطاب أفسد أهل الكوفة فصاروا
لا يصلّون المغرب حتّى يغيب الشفق و لم يكن ذلك، أنّما ذلك
للمسافر و صاحب العلة»^(٤).

فالظاهر أنّ توبيخ أبي الخطاب و أصحابه للبدعة التي ابتدعوها و هي أنّهم

١- وسائل الشيعة ٤: ١٩٧/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٩١/الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٩٢/الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٩.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٩٣/الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٢.

لا يصلون المغرب حتى يغيب الشفق.

و منها صحيحة عمر بن يزيد قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: وقت المغرب في السفر الى ثلث الليل»^(١).

و منها خبر عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«وقت المغرب في السفر الى ربع الليل»^(٢).

و منها صحيحة عبيد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا بأس أن تؤخر المغرب في السفر حتى يغيب الشفق. الحديث»^(٣).

و منها صحيحة عمر بن يزيد قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: وقت المغرب في السفر الى ربع الليل»^(٤).

و منها موثقة أبي بصير قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: أنت في وقت من المغرب في السفر الى خمسة

أميال من بعد غروب الشمس»^(٥).

و منها صحيحة اسماعيل بن جابر قال:

«كنت مع أبي عبد الله عليه السلام حتى اذا بلغنا بين العشاءين قال: يا اسماعيل

امض مع الثقل و العيال حتى ألحقك و كان ذلك عند سقوط الشمس

فكرهت أن أنزل و أصلي و أدع العيال و قد أمرني أن أكون معهم

فسرت ثم لحقني أبو عبد الله عليه السلام فقال: يا اسماعيل هل صليت

المغرب بعد؟ فقلت: لا فنزل عن دابته و أذن و أقام و صلى المغرب

١- وسائل الشيعة ٤: ١٩٣/ الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٩٤/ الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٩٤/ الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٩٤/ الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٩٤/ الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

و صلّيت معه و كان من الموضوع الذي فارقت فيه الى الموضوع الذي
لحقني ستّة أميال»^(١)

الفرع الخامس في ابتداء وقت العشاء

قد حكى عن الشيخين و حسن بن عقيل و سلار أنّ بداية وقت العشاء بعد
ذهاب الشفق، و هؤلاء و ان استدّلوا على مذهبهم بروايات ظاهرها يؤيد قولهم و
ستراها إلا أنّ في مقابلها أخبار معتبرة تدلّ على أنّ وقت العشاء بعد صلاة المغرب
و ان كان الشفق باقياً و الجمع بينهما بحمل الطائفة الثانية على أنّ الأفضل هو
تأخير العشاء حتّى يذهب الشفق و ان لم يبعد حملها على التقيّة كما أنّ الروايات
التي ظاهرها امتداد وقت العشاء الى ربع الليل أو ثلث الليل تحمل على بيان وقت
الفضيلة و مراتبها و إلا فوقت العشاء يمتدّ الى نصف الليل و في الضرورة الى
الفجر.

و اليك الطائفة الأولى الدالّة على مذهب الشيخين و ابن عقيل و سلار:

فمنها صحيحة عمران بن علي الحلبي قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام: متى تجب العتمة؟ قال: اذا غاب الشفق و

الشفق الحمرة. فقال عبيد الله: أصلحك الله؛ أنّه يبقى بعد ذهاب

الحمرة ضوء شديد معترض. فقال أبو عبد الله عليه السلام: إنّ الشفق أنّما هو

الحمرة و ليس الضوء من الشفق»^(٢)

و منها موثقة ابن فضال قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ١٩٥ / الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٤ / الباب ٢٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

«سأل علي بن أسباط أبا الحسن عليه السلام ونحن نسمع، الشفق الحمرة أو البياض؟ فقال: الحمرة لو كان البياض كان الى ثلث الليل»^(١)

و منها موثقة معاوية بن وهب عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«أتى جبرئيل رسول الله صلى الله عليه وآله بمواقيت الصلاة فاتاه حين زالت الشمس فأمره فصلّى الظهر ثمّ أتاه حين زاد الظلّ قامه فأمره فصلّى العصر ثمّ أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلّى المغرب ثمّ أتاه حين سقط الشفق فأمره فصلّى العشاء ثمّ أتاه حين طلع الفجر فأمره فصلّى الصبح ثمّ أتاه من الغد حين زاد في الظلّ قامه فأمره فصلّى الظهر ثمّ أتاه حين زاد من الظلّ قامتان فأمره فصلّى العصر ثمّ أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلّى المغرب ثمّ أتاه حين ذهب ثلث الليل فأمره فصلّى العشاء ثمّ أتاه حين نور الصبح فأمره فصلّى الصبح ثمّ قال: ما بينهما وقت»^(٢)

و أمّا الطائفة الثانية من الروايات أي ما دلّت على أنّ بداية وقت العشاء بعد أداء صلاة المغرب و ان كان الشفق باقياً:

فمنها موثقة عبيدالله و عمران ابني علي الحلبيين قالوا:

«كنّا نختصم في الطريق في الصلاة صلاة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق و كان منّا من يضيق بذلك صدره فدخلنا على أبي عبدالله فسألناه عن صلاة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق. فقال: لا بأس بذلك. قلنا: و أيّ شيء الشفق؟ فقال: الحمرة»^(٣)

و منها خبر اسحاق البطيخي قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٥ / الباب ٢٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٥٨ / الباب ١٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٣ / الباب ٢٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

«رأيت أبا عبد الله عليه السلام صَلَّى العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق ثم ارتحل»^(١).

و منها موثقة اسحاق بن عمّار قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام: نجمع بين المغرب و العشاء في الحضر قبل أن يغيب الشفق من غير علة؟ قال: لا بأس»^(٢).

و منها خبر عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا غربت الشمس دخل وقت الصلاتين إلا أنّ هذه قبل هذه»^(٣).

و لا يبعد صحّته.

و منها موثقة زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«صلى رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس المغرب و العشاء الآخرة قبل الشفق من غير علة في جماعة و إنّما فعل ذلك ليتسع الوقت على أمّته»^(٤).

و منها موثقة أخرى لزرارة قال:

«سألت أبا جعفر و أبا عبد الله عليهما السلام عن الرجل يصلّي العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق، فقالا: لا بأس به»^(٥).

الفرع السادس

في انتهاء وقت العشاء

ذهب الشيخ المفيد و الطوسي و سلار الى انتهاء وقت العشاء الى ثلث الليل و

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٤ / الباب ٢٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٤ / الباب ٢٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٨٦ / الباب ١٧ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٢ / الباب ٢٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٣ / الباب ٢٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

هؤلاء وان استدّلوا على مذهبهم بروايات سترهاها إلا أنّ في مقابلها روايات تدلّ على انتهاء وقت العشاء الى نصف الليل فتحمل الأولى على الأفضل و الثانية على الاجزاء في مقام الجمع.

و اليك الطائفة الأولى من الروايات:

فمنها موثقة معاوية بن وهب المتقدمة^(١).

و منها صحيحة معاوية بن عمّار (في رواية):

«أَنَّ وقت العشاء الآخرة الى ثلث الليل»^(٢).

و أمّا الطائفة الثانية من الروايات الدالّة على أنّ آخر وقت العشاء هو نصف الليل:

فمنها صحيحة بكر بن محمّد عن أبي عبد الله عليه السلام:

«أنّه سأله سائل عن وقت المغرب فقال: إنّ الله يقول في كتابه

لإبراهيم: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ فهذا أوّل

الوقت و آخر ذلك غيبوبة الشفق و أوّل وقت العشاء الآخرة ذهاب

الحمرة و آخر وقتها الى غسق الليل يعني نصف الليل»^(٣).

و منها موثقة أبي بصير عن أبي جعفر^(٤) عليه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لولا أنّي أخاف أن أشقّ على أمّتي لأخّرت

العشاء الى ثلث الليل و أنت في رخصة الى نصف الليل و هو غسق

الليل فاذا مضى الغسق نادى ملكان من رقد عن صلاة المكتوبة بعد

نصف الليل فلا رقدت عيناه»^(٥).

١- وسائل الشيعة ٤: ١٥٨ / الباب ١٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٠ / الباب ٢١ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٧٤ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٤- في نسخة: أبي عبد الله.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٠ / الباب ٢١ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

و منها صحيحة عبد الله بن سنان قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: وقت المغرب اذا غربت الشمس فغاب قرصها قال: و سمعته يقول: أخر رسول الله صلى الله عليه وآله ليلة من الليالي العشاء الآخرة ما شاء الله فجاء عمر فدقّ الباب فقال: يا رسول الله صلى الله عليه وآله نام النساء نام الصبيان فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: ليس لكم أن تؤذوني و لا تأمروني و أنما عليكم أن تسمعوا و تطيعوا»^(١)

الفرع السابع

في اختصاص الصلوات بأوقاتها قدر أدائها

و يختصّ الظهر بأوله مقدار أدائه بحسب حاله و يختصّ العصر بآخره كذلك و يختصّ المغرب بأوله بمقدار أدائه و العشاء بآخره كذلك. و يدلّ على ذلك مضافاً الى أنّه المشهور شهرة عظيمة كادت تكون اجماعاً كما سيأتي - نصوص:

منها رسالة داود بن أبي يزيد و هو داود بن فرقد- عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتّى يمضي مقدار ما يصلّي المصلّي أربع ركعات فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر و العصر حتّى يبقى من الشمس مقدار ما يصلّي أربع ركعات فاذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر و بقي وقت العصر حتّى تغيب الشمس»^(٢)
و منها خبر داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«اذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتّى يمضي مقدار ما

١- وسائل الشيعة ٤: ١٩٩ / الباب ٢١ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٢٧ / الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

يصلّي المصلّي ثلاث ركعات فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة حتّى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلّي المصلّي أربع ركعات و اذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب و بقي وقت العشاء الى انتصاف الليل»^(١).

و منها صحيحة عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام

«في قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل﴾ قال: إنّ الله افترض أربع صلوات أوّل وقتها زوال الشمس الى انتصاف الليل منها صلاتان أوّل وقتها من عند زوال الشمس الى غروب الشمس إلا أنّ هذه قبل هذه و منها صلاتان أوّل وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل إلا أنّ هذه قبل هذه»^(٢).

و منها خبر عبيد بن زرارة قال:

«سألت أبا عبدالله عليه السلام عن وقت الظهر و العصر فقال: اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر و العصر جميعاً إلا أنّ هذه قبل هذه ثمّ أنت في وقت منهما جميعاً حتّى تغيب الشمس»^(٣).

و لا يبعد صحّته.

و منها صحيحة اسماعيل بن همّام عن أبي الحسن عليه السلام أنّه قال:

«في الرجل يؤخّر الظهر حتّى يدخل وقت العصر أنّه يبدأ بالعصر ثمّ يصلّي الظهر»^(٤).

و منها صحيحة الحلبي (في حديث) قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ١٨٤/الباب ١٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٥٧/الباب ١٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٢٦/الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٢٩/الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٧.

«سألته عن رجل نسي الأولى و العصر جميعاً ثمّ ذكر ذلك عند غروب الشمس؛ فقال: ان كان في وقت لا يخاف فوت احدهما فليصلّ الظهر ثمّ ليصلّ العصر و ان هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر و لا يؤخّرهما فتفوته فتكون قد فاتتاه جميعاً ولكن يصليّ العصر فيما قد بقي من وقتها ثمّ ليصلّ الأولى بعد ذلك على أثرها»^(١)

فالمستفاد من الروايات المذكورة فائدتان:

الفائدة الأولى: لا يجوز الابتداء بصلاة العصر أوّل الزوال عمداً أو سهواً فأوّل الزوال الى أن يمضي مقدار ما يصليّ المصليّ صلاة الظهر بحسب حاله يختصّ بالظهر، فان هو صلىّ العصر بطلت صلاته و ان كان سهواً إلا في مورد سيأتي، و كذلك العصر يختصّ بآخر الوقت اذا لم يبق إلا بمقدار ما يصليّ المصليّ صلاة العصر بحسب حاله، فأنه ان صلىّ الظهر بطلت صلاته، و ان كان سهواً، و فاته الوقتان فعليه أن يأتي بالصلاتين بعد الوقت قضاء. و كذلك الحال بالنسبة الى أوّل المغرب و آخر الوقت قبل انتصاف الليل، فأوله مختصّ بالمغرب كما أنّ آخره مختصّ بالعشاء.

الفائدة الثانية: اذا مضى من أوّل الزوال بمقدار ما يصليّ المصليّ صلاة الظهر بحسب حاله فهو في وقت منهما بمعنى أنّه يشترك الوقتان إلا أنّه لا يجوز له أن يأتي بصلاة العصر قبل الظهر عمداً و إلا بطلت صلاته. نعم اذا صلىّ العصر قبل الاتيان بصلاة الظهر سهواً في هذا الوقت و لم يتذكّر حتّى يسلم فصلاته هذه صحيحة. و كذا الحال بالنسبة الى المغرب و العشاء.

الفرع الثامن في امتداد وقت العشاءين الى الفجر

قد مرّ البحث و الروايات الدالّة على أنّ آخر وقت المغرب و العشاء الى انتصاف الليل ولكن هيهنا روايتان تدلّان على امتداد وقت المغرب و العشاء الى طلوع الفجر للناسي أو من نام عنهما حتّى انبته قبل طلوع الفجر. الأولى موثّقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«ان نام رجل و لم يصلّ صلاة المغرب و العشاء أو نسي فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلّيها كليهما فليصلّهما و ان خشى أن تفوته احداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة و ان استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصلّ الفجر ثمّ المغرب ثمّ العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس فان خاف أن تطلع الشمس فتفوته احدى الصلاتين فليصلّ المغرب و يدع العشاء الآخرة حتّى تطلع الشمس و يذهب شعاعها ثمّ ليصلّها»^(١) و الثانية صحيحة ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«ان نام رجل أو نسي أن يصلّي المغرب و العشاء الآخرة فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلّيها كليهما فليصلّهما و ان خاف أن تفوته احداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة و ان استيقظ بعد الفجر فليصلّ الصبح ثمّ المغرب ثمّ العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس»^(٢) فالمستفاد منهما أنّ من نسي صلاة المغرب و العشاء أو نام عنهما الى ما بعد انتصاف الليل و تذكّر أو استيقظ قبل طلوع الفجر يصلّي المغرب و العشاء أداءً.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٨ / الباب ٦٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٨ / الباب ٦٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

الفرع التاسع

في تعيين وقت صلاة الصبح وامتدادها

و أول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني وهو المستطير (أي المنتشر) في الأفق. ففي مفتاح الكرامة: «أول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني وهو المستطير في الأفق باجماع العلماء كافة كما في المعبر والمنتهى والتذكرة والمدارك وشرح الرسالة لنجيب الدين والخلاف وكشف الالتباس وغاية المرام ويحمل قول الصادق عليه السلام في صحيح زرارة «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي ركعتي الصبح وهي الفجر إذا اعترض الفجر وأضاء حسناً» على الأفضلية أو الاحتياط التام في تحقق الصبح. و انتهاء وقت فضيلة الصبح ظهور الحمرة المشرقية كما صرح به المحقق و العلامة والشهيدان وغيرهم و يظهر من المنتهى نسبة ذلك الى السيد والمفيد والكاتب والتقي والعجلي ويمتد وقت الاجزاء الى أن يبقى لطلوع الشمس مقدار ركعتين اجماعاً كما في الغنية والسرائر. انتهى موضع الحاجة»^(١).

أقول:

وقت صلاة الفجر للمختار والمضطرّ - هو ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس وأفضله من طلوع الفجر الى أن تضيء السماء كما هو المشهور، تدلّ عليه صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«لكلّ صلاة وقتان و أول الوقتين أفضلهما وقت صلاة الفجر حين ينشقّ الفجر الى أن يتجلّل الصبح السماء ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً و لكنّه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام و وقت المغرب حين تجب الشمس الى أن تشتبك النجوم و ليس لأحد أن يجعل آخر

الوقتين وقتاً إلا من عذر أو من علة»^(١).

و صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«وقت الفجر حين ينشقّ الفجر الى أن يتجلّل الصبح السماء و

لا ينبغي تأخير ذلك عمداً لكنّه وقت لمن شغل أو نسي أو نام»^(٢).

و موثقة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«وقت صلاة الغداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس»^(٣).

و خبر عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«لا تفوت صلاة الفجر حتى تطلع الشمس»^(٤).

و صحيحة علي بن يقطين قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يصلّي الغداة حتى يسفر و تظهر

الحمرة و لم يركع ركعتي الفجر أيركعهما أو يؤخرهما؟ قال:

«يؤخرهما»^(٥).

و موثقة عمّار بن موسى عن أبي عبدالله عليه السلام:

«في الرجل اذا غلبته عينه أو عاقه أمر أن يصلّي المكتوبة من الفجر ما

بين أن يطلع الفجر الى أن تطلع الشمس و ذلك في المكتوبة خاصّة.

الحديث»^(٦).

و قيل: من طلوع الفجر الى أن تضيئ السماء وقت للمختار و من حين الضياء

الى طلوع الشمس وقت للمضطرّ.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٨ / الباب ٢٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٧ / الباب ٢٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٨ / الباب ٢٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٩ / الباب ٢٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٦ / الباب ٥١ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٦- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٨ / الباب ٢٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

و في مفتاح الكرامة قال: «هو خيرة النهاية و المبسوط و الخلاف و التهذيب و الاستبصار و الوسيلة و هو المنقول عن الحسن بن عقيل و الاصباح و به قال الشافعي و جميع أصحابه»^(١).

و استدّلوا عليه بصحيفة أبي بصير ليث المراديّ قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: متى يحرم الطعام على الصائم و تحلّ الصلاة صلاة الفجر؟ فقال: اذا اعترض الفجر فكان كالقبطيّة البيضاء فثمّ يحرم الطعام على الصائم و تحلّ الصلاة صلاة الفجر. قلت: أفلسنا في وقت الى أن يطلع شعاع الشمس؟ قال: هيهات أين يذهب بك تلك صلاة الصبيان»^(٢).

و خبر يزيد بن خليفة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«وقت الفجر حين يبدو حتّى يضيء»^(٣).

ولكن ما عليه المشهور هو الأقوى فإنّ وقت صلاة الصبح واسع الى طلوع الشمس كما دلّت عليه موثقة زرارة و موثقة عمّار و صحيفة علي بن يقطين و خبر عبيد و صحيفة ابن سنان شاهدة بأنّ للصبح وقتين فأوّل الوقتين الذي ابتدئه من طلوع الفجر و انتهائه تجلّل الصبح في السماء وقت الفضيلة و ثانيهما وقت الاجزاء الذي لا ينبغي تأخيره فاذا أحرّ يستحقّ الذمّ الآ من عذر.

١- مفتاح الكرامة ٢: ٣٠.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٩ / الباب ٢٧ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٧ / الباب ٢٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

الفرع العاشر في وقت فضيلة الظهر و العصر

وقت فضيلة الظهر من الزوال الى بلوغ الظل الحادث بعد الانعدام أو بعد الانتهاء مثل الشاخص و وقت فضيلة العصر من المثل الى المثليين على المشهور و يدل عليه الجمع بين الروايات.

بيان ذلك أنّ الروايات على طوائف، فطائفة تدلّ على أنّ ابتداء وقت فضيلة الظهر بعد ما بلغ الظل الحادث قدماً و العصر قدمين.

و الطائفة الثانية دلّت على أنّ ابتداء وقت فضيلة الظهر بعد ما بلغ الظل قدمين أو ذراعاً و العصر أربعة أقدام أو ذراعين.

و الطائفة الثالثة ناطقة بأنّ غاية وقت فضيلة الظهر بلوغ الظل الحادث مثل الشاخص و العصر مثليين.

و الطائفة الرابعة بأنّ الصلاة في أوّل الوقت أفضل كما في صحيحة ابن سنان «أول الوقتين أفضلهما»^(١) و غيرها.

و الطائفة الخامسة ناطقة بأنّه اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر. و الطائفة السادسة دلّت على أنّ تأخير الظهر أو العصر عن أوّل الوقت لمكان النافلة.

و الطائفة السابعة تؤيد الطائفة السادسة و أنّ المسافر يصلّي أوّل الوقت. فاذا تأملت في هذه الطوائف و رواياتها التي سترها علمت بأنّ الأفضل للمصلّي اذا كان حاضراً و لم يكن يوم الجمعة الايتان بالنوافل اذا زالت الشمس فهو في وقت من النافلة الى أن يصير الظل الحادث قدماً أو قدمين ولكن الأفضل أن لا يؤخّر الى القدمين أي الذراع فاذا أتى بالنوافل فيصلّي الظهر فهو و ان كان في

١- وسائل الشيعة ٤: ١١٩/الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

وقت الفضيلة الى أن يصير الظلّ الحادث مثل الشاخص، إلا أن الأفضل عليه أن لا يتسامح حتّى يؤخّر الى ذلك الوقت ثمّ أنّه اذا صلّى النافلة و صلاة الظهر بدء بنافلة العصر فهو بالنسبة الى نافلة العصر في وقت الى أن يصير الظلّ الحادث أربعة أقدام أي ذراعين و الأفضل أن لا يؤخّر نافلة العصر عن قدمين فاذا أتى بنافلة العصر فيصلّي العصر فهو في فضل من صلاة العصر الى أن يصير الظلّ الحادث مثلي الشاخص.

و الظاهر من الأخبار أنّ الأفضل أن يأتي بصلاة العصر اذا كان الظلّ الحادث مثل الشاخص و ان لم يبعد أن يكون الأفضل اتيانها بعد نافلة الظهر و صلاة الظهر و نافلة العصر.

ثمّ أنّه اذا لم يرد أن يصلّي النافلة أو كان مسافراً أو كان اليوم جمعة فعليه أن يأتي بصلاة الظهر بعد الزوال ثمّ يأتي بصلاة العصر.

و اليك الروايات:

فالطائفة الأولى تدلّ على أنّ بداية وقت فضيلة الظهر بعد ما بلغ الظلّ

الحادث قدماً و العصر قدماً، و هي:

صحيحة اسماعيل بن عبد الخالق قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر فقال: بعد الزوال بقدم أو نحو

ذلك إلا في يوم الجمعة أو في السفر فإنّ وقتها حين تزول»^(١)

و موثقة سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن وقت الظهر أهو اذا زالت الشمس؟ فقال: بعد الزوال بقدم

أو نحو ذلك إلا في السفر أو يوم الجمعة فإنّ وقتها اذا زالت»^(٢)

و موثقة ذريح المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٤ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٥ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٧.

«سأل أبا عبد الله عليه السلام أناس و أنا حاضر الى أن قال:- فقال بعض القوم: أنا نصليّ الأولى اذا كانت على قدمين و العصر على أربعة أقدام. فقال أبو عبد الله عليه السلام: النصف من ذلك أحبّ اليّ»^(١)

و الطائفة الثانية تدلّ على أنّ ابتداء وقت فضيلة الظهر بعد ما بلغ الظلّ قدمين أو ذراعاً و العصر أربعة أقدام أو ذراعين؛ كصحيحة الفضيل بن يسار و زرارة بن أعين و بكير بن أعين و محمّد بن مسلم و بريد بن معاوية العجلي عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام أنّهما قالوا:

«وقت الظهر بعد الزوال قدمان و وقت العصر بعد ذلك قدمان»^(٢)

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن وقت الظهر، فقال: ذراع من زوال الشمس و وقت العصر ذراعان من وقت الظهر فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس ثمّ قال: إنّ حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائمة و كان اذا مضى منه ذراع صلّى الظهر و اذا مضى منه ذراعان صلّى العصر ثمّ قال: أتدري لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافلة لك أن تتنفلّ من زوال الشمس الى أن يمضي ذراع فاذا بلغ فيئك ذراعاً بدأت بالفريضة و تركت النافلة و اذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافلة»^(٣)

و صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث- قال:

«كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قبل أن يظلل قائمة و كان اذا كان الفيء ذراعاً و هو قدر مريض عنز صلّى الظهر فاذا كان ضعف ذلك

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٦ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٠ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١ و ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٤١ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣ و ٤.

صَلَّى العَصْر»^(١).

و صحيحة اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان فيء الجدار ذراعاً صَلَّى الظهر و اذا كان ذراعين صَلَّى العصر قال: قلت: انّ الجدار يختلف بعضها قصير و بعضها طويل فقال: كان جدار مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله يومئذ قامة»^(٢) و الطائفة الثالثة تدلّ على أنّ انتهاء وقت فضيلة الظهر بلوغ الظلّ الحادث مثل الشاخص و العصر مثلين.

خبر يزيد بن خليفة قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: انّ عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت فقال أبو عبدالله عليه السلام: اذن لا يكذب علينا. قلت: ذكر أنك قلت: انّ أوّل صلاة افترضها الله على نبيه الظهر و هو قول الله عزّوجلّ: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾ فاذا زالت الشمس لم يمنعك الاّ سبحتك ثم لا تزال في وقت الى أن يصير الظلّ قامة و هو آخر الوقت فاذا صار الظلّ قامة دخل وقت العصر فلم تزل في وقت العصر حتّى يصير الظلّ قامة و ذلك المساء، فقال: صدق»^(٣).

و خبر محمّد بن حكيم قال:

«سمعت العبد الصالح عليه السلام و هو يقول: انّ أوّل وقت الظهر زوال الشمس و آخر وقتها قامة من الزوال و أوّل وقت العصر قامة و آخر وقتها قامة. قلت: في الشتاء و الصيف سواء؟ قال: نعم»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٢/ الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٣/ الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٣٣/ الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٤٨/ الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٩.

و صحيحة أحمد بن عمر عن أبي الحسن عليه السلام قال:
«سألته عن وقت الظهر و العصر، فقال: وقت الظهر اذا زاغت
الشمس الى أن يذهب الظلّ قامة و وقت العصر قامة و نصف الى
قامتين»^(١).

و صحيحة أحمد بن محمد -يعني ابن أبي نصر- قال:
«سألته عن وقت صلاة الظهر و العصر فكتب قامة للظهر و قامة
للعصر»^(٢).

و الطائفة الرابعة تدلّ على أنّ الصلاة في أوّل الوقت أفضل.
قد تقدّمت رواياتها في خلال الأبحاث الماضية و قد جمعها صاحب الوسائل
في المجلّد الثالث، الباب الأوّل من أبواب المواقيت.
و الطائفة الخامسة ناطقة بأنّه اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و
العصر؛ فمنها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:
«اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر و العصر فاذا غابت الشمس
دخل الوقتان المغرب و العشاء الآخرة»^(٣).

و منها خبر عبيد بن زرارة قال:
«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر و العصر، فقال: اذا زالت
الشمس دخل وقت الظهر و العصر جميعاً إلا أنّ هذه قبل هذه ثمّ
أنت في وقت منهما جميعاً حتّى تغيب الشمس»^(٤).
و منها صحيحة آخر لزرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٣/ الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٤/ الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٢٥/ الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٢٦/ الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

«صلى رسول الله ﷺ بالناس الظهر و العصر حين زالت الشمس في جماعة من غير علة»^(١).

و منها خبر معاوية بن وهب قال:

«سألته عن رجل صلى الظهر حين زالت الشمس. قال: لا بأس به»^(٢).

و منها موثقة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام:

«في الرجل يريد الحاجة أو النوم حين تزول الشمس فجعل يصلي الأولى حينئذ. قال: لا بأس به»^(٣).

و الطائفة السادسة تدلّ على أنّ تأخير الظهر أو العصر عن أوّل الوقت لمكان النافلة.

صحيحة الحارث بن المغيرة و عمر بن حنظلة و منصور بن حازم جميعاً قالوا:

«كنّا نقيس الشمس بالمدينة بالذراع فقال أبو عبد الله عليه السلام: ألا أنبئكم

بأبين من هذا اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أنّ بين يديها سبحة و ذلك اليك ان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت»^(٤).

و صحيحة الحارث بن المغيرة و عمر بن حنظلة و منصور بن حازم مثله و فيه: «اليك فان أنت خففت سبحتك فحين تفرغ من سبحتك و ان طوّلت

فحين تفرغ من سبحتك»^(٥).

و صحيحة ذريح المحاربي قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ١٢٦ / الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٢٨ / الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٢٨ / الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٣١ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٣٢ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: متى أصلي الظهر؟ فقال: صلّ الزوال ثمانية ثم صلّ الظهر ثم صلّ سبحتك طالت أو قصرت ثم صلّ العصر». (١)

و خبر مسمع بن عبد الملك قال:

«إذا صلّيت الظهر فقد دخل وقت العصر إلا أنّ بين يديها سبحة فذلك اليك ان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت». (٢)

و خبر عمر بن حنظلة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أنّ بين يديها سبحة ذلك اليك ان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت». (٣)

و صحيحة عيسى بن أبي منصور قال:

«قال لي أبو عبدالله عليه السلام: إذا زالت الشمس فصلّيت سبحتك فقد دخل وقت الظهر». (٤)

و خبر سماعة بن مهران قال:

«قال لي أبو عبدالله عليه السلام: إذا زالت الشمس فصلّ ثمانى ركعات ثم صلّ الفريضة أربعاً فإذا فرغت من سبحتك قصّرت أو طوّلت فصلّ العصر». (٥)

و صحيحة محمد بن أحمد بن يحيى قال:

«كتب بعض أصحابنا الى أبي الحسن عليه السلام: روي عن آبائك القدم و القدمين و الأربع و القامة و القامتين و ظلّ مثلك و الذراع و

١- وسائل الشيعة ٤: ١٣٢ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٣٢ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٣٢ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٣٣ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٣٤ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

الذراعين. فكتب عليه السلام: لا القدم ولا القدمين، اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاة و بين يديها سبحة و هي ثمان ركعات فان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت ثم صلّ الظهر فاذا فرغت كان بين الظهر و العصر سبحة و هي ثماني ركعات ان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت ثم صلّ العصر»^(١).

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن وقت الظهر، فقال: ذراع من زوال الشمس و وقت العصر ذراعان من وقت الظهر فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس ثم قال: انّ حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائمة و كان اذا مضى منه ذراع صلّى الظهر و اذا مضى منه ذراعان صلّى العصر ثم قال: أتدري لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافلة، لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن يمضي ذراع، فاذا بلغ فيئك ذراعاً من الزوال بدأت بالفريضة و تركت النافلة و اذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافلة»^(٢).

و صحيحة أخرى لزارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«أتدري لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم؟ قال: لمكان الفريضة، لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن تبلغ ذراعاً فاذا بلغت ذراعاً بدأت بالفريضة و تركت النافلة»^(٣).

و صحيحة اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«أتدري لم جعل الذراع و الذراعان؟ قال: قلت: لم؟ قال: لمكان

١- وسائل الشيعة ٤: ١٣٤/الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤١/الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣ و ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٤٦/الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٠.

الفريضة، لئلا يؤخذ من وقت هذه و يدخل في وقت هذه»^(١).
 و صحیحة أخرى لاسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال:
 «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان الفيء في الجدار ذراعاً صلى الظهر و اذا
 كان ذراعين صلى العصر قلت: الجدران تختلف، منها قصير و منها
 طويل قال: ان جدار مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان يومئذ قامة و انما جعل
 الذراع و الذراعان لئلا يكون تطوع في وقت فريضة»^(٢).
 و الطائفة السابعة تؤيد الطائفة السادسة و ان المسافر يصلي أول الوقت؛
 فمنها صحیحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:
 «صلاة المسافر حين تزول الشمس لأنه ليس قبلها في السفر صلاة و
 ان شاء أخرها الى وقت الظهر في الحضر غير أن أفضل ذلك
 أن يصليها في أول وقتها حين تزول»^(٣).
 و منها صحیحة أخرى لزرارة قال:
 «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: اذا كنت مسافراً لم تبال أن تؤخر الظهر
 حتى يدخل وقت العصر فتصلي الظهر ثم تصلي العصر و كذلك
 المغرب و العشاء الآخرة تؤخر المغرب حتى تصليها في آخر وقتها
 و ركعتين بعدها ثم تصلي العشاء»^(٤).
 و منها صحیحة اسماعيل بن عبد الخالق قال:
 «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر؟ فقال: بعد الزوال بقدم أو نحو

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٦ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٧ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٩.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٣٥ / الباب ٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٣٦ / الباب ٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

ذلك الآ في يوم الجمعة أو في السفر فإنّ وقتها حين تزول»^(١).
و منها موثقة سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«سألته عن وقت الظهر أهو اذا زالت الشمس؟ فقال: بعد الزوال بقدّم
أو نحو ذلك الآ في السفر أو يوم الجمعة فإنّ وقتها اذا زالت»^(٢).
و قد تقدّم كيفية الجمع بين الطوائف السبع من الروايات في أوّل الفرع.

ايضاح في ابتداء وقت فضيلة العصر

هيهنا طوائف من الروايات:
الأولى: ما دلّت على دخول وقت الظهر و العصر بزوال الشمس.
الثانية: تقول: اذا صلّيت نافلة الظهر و صلاة الظهر و نافلة العصر فصلّ صلاة العصر.
الثالثة: نطقت بأنّه اذا صار الظلّ قدمين أو أربعة أقدام فقد دخل وقت العصر.
الرابعة: ما دلّ على أنّ وقت العصر اذا صار الظلّ الحادث مثل الشاخص.
فللجمع بينها تحمل على مراتب الفضيلة على ما مضى في الفرع العاشر في
وقت فضيلة الظهر و العصر. و اليك الروايات:

الطائفة الأولى:

خبر اسماعيل بن مهران قال:
«كتبت الى الرضا عليه السلام ذكر أصحابنا أنّه اذا زالت الشمس فقد دخل
وقت الظهر و العصر و اذا غربت دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة
الآ أنّ هذه قبل هذه في السفر و الحضر و أنّ وقت المغرب الى ربع الليل.

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٤ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٥ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٧.

- فكتب: كذلك الوقت غير أنّ وقت المغرب ضيق. الحديث»^(١).
- و خبر عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
- «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا أنّ هذه قبل هذه»^(٢).
- و خبر الصباح بن سيابة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
- «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين»^(٣).
- و خبر سفيان بن السمط عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
- «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين»^(٤).
- و صحيحة منصور بن يونس عن العبد الصالح عليه السلام قال:
- «سمعتَه يقول: إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين»^(٥).
- و خبر مالك الجهني قال:
- «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن وقت الظهر، فقال: إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين»^(٦).
- و خبر معاوية (معبد) بن ميسرة قال:
- «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إذا زالت الشمس في طول النهار للرجل أن يصلي الظهر و العصر؟ قال: نعم و ما أحبّ أن يفعل ذلك في كلّ يوم»^(٧).

١- وسائل الشيعة ٤: ١٣٠ / الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٠.
 ٢- وسائل الشيعة ٤: ١٣٠ / الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٢١.
 ٣- وسائل الشيعة ٤: ١٢٧ / الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.
 ٤- وسائل الشيعة ٤: ١٢٧ / الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.
 ٥- وسائل الشيعة ٤: ١٢٧ / الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.
 ٦- وسائل الشيعة ٤: ١٢٨ / الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.
 ٧- وسائل الشيعة ٤: ١٢٨ / الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٥.

و الطائفة الثانية:

صحيحة ذريح المحاربي قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: متى أصلي الظهر؟ فقال: صلّ الزوال ثمانية ثمّ

صلّ الظهر ثمّ صلّ سبحتك طالت أو قصرت ثمّ صلّ العصر». (١)

و خبر مسمع بن عبد الملك:

«قال: اذا صلّيت الظهر فقد دخل وقت العصر إلا أنّ بين يديها سبحة

فذلك اليك ان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت». (٢)

و حسنة زرارة قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصوم فلا أقيل حتّى تزول الشمس فاذا زالت

الشمس صلّيت نوافلي ثمّ صلّيت الظهر ثمّ صلّيت نوافلي ثمّ صلّيت

العصر ثمّ نمت و ذلك قبل أن يصلّي الناس فقال: يا زرارة اذا زالت

الشمس فقد دخل الوقت و لكنّي أكره لك أن تتّخذة وقتاً دائماً». (٣)

و خبر سماعة بن مهران قال:

«قال لي أبو عبد الله عليه السلام: اذا زالت الشمس فصلّ ثماني ركعات ثمّ صلّ

الفريضة أربعاً فاذا فرغت من سبحتك قصّرت أو طوّلت فصلّ

العصر». (٤)

و صحيحة محمّد بن أحمد بن يحيى قال:

«كتب بعض أصحابنا الى أبي الحسن عليه السلام: روي عن آبائك القدم و

القدمين و الأربع و القامة و القامتين و ظلّ مثلك و الذراع و الذراعين

١- وسائل الشيعة ٤: ١٣٢ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٣٢ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٣٤ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٣٤ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

فكتب عليه السلام: لا القدم و لا القدمين، اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاة و بين يديها سبحة و هي ثمان ركعات فان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت ثم صلّ الظهر فاذا فرغت كان بين الظهر و العصر سبحة و هي ثماني ركعات ان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت ثم صلّ العصر»^(١).

و خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن وقت الظهر، قال: نعم اذا زالت الشمس فقد دخل وقتها فصلّ اذا شئت بعد أن تفرغ من سبحتك و سألته عن وقت العصر متى هو؟ قال: اذا زالت الشمس قدمين صلّيت الظهر و السبحة بعد الظهر فصلّ العصر اذا شئت»^(٢).

و الطائفة الثالثة:

صحيحة الفضيل بن يسار و زرارة بن أعين و بكير بن أعين و محمّد بن مسلم و بريد بن معاوية العجلي عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليهما السلام أنهما قالوا: «وقت الظهر بعد الزوال قدما و وقت العصر بعد ذلك قدما»^(٣). و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن وقت الظهر، فقال: ذراع من زوال الشمس و وقت العصر ذراعان من وقت الظهر فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس ثم قال: انّ حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائمة و كان اذا مضى منه ذراع صلّى الظهر و اذا مضى منه ذراعان صلّى العصر ثم قال: أتدري لم

١- وسائل الشيعة ٤: ١٣٤/الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٣٥/الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٤٠/الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١ و٢.

جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافلة، لك أن تتنقل من زوال الشمس الى أن يمضي ذراع، فاذا بلغ فيؤك ذراعاً بدأت بالفريضة و تركت النافلة و اذا بلغ فيؤك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافلة»^(١)

و صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام (في حديث) قال: «كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قبل أن يظلل قامة و كان اذا كان الفيء ذراعاً و هو قدر مريض عنز صلى الظهر فاذا كان ضعف ذلك صلى العصر»^(٢)

و الطائفة الرابعة:

صحيحة أحمد بن عمر عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن وقت الظهر و العصر، فقال: وقت الظهر اذا زاغت الشمس الى أن يذهب الظل قامة و وقت العصر قامة و نصف الى قامتين»^(٣)

و صحيحة أحمد بن محمد بن محمد يعني ابن أبي نصر قال: «سألته عن وقت صلاة الظهر و العصر، فكتب: قامة للظهر و قامة للعصر»^(٤)

و خبر محمد بن حكيم قال: «سمعت العبد الصالح عليه السلام و هو يقول: انّ أوّل وقت الظهر زوال الشمس و آخر وقتها قامة من الزوال و أوّل وقت العصر قامة و آخر

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٠ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣ و ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٢ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٤٣ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٤٤ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

وقتها قامتان قلت: في الشتاء و الصيف سواء؟ قال: نعم»^(١).

و خبر ابن بكير قال:

«دخل زرارة على أبي عبدالله عليه السلام فقال: أنكم قلت لنا: في الظهر و العصر على ذراع و ذراعين ثم قلت: أبردوا بها في الصيف فكيف الإبراد بها؟ و فتح ألواحها ليكتب ما يقول فلم يجبه أبو عبدالله عليه السلام بشيء فأطبق ألواحها و قال: أنما علينا أن نسألکم و أنتم أعلم بما عليكم و خرج و دخل أبو بصير على أبي عبدالله عليه السلام فقال: انّ زرارة سألتني عن شيء فلم أجبه و قد ضقت من ذلك فاذهب أنت رسولي اليه فقل: صلّ الظهر في الصيف اذا كان ظلك مثلك و العصر اذا كان مثلك و كان زرارة هكذا يصلي في الصيف و لم أسمع أحداً من أصحابنا يفعل ذلك غيره و غير ابن بكير»^(٢).

لكن رواية ابن بكير ضعيفة سنداً و مخالفة لسابقتها دلالة فالأحسن ردّ علمها اليهم عليهم السلام. و قد تقدّم كيفية الجمع بين الطوائف الأربع من الروايات بحملها على مراتب الفضيلة.

(مسألة ١): يعرف الزوال بحدوث ظلّ الشاخص المنصوب معتدلاً في أرض مسطحة بعد انعدامه كما في البلدان التي تمرّ الشمس على سمت الرأس كمكة في بعض الأوقات أو زيادته بعد انتهاء نقصانه كما في غالب البلدان و مكة في غالب الأوقات و يعرف أيضاً بميل الشمس الى الحجاب الأيمن لمن واجه نقطة الجنوب و هذا التحديد تقريبي كما لا يخفى و يعرف أيضاً بالدائرة الهندية و هي أضبط و أمتن و يعرف المغرب بذهاب الحمرة المشرقية عن

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٨ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٩ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣٣.

سمت الرأس و الأحوط زوالها من تمام ربع الفلك من طرف المشرق و يعرف نصف الليل بالنجوم الطالعة أوّل الغروب اذا مالت عن دائرة نصف النهار الى طرف المغرب و على هذا فيكون المناط نصف ما بين غروب الشمس و طلوعها لكنّه لا يخلو عن اشكال لاحتمال أن يكون نصف ما بين الغروب و طلوع الفجر كما عليه جماعة و الأحوط مراعاة الاحتياط هنا و في صلاة الليل التي أوّل وقتها بعد نصف الليل و يعرف طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث في الأفق المتصاعد في السماء الذي تشابه ذنب السرحان و يسمّى بالفجر الكاذب و انتشاره على الأفق و صيرورته كالقبطيّة^(١) البيضاء و كنهه سورى^(٢) بحيث كلما زدته نظراً أصدقك بزيادة حسنه و بعبارة أخرى انتشار البياض على الأفق بعد كونه متصاعداً في السماء.

الشرح:

لهذه المسألة فروع:

الفرع الأوّل في معرفة الزوال

يعرف الزوال بحدوث ظلّ الشاخص المنسوب معتدلاً في أرض مسطّحة بعد انعدامه؛ كما في البلدان التي تمرّ الشمس على سمت الرأس كمكّة في بعض الأوقات أو زيادته بعد انتهاء نقصانه كما في غالب البلدان و مكّة في غالب الأوقات و يدلّ على ذلك خبر سماعة قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك متى وقت الصلاة؟ فأقبل يلتفت يميناً و شمالاً كأنه يطلب شيئاً فلما رأيت ذلك تناولت عوداً فقلت:

١ - القبطيّة ثوب كان منسوب الى أقباط مصر.

٢ - سورى مدينة في العراق القديم.

هذا تطلب؟ قال: نعم، فأخذ العود فنصب بحيال الشمس ثم قال: إن الشمس اذا طلعت كان الفيء طويلاً ثم لا يزال ينقص حتى تزول، فاذا زالت زادت فاذا استتبت الزيادة فصل الظهر ثم تمهل قدر ذراع و صلّ العصر»^(١)

و خبر علي بن أبي حمزة قال:

«ذكر عند أبي عبدالله عليه السلام زوال الشمس قال: فقال أبو عبدالله عليه السلام: تأخذون عوداً طوله ثلاثة أشبار و ان زاد فهو أبين، فيقام فمادام ترى الظلّ ينقص فلم تزل فاذا زاد الظلّ بعد النقصان فقد زالت»^(٢)

و مرسله الصدوق: و قال الصادق عليه السلام:

«بيان زوال الشمس أن تأخذ عوداً طوله ذراع و أربع أصابع فتجعل أربع أصابع في الأرض فاذا نقص الظلّ حتى يبلغ غايته ثم زاد فقد زالت الشمس و تفتح أبواب السماء و تهبّ الرياح و تقضى الحوائج العظام»^(٣)

قال المحقق الهمداني: «و يعلم الزوال الذي أنيطت الصلاة به، المعبر عنه في الكتاب العزيز بالدلوك بأمور وقع التنبيه عليها في الأخبار و في كلمات الأصحاب رضوان الله عليهم:

الأول بزيادة الظلّ الحاصل بعد نقصانه أو حدوثه بعد انعدامه كما قد يتفق في بعض البلاد في يوم أو يومين فإنه اذا طلعت الشمس وقع للشاخص المفروض قائماً على سطح الأفق ظلّ طويل في جانب المغرب ثم لا يزال ينقص حتى تبلغ الشمس كبد السماء و تصل الى دائرة نصف النهار و لا يبقى حينئذ للشاخص ظلّ

١- وسائل الشيعة ٤: ١٦٢/ الباب ١١ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٦٣/ الباب ١١ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٦٤/ الباب ١١ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

في بعض البلاد و ان كان بقي أخذ في الزيادة فتكون الزيادة حينئذ علامة له و لا اختصاص لهذه العلامة كـبعض العلام الأخر بموضع دون موضع بل هي مطّردة في جميع الأماكن. انتهى كلامه ملخصاً.^(١) و يعرف أيضاً بميل الشمس الى الحاجب الأيمن لمن واجه نقطة الجنوب كما ورد:

«... ان رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن أوقات الصلاة، فقال: أتاني جبرئيل عليه السلام فأراني وقت الصلاة حين زالت الشمس فكانت على حاجبه الأيمن...»^(٢)

و في مفتاح الكرامة: «و ليعلم أنه قد يعلم الزوال أيضاً بميل الشمس الى الحاجب الأيمن لمن يستقبل قبلة العراق كما في المعبر و الذكرى و البيان و جامع المقاصد و غيرها و نسبه في جامع المقاصد الى الأصحاب و قيده صاحب المدارك و صاحب المعالم و الشيخ نجيب الدين بالمتوجّه الى نقطة الجنوب و قيده أيضاً في المدارك بأطراف العراق الغربية، و أما أوساط العراق و أطرافه الشرقية فقبلتهم تميل عن نقطة الجنوب الى آخر ما ذكره.»^(٣) و الظاهر أنّ هذه العلامة ليست كليّة و لجميع البلاد كما أنّها تقريبية.

أمّا الدائرة الهندية كما عن المحقق الهمداني في كتاب مصباح الفقيه^(٤) فهي على ما ذكره جملة من الأصحاب أن تساوي موضعاً من الأرض تسويه صحيحة بحيث تخلو من الانخفاض و الارتفاع ثمّ تدير عليها دائرة و كلّما كانت الدائرة أوسع كانت المعرفة أسهل. و تنصب على مركزها مقياساً مخروطاً محدّد الرأس

١- مصباح الفقيه ٩: ١٣٥ و ١٣٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٦١/ الباب ١٠ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

٣- مفتاح الكرامة ٢: ١٧.

٤- مصباح الفقيه ٩: ١٣٧ و ١٣٨.

يكون طوله قدر ربع قطر الدائرة تقريباً نصباً مستقيماً بحيث تحدث عن جوانبه زوايا قوائم بأن يكون نسبة ما بين رأس المقياس و محيط الدائرة من جميع جوانبها متوازية ثم ترصد ظلّ المقياس قبيل الزوال حين يكون خارجاً عن محيط الدائرة نحو المغرب فاذا انتهى رأس الظلّ الى محيط الدائرة يريد الدخول فيه تعلّم عليه علامة ثمّ ترصده بعد الزوال قبل خروج الظلّ من الدائرة فاذا أراد الخروج عنه تعلّم عليه علامة و تصل ما بين العلامتين بخط مستقيم و تنصف ذلك الخطّ و تصل ما بين مركز الدائرة و منتصف الخطّ و هو خط نصف النهار فاذا ألقى المقياس ظلّه على هذا الخطّ الذي هو خطّ نصف النهار كانت الشمس في وسط السماء لم تنزل فاذا أخذ رأس الظلّ في الميل الى جانب المشرق فقد زالت.

الفرع الثاني في معرفة الغروب

يعرف الغروب باستتار القرص؛ اختلف الفقهاء في أنّ الغروب الذي هو آخر وقت الظهرين و أوّل وقت صلاة المغرب، هل يعرف باستتار القرص أو بذهاب الحمرة من المشرق؟ فالأقوى أنّ الغروب يعرف باستتار القرص عن النظر من الأفق اذا لم يكن هناك حيلولة جبل و نحوه و هذا كما قال صاحب الجواهر^(١) - ما ذهب اليه الكاتب و الصدوق في العلل و ظاهر الفقيه و ابن أبي عقيل و المرتضى و الشيخ و سلّار و القاضي و مال اليه جماعة من متأخري المتأخريين كالسيّد في المدارك و الخراساني و الكاشاني و غيرهم.
و الدليل على هذا القول روايات معتبرة:

منها صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سمعتَه يقول: وقت المغرب اذا غربت الشمس فغاب قرصها»^(١).

و منها صحيحة زرارة قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيت بعد

ذلك و قد صلّيت أعدت الصلاة و مضى صومك و تكفّ عن الطعام

ان كنت أصبت منه شيئاً»^(٢).

و منها صحيحة صفوان بن مهران الجمّال قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: انّ معي شبه الكرش المنشور فأؤخر صلاة

المغرب حتّى عند غيبوبة الشفق ثمّ أصليهما جميعاً يكون ذلك

أرفق بي. فقال: اذا غاب القرص فصلّ المغرب فانّما أنت و مالك

الله»^(٣).

و منها موثقة اسماعيل بن الفضل الهاشمي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصليّ المغرب حين تغيب الشمس حيث يغيب

حاجبها»^(٤).

قال الفيض الكاشاني: «لعلّ المراد بحاجبها ضوءها الذي في نواحيها»^(٥).

و في التنقيح: «ان الشمس في آخر اللحظات من الغروب تبدو كالحاجب فاذا

غاب حاجبها فقد سقط القرص»^(٦).

و منها خبر محمد بن علي بن الحسين قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ١٧٨ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٧٨ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٩٣ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٤.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٨٢ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٧.

٥- الوافي ٧: ٢٥٨.

٦- تنقيح العروة ٦: ٢٥٨.

«قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب اذا غاب القرص»^(١).

و منها مرسله الصدوق:

«قال الصادق عليه السلام: اذا غابت الشمس فقد حلّ الافطار و وجبت

الصلاة...»^(٢)

و منها مرسله داود بن فرقد عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«اذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتّى يمضي مقدار ما

يصلّي المصلّي ثلاث ركعات...»^(٣)

و منها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«... و اذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب و عشاء الآخرة»^(٤).

و منها موثقة عبيدالله بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سمعتَه يقول: صحبني رجل كان يمسي بالمغرب و يغلس بالفجر و

كنت أنا أصليّ المغرب اذا غربت الشمس و أصليّ الفجر اذا استبان

لي الفجر، فقال لي الرجل: ما يمنعك أن تصنع مثل ما أصنع؟ فإنّ

الشمس تطلع على قوم قبلنا و تغرب عنّا و هي طالعة على مرقد

آخرين بعد. قال: فقلت: أنّما علينا أن نصلّي اذا وجبت^(٥) الشمس

عنّا و اذا طلع الفجر عندنا ليس علينا الأذلك و على أولئك أن يصلّوا

اذا غربت عنهم»^(٦).

و منها صحيحة ليث عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ١٧٩/ الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١٨.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٧٩/ الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١٩.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٨٤/ الباب ١٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٨٣/ الباب ١٧ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٥- وجبت أي سقطت (مجمع البحرين ٣: ١٣٨) و سقوط الشمس عبارة أخرى عن سقوط القرص.

٦- وسائل الشيعة ٤: ١٧٩/ الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٢.

«كان رسول الله ﷺ لا يؤثر على صلاة المغرب شيئاً إذا غربت الشمس حتّى يصلّيها».(١)

و منها صحيحة ابن سنان يعني عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام (في حديث) قال: «وقت المغرب حين تجب الشمس الى أن تشتبك النجوم».(٢)

و منها موثقة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «وقت المغرب من حين تغيب الشمس الى أن تشتبك النجوم».(٣)

و منها صحيحة اسماعيل بن جابر عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سألته عن وقت المغرب. قال: ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق».(٤)

و منها رواية عمرو بن أبي نصر قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول في المغرب: اذا توارى القرص كان وقت الصلاة و أفطر».(٥)

و لا يبعد صحّة هذه الرواية.

و منها رواية عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «اذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين الى نصف الليل الا أنّ هذه قبل هذه و اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين الا أنّ هذه قبل هذه».(٦)

و لا يبعد صحّتها.

١- وسائل الشيعة ٤: ١٨٩ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٨٩ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٨٢ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٦.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٨٢ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٩.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٨٣ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٣٠.

٦- وسائل الشيعة ٤: ١٨١ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٤.

و منها مرفوعة علي بن الحكم عمّن حدّثه عن أحدهما عليه السلام:
 «أنّه سئل عن وقت المغرب. فقال: اذا غاب كرسيّها. قلت: و ما
 كرسيّها؟ قال: قرصها. فقلت: متى يغيب قرصها؟ قال: اذا نظرت اليه
 فلم تره». (١)

و منها ما عن الصباح بن سيّابة و أبي أسامة قالاً:
 «سألوا الشيخ عليه السلام عن المغرب فقال بعضهم: جعلني الله فداك ننتظر
 حتّى يطلع كوكب؟ فقال: خطايّة، أنّ جبرئيل نزل بها على
 محمّد صلى الله عليه وآله حين سقط القرص». (٢)

و منها خبر أبي أسامة الشحام قال:
 «قال رجل لأبي عبدالله عليه السلام: أوخّر المغرب حتّى تستبين النجوم؟
 قال: فقال: خطايّة، أنّ جبرئيل نزل بها على محمّد صلى الله عليه وآله حين سقط
 القرص». (٣)

و منها ما عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
 «اذا غربت الشمس دخل وقت الصلاتين إلا أنّ هذه قبل هذه». (٤)
 و لا يبعد صحّتها.

و منها رواية اسماعيل بن مهراّن قال:
 «كتبت الى الرضا عليه السلام ذكر أصحابنا أنه اذا زالت الشمس فقد دخل
 وقت الظهر و العصر و اذا غربت دخل وقت المغرب و العشاء
 الآخرة إلا أنّ هذه قبل هذه في السفر و الحضر و أنّ وقت المغرب

١- وسائل الشيعة ٤: ١٨١/ الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٩٠/ الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٩١/ الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٨.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٨٦/ الباب ١٧ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

الى ربيع الليل فكتب كذلك الوقت غير أنّ وقت المغرب ضيق.
الحديث» (١).

لايبعد صحّة هذه الرواية.

و منها خبر الربيع بن سليمان و أبان بن أرقم و غيرهم قالوا:
«أقبلنا من مكّة حتّى اذا كنّا بوادي الأخضر اذا نحن برجل يصليّ و
نحن ننظر الى شعاع الشمس فوجدنا في أنفسنا فجعل يصليّ و
نحن ندعو عليه حتّى صليّ ركعة و نحن ندعو عليه و نقول: هذا من
شباب أهل المدينة فلما أتينا اذا هو أبو عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام
فنزلنا فصلينا معه و قد فاتتنا ركعة فلما قضينا الصلاة قمنا اليه فقلنا:
جعلنا فذاك هذه الساعة تصليّ؟! فقال: اذا غابت الشمس فقد دخل
الوقت» (٢).

و منها ما عن سماعة بن مهران قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: في المغرب أنا ربما صليّنا و نحن نخاف
أن تكون الشمس خلف الجبل أو قد سترنا منها الجبل! قال: فقال:
ليس عليك صعود الجبل» (٣).

و يمكن أن تكون موثقة.

و منها خبر أبي أسامة أو غيره قال:

«صعدت مرّة جبل أبي قبيس و الناس يصلّون المغرب فرأيت
الشمس لم تغب أنّما توارت خلف الجبل عن الناس فلقيت
أبا عبد الله عليه السلام فأخبرته بذلك فقال لي: و لم فعلت ذلك؟ بس ما

١- وسائل الشيعة ٤: ١٨٦/ الباب ١٧ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٨٠/ الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٩٨/ الباب ٢٠ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

صنعت، أنّما تصليها اذا لم ترها خلف جبل غابت أو غارت ما لم يتجللها سحاب أو ظلمة تظّلها و أنّما عليك مشرقك و مغربك و ليس على الناس أن يبحثوا»^(١).

فأكثر هذه الروايات صريحة أو ظاهرة في هذا القول و ان كان يمكن أن يستشكل في مثل رواية أبي أسامة و سماعة بن مهران و ربيع بن سليمان و رواية علي بن الحكم إلا أنّ هذه الأربع ضعيف السند و في الباقي من الروايات المستفيضة ان لم تكن متواترة غني و كفاية.

أمّا القول الآخر و هو اعتبار ذهاب الحمرة من المشرق في تحقّق الغروب؛ فذهب اليه كثير من الفقهاء كما في الجواهر و ادّعى عليه الاجماع أو ما يقرب من الاجماع كما نقل الجواهر عن كشف اللثام و الرياض و المعبر و التذكرة و السرائر و شرح المقدس البغدادي و السيد الداماد.

و استدّلوا بروايات:

منها رواية علي بن أحمد بن أشيم عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سمعتة يقول: وقت المغرب اذا ذهب الحمرة من المشرق و تدري

كيف ذلك؟ قلت: لا. قال: لأنّ المشرق مطّل على المغرب هكذا و

رفع يمينه فوق يساره فاذا غابت هيهنا ذهب الحمرة من هيهنا»^(٢).

فالاطلال بالمهملة الإشراف و معنى اشرف المشرق على المغرب مقابلته إياه

مع ارتفاع له عليه فإنّ المشرق ما ارتفع من الأفق و المغرب ما انحط عنه^(٣).

و الجواب أولاً أنّها ضعيفة السند، و ثانياً أنّ ذهاب الحمرة عن نقطة المشرق

يدلّ على سقوط القرص و لسنا ننكره.

١- وسائل الشيعة ٤: ١٩٨ / الباب ٢٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٧٣ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٣- الوافي ٧: ٢٦٦.

و منها رواية أبان بن تغلب قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أي ساعة كان رسول الله صلى الله عليه وآله يوتر؟ فقال: على

مثل مغيب الشمس الى صلاة المغرب»^(١).

والجواب أولاً أنّها ضعيفة السند و ثانياً أنّها لم تقل على مثل مغيب الشمس

الى وقت صلاة المغرب و أنّه لم تدلّ على أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلّي صلاة

المغرب في هذا الوقت بحيث لم يصلّ قبل ذلك بل في صحيحة ليث المتقدمة

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يؤثر على صلاة المغرب شيئاً اذا غربت الشمس حتّى

يصلّيها»^(٢).

و منها عن بريد بن معاوية العجلي قال:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: اذا غابت الحمرة من هذا الجانب يعني

ناحية المشرق فقد غابت الشمس في شرق الأرض و من غربها»^(٣).

والجواب أنّه ضعيف السند و فيها ما في رواية علي بن أحمد بن أشيم.

و منها رواية محمّد بن علي قال:

«صحبت الرضا عليه السلام في السفر فرأيتّه يصلّي المغرب اذا أقبلت

الفحمة من المشرق يعني السواد»^(٤).

والجواب أولاً أنّها ضعيف السند و ثانياً لا تدلّ الرواية على أنّ علامة غروب

الشمس هي اقبال الفحمة من المشرق.

و منها رواية عمّار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«أمّا أمرت أبا الخطاب أن يصلّي المغرب حين زالت الحمرة من

١- وسائل الشيعة ٤: ١٧٤ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٨٩ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٧٥ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٧٥ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

مطلع الشمس فجعل هو الحمرة التي من قبل المغرب و كان يصلي
حين يغيب الشفق»^(١).

و الجواب أنّها مضافاً الى ضعف سندها لا تدلّ على مطلوبهم كما قلنا في
مرسلة ابن أشيم.

و منها رواية بريد عن أحدهما عليه السلام قال:

«اذا غابت الحمرة من المشرق فقد غابت الشمس من شرق الأرض
و غربها»^(٢).

و الجواب أنّ هذه أيضاً ضعيفة السند مع أنّا لانكر أنّ غيبوبة الحمرة من
المشرق تدلّ على سقوط الشمس و غيبوتها في الأفق.

و منها رواية محمد بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن وقت المغرب، فقال: اذا تغيّرت الحمرة في الأفق و
ذهبت الصفرة و قبل أن تشتبك النجوم»^(٣).

و الجواب أولاً أنّها ضعيفة السند و ثانياً أنّ ذهاب الصفرة و قبل اشتباك
النجوم لم يذهب اليه أحد من الفريقين.

و منها صحيحة بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام:

«أنّه سأله سائل عن وقت المغرب، فقال: إنّ الله يقول في كتابه

لابراهيم: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ فهذا أوّل

الوقت و آخر ذلك غيبوبة الشفق و أوّل وقت العشاء الآخرة ذهاب

الحمرة و آخر وقتها الى غسق الليل يعني نصف الليل»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٤: ١٧٥/الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٧٦/الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٧٦/الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٧٤/الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

والجواب أنا لاننكر ذلك و نقول عند توارى قرص الشمس: قد يمكن رؤية الكوكب.

و منها رواية شهاب بن عبد ربّه قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: يا شهاب انّي أحبّ اذا صلّيت المغرب أن أرى في السماء كوكباً»^(١).

والجواب أنّها مع ضعف سندها ليس بها بأس كما مرّ في الصحيحة السابقة.

و منها رواية يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قال لي: مسّوا بالمغرب قليلاً فإنّ الشمس تغيب من عندكم قبل أن تغيب من عندنا»^(٢).

والجواب أولاً أنّ هذه الرواية ضعيفة السند و ثانياً أنّه ان كان المراد من «مسّوا

بالمغرب...» هو ذهاب الحمرة من مطلع الشمس فلاننكره و الالم يقل به أحد من الفريقين إلا من باب الاحتياط مع أنّها معارضة برواية جارود الآتية.

و منها رواية جارود قال:

«قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا جارود ينصحون فلا يقبلون و اذا سمعوا

بشيء نادوا به أو حدّثوا بشيء أذاعوه قلت لهم: مسّوا بالمغرب قليلاً فتركوها حتّى اشتبكت النجوم فأنا الآن أصلّيها اذا سقط القرص»^(٣).

والجواب أولاً أنّها ضعيفة السند و ثانياً أنّها على خلاف المطلوب أدلّ الآ

أن تحمل على التقيّة و لاداعي لها.

و منها صحيحة عبد الله بن وضّاح قال:

«كتبت الى العبد الصالح عليه السلام يتوارى القرص و يقبل الليل ثمّ يزيد

١- وسائل الشيعة ٤: ١٧٥ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٧٦ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٧٧ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١٥.

الليل ارتفاعاً و تستتر عنّا الشمس و ترتفع فوق الليل (الجبل خل) حمرة و يؤدّن عندنا المؤدّنون أفصلي حينئذ و أفطر ان كنت صائماً؟ أو أنتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الليل (الجبل خل)؟ فكتب اليّ: أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة و تأخذ بالحائطة لدينك»^(١).

والجواب أنّا لاننكر أن يكون ذهاب الحمرة عن مطلع الشمس دليلاً على سقوط القرص.

و منها مرسله ابن أبي عمير عمّن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «وقت سقوط القرص و وجوب الافطار من الصيام أن تقوم بحذاء القبلة و تتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق فاذا جازت قمة الرأس الى ناحية المغرب فقد وجب الافطار و سقط القرص»^(٢).

والجواب أنّ الرواية مرسله أولاً، و ثانياً أنّ الحمرة من المشرق تزول و تظهر الفحمة في مكانها و لا ترتفع حتى تجوز قمة الرأس الى ناحية المغرب. و منها رواية الصباح بن سيابة و أبي أسامة قالا:

«سألوا الشيخ عليه السلام عن المغرب، فقال بعضهم: جعلني الله فداك ننتظر حتى يطلع كوكب؟ فقال: خطابية، أنّ جبرئيل نزل بها على محمد صلى الله عليه وآله حين سقط القرص»^(٣).

والجواب أنّ الرواية ضعيفة السند و مع ذلك هي على خلاف المطلوب أدلّ. و منها خبر أبي أسامة الشحام قال:

«قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام: أوخر المغرب حتى تستبين النجوم؟

١- وسائل الشيعة ٤: ١٧٦ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٧٣ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٩٠ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٦.

قال: فقال: خطايّة، أنّ جبرئيل نزل بها على محمد ﷺ حين سقط القرص»^(١).

و الجواب أنّ هذه أيضاً كسابقتها.

أمّا الجمع بين الطائفتين من الروايات:

فالظاهر أنّه لامنافاة بين الروايات فإنّ الطائفة الأولى من الروايات التي دلّت على أنّه اذا سقط القرص فقد دخل وقت المغرب فهي لمكان مستوٍ خالٍ عن الجبال و الموانع.

و أمّا الطائفة الثانية من الروايات التي دلت على اعتبار ذهاب الحمرة فهي على فرض تماميّة سندها و دلالتها واردة للأمكنة التي لها موانع و فيها جبال لا يعلم متى يسقط القرص و يتوارى في الأفق فتحمل على الطائفة الأولى و يتحصّل أنّ المعرفة في المغرب هو سقوط القرص لاغير الذي قد يدلّ عليه ذهاب الحمرة.

الفرع الثالث

في تعيين مناط انتصاف الليل

انّ المراد من انتصاف الليل هل هو نصف ما بين غروب الشمس و طلوع الفجر أو نصف ما بين غروب الشمس و طلوعها؟ قولان و المشهور الأوّل و هو الحق؛ و الدليل على ذلك اطلاق الليل في القرآن الشريف على ما بين الغروب و طلوع الفجر و اطلاق النهار على ما بين طلوع الفجر و غروب الشمس؛ ففي سورة القدر: ﴿أنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ الى ﴿سلام هي حتّى مطلع الفجر﴾ و في سورة الاسراء: ﴿و من الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك

١- وسائل الشيعة ٤: ١٩١/الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٨.

مقاماً محموداً^(١)

و في سورة المزمّل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَ ثُلُثَهُ﴾^(٢). بناءً على أنّ انتهاء نافلة الليل طلوع الفجر.

و في سورة البقرة: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٣).

بناءً على أنّ ابتداء الصوم هو أول النهار و آخره الليل فيجوز الأكل و الشرب في الليل في شهر رمضان.

و في سورة المدثر: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَدْبُرُ وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرُ﴾^(٤)

و في سورة الاسراء: ﴿فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مَبْصُورَةً﴾^(٥)

فاذا طلع الفجر محى الليل و أقبل الضياء.

و يؤيده رواية يحيى بن أكثم القاضي:

«أنه سأل أبا الحسن الأوّل عن صلاة الفجر لم يجهر فيها بالقراءة و هي من صلوات النهار و أنّما يجهر في صلاة الليل؟ فقال: لأنّ النبي ﷺ كان يغلس بها فقربها من الليل»^(٦).

فإنّها تدلّ على أنّ ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ليس من الليل بل من النهار لأنّ الامام عليه السلام قد أمضى كلام السائل حيث قال: «و هي من صلوات النهار و أنّما يجهر في صلاة الليل» فالرواية مؤيدة لما ذهبنا اليه.

و يؤيده أيضاً خبر زريق عن أبي عبدالله عليه السلام:

١ - الاسراء ١٧: ٧٩.

٢ - المزمّل ٧٣: ٢٠.

٣ - البقرة ٢: ١٨٧.

٤ - المدثر ٧٤: ٣٣ و ٣٤.

٥ - الاسراء ١٧: ١٢.

٦ - وسائل الشيعة ٦: ٨٤ / الباب ٢٥ من أبواب القراءة في الصلاة / الحديث ٣.

«أنّه كان يصلّي الغداة بغلس عند طلوع الفجر الصادق أوّل ما يبدو قبل أن يستعرض و كان يقول: ﴿و قرآن الفجر أنّ قرآن الفجر كان مشهوداً﴾ أنّ ملائكة الليل تصعد و ملائكة النهار تنزل عند طلوع الفجر فأنا أحبّ أن تشهد ملائكة الليل و ملائكة النهار صلاتي و كان يصلّي المغرب عند سقوط القرص قبل أن تظهر النجوم»^(١)

و مضمون بعض الروايات:

«إذا صلّى العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر تثبته ملائكة الليل و ملائكة النهار»^(٢)

فإنّها تدلّ على أنّ ما بين الطلوعين من النهار كما هو ظاهر.

و في الجواهر: «لا ينبغي أن يستريب عارف بلسان الشرع و العرف و اللغة أنّ المنساق من اطلاق اليوم و النهار و الليل في الصوم و الصلاة و مواقف الحجّ و القسم بين الزوجات و أيام الاعتكاف و جميع الأبواب، أنّ المراد من اليوم و النهار من طلوع الفجر الثاني الى الغروب و المراد بالليل من الغروب الى طلوع الفجر كما نصّ عليه غير واحد من الفقهاء و المفسّرين و اللغويين»^(٣)

أمّا القول الثاني من أنّ المناط انتصافها من غروب الشمس الى طلوعها فقد ذهب اليه جماعة قليلون و استدّلوا على ذلك بأنّ ليل زوال النهار و زوال الليل هو اشتداد الظلمة و نهايتها و هو أنّما يكون في النصف فيما بين غروب الشمس و طلوعها فحيث ورد في الروايات الصحيحة^(٤) أنّ المراد من غسق الليل

١- وسائل الشيعة ٤: ٢١٣ / الباب ٢٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢١٢ / الباب ٢٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٣- جواهر الكلام ٧: ٢٢٠.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٧٤ / الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

الوارد في القرآن^(١) هو نصف الليل فيثبت أنّ المراد من انتصاف الليل هو نصف ما بين غروب الشمس و طلوعها. أمّا أنّ ليل زوالاً كزوال النهار فلروايتي عمر بن حنظلة و أبي بصير؛ ففي الأولى أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال له:

«زوال الشمس نعرفه بالنهار فكيف لنا بالليل؟ فقال: لليل زوال كزوال الشمس. قال: فبأي شيء نعرفه؟ قال: بالنجوم اذا انحدرت»^(٢).

و في الثانية عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«دلوك الشمس زوالها و غسق الليل بمنزلة الزوال من النهار»^(٣).

و فيه: أنّ الامام عليه السلام قد فسّر الغسق بنصف الليل و ليس المقام مقام تعيين معنى الليل فاذا ثبت بالقرآن الكريم أنّ المراد من الليل ما بين غروب الشمس و طلوع الفجر فنصف هذا المقدار هو نصف الليل و هو الغسق و ان ثبت أنّ الليل ما بين غروب الشمس و طلوعها فنصف هذا.

و لو كان معنى الغسق اشتداد الظلمة و نهايتها لكان هذا الاشتداد في نصف هذا المقدار. و لو ثبت بالآلات النجومية على الفرض أنّ اشتداد الظلمة و نهايتها في نصف مقدار ما بين غروب الشمس و طلوعها و ثبت أيضاً أنّ اشتدادها لحظة فيكون تعبير النصف للغسق تقريبياً ولكن كلّ ذلك فرض في فرض و لم يثبت شيء من ذلك.

و أمّا الروايتان فمع ضعف سندهما قصيرتان عن الدلالة أوّلاً لأنّ الامام عليه السلام عبّر عن نصف الليل بزواله و أنّه يعرف بانحدار النجوم و لم يثبت أنّ وقت الانحدار هو نصف مقدار غروب الشمس و طلوعها مضافاً الى أنّه لم يبيّن المراد من النجوم

١- الاسراء ١٧: ٧٨.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٣ / الباب ٥٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٣ / الباب ٥٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

و ان لم يبعد أن يكون مراده ﷺ النجوم التي كانت طلوعها في أول غروب الشمس.
و ثانياً أنه لم يبعد أن يكون تنزيل الامام غسق الليل منزلة الزوال من النهار هو
التنزيل التقريبي.

قال المحقق الهمداني: «لاشبهة في انقضاء الليل عند طلوع الفجر الصادق و
استبانته.

فما حكي عن الأعمش و غيره من القول بامتداد الليل الى طلوع الشمس و أنّ
ما بين الطلوعين من الليل، لا يخلو عن غرابة؛ ضرورة عدم صدق الليل على ما قبل
طلوع الشمس بعد أن أضاء الصبح و أسفر، لا لغة و لا عرفاً و لا شرعاً بل يصحّ
سلبه عنه على وجه غير قابل للتشكيك. و أغرب من ذلك ما نسب اليه من تجويزه
الأكل و الشرب للصائم الى طلوع الشمس مع مخالفته للكتاب و السنّة و اجماع
الأمّة بل الضرورة من الدين.

و العجب من صاحب الجواهر و غيره حيث أتعبوا بالهمّ في ابطال هذا القول
بايراد الحجج من الآيات و الأخبار و الاستشهاد عليه بكلمات الفقهاء و المفسّرين
و الحكماء الالهيين و الرياضيين و اللغويين مع أنّ بطلانه أوضح من أن يبرهن
عليه فإنّ عدم صدق آخر الليل على قريب طلوع الشمس بديهيّ فاقامة البراهين
عليه يوهم كونه من النظريات القابلة للتشكيك. انتهى موضع الحاجة من كلامه.^(١)
و لقد أجاد فيما ذهب اليه ﷺ فتحصل أنّ انتصاف الليل هو نصف ما بين
غروب الشمس و طلوع الفجر.

الفرع الرابع في معرفة طلوع الفجر

يعرف طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث في الأفق. ففي مفتاح الكرامة في شرح قول العلامة في القواعد: «و أول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني و هو المستطير (أي المنتشر) في الأفق باجماع العلماء كافة كما في المعتمد و المنتهى و التذكرة و المدارك و شرح الرسالة لنجيب الدين و بالاجماع كما في الذكرى و ارشاد الجعفرية و بلاخلاف كما في الخلاف و كشف الالتباس و غاية المرام»^(١) و الظاهر أن المسألة مما لاخلاف فيه بين المسلمين فإن أول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني بانتشار البياض الحادث في الأفق و إنما الخلاف في انتهاء الوقت فإنه كما قدمنا قالت المالكية: بأن للصبح وقتين اختياريًا و هو من طلوع الفجر الى تعارف الوجوه و اضطراريًا و هو من تعارف الوجوه الى طلوع الشمس.^(٢)

و أما الروايات الواردة من طريق أهل البيت فواضحة الدلالة و بعضها نقى السند و اليك الروايات:

منها صحيحة علي بن عطية عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«الصبح (الفجر) هو الذي اذا رأته كان معترضاً كأنه نباض
سورى»^(٣).

بيان: «النباض» بالنون و الباء الموحدة من نبض الماء اذا سال، و ربما قرئ بالموحدة ثم الياء المثناة من تحت؛ و سورى على وزن بشرى موضع بالعراق و

١ - مفتاح الكرامة ٢: ٣٠.

٢ - الفقه على المذاهب الخمسة ١: ٨١.

٣ - الوافى ٧: ٣٠٢.

المراد بنباضها أو بياضها نهرها. (١)

و منها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي ركعتي الصبح و هي الفجر- اذا اعترض

الفجر و أضاء حسناً». (٢)

و منها صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«وقت الفجر حين ينشقّ الفجر الى أن يتجلّل الصبح السماء و

لا ينبغي تأخير ذلك عمداً لكنّه وقت لمن شغل أو نسي أو نام». (٣)

و منها موثقة اسحاق بن عمّار قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن أفضل المواقيت في صلاة الفجر

قال: مع طلوع الفجر انّ الله تعالى يقول: ﴿انّ قرآن الفجر كان

مشهوداً﴾ يعني صلاة الفجر تشهده ملائكة الليل و ملائكة النهار

فاذا صلّى العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر أثبت له مرّتين تثبته

ملائكة الليل و ملائكة النهار». (٤)

و منها صحيحة محمّد بن مسلم قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل صلّى الفجر حين طلع الفجر. فقال:

لابأس». (٥)

و لا يخفى أنّ نفي البأس لا ينافي الأفضليّة لأنّه عليه السلام أجاب به من زعم أنّ فيه

البأس.

١- نفس المصدر.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢١١ / الباب ٢٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٧ / الباب ٢٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢١٢ / الباب ٢٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٨ / الباب ٢٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

فهذه الأخبار كلها متضمنة لتحديد الوقت الأول للفجر للمختار، و أمّا ما يأتي بعد هذا فيشتمل على التحديد لتمام الوقتين أو الوقت الثاني الذي هو لذوي الأعدار^(١)، فمنها خبر هشام بن الهذيل عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: «سألته عن وقت صلاة الفجر، فقال: حين يعترض الفجر فتراه مثل نهر سوراء»^(٢).

و منها خبر يزيد بن خليفة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«وقت الفجر حين يبدو حتى يضيء»^(٣).

و منها ما روي:

«أن وقت الغداة اذا اعترض الفجر فأضاء حسناً»^(٤).

قال في الفقيه: «أمّا الفجر الذي يشبه ذنب السرحان فذلك الفجر الكاذب و الفجر الصادق هو المعترض كالقباطي»^(٥).

و منها خبر علي بن مهزيار قال:

«كتب أبو الحسن بن الحصين الى أبي جعفر الثاني عليه السلام معي: جعلت

فذاك؛ قد اختلف مواليك في صلاة الفجر فمنهم من يصلّي اذا طلع

الفجر الأوّل المستطيل في السماء، و منهم من يصلّي اذا اعترض في

أسفل الأفق و استبان و لست أعرف أفضل الوقتين فأصلّي فيه؛ فان

رأيت أن تعلمني أفضل الوقتين و تحدّه لي و كيف أصنع مع القمر و

الفجر لا تبيّن معه حتى يحمرّ و يصبح، و كيف أصنع مع الغيم و ما

١ - الوافي ٧: ٣٠٥.

٢ - وسائل الشيعة ٤: ٢١٢ / الباب ٢٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٣ - وسائل الشيعة ٤: ٢٠٧ / الباب ٢٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٤ - وسائل الشيعة ٤: ٢٠٧ / الباب ٢٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٥ - من لا يحضره الفقيه ١: ٥٠١ / باب معرفة الصبح.

حدّ ذلك في السفر والحضر، فعلتُ ان شاء الله!
 فكتب عليه السلام بخطّه و قرأته: الفجر -يرحمك الله- هو الخيط الأبيض
 المعترض و ليس هو الأبيض صعوداً فلا تصلّ في سفر و لا حضر
 حتّى تبيّنه، فإنّ الله تبارك و تعالّى لم يجعل خلقه في شبهة من هذا
 فقال: ﴿كلوا و اشربوا حتّى يتبيّن لكم الخيط الأبيض من الخيط
 الأسود من الفجر﴾ فالخيط الأبيض هو المعترض الذي يحرم به
 الأكل و الشرب في الصوم و كذلك هو الذي يوجب به الصلاة^(١).
بيان: قوله فعلتُ متعلّق بقوله فان رأيتَ، و الأبيض المعترض هو الذي يأخذ
 طولاً و عرضاً و ينسبط في عرض الأفق كنصف دائرة و يسمّى بالصبح الصادق
 لأنّه صدقك عن الصبح و بيّنه لك و يسمّى أيضاً الفجر الثاني لأنّه بعد الأبيض
 «صعداً» كبراء الذي يظهر أولاً عند قرب الصباح مستدقاً مستطيلاً صاعداً كالعمود
 و يسمّى ذاك بالفجر الأوّل لسبقه و الكاذب لكون الأفق مظلماً بعد و لو كان صادقاً
 لكان المنير ممّا يلي الشمس دون ما يبعد منه و يشبهه بذنب السرحان لدقّته و
 استطالته^(٢).

منها ما رواه في التهذيب عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«وقت صلاة الغداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس»^(٣).

و منها ما رواه في الموثّق عن سعد عن الفطحية عن أبي عبد الله عليه السلام:

«في الرجل اذا غلبته عينه أو عاقه أمر أن يصلّي المكتوبة من الفجر ما

بين أن يطلع الفجر الى أن تطلع الشمس و ذلك في المكتوبة خاصّة: فان

١- وسائل الشيعة ٤: ٢١٠ / الباب ٢٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٢- الوافي ٧: ٣٠٢.

٣- التهذيب ٢: ٣٦ / الباب ٤ من كتاب الصلاة / الحديث ٦٥.

صَلَّى رَكْعَةً مِنَ الْغَدَاةِ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلَيْتَمَّ وَ قَدْ جَازَتْ صَلَاتَهُ»^(١).
بيان: يعني له أن يصلي؛ وقوله في المكتوبة خاصة يعني دون نافلة الفجر^(٢).
 ومنها ما رواه في التهذيب عن ابن محبوب عن علي بن خالد عن الفطحية
 مثله و زاد:

«و ان طلعت الشمس قبل أن يصلي ركعة فليقطع الصلاة و لا يصلي
 حتّى تطلع الشمس و يذهب شعاعها»^(٣).
بيان: و ذلك لكراهة الصلاة عند طلوعها^(٤).

و منها ما رواه في الصحيح عن الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن
 حميد عن أبي بصير المكفوف قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم متى يحرم عليه الطعام؟ فقال: اذا
 كان الفجر كالقبطية البيضاء. قلت: فمتى تحل الصلاة؟ فقال: اذا كان
 كذلك فقلت: أأست في وقت من تلك الساعة الى أن تطلع الشمس؟
 فقال: لا، أأنا نعدّها صلاة الصبيان ثم قال: أنّه لم يكن يحمد الرجل
 أن يصلي في المسجد ثم يرجع فينبه أهله و صبيانه»^(٥).

بيان: يعني أنّما نعدّها ما يصلي بعد ذلك صلاة الصبيان ثم قال: ليس بمحمود
 من لم ينبّه أهله للصلاة قبل غدوة الى المسجد و القبطية بضم القاف و اسكان
 الموحدة و تشديد الياء المنسوبة الى «القبط» بالكسر على خلاف القياس ثياب
 رقيقة تتخذ بمصر و يجمع على «قباطي» بالفتح و القبط بالكسر يقال لاهل المصر

١ - التهذيب ٢: ٣٨ / الباب ٤ من كتاب الصلاة / الحديث ٧١.

٢ - الوافي ٧: ٣٠٥.

٣ - التهذيب ٢: ٢٦٢ / الباب ١٣ من كتاب الصلاة / الحديث ٨١.

٤ - الوافي ٧: ٣٠٦.

٥ - وسائل الشيعة ٤: ٢١٣ / الباب ٢٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

و بنكها و التغيير في النسبة هنا للاختصاص كالدهريّ بالضمّ في النسبة الى الدهر بالفتح و يختصّ بالثياب دون الناس فيقال: رجل قبطيّ و جماعة قبطيّة بالكسر فيهما.^(١)

(مسألة ٢): المراد باختصاص أوّل الوقت بالظهر و آخره بالعصر وهكذا في المغرب و العشاء عدم صحّة الشريكة في ذلك الوقت مع عدم أداء صاحبته فلا مانع من اتيان غير الشريكة فيه، كما اذا أتى بقضاء الصبح أو غيره من الفوائت في أوّل الزوال أو في آخر الوقت وكذا لا مانع من اتيان الشريكة اذا أدّى صاحبة الوقت فلو صلّى الظهر قبل الزوال بظنّ دخول الوقت فدخل الوقت في أثنائها و لو قبل السلام حيث أنّ صلاته صحيحة لا مانع من اتيان العصر أوّل الزوال وكذا اذا قدّم العصر على الظهر سهواً و بقي من الوقت مقدار أربع ركعات لا مانع من اتيان الظهر في ذلك الوقت و لا تكون قضاء و ان كان الأحوط عدم التعرّض للأداء و القضاء بل عدم التعرّض لكون ما يأتي به ظهراً أو عصرّاً لاحتمال احتساب العصر المقدّم ظهراً و كون هذه الصلاة عصرّاً.

الشرح:

تقدّم شرح ذلك في الفرع السابع من فصل أوقات اليوميّة و نوافلها و قلنا أنّ أوّل الوقت مختصّ بالظهر أو المغرب كما أنّ آخر الوقت مختصّ بالعصر أو العشاء بالفعل.

(مسألة ٣): يجب تأخير العصر عن الظهر و العشاء عن المغرب فلو قدّم احدهما على سابقتهما عمداً بطلت، سواء كان في الوقت المختصّ أو المشترك

ولو قدّم سهواً فالمشهور على أنه ان كان في الوقت المختصّ بطلت و ان كان في الوقت المشترك فان كان التذكّر بعد الفراغ صحّت و ان كان في الأثناء عدل بنيته الى السابقيه اذا بقي محلّ العدول و الأكما اذا دخل في ركوع الركعة الرابعة من العشاء بطلت و ان كان الأحوط الاتمام و الاعادة بعد الاتيان بالمغرب و عندي فيما ذكروه اشكال بل الأظهر في العصر المقدم على الظهر سهواً صحّتها و احتسابها ظهراً ان كان التذكّر بعد الفراغ لقوله ﷺ: «أما هي أربع مكان أربع» في النصّ الصحيح، لكنّ الأحوط الاتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمّة من دون تعيين أنها ظهر أو عصر و ان كان في الأثناء عدل من غير فرق في الصورتين بين كونه في الوقت المشترك أو المختصّ وكذا في العشاء ان كان بعد الفراغ صحّت و ان كان في الأثناء عدل مع بقاء محلّ العدول على ما ذكروه، لكن من غير فرق بين الوقت المختصّ و المشترك أيضاً و على ما ذكرنا يظهر فائدة الاختصاص فيما اذا مضى من أوّل الوقت مقدار أربع ركعات فحاضت المرأة فانّ اللازم حينئذ قضاء خصوص الظهر وكذا اذا طهرت من الحيض و لم يبق من الوقت الا مقدار أربع ركعات فانّ اللازم حينئذ اتيان العصر فقط وكذا اذا بلغ الصبيّ و لم يبق الا مقدار أربع ركعات فانّ الواجب عليه خصوص العصر فقط و أمّا اذا فرضنا عدم زيادة الوقت المشترك عن أربع ركعات فلا يختصّ بأحدهما بل يمكن أن يقال بالتخير بينهما كما اذا أفاق المجنون الأدواريّ في الوقت المشترك مقدار أربع ركعات أو بلغ الصبيّ في الوقت المشترك ثمّ جنّ أو مات بعد مضى مقدار أربع ركعات و نحو ذلك.

للمسألة فروع:

الفرع الأوّل

في وجوب الترتيب بين الظهرين والعشاءين

يجب تأخير العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب لما ورد من الروايات المتقدمة الدالة على الترتيب كصحيحة الحلبي (في حديث) قال: «سألته عن رجل نسي الأولى والعصر جميعاً ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس فقال: ان كان في وقت لا يخاف فوت احدهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر. الحديث»^(١) و غيرها من الروايات المتقدمة.^(٢)

فلو قدّم احدهما على سابقتهما عمداً بطلت سواء كان في الوقت المختصّ أو المشترك وذلك لتوقيف العبادات و لأنّنا قد أمرنا بالترتيب بين الصلوات اليوميّة في أوقاتها فاذا زالت الشمس يجب الابتداء بالظهر ثم العصر الى أن يبقى من الوقت مقدار أداء العصر فحينئذ يجب الابتداء بالعصر لاختصاص الوقت بها و لو صلّى الظهر ثم العصر فقد فاتتاه و كذا اذا غربت الشمس يجب الابتداء بالمغرب ثم العشاء الى أن يبقى من الوقت مقدار أداء العشاء فيجب الابتداء بالعشاء لاختصاص الوقت بها و لو صلّى المغرب و لم يبق من الوقت شيء فقد فاتتاه. ففي ذيل صحيحة الحلبي المتقدمة: «و ان هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر و لا يؤخرها فتفوته فتكون قد فاتتاه جميعاً ولكن يصلّي العصر فيما قد بقي من وقتها ثم ليصل الأولى بعد ذلك على أثرها»^(٣)

١- وسائل الشيعة ٤: ١٢٩/الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٨.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٢٦-١٣٠/الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٥ و ٧ و ٢١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٢٩/الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٨.

الفرع الثاني فيما لو قدّم الثانية سهواً

لو صَلَّى اللاحقة قبل السابقة نسياناً فأمّا أن يتذكّر في الأثناء و أمّا بعد الفراغ، فلو كان التذكّر في الأثناء و كان في الوقت المشترك فليعدل نيّته الى السابقة فليتمّها و يصليّ اللاحقة بعد ذلك، و لاختلاف فيه. و ان كان في الوقت المختصّ فالأقوى أنّه كذلك يعدل نيّته الى السابقة و يستأنف اللاحقة و لافرق في وجوب العدول الى السابقة في صورتين بين العصر و العشاء إلاّ أنّه يشترط في العشاء بقاء محلّ العدول بأن كان التذكّر قبل الركوع من الركعة الرابعة لصحيحة زرارة الآتية.

و أمّا لو كان التذكّر بعد الفراغ فان كان بعد الفراغ من صلاة العشاء فتذكّر أنّه لم يصلّ المغرب و كان في الوقت المشترك فصلاة العشاء صحيحة فليأت بصلاة المغرب، و كذا ان كان في الوقت المختصّ فلو كان بعد الفراغ من صلاة العصر فتذكّر أنّه لم يصلّ الظهر فليلك كما في كشف اللثام أنّ المشهور ذهبوا الى صحّة صلاة العصر فليأت بصلاة الظهر و لكنّ الظاهر أنّه عليه أن يجعل التي صلاها بنيّة العصر ظهراً فليأت بصلاة العصر ثانياً و لافرق في ذلك بين الوقت المشترك و الوقت المختصّ؛ كلّ ذلك من الصور لصحيحة زرارة الآتية.

و أمّا لو تذكّر بعد الدخول في ركوع الرابعة من العشاء أنّه لم يصلّ المغرب فالظاهر البطلان؛ لعدم دليل من نصّ أو غيره على صحّتها و قصور الحديث عن شمول مثل المورد و البطلان مطابق للقاعدة لأنّه صَلَّى العشاء قبل الاتيان بالمغرب عمداً و لو بعض أجزائه و هذا لا يجوز.

ففي صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«إذا نسيت الظهر حتّى صلّيت العصر فذكرتها و أنت في الصلاة أو بعد فراغك فانوها الأولى ثمّ صلّ العصر فانّما هي أربع مكان أربع و

ان ذكرت انك لم تصلّ الأولى و أنت في صلاة العصر و قد صلّيت منها ركعتين فانوها الأولى ثمّ صلّ الركعتين الباقيتين و قم فصلّ العصر الى أن قال:- فان كنت قد صلّيت العشاء الآخرة و نسيت المغرب فقم فصلّ المغرب و ان كنت ذكرتها و قد صلّيت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت في الثالثة فانوها المغرب ثمّ سلّم ثمّ قم فصلّ العشاء الآخرة. الحديث».(١)

و كذا صحيحة الحلبي الواردة فيمن نسي الظهر حتّى صلّى العصر قال: «سألته عن رجل نسي أن يصلّي الأولى حتّى صلّى العصر قال: فليجعل صلاته التي صلّى الأولى ثمّ ليستأنف العصر. الحديث».(٢)
ان قلت: الأخبار الواردة في اختصاص أول الزوال الى مضي مقدار ما يصلّي المصلّي صلاة الظهر بالظهر و كذا الغروب، تقيّد اطلاق صحيحتي زرارة و الحلبي المذكورتين آنفاً فيختصّ حكم «ما اذا نسي الأولى حتّى صلّى العصر» بالوقت المشترك.

قلت: نعم اذا كنّا نقول بصحّة ما صلّى بعنوان الظهر، و أمّا لو قلنا بأنّه يجعل صلاته التي صلّى الأولى ثمّ ليستأنف العصر، لا يخالف ما سبق من الأخبار فكأنّه لم ينس و صلّى الظهر في موضعه.
و أمّا بالنسبة الى نسيان المغرب و قد صلّى العشاء فحيث أدرك من الوقت المشترك ركعة فقد أدرك الوقت كلّه فيصحّ العشاء و ان أداها في الوقت المختصّ نسياناً.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٩٠/ الباب ٦٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٩٢/ الباب ٦٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

الفرع الثالث

فيما لو أدرك الحائض والمجنون والصبّي أربع ركعات من الوقت

إذا طهرت المرأة من الحيض ولم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات فاللزام الاتيان بالعصر فقط، وكذا إذا بلغ الصبّي أو أفاق المجنون ولم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات فإنّ الواجب عليهما خصوص العصر فقط و ذلك لصحيحة الحلبي (في حديث) قال:

«سألته عن رجل نسي الأولى و العصر جميعاً ثمّ ذكر ذلك عند غروب الشمس. فقال: ان كان في وقت لا يخاف فوت احدهما فليصلّ الظهر ثمّ ليصلّ العصر و ان هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر و لا يؤخّرهما فتفوته فيكون قد فاتتاه جميعاً ولكن يصليّ العصر فيما قد بقي من وقتها ثمّ ليصلّ الأولى بعد ذلك على أثرها»^(١)

فإنّها دلّت على أنّ الوقت حينئذ للعصر فقط فيصليّ الثانية عاجلاً ثمّ الأولى على أثرها و حيث أنّ المرأة الحائض و الصبّي و المجنون ليسوا مكلفين قبل ذلك و قد كلّفوا حين لم يبق إلا مقدار أربع ركعات الى الغروب فعليهم أن يأتوا بصلاة العصر و ليس عليهم قضاء صلاة الظهر.

هذا بالنسبة الى آخر الوقت، أمّا اذا حاضت المرأة بعد مضيّ أربع ركعات من الزوال أو جنّ أو مات المكلف فعليه صلاة الظهر فقط و ذلك لما ورد من صحيحة عبيد بن زرارة:

«أنّه اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا أنّ هذه قبل هذه»^(٢)

١- وسائل الشيعة ٤: ١٢٩/الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٨.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٣٠/الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٢١.

و غيرها. و حيث أنّ لزوم الترتيب اقتضى أن يختصّ أوّل الزوال الى مضيّ أربع ركعات بالظهر فعلى المرأة التي حاضت بعد ذلك أو من جنّ أو من مات بعد مضيّ أربع ركعات من الزوال قضاء صلاة الظهر فقط.
و هكذا الحال اذا فرضنا عدم زيادة الوقت المشترك عن أربع ركعات كما اذا أفاق المجنون الأدواري في الوقت المشترك مقدار أربع ركعات أو بلغ الصبي في الوقت المشترك ثمّ جنّ أو مات بعد مضيّ مقدار أربع ركعات فعليه قضاء صلاة الظهر فقط لأنّ لزوم الترتيب يقتضي ذلك.

(مسألة ٤): اذا بقي مقدار خمس ركعات الى الغروب قدّم الظهر و اذا بقي أربع ركعات أو أقلّ قدّم العصر و في السفر اذا بقي ثلاث ركعات قدّم الظهر و اذا بقي ركعتان قدّم العصر و اذا بقي الى نصف الليل خمس ركعات قدّم المغرب و اذا بقي أربع أو أقلّ قدّم العشاء و في السفر اذا بقي أربع ركعات قدّم المغرب و اذا بقي أقلّ قدّم العشاء و يجب المبادرة الى المغرب بعد تقديم العشاء اذا بقي بعدها ركعة أو أزيد و الظاهر أنّها حيثئذ أداء و ان كان الأحوط عدم نيّة الأداء و القضاء.

الشرح:

اذا بقي مقدار خمس ركعات الى الغروب قدّم الظهر لأنّه اذا قدّم الظهر لم تفوته صلاة العصر حتّى يكون قد فاتتاه جميعاً كما في صحيحة الحلبي. (١)
بل يدرك العصر بادراك ركعة منها فمن أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت كلّه كما سيأتي. و كذلك الكلام في السفر اذا بقي ثلاث ركعات الى الغروب يقدّم الظهر و هكذا اذا بقي الى نصف الليل خمس ركعات قدّم المغرب و في

١- وسائل الشيعة ٤: ١٢٩/الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٨.

السفر اذا بقي مقدار أربع ركعات قدّم المغرب.
و أمّا اذا بقي الى الغروب مقدار أربع ركعات و في السفر ركعتان أو اذا بقي الى
نصف الليل مقدار ثلاث ركعات أو أقلّ في الحضر و السفر قدّم العشاء لأنّ الوقت
مختصّ بالعصر أو العشاء.

أمّا الكلام فيما اذا بقي الى نصف الليل مقدار ثلاث ركعات في السفر فحيث
انّ العشاء ركعتان فحينئذ فان قدّم العشاء بقيت من الوقت ركعة و ان قدّم المغرب
تفوته العشاء، فالظاهر وجوب تقديم العشاء لثلاثفوته بتقديم المغرب فتفوته
كلتاهما جميعاً كما في صحيحة الحلبي المتقدمة في الظهر و العصر مع عدم
الفصل بينهما و بين المغرب و العشاء فاذا صلّى العشاء بقيت ركعة من الوقت
فحيث أنّه صلّى العشاء و عمل بتكليفه فهذا الوقت يصلح لأداء المغرب.

(مسألة ٥): لا يجوز العدول من السابقة الى اللاحقة و يجوز العكس، فلو
دخل في الصلاة بنية الظهر ثمّ تبين له في الأثناء أنّه صلاها لا يجوز له العدول
الى العصر بل يقطع و يشرع في العصر بخلاف ما اذا تخيل أنّه صلّى الظهر فدخل
في العصر ثمّ تذكر أنّه ما صلّى الظهر فأنه يعدل اليها.

الشرح:

في المسألة فرعان:

الفرع الأوّل

في جواز العدول من اللاحقة الى السابقة

يجوز العدول من اللاحقة الى السابقة فاذا تخيل أنّه صلّى الظهر فدخل في
العصر ثمّ تذكر أنّه لم يصلّ الظهر عدل اليها.
و ذلك لصحيحة زرارة المتقدمة، ففيها:

«و ان ذكرت أنّك لم تصلّ الأولى و أنت في صلاة العصر و قد صلّيت منها ركعتين فانوها الأولى ثمّ صلّ الركعتين الباقيتين و قم فصلّ العصر الى أن قال:- و ان كنت ذكرتھا و قد صلّيت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت في الثالثة فانوها المغرب ثمّ سلّم ثمّ قم فصلّ العشاء الآخرة»^(١)

و الظاهر أنّ المسألة ممّا لا خلاف فيها كما ذكره في الجواهر^(٢) و تدلّ عليه أيضاً صحيحة الحلبي قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أمّ قوماً في العصر فذكر و هو يصليّ بهم أنه لم يكن صلّى الأولى. قال: فليجعلها الأولى التي فاتته و يستأنف العصر و قد قضى القوم صلاتهم».

و رواه الكليني عن ابن أبي عمير مثله إلا أنه قال: «قد مضى القوم بصلاتهم»^(٣).

و لا يعارض الصحيحين الخبر المروي عن الحسن بن زياد الصيقل قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي الأولى حتّى صلّى ركعتين من العصر، قال: فليجعلها الأولى و ليستأنف العصر. قلت: فأنه نسي المغرب حتّى صلّى ركعتين من العشاء ثمّ ذكر. قال: فليتمّ صلاته ثمّ ليقتض بعد المغرب. قال: قلت له: جعلت فداك، قلت: حين نسي الظهر ثمّ ذكر و هو في العصر يجعلها الأولى ثمّ يستأنف، و قلت: لهذا يتمّ صلاته بعد المغرب؟! فقال: ليس هذا مثل هذا إنّ العصر

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٩٠ / الباب ٦٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- جواهر الكلام ٧: ٣١٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٩٢ / الباب ٦٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

ليس بعدها صلاة و العشاء بعدها صلاة»^(١).

و ذلك لضعف سند الخبر أولاً و عدم العلم بمراد الامام عليه السلام (لو صدر الخبر) فيما قال: «انّ العصر ليس بعدها صلاة و العشاء بعدها صلاة» و ما ذا يكون المناسبة و العلة.

و حمله صاحب الوسائل على تضييق وقت العشاء دون العصر. فهذا الحمل منه على أن يقدر عبارة «ثمّ ليقض» في سؤال السائل عن العلة حتّى يكون هكذا «و قلت: لهذا يتمّ صلاته ثمّ ليقض- بعد المغرب؟!» لكن فيه: انّ معنى «ثمّ ليقض» ليست هي فعل الصلاة بعد الوقت بل هو بمعنى الأداء فالأولى ردّ علمه الى أهله كما أمرنا بذلك.

الفرع الثاني

في العدول من السابقة الى اللاحقة

لا يجوز العدول من السابقة الى اللاحقة فلو دخل في الصلاة بنية الظهر ثمّ تبين له في الأثناء أنّه صلاها لايجوز له العدول الى العصر بل يقطع و يشرع في العصر و ذلك لأنّ صلاتي الظهر و العصر ماهيتان متفاوتتان و يتشخص كلّ واحد منهما بالنية فاذا دخل في الصلاة بنية الظهر لايجوز له أن يعدل الى العصر إلا بدليل و هو مفقود في المقام.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٩٣ / الباب ٦٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

(مسألة ٦): اذا كان مسافراً وقد بقي من الوقت أربع ركعات فدخل في الظهر بنية القصر ثمّ بدا له الإقامة فنوى الإقامة بطلت صلاته ولا يجوز له العدول الى العصر فيقطعها ويصليّ العصر و اذا كان في الفرض ناوياً للإقامة فشرع بنية العصر لوجوب تقديمها حينئذ ثمّ بدا له فعزم على عدم الإقامة فالظاهر أنّه يعدل بها الى الظهر قصرًا.

الشرح:

اذا كان مسافراً و قد بقي من الوقت أربع ركعات فحيث انّ الوقت واسع لكلتا الصلاتين يجب عليه الاتيان بركعتين لصلاة الظهر ثمّ بركعتين لصلاة العصر فلو دخل في الظهر بنية القصر ثمّ بدا له الإقامة فنوى الإقامة فينقلب الموضوع من السفر الى الحضر و الحكم من القصر الى التمام فحيث انّ الوقت لم يسع إلا لأربع ركعات فيجب عليه صلاة العصر إلا أنّه لم يجز له أن يعدل نيته الى العصر لعدم جواز العدول من السابقة الى اللاحقة فيبطل صلاته فيقطعها و يصليّ العصر. و أمّا اذا كان في الفرض ناوياً للإقامة فشرع بنية العصر لأنّ الوقت يختصّ بها فيجب تقديمها على الظهر ثمّ بدا له فعزم على عدم الإقامة فالظاهر أنّه يجوز له العدول الى صلاة الظهر أيضاً فإنّ العدول و ان كان خلاف القاعدة إلا ما خرج بالنصّ و ما خرج مخصوص بمن نسي الأولى فشرع في الثانية ثمّ تذكّر أنّه لم يصلّ الأولى فليعدل اليها بخلاف ما نحن فيه فأنه كان ناوياً للإقامة فشرع بنية العصر على حسب تكليفه ثمّ بدا له فعزم على عدم الإقامة فصارت صلاته قصرًا إلا أنّ المناط فيهما واحد فيعدل صلاته التي نواها عصرًا الى صلاة الظهر ثمّ يصليّ العصر.

(مسألة ٧): يستحبّ التفريق بين الصلاتين المشتركتين في الوقت كالظهرين والعشاءين ويكفي مسماه وفي الاكتفاء به بمجرد فعل النافلة وجهه إلا أنه لا يخلو عن اشكال.

الشرح:

لا كلام في جواز الجمع بين الصلاتين المشتركتين في الوقت كالظهرين والعشاءين مطلقاً، جماعة و فرادى، لعذر أو لغير عذر و قد أورد الحرّ العاملي رحمته الله الروايات الواردة في ذلك في الوسائل.

فمنها صحيحة أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبدالله بن سنان قال:

«شهدت صلاة المغرب ليلة مطيرة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله فحين كان قريباً من الشفق نادوا و أقاموا الصلاة فصلّوا المغرب ثم أمهلوا الناس حتى صلّوا ركعتين ثم قام المنادي في مكانه في المسجد فأقام الصلاة فصلّوا العشاء ثم انصرف الناس الى منازلهم فسألت أبا عبدالله عليه السلام عن ذلك. فقال: نعم قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله عمل بهذا»^(١).

و منها صحيحة صفوان الجمال قال:

«صلّى بنا أبو عبدالله عليه السلام الظهر و العصر عند ما زالت الشمس بأذان و إقامتين و قال: اني على حاجة فتنقلوا»^(٢).

و عن محمد بن الحسن باسناده عن محمد بن يعقوب مثله.

و منها ما عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان في سفر أو عجلت به حاجة يجمع بين

١- وسائل الشيعة ٤: ٢١٨ / الباب ٣١ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢١٩ / الباب ٣١ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء الآخرة. قال: و قال
أبو عبد الله عليه السلام: لا بأس أن تعجّل العشاء الآخرة في السفر قبل أن يغيب
الشفق». (١)

و رواه الكليني عن علي بن ابراهيم مثله.
و منها خبر معاذ بن جبل:

«ان رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء عام
تبوك». (٢)

و منها صحيحة عبد الله بن ميمون القداح عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام:
«أنّه كان يأمر الصبيان يجمعون بين الصلاتين الأولى و العصر و
المغرب و العشاء يقول: ما داموا على وضوء قبل أن يشتغلوا». (٣)
و منها خبر الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليه السلام قال:
«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجمع بين المغرب و العشاء في الليلة المطيرة
فعل ذلك مراراً». (٤)

و منها خبر محمد بن مكيّ الشهيد (في الذكرى) نقلاً من كتاب عبد الله بن
سنان عن أبي عبد الله عليه السلام:

«أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان في السفر يجمع بين المغرب و العشاء و
الظهر و العصر، أنّما يفعل ذلك اذا كان مستعجلاً. قال: و قال عليه السلام: و
تفريقهما أفضل». (٥)

١- وسائل الشيعة ٤: ٢١٩ / الباب ٣١ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢١٩ / الباب ٣١ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢١٩ / الباب ٣١ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٠ / الباب ٣١ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٠ / الباب ٣١ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

و منها صحيحة عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام:

«انّ رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر و العصر بأذان و اقامتين و جمع بين المغرب و العشاء في الحضر من غير علة بأذان واحد و اقامتين»^(١).

و منها موثقة اسحاق بن عمّار عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«انّ رسول الله صلى الله عليه وآله صلّى الظهر و العصر في مكان واحد من غير علة و لاسبب فقال له عمر و كان أجراً القوم عليه: أحدث في الصلاة شيء؟ قال: لا ولكن أردت أن أوسّع على أمّتي»^(٢).

و منها خبر عبدالملك القمي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«قلت له: أجمع بين الصلاتين من غير علة؟ قال: قد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله أراد التخفيف عن أمّته»^(٣).

و منها ما عن ابن عباس قال:

«جمع رسول الله صلى الله عليه وآله بين الظهر و العصر من غير خوف و لاسفر فقال: أراد أن لا يخرج أحد من أمّته»^(٤).

و منها خبر ابن عباس:

«انّ رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء من غير مطر و لاسفر فقبل لابن عباس: ما أراد به؟ قال: أراد التوسيع لأمتّه»^(٥).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٠ / الباب ٣٢ من أبواب المواقيت / الحديث ١.
 ٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٢١ / الباب ٣٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.
 ٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٢١ / الباب ٣٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.
 ٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٢١ / الباب ٣٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.
 ٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٢١ / الباب ٣٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

و منها خبر ابن عباس:

«أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء في السفر و الحضر» (١)

و منها خبر عبدالله بن عمر:

«أن النبي ﷺ صَلَّى بالمدينة مقيماً غير مسافر جميعاً و تماماً جمعاً» (٢)

و منها خبر زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«صلى رسول الله ﷺ بالناس الظهر و العصر حين زالت الشمس في جماعة من غير علة و صلى بهم المغرب و العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق من غير علة في جماعة و إنما فعل رسول الله ﷺ ليتسع الوقت على أمته» (٣)

و منها خبر عباس (عياش) الناقد قال:

«تفرّق ما كان في يدي و تفرّق عني حرفائي فشكوت ذلك الى أبي محمد عليه السلام فقال لي: اجمع بين الصلاتين الظهر و العصر ترى ما تحب» (٤)

و منها موثقة أخرى لاسحاق بن عمّار قال:

«سألت أبا عبدالله عليه السلام: نجمع بين المغرب و العشاء في الحضر قبل أن يغيب الشفق من غير علة. قال: لا بأس» (٥)

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٢ / الباب ٣٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٢ / الباب ٣٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٢ / الباب ٣٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٣ / الباب ٣٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٣ / الباب ٣٢ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

و منها صحيحة الفضيل و زرارة عن أبي جعفر عليه السلام:
 «انّ رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر و العصر بأذان و اقامتين و جمع
 بين المغرب و العشاء بأذان واحد و اقامتين»^(١)
 و يستفاد من هذه الأخبار المذكورة أنّها استجاب التفریق بين صلاتي الظهر و
 العصر و بين صلاة المغرب و العشاء.
 و قد استدلل على تحقّق التفرقة المستحبة بفعل النافلة برواية محمد بن حكيم
 قال:

«سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: الجمع بين الصلاتين اذا لم يكن بينهما
 تطوّع، فاذا كان بينهما تطوّع فلا جمع»^(٢)

(مسألة ٨): قد عرفت أنّ للعشاء وقت فضيلة و هو من ذهاب الشفق الى ثلث
 الليل و وقتا اجزاء من الطرفين و ذكروا أنّ العصر أيضاً كذلك فله وقت فضيلة و
 هو من المثل الى المثليين و وقتا اجزاء من الطرفين لكن عرفت نفى البعد في كون
 ابتداء وقت فضيلته هو الزوال؛ نعم الأحوط في ادراك الفضيلة الصبر الى المثل.

الشرح:

قدّمنا شرح هذه المسألة في الفرع السابع من «فصل أوقات اليوميّة و نوافلها».

(مسألة ٩): يستحبّ التعجيل في الصلاة في وقت الفضيلة و في وقت
 الاجزاء بل كلّما هو أقرب الى الأوّل يكون أفضل الا اذا كان هناك معارض
 كانتظار الجماعة أو نحوه.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٣ / الباب ٣٢ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٤ / الباب ٣٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

الشرح:

يستحبّ التعجيل في الصلاة في وقت الفضيلة بل هو موافق للاحتياط لما ورد من الروايات في ذلك و سيأتي في باب الجماعة الأخبار التي تدلّ على استحباب تأخير الصلاة من أوّل الوقت لأدراك الجماعة ولكن إذا أدّى الى فوت وقت الفضيلة فلا يستحبّ التأخير واليك الروايات الدالّة على استحباب التعجيل؛ فمنها صحيحة محمد بن مسلم قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا دخل وقت الصلاة فتحت أبواب السماء لصعود الأعمال فما أحبّ أن يصعد عمل أوّل من عملي و لا يكتب في الصحيفة أحد أوّل مني»^(١)

و منها صحيحة سعد بن سعد قال:

«قال الرضا عليه السلام: يا فلان إذا دخل الوقت عليك فصلّها فانك لا تدري ما يكون»^(٢)

و منها صحيحة ابن سنان -يعني عبد الله- عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال: «لكلّ صلاة وقتان و أوّل الوقتين أفضلهما و لا ينبغي تأخير ذلك عمداً و لكنّه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر أو علة»^(٣)

و منها صحيحة زرارة قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: أحبّ الوقت الى الله عزّ وجلّ أوّله حين يدخل وقت الصلاة فصلّ الفريضة فان لم تفعل فانك في وقت منهما حتّى

١- وسائل الشيعة ٤: ١١٩/الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١١٩/الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١١٩/الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

تغيب الشمس»^(١).

و منها خبر سعيد بن الحسن قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: أول الوقت زوال الشمس و هو وقت الله الأول و

هو أفضلهما»^(٢).

و منها صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما من صلاة يحضر وقتها إلا نادى ملك بين يدي

الله: أيها الناس قوموا الى نيرانكم التي أوقدتموها على ظهوركم

فأطفئوها بصلاتكم»^(٣).

و منها صحيحة ذريح عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«قال جبرئيل عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله (في حديث): أفضل الوقت أوله»^(٤).

و منها صحيحة زرارة قال أبو جعفر عليه السلام:

«اعلم أنّ أول الوقت أبداً أفضل فعجل الخير ما استطعت و أحبّ

الأعمال الى الله ما داوم عليه العبد و ان قل»^(٥).

و منها صحيحة زرارة قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلحك الله وقت كل صلاة أول الوقت أفضل

أو وسطه أو آخره؟ قال: أوله ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: ان الله عزوجل

يحبّ من الخير ما يعجل»^(٦).

و منها صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

-
- ١- وسائل الشيعة ٤: ١١٩/ الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.
 - ٢- وسائل الشيعة ٤: ١٢٠/ الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.
 - ٣- وسائل الشيعة ٤: ١٢٠/ الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.
 - ٤- وسائل الشيعة ٤: ١٢١/ الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.
 - ٥- وسائل الشيعة ٤: ١٢١/ الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.
 - ٦- وسائل الشيعة ٤: ١٢٢/ الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

«سمعتَه يقول: لكلِّ صلاةٍ وقتان و أوّل الوقت أفضلُه و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا في عذر من غير علة»^(١)
و منها صحيحة بكر بن محمّد الأزدي قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: لفضل الوقت الأوّل على الأخير خير للرجل من ولده و ماله»^(٢)

و منها مرسله محمّد بن علي بن الحسين قال:
«قال الصادق عليه السلام: أوّله رضوان الله و آخره عفو الله و العفو لا يكون إلا عن ذنب»^(٣)

و منها ما في عيون الأخبار باسناده عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام (في حديث طويل) قال:

«و الصلاة في أوّل الوقت أفضل»^(٤)

و منها خبر الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عليه السلام أنّه قال:
«أوصيك يا بني بالصلاة عند وقتها. الحديث»^(٥)

١- وسائل الشيعة ٤: ١٢٢ / الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٢٢ / الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٢٣ / الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٦.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٢٤ / الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٨.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٢٤ / الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٩.

(مسألة ١٠): يستحبّ الغسل بصلاة الصبح أي الاتيان بها قبل الاسفار في حال الظلمة.

الشرح:

يدلّ على استحباب الغسل بصلاة الصبح اي الاتيان بها قبل الاسفار في حال الظلمة روايتان:

فالأولى منهما موثقة اسحاق بن عمّار قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أخبرني عن أفضل المواقيت في صلاة الفجر قال: مع طلوع الفجر انّ الله تعالى يقول: ﴿انّ قرآن الفجر كان مشهوداً﴾ يعني صلاة الفجر تشهده ملائكة الليل و ملائكة النهار فاذا صلّى العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر أثبت له مرّتين تثبته ملائكة الليل و ملائكة النهار»^(١)

و الثانية منهما: خبر رزيق عن أبي عبدالله عليه السلام:

«أنّه كان يصلّي الغداة بغسل عند طلوع الفجر الصادق أوّل ما يبدو قبل أن يستعرض و كان يقول: ﴿و قرآن الفجر انّ قرآن الفجر كان مشهوداً﴾ انّ ملائكة الليل تصعد و ملائكة النهار تنزل عند طلوع الفجر فأنا أحبّ أن تشهد ملائكة الليل و ملائكة النهار صلاتي و كان يصلّي المغرب عند سقوط القرص قبل أن تظهر النجوم»^(٢)

و كذا رواية أبي بصير المكفوف^(٣).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢١٢ / الباب ٢٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢١٣ / الباب ٢٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢١٣ / الباب ٢٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

(مسألة ١١): كل صلاة أدرك من وقتها في آخره مقدار ركعة فهو أداء و يجب الاتيان به، فإن من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت، لكن لا يجوز التعمد في التأخير الى ذلك.

الشرح:

في المسألة فروع:

الفرع الأول

في بيان مستند قاعدة من أدرك و حجّيتها في الجملة

أورد في الوسائل في الباب الثلاثين من أبواب المواقيت الروايات التي هي المستند لقاعدة من أدرك؛ فمنها موثقة عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال:

«فان صلّى ركعة من الغداة ثمّ طلعت الشمس فليتمّ و قد جازت صلاته»^(١).

و منها رواية الأصمغ بن نباتة قال:

«قال أميرالمؤمنين عليه السلام: من أدرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداة تامّة»^(٢).

و منها خبر عمّار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال:

«فان صلّى من الغداة ركعة ثمّ طلعت الشمس فليتمّ الصلاة و قد جازت صلاته و ان طلعت الشمس قبل أن يصلّي ركعة فليقطع الصلاة و لا يصلّ حتّى تطلع الشمس و يذهب شعاعها»^(٣).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢١٧ / الباب ٣٠ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢١٧ / الباب ٣٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢١٧ / الباب ٣٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

و منها ما روى محمد بن مكي الشهيد (في الذكرى) قال: روي عن النبي ﷺ أنه قال:

«من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»^(١).

و قال أيضاً: و عنه عليه السلام:

«من أدرك ركعة من العصر قبل أن يغرب الشمس فقد أدرك

الشمس»^(٢).

فما هو المعتبر من هذه الروايات موثقة عمّار بن موسى الواردة في صلاة الغداة.

الفرع الثاني

في عموم قاعدة من أدرك لجميع الصلوات اليومية

لا يخفى أنّ قاعدة «من أدرك...» لا تختصّ بصلاة الغداة بل تشمل غيرها من الصلوات اليومية للاطمئنان بوحدة المناط و عدم الخصوصية في صلاة الغداة مضافاً الى عدم القول بالفصل.

قال السيد السند محمد بن السيد علي في المدارك: «و هذا الحكم أعني الاكتفاء في آخر الوقت بادراك ركعة مع الشرائط المفقودة مجمع عليه بين الأصحاب، بل قال في المنتهى: أنّه لاخلاف فيه بين أهل العلم. و بعد نقل الروايات المتقدمة قال:- و هذه الروايات و ان ضعف سندها إلا أنّ عمل الطائفة عليها و لامعارض لها فتعيّن العمل بها»^(٣).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢١٨ / الباب ٣٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢١٨ / الباب ٣٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٣- مدارك الأحكام ٣: ٩٢.

الفرع الثالث في أنّ الصلاة حينئذ أداء

إذا أدرك ركعة من الصلاة آخر الوقت فهل تكون صلاته أداءً أو قضاءً أو موزعاً؟ ففي المدارك بعد قول صاحب الشرائع: «و يكون مؤدياً على الأظهر» قال: «اختلف الأصحاب في ذلك على أقوال ثلاثة:

أحدها: ما اختاره المصنف من أنه يكون مؤدياً بالجميع وهو اختيار الشيخ في الخلاف ونقل في الخلاف الاجماع عليه واحتجّ عليه بظاهر قوله عليه السلام: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» وفي لفظ آخر «من أدرك من الوقت ركعة فقد أدرك الوقت» قال: و ادراك الوقت أنّما يتحقق بكون الصلاة الواقع منها ركعة في الوقت أداء كالواقعة فيه.

ثانيها: أنه يكون قاضياً للجميع، اختاره السيد المرتضى عليه السلام على ما نقل عنه لأنّ آخر الوقت يختصّ بالركعة الأخيرة فاذا وقعت فيه الأولى وقعت في غير وقتها و لانعني بقضاء العبادة الأ ذلك.

ثالثها: التوزيع على معنى أنّ ما وقع في الوقت يكون أداءً و ما وقع في خارجه يكون قضاءً لوجود معنى الأداء و القضاء فيهما»^(١).

أقول:

تقدّم أنّ آخر وقت صلاة الصبح اذا طلعت الشمس كما في صحيحة عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لاتفوت الصلاة من أراد الصلاة، لاتفوت صلاة النهار حتى تغيب

الشمس و لا صلاة الليل حتى يطلع الفجر و لا صلاة الفجر حتى
تطلع الشمس»^(١).

و كذا رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«وقت صلاة الغداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس»^(٢).

و حيث أنه اذا طلعت الشمس تفوت صلاة الفجر فلنا أن نسئل عن المعصوم
فاذا شرعنا في الصلاة و طلعت الشمس حينها فهل تكون الصلاة هذه فائتة؟ فاذا
أجاب الامام عليه السلام «فان صلى من الغداة ركعة ثم طلعت الشمس فليتم و قد جازت
صلاته» نفهم ان من أدرك ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس لم تفت صلاته.
فتفسير هذه الرواية هو ما روى الشهيد عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من أدرك ركعة
من الصلاة فقد أدرك الصلاة» و ما قاله الشيخ: «من أدرك من الوقت ركعة فقد
أدرك الوقت».

فالمناطق في عدم فوت الصلاة على ما يظهر من الخبر هو ادراك ركعة منها و
في ذلك لافرق بين صلاة الغداة و غيرها، فالموتقة تفسير مضمون صحيحة زرارة
المتقدمة بفوت الصلاة اذا غابت الشمس أو طلعت؛ فلسان الموتقة لسان التنزيل
بمعنى من أدرك ركعة من الصلاة ينزل منزلة من أدرك تمام الصلاة فلا يكون
قضاءً و عليه فمن أدرك آخر الوقت خمس ركعات يجب عليه الاتيان بالظهر و
العصر كما مرّ.

١- وسائل الشيعة ٤: ١٥٩/الباب ١٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٨/الباب ٢٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

الفرع الرابع

في من أحر الصلاة الى أن يبقى مقدار ركعة من الوقت عمداً

الظاهر أنّ الوقت المحدود لصلاة الظهر و العصر هو من الزوال الى الغروب فيجب أن يكون صلاة الظهر من حين الزوال و بعدها العصر الى غروب الشمس و كما لا يجوز تقديم الظهر و ان كان جزء منها على الزوال لا يجوز تأخير العصر و ان كان جزء منها على الغروب نعم من قدّم الظهر نسياناً على الزوال ثمّ تذكر في الأثناء أنّ بعض الصلاة وقعت خارج الوقت أي قبله و دخل الوقت في أثناء الصلاة فصلاته هذه صحيحة للنصّ كما ورد فيما نحن فيه أنّه لو أحر العصر حتّى لم يبق من الوقت إلا بمقدار أداء ركعة فعليه أن يأتي بالصلاة و يكون أداءً؛ ثمّ ان كان تأخيره عن سهو و غفلة لم يعاقب و إلا يعاقب عليه.

الفرع الخامس

في أنّ ادراك الوقت مقدّم على سائر المقدمات

لو لم يحصل له الشرائط و ضاق الوقت بحيث لو أتى بالطهارة المائيّة من الغسل أو الوضوء يقع بعض الصلاة خارج الوقت ولكن لو أتى بالطهارة الترابيّة يدرك الصلاة، فيجب عليه الصلاة بالطهارة الترابيّة لوجوب ادراك الوقت كلّه لعمومات أوقات الصلاة؛ و كذا بالنسبة الى سائر المقدمات من طهارة اللباس و البدن، فإنّ ادراك الوقت مقدّم على الجميع نعم لو تخلف و اغتسل أو توضأ صحّت طهارته و كذا صلاته و لادليل على بطلان الطهارة لأنّنا لانقول بأنّ الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده.

فصل في أوقات الرواتب

(مسألة ١): وقت نافلة الظهر من الزوال الى الذراع و العصر الى الذراعين أي سبعي الشاخص و أربعة أسباعه بل الى آخر وقت اجزاء الفريضة على الأقوى و ان كان الأولى بعد الذراع تقديم الظهر و بعد الذراعين تقديم العصر و الايتان بالنافلتين بعد الفريضة فالحذان الأولان للأفضلية و مع ذلك الأحوط بعد الذراع و الذراعين عدم التعرض لنية الأداء و القضاء في النافلتين.

الشرح:

قال في الجواهر في نقل الأقوال: «الأقوال في وقت نافلة الظهر و العصر ثلاثة: الأول: و هو الأشهر بل المشهور للظهر من حين الزوال الى أن يبلغ زيادة الفىء قدمين اى سبعي الشاخص و للعصر أربعة أقدام أي أربعة أسباعه و هما الذراع و الذراعان.

الثاني: مادام وقت الاختيار أو الفضل على القولين، باقياً كما عليه السيد أبو المكارم و الحلّي و الفاضلان و مال اليه الشهيدان و ظاهر المبسوط و التهذيب و غيرها.

الثالث: يمتدّ وقتها بامتداد وقت الفريضة للاجزاء و قائله غير معروف و لعلّه الحلبي في الكافي كما قيل. انتهى ملخصاً»^(١)

و الأقوى ما عليه المشهور؛ للروايات المستفيضة بل لعلّها متواترة الدالة على ذلك، فمنها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن وقت الظهر فقال: ذراع من زوال الشمس و وقت العصر ذراعان من وقت الظهر فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس ثم قال: إنّ حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائمة و كان اذا مضى منه ذراع صلى الظهر و اذا مضى منه ذراعان صلى العصر ثم قال: أتدري لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافلة، لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن يمضي ذراع فاذا بلغ فيؤك ذراعاً بدأت بالفريضة و تركت النافلة و اذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافلة»^(٢)

و منها صحيحة ثانية لزرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«أتدري لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم؟ قال: لمكان الفريضة، لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن تبلغ ذراعاً، فاذا بلغت ذراعاً بدأت بالفريضة و تركت النافلة»^(٣)

و منها صحيحة اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«أتدري لم جعل الذراع و الذراعان؟ قال: قلت: لم؟ قال: لمكان الفريضة لتأليؤخذ من وقت هذه و يدخل في وقت هذه»^(٤)

١ - جواهر الكلام ٧: ١٧٠.

٢ - وسائل الشيعة ٤: ١٤١ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣ و ٤.

٣ - وسائل الشيعة ٤: ١٤٦ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٠.

٤ - وسائل الشيعة ٤: ١٤٦ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢١.

وهذه الروايات تفسير ما في الروايات الآتية من أنّ وقت الظهر بعد الزوال قدما و وقت العصر بعد ذلك قدما، فيوجه بأن ذلك التأخير لمكان النافلة فنكشف أنّ وقت نافلة الظهر من الزوال الى أن يبلغ زيادة الفيء قدمين و وقت نافلة العصر الى أن يبلغ أربعة أقدام كما سبق منّا هذا الحمل في مبحث وقت الظهرين.

و أمّا الطائفة الثانية من الروايات:

فمنها صحيحة الفضيل بن يسار و زرارة بن أعين و بكير بن أعين و محمد بن مسلم و بريد بن معاوية العجلي عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام أنّهما قالا: «وقت الظهر بعد الزوال قدما و وقت العصر بعد ذلك قدما»^(١)

و منها صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال: «كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قبل أن يظلل قامة و كان اذا كان الفيء ذراعاً و هو قدر مريض عنز صلى الظهر فاذا كان ضعف ذلك صلى العصر»^(٢).

و منها موثقة اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان فيء الجدار ذراعاً صلى الظهر و اذا كان ذراعين صلى العصر قال: قلت: انّ الجدار يختلف بعضها قصير و بعضها طويل فقال: كان جدار مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله يومئذ قامة»^(٣)

و منها صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الظهر على ذراع و العصر على ذلك»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٣: ١٠٢ و ١٠٣ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١ و ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٢ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٤٣ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٤٧ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٤.

و منها صحيحة عبيد بن زرارة قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل وقت الظهر؛ قال: ذراع بعد الزوال

قال: قلت: في الشتاء و الصيف سواء؟ قال: نعم»^(١)

و منها ما رواه محمد بن ادريس (في آخر السرائر نقلاً من كتاب حريز) عن

زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«أثما جعلت القدمان و الأربع و الذراع و الذراعان وقتاً لمكان

النافلة»^(٢)

و منها صحيحة اسماعيل بن عبد الخالق قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر؛ فقال: بعد الزوال بقدم أو نحو

ذلك إلا في يوم الجمعة أو في السفر فإن وقتها حين تزول»^(٣)

و منها صحيحة سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن وقت الظهر أهو اذا زالت الشمس؟ فقال: بعد الزوال بقدم

أو نحو ذلك إلا في السفر أو يوم الجمعة فإن وقتها اذا زالت»^(٤)

و منها موثقة ذريح المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سأل أبا عبد الله عليه السلام أناس و أنا حاضر الى أن قال: فقال بعض

القوم: أنا نصلّي الأولى اذا كانت على قدمين و العصر على أربعة

أقدام. فقال أبو عبد الله عليه السلام: النصف من ذلك أحب الي»^(٥)

فالحاصل من الكلّ أولاً ابتداء نافلة الظهر من الزوال و انتهائها اذا كان الفيء

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٧ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٥١ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٤٤ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٤٥ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٧.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٤٦ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٢.

على قدمين أو ذراع و الاسراع اليها حتى يقرب صلاة الظهر من أول الوقت محبوب و الأفضل أن لا يؤخر عن قدم فاذا سقط النافلة كما في السفر أو يوم الجمعة يصلّي الظهر اذا زالت الشمس و ابتداء نافلة العصر بعد صلاة الظهر و نافلتها و انتهائها اذا كان على أربعة أقدام أو ذراعين و الأفضل أن لا يؤخرها عن قدمين.

و ثانياً أنه اذا مضى قدما فوات وقت نافلة الظهر و اذا مضى أربعة أقدام فوات وقت نافلة العصر.

و ثالثاً أنه لامعارضة بين هذه الروايات و الروايات الدالة على جواز تطويل النافلة و تخفيفها بل تفسر إحداهما الأخرى، و نتيجتها أنه اذا أردت أن تصلّي نافلة الظهر فابدأ بها اذا زالت، و لك وقت الى قدمين، ان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت كيفما شئت، فلا تظنّ أنّ ذلك الوقت لا يجوز فيه غير النافلة، و كذا اذا أردت أن تصلّي نافلة العصر فابدأ بها اذا صلّيت الظهر ثم أنت في وقت منها الى أربعة أقدام من ظلّ الشمس ولكن ان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت كما مرّ. و أمّا الروايات المشتملة على جواز تطويل النافلة، فمنها صحيحة الحارث بن المغيرة و عمر بن حنظلة و منصور بن حازم جميعاً قالوا:

«كنا نقيس الشمس بالمدينة بالذراع فقال أبو عبد الله عليه السلام: ألا أنبئكم

بأبين من هذا اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أنّ بين

يديها سبحة و ذلك اليك ان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت»^(١)

و منها صحيحة أخرى لهم و فيه:

«اليك فان أنت خففت سبحتك فحين تفرغ من سبحتك و ان طوّلت

فحين تفرغ من سبحتك»^(٢)

١- وسائل الشيعة ٤: ١٣١/الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٣٢/الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

و منها صحيحة ذريح المحاربي قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: متى أصلي الظهر؟ فقال: صلّ الزوال ثمانية ثمّ

صلّ الظهر ثمّ صلّ سبحتك، طالت أو قصرت ثمّ صلّ العصر». (١)

و منها صحيحة عمر بن حنظلة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا أنّ بين يديها سبحة و

ذلك اليك ان شئت طوّلت و ان شئت قصّرت». (٢)

و منها صحيحة عيسى بن أبي منصور قال:

«قال لي أبو عبدالله عليه السلام: إذا زالت الشمس فصلّيت سبحتك فقد دخل

وقت الظهر». (٣)

و منها موثقة سماعة بن مهران قال:

«قال لي أبو عبدالله عليه السلام: إذا زالت الشمس فصلّ ثمانى ركعات ثمّ صلّ

الفريضة أربعاً فإذا فرغت من سبحتك قصّرت أو طوّلت فصلّ

العصر». (٤)

و منها صحيحة أخرى لذريح المحاربي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سأل أبا عبدالله عليه السلام أناس و أنا حاضر، فقال: إذا زالت الشمس فهو

وقت لا يحبسك منه إلا سبحتك تطيلها أو تقصرها. الحديث». (٥)

و نظيرها صحيحة أخرى لعمر بن حنظلة و خبر مالك الجهني و مكاتبة محمّد

بن أحمد بن يحيى و ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام. (٦)

١- وسائل الشيعة ٤: ١٣٢ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٣٢ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٣٣ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٤- وسائل الشيعة ٣: ٩٨ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٣٤ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

٦- وسائل الشيعة ٤: ١٣٣-١٣٥ / الباب ٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٧ و ٩ و ١٣ و ١٤.

فقد رأيت صحّة ما قلناه من عدم المنافات بين هذه الروايات و الروايات المتقدّمة فالتمسك بهذه الأخبار للاستدلال بامتداد وقت نافلة الظهرين الى المثل و المثليين مردود.

و أمّا الروايات التي دلّت على أعداد النوافل فلا يرتبط بالمقام حتّى نحتاج الى أن نقيدها بروايات تحديد أوقات نافلة الظهرين فإنّها في مقام بيان عدد نوافل اليوميّة و أنّها قبل الفريضة أو بعدها و لا بأس بالإشارة الى بعضها حتّى يتبيّن لك صدق ما نقول:

ففي صحيحة الحارث بن المغيرة النصري قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: صلاة النهار ستّ عشرة ركعة ثمان اذا

زالت الشمس و ثمان بعد الظهر. الحديث»^(١)

و في صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«صلاة النافلة ثمان ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر و ستّ

ركعات بعد الظهر و ركعتان قبل العصر. الحديث»^(٢)

و في صحيحة حمّاد بن عثمان قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله بالنهار؛ فقال: و من

يطيق ذلك ثمّ قال: ولكن ألا أخبرك كيف أصنع أنا؟ فقلت: بلى

فقال: ثماني ركعات قبل الظهر و ثمان بعدها. الحديث»^(٣)

و مثلها خبر البنزطي و خبر القاسم بن الوليد و خبر عبد الله بن سنان و خبر

الفضل بن شاذان و خبر الأعمش.^(٤)

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٨ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٥١ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٥٠ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٥.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٤٧-٥٧ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٣ و ٢٥.

نعم هناك أخبار ظاهرها جواز الاتيان بالنافلة أي وقت من النهار.
منها خبر عمر بن يزيد عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«اعلم أنّ النافلة بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت»^(١)

و منها صحيحة محمد بن عذافر قال:

«قال أبو عبدالله عليه السلام: صلاة التطوع بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت،
فقدّم منها ما شئت و أخر منها ما شئت»^(٢)

و منها خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

«نوافلكم صدقاتكم فقدّموها أنّي شئتم»^(٣)

و منها خبر عبد الأعلى قال:

«سألت أبا عبدالله عليه السلام عن نافلة النهار قال: ستّ عشرة ركعة متى ما
نشطت، أنّ علي بن الحسين عليه السلام كانت له ساعات من النهار يصلي
فيها فاذا شغله ضيعة أو سلطان قضاها، أنّما النافلة مثل الهدية متى ما
أتي بها قبلت»^(٤)

و منها مرسله علي بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«قال لي: صلاة النهار ستّ عشرة ركعة أيّ النهار شئت، ان شئت في
أوله و ان شئت في وسطه و ان شئت في آخره»^(٥)

و منها خبر القاسم بن الوليد الغساني عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«قلت له: جعلت فداك صلاة النهار صلاة النوافل في كم هي؟ قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٢ / الباب ٣٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٣ / الباب ٣٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٤ / الباب ٣٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٣ / الباب ٣٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٣ / الباب ٣٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

ست عشرة ركعة في أيّ ساعات النهار شئت أن تصليها صليتها إلا
أنك إذا صليتها في مواقيتها أفضل»^(١).

و منها خبر يزيد (بريد) بن ضمرة الليثي عن محمد بن مسلم قال:
«سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يشتغل عن الزوال أيعجل من أول
النهار؟ قال: نعم إذا علم أنه يشتغل فيعجلها في صدر النهار كلها»^(٢).
و منها صحيحة اسماعيل بن جابر قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أتي أشتغل. قال: فاصنع كما نضع، صل ست
ركعات إذا كانت الشمس في مثل موضعها صلاة العصر يعني ارتفاع
الضحى الأكبر و اعتد بها من الزوال»^(٣).

ولكن الأشكال في هذه الروايات من جهات:
فأولاً: أنّ بعضها كالثلاث الأولى غير ظاهرة في نوافل اليوميّة بل ظاهرها
الاطلاق و لسانها لسان ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله:

«الصلاة خير موضوع فمن شاء استقل و من شاء استكثر»^(٤).
و ثانياً: أنّه تحمل هذه الروايات على ما إذا علم أنه يشتغل، بقريّة صحيحة
اسماعيل بن جابر و خبر يزيد بن ضمرة.
و ثالثاً: أنّ أخبار هذا الباب كلّها ضعيفة إلا صحيحة اسماعيل بن جابر و
صحيحة محمد بن عذافر فالأولى تدلّ على جواز التعجيل إذا اشتغل ولا بأس به و
الثانية غير ظاهرة فيما نحن فيه كما أشرنا إليه.

و رابعاً: أنّه تعارضها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

-
- ١- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٣ / الباب ٣٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.
 - ٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٣١ / الباب ٣٧ من أبواب المواقيت / الحديث ١.
 - ٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٢ / الباب ٣٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.
 - ٤- المستدرک ٣: ٤٣ / الباب ١٠ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٩.

«كان عليّ عليه السلام لا يصلي من الليل شيئاً اذا صلى العتمة حتى ينتصف الليل ولا يصلي من النهار شيئاً حتى تزول الشمس»^(١).

و موثقة موسى بن بكر عن زرارة قال:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلي من النهار شيئاً حتى تزول الشمس فاذا زال النهار قدر نصف اصبح صلى ثماني ركعات. الحديث»^(٢).

و صحيحة عمر بن أذينة عن عدة أنهم سمعوا أبا جعفر عليه السلام يقول:

«كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يصلي من النهار شيئاً حتى تزول الشمس و لا من الليل بعد ما يصلي العشاء الآخرة حتى ينتصف الليل»^(٣).

فتحصّل من جميع ما ذكرناه في وقت نافلة الظهرين أنّ الصحيح ما عليه المشهور من أنّ وقت نافلة الظهر من الزوال الى أن يبلغ زيادة الفياء ذراعاً و العصر ذراعين.

(مسألة ٢): المشهور عدم جواز تقديم نافلتى الظهر و العصر في غير يوم الجمعة على الزوال و ان علم بعدم التمكن من اتيانهما بعده، لكنّ الأقوى جوازه فيهما خصوصاً في الصورة المذكورة.

الشرح:

تقدّم في شرح المسألة السابقة ما ينفع لهذه المسألة و أوردنا الروايات التي دلّت على جواز تقديم نافلة الظهرين على الزوال و العمدة منها صحيحة اسماعيل

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٣١ / الباب ٣٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٣١ / الباب ٣٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٠ / الباب ٣٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

بن جابر قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أني أشتغل! قال: فاصنع كما نصنع، صلّ ستّ ركعات اذا كانت الشمس في مثل موضعها صلاة العصر يعني ارتفاع الضحى الأكبر و اعتدّ بها من الزوال»^(١)

و قد دلّت هذه الصحيحة على جواز تقديم نافلة الظهر على الزوال اذا علم عادة بعدم التمكن من اتيانها بعده، و يؤيدها خبر يزيد بن ضمرة الليثي المتقدّم فالدليل قائم على جواز ستّ ركعات من نافلة الظهر اذا علم بعدم التمكن منها بعده. و أمّا تتمّة نافلة الظهر و كذا نافلة العصر فليس على جواز تقديمها دليل معتبر، و الروايات المتقدّمة مخدوشة سنداً و دلالة فمن أراد التقديم غير الذي ذكر فليأت بها رجاءً.

(مسألة ٣): نافلة يوم الجمعة عشرون ركعة و الأولى تفريقها بأن يأتي ستّاً عند انبساط الشمس و ستّاً عند ارتفاعها و ستّاً قبل الزوال و ركعتين عنده.

الشرح:

نافلة يوم الجمعة عشرون ركعة و الأفضل كون أكثرها قبل الزوال و لا يبعد أن يكون الأفضل تفريقها على ما في المتن كما يدلّ عليه صحيحة سعد بن سعد الأشعري التي سنذكرها. و أمّا الروايات في ذلك:

فمنها ما رواه الصدوق عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال:

«أما زيد في صلاة السنّة يوم الجمعة أربع ركعات تعظيماً لذلك اليوم و تفرقة بينه و بين سائر الأيام»^(٢)

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٢ / الباب ٣٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٢ / الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ١.

و منها صحيحة علي بن يقطين عن أبيه قال:
 «سألت أبا الحسن عليه السلام عن النافلة التي تصلى يوم الجمعة وقت
 الفريضة قبل الجمعة أفضل أو بعدها؟ قال: قبل الصلاة»^(١)
 و منها صحيحة سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال:
 «سألته عن الصلاة يوم الجمعة كم ركعة هي قبل الزوال؟ قال: ستّ
 ركعات بكرة و ستّ بعد ذلك اثنتا عشرة ركعة و ستّ ركعات بعد
 ذلك ثماني عشرة ركعة و ركعتان بعد الزوال فهذه عشرون ركعة و
 ركعتان بعد العصر فهذه ثنتان و عشرون ركعة»^(٢)
 و رواه في المصباح مرسلأ الى قوله: «فهذه عشرون ركعة»
 و منها صحيحة البزنطي قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن التطوع يوم الجمعة، قال: ستّ ركعات في
 صدر النهار و ستّ ركعات قبل الزوال و ركعتان اذا زالت و ستّ
 ركعات بعد الجمعة فذلك عشرون ركعة سوى الفريضة»^(٣)

و منها صحيحة يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام قال:
 «سألته عن التطوع في يوم الجمعة، قال: اذا أردت أن تتطوع في يوم
 الجمعة في غير سفر صليت ستّ ركعات ارتفاع النهار و ستّ
 ركعات قبل نصف النهار و ركعتين اذا زالت الشمس قبل الجمعة و
 ستّ ركعات بعد الجمعة»^(٤)

و منها صحيحة البزنطي الثانية (في قرب الاسناد) عن أبي الحسن عليه السلام قال:

-
- ١- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٢/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ٣.
 - ٢- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٣/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ٥.
 - ٣- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٣/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ٦.
 - ٤- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٤/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ١٠.

«في النوافل في يوم الجمعة ستّ ركعات بكرة و ستّ ركعات ضحوة و ركعتين اذا زالت الشمس و ستّ ركعات بعد الجمعة»^(١) و منها من كتاب حريز بن عبدالله عن أبي بصير قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: ان قدرت أن تصلي يوم الجمعة عشرين ركعة فافعل ستاً بعد طلوع الشمس و ستاً قبل الزوال اذا تعالت الشمس و افصل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم و ركعتين قبل الزوال و ستّ ركعات بعد الجمعة»^(٢)

و منها خبر مراد بن خارجة قال:

«قال أبو عبدالله عليه السلام: أما أنا فاذا كان يوم الجمعة و كانت الشمس من المشرق بمقدارها من المغرب في وقت صلاة العصر صلّيت ستّ ركعات فاذا ارتفع (انفتح) النهار صلّيت ستاً فاذا زاغت أو زالت صلّيت ركعتين ثم صلّيت الظهر ثم صلّيت بعدها ستاً»^(٣)

و منها خبر البنظي قال:

«قال أبو الحسن عليه السلام: الصلاة النافلة يوم الجمعة ستّ ركعات بكرة و ستّ ركعات صدر النهار و ركعتان اذا زالت الشمس ثم صلّ الفريضة ثم صلّ بعدها ستّ ركعات»^(٤)

و لا يعارض ما في هذه الأخبار من تقديم اثنتي عشرة ركعة منها على الزوال ما في خبر سليمان بن خالد قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أقدم يوم الجمعة شيئاً من الركعات؟ قال: نعم

١- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٧/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ١٩.

٢- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٦/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ١٨.

٣- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٥/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ١٢.

٤- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٥/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ١٣.

ست ركعات قلت: فايهما أفضل؟ أقدم الركعات يوم الجمعة أم أصليها بعد الفريضة؟ قال: تصليها بعد الفريضة أفضل»^(١).
ولا ما في خبر عقبة بن مصعب قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: أيما أفضل أقدم الركعات يوم الجمعة أو أصليها بعد الفريضة؟ قال: لا بل تصليها بعد الفريضة»^(٢).
لأن هذين الروايتين ضعيفتان من حيث السند أولاً و قابلتان للتوجيه ثانياً بأن يقال ان المراد من التقديم فيهما تقديم الكل و من أفضلية التأخير هو تأخير ست ركعات جمعاً بينهما و بين ما تقدم.
كما لا تعارضها بالنسبة الى الركعتين ما ورد من أنه اذا زالت الشمس بدأت بالفريضة كما في كتاب جامع البنظي صاحب الرضا عليه السلام قال:

«سألته عن الزوال يوم الجمعة ما حدّه؟ قال: اذا قامت الشمس فصلّ ركعتين، فاذا زالت فصلّ الفريضة ساعة تزول و اذا زالت قبل أن تصلي الركعتين فلا تصلّهما و ابدأ بالفريضة و اقض الركعتين بعد الفريضة»^(٣).

و خبر زريق عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«كان ربّما يقدم عشرين ركعة يوم الجمعة في صدر النهار فاذا كان عند زوال الشمس أذن و جلس جلسة ثم أقام و صلى الظهر و كان لا يرى صلاة عند الزوال يوم الجمعة إلا الفريضة و لا يقدم صلاة بين يدي الفريضة اذا زالت الشمس و كان يقول: هي أول صلاة فرضها الله على العباد صلاة الظهر يوم الجمعة مع الزوال و قال

١- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٨/ الباب ١٣ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٨/ الباب ١٣ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٦/ الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ١٦.

رسول الله ﷺ: لكل صلاة أول و آخر لعلة يشغل سوى صلاة الجمعة و صلاة المغرب و صلاة الفجر و صلاة العيدين، فإنه لا يقدم بين يدي ذلك نافلة. قال: و ربما كان يصلي يوم الجمعة ست ركعات اذا ارتفع النهار و بعد ذلك ست ركعات آخر و كان اذا ركدت الشمس في السماء قبل الزوال اذن و صلى ركعتين فما يفرغ الا مع الزوال ثم يقيم للصلاة فيصلّي الظهر و يصلي بعد الظهر أربع ركعات ثم يؤذن و يصلي ركعتين ثم يقيم فيصلّي العصر»^(١).

و ذلك أولاً لضعف سند الخبرين، و ثانياً أنّهما يوجّهان بأنه اذا زالت و أبطأ عن صلاة ركعتين بدأ بالفريضة جمعاً بينهما و بين الأخبار المتقدمة كما أشار اليه ذيل خبر زريق من أنه: «صلى ركعتين فما يفرغ الا مع الزوال» و يشهد له ما ورد (في المصباح) عن محمد بن مسلم قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الجمعة، قال: وقتها اذا زالت الشمس فصلّ الركعتين قبل الفريضة و ان أبطأت حتى يدخل الوقت هنيئة فابدأ بالفرض و دع الركعتين حتى تصلّيها بعد الفريضة»^(٢).

و يمكن أن يوجّها أيضاً بأنه اذا كان شاكاً في الزوال يصلي الركعتين حتى يستيقن فاذا استيقن الزوال صلى الفريضة كما في خبر عبد الرحمن بن عجلان^(٣). و لا ينافي ما تقدّم من ان نافلة يوم الجمعة عشرين ركعة ما ورد من أنه ست عشرة ركعة أو أنقص كما في صحيحة سعيد الأعرج قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة النافلة يوم الجمعة فقال: ست عشرة ركعة قبل العصر ثم قال: و كان عليّ عليه السلام يقول: ما زاد فهو خير و قال:

١- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٨/الباب ١٣ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٩/الباب ١٣ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ٦.

٣- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٤/الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ١١.

ان شاء رجل أن يجعل منها ستّ ركعات في صدر النهار و ستّ ركعات نصف النهار و يصلّي الظهر و يصلّي معها أربعة ثمّ يصلّي العصر»^(١).

و ذلك لأنه يشير الى أقلّ حدّ يكتفى به و أيضاً نافلة فهي خير موضوع فمن شاء استقلّ و من شاء استكثر كما في الخبر.
فتحصل من جميع ذلك كلّه:

أولاً: أنّ نافلة يوم الجمعة عشرون ركعة و لا يبعد استحباب ركعتين بعد العصر كما في صحيحة سعد و ان كان الأحوط الايتان بهما رجاءً.
و ثانياً: أنّه يجوز أن يأتي بها أيّ وقت شاء من يوم الجمعة قبل الزوال أو بعد الفريضة و ان كان الأفضل الايتان بأكثرها قبل الزوال و بالتفريق.
و ثالثاً: أنّه يستحبّ ايتان ركعتين منها عند الزوال.
و رابعاً: أنّه يجوز الاكتفاء بستّ عشرة ركعة قبل العصر أو بالتفريق كما في صحيحة الأعرج.

(مسألة ٤): وقت نافلة المغرب من حين الفراغ من الفريضة الى زوال الحمرة المغربية.

الشرح:

وقت نافلة المغرب بعد أداء صلاة المغرب الى ذهاب الحمرة المغربية كما عن المشهور و عن بعض دعوى الاجماع عليه و عن الشهيد في الذكرى و الدروس الميل الى امتداد وقتها بوقت المغرب لأنها تابعة لها كالوتيرة و استوجده في كشف اللثام و استوجهه المدارك.

١- وسائل الشيعة ٧: ٣٢٣/الباب ١١ من أبواب صلاة الجمعة و آدابها / الحديث ٧.

و الحق ما عليه المشهور و ان لم يكن لهم دليل خاص في المقام إلا أن الدليل العام يشملهم و هو ما ورد من النهي عن صلاة التطوع في وقت الفريضة؛ فمنها موثقة أديم بن الحرّ قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يتنفل الرجل اذا دخل وقت فريضة قال: و قال: اذا دخل وقت فريضة فابدأ بها»^(١)

و منها ما في موثقة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام:
«فاذا دخلت الفريضة فلا تطوع»^(٢)

و منها حسنة نجبة بن الحرث قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: تدركني الصلاة و يدخل وقتها فابدأ بالنافلة؟

قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: لا ولكن ابدأ بالمكتوبة و اقض النافلة»^(٣)

و منها خبر زياد بن أبي عتاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سمعتة يقول: اذا حضرت المكتوبة فابدأ بها فلا يضرك أن تترك ما قبلها من النافلة»^(٤)

فالمراد من النهي الوارد في الروايات المذكورة ليس التحريم أو التنزيه كما سيأتي الكلام فيه بل هو ارشاد الى انقضاء وقت النافلة اذا دخل وقت الفريضة كما تشهد له حسنة نجبة بن الحرث المذكورة آنفاً حيث قال الامام عليه السلام: «ولكن ابدأ بالمكتوبة و اقض النافلة».

ثم انّ النافلة مطلق يشمل الرواتب و غيرها كما أنّ وقت الفريضة أيضاً مطلق يشمل وقت الوجوب و الفضيلة. فحينئذ نقول بعد ما علم أنّ نافلة المغرب تكون

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٨ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٧ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٧ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٧ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

بعد صلاة المغرب و أنّ آخر وقت فضيلة المغرب هو ذهاب الحمرة المغربية
فبضميمة أنّ أول وقت فضيلة العشاء هو ذهاب الحمرة المغربية يتم المطلوب و
يدلّ عليه من الروايات صحيحة زيد الشحام قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب، فقال: إنّ جبرئيل أتى
النبي صلى الله عليه وآله لكل صلاة بوقتين غير صلاة المغرب فإنّ وقتها واحد و إنّ
وقتها وجوبها»^(١).

و صحيحة زرارة و الفضيل قالوا:

«قال أبو جعفر عليه السلام: إنّ لكل صلاة وقتين غير المغرب فإنّ وقتها واحد
و وقتها وجوبها و وقت فوتها سقوط الشفق»^(٢).

و في مرسلة الكليني:

«و روي أيضاً أنّ لها وقتين آخر وقتها سقوط الشفق»^(٣).

و خبر بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام:

«أنّ آخر وقت المغرب غيبوبة الشفق»^(٤).

و خبر أديم بن الحرّ قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ جبرئيل أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بالصلوات
كلّها فجعل لكل صلاة وقتين إلا المغرب فإنّه جعل لها وقتاً
واحداً»^(٥).

و في كتاب رياض المسائل للسيد علي: «وقت نافلة المغرب بعدها حتّى

١- وسائل الشيعة ٤: ١٨٧ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٨٧ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٨٧ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٩٢ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢١.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٨٩ / الباب ١٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

تذهب الحمرة المغربية وفاقاً للشيخ و الجماعة كما في شرح القواعد للمحقق الثاني و في المدارك: أنه مذهب الأصحاب، لانعلم فيه مخالفاً و في المنتهى و عن المعبر دعوى الاتفاق عليه و هو الحجّة، مضافاً الى النصوص المانعة عن فعل النافلة في وقت الفريضة إلا ما خرج^(١).
فالحاصل من الجميع أنّ وقت نافلة المغرب من حين الفراغ من الفريضة الى ذهاب الحمرة المغربية.

(مسألة ٥): وقت نافلة العشاء و هي الوتيرة - يمتدّ بامتداد وقتها، و الأولى كونها عقبيها من غير فصل معتدّ به و اذا أراد فعل بعض الصلوات الموظّفة في بعض الليالي بعد العشاء جعل الوتيرة خاتمتها.

الشرح:

وقت نافلة العشاء - و هي الوتيرة - يمتدّ بامتداد وقتها و ادّعى عليه الاجماع المحقّق في المعبر و العلامة في المنتهى و صاحب الحدائق. و الدليل على ذلك مضافاً الى ما مرّ - اطلاق الروايات و عدم الدليل على التقييد. و أمّا الروايات: فمنها صحيحة فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«الفريضة و النافلة احدى و خمسون ركعة، منها ركعتان بعد العتمة جالساً تعدّان بركعة و هو قائم. الحديث»^(٢).
و منها صحيحة الحارث بن المغيرة النصري قال:
«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الى أن قال:- و ركعتان بعد العشاء

١- رياض المسائل ٣: ٤٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٦ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها / الحديث ٣.

الآخرة. الحديث»^(١).

و منها صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«صلاة النافلة الى أن قال:- و ركعتان بعد العشاء الآخرة.

الحديث»^(٢).

و منها ما في خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام:
«... و السنة أربع و ثلاثون ركعة الى أن قال:- و ركعتان من جلوس
بعد العتمة تعدان بركعة»^(٣).

و منها ما خبر الأعمش عن جعفر بن محمد عليه السلام:
«... و السنة أربع و ثلاثون ركعة الى أن قال:- و ركعتان من جلوس
بعد العشاء الآخرة تعدان بركعة»^(٤).

فحيث يمتد وقت صلاة العشاء الى نصف الليل و لا تكون بعدها صلاة حتى
يدخل وقت النافلة في وقت الفريضة يمتد وقت نافلة العشاء بامتداد وقت العشاء.
نعم الأولى كونها عقيبها من غير فصل معتد به و ذلك لقضية البعدية التي كانت في
الروايات المتقدمة فمتى صلّيت العشاء تصلي نافتها بعدها من غير فصل معتد به.
و أمّا قول الماتن من استحباب جعل الوتيرة خاتمة بعض الصلوات الموظفة
في بعض الليالي اذا أراد فعلها فليس عليه دليل الا أنه قال به الشيخان و أتباعهما؛
و عن جماعة أنه المشهور و استدلل له صاحب الحدائق بما ورد في الصحيح عن
زرارة عن أبي جعفر قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٨ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٥١ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٥٤ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٥٧ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢٥.

«... و ليكن آخر صلاتك وتر ليلتك»^(١)

ولكن فيه: الظاهر أنّ الوتر في قوله ﷺ: «و ليكن آخر صلاتك وتر ليلتك» هو ركعة الوتر من صلاة نافلة الليل، لا الوتيرة أي نافلة العشاء. ولا يرتبط بالمقام بل وردت في قضاء صلاة الليل و قضاء الوتر فقال ﷺ: فإنك بعد أن قضيت صلواتك الفائتة من صلاة الليل و الوتر «و ليكن آخر صلاتك وتر ليلتك».

(مسألة ٦): وقت نافلة الصبح بين الفجر الأوّل و طلوع الحمرة المشرقيّة و يجوز دسّها في صلاة الليل قبل الفجر و لو عند النصف بل و لو قبله اذا قدم صلاة الليل عليه إلا أنّ الأفضل اعادةها في وقتها.

الشرح:

في المسألة فروع:

الفرع الأوّل

في تعيين وقت نافلة الفجر

الظاهر أنّ ابتداء وقت نافلة الفجر هو قبل الفجر و يجوز الاتيان بها قبل الفجر و بعده و عنده و ذلك لروايات:

منها صحيحة محمد بن مسلم قال:

«سمعت أبا جعفر ﷺ يقول: صلّ ركعتي الفجر قبل الفجر و بعده و عنده»^(٢)

و منها صحيحة ابن أبي يعفور قال:

«سألت أبا عبد الله ﷺ عن ركعتي الفجر متى أصليهما؟ فقال: قبل

١- وسائل الشيعة ٨: ١٦٦ / الباب ٤٢ من أبواب بقية الصلوات المندوبة / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٨ / الباب ٥٢ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

الفجر و معه و بعده»^(١).

و منها صحيحة أخرى لمحمد بن مسلم قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ركعتي الفجر، قال: صلّهما قبل الفجر و مع

الفجر و بعد الفجر»^(٢).

و منها خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«صلّهما مع الفجر و قبله و بعده»^(٣).

و منها خبر اسحاق بن عمّار قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين اللتين قبيل الفجر، قال: قبل الفجر

و معه و بعده. الحديث»^(٤).

و منها رسالة الصدوق قال:

«قال الصادق عليه السلام: صلّ ركعتي الفجر قبل الفجر و عنده و بعده تقرأ

في الأولى الحمد و ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و في الثانية الحمد و ﴿قل

هو الله أحد﴾»^(٥).

و بهذه الأخبار يجمع بين ما ورد من الأمر بالاتيان بصلاة ركعتي الفجر قبل

الفجر و بين ما ورد من الأمر بالاتيان بهما بعد الفجر فمن الأوّل صحيحة زرارة

قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: الركعتان اللتان قبل الغداة أين موضعهما؟

فقال: قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة»^(٦).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٨ / الباب ٥٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٨ / الباب ٥٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٩ / الباب ٥٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٩ / الباب ٥٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٩ / الباب ٥٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٦- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٥ / الباب ٥٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

و صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«صلاة النافلة ثمان ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر إلى
أن قال:- ثم الركعتان اللتان قبل الفجر. الحديث»^(١).
و من هذه الطائفة ما ورد من الروايات التي تأمر بالأتيان بهما في صلاة الليل
كصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:
«سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر، فقال: قبل الفجر
أنهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل. الحديث»^(٢).
و من الثاني صحيحة عبدالرحمان بن الحجّاج قال:
«قال أبو عبد الله عليه السلام: صلّهما بعد ما يطلع الفجر»^(٣).
و صحيحة يعقوب بن سالم البزاز قال:
«قال أبو عبد الله عليه السلام: صلّهما بعد الفجر و اقرأ فيهما في الأولى ﴿قل يا
أيها الكافرون﴾ و في الثانية ﴿قل هو الله أحد﴾»^(٤).
و خبر سيف عن أبي بكر الحضرمي قال:
«سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: متى أصلي ركعتي الفجر؟ فقال: حين
يعترض الفجر و هو الذي تسميه العرب الصديق»^(٥).

١- وسائل الشيعة ٤: ٥١ / الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٤ / الباب ٥٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٧ / الباب ٥١ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٧ / الباب ٥١ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٨ / الباب ٥١ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

الفرع الثاني في جواز حشوها في صلاة الليل

بعد أن قرّر في الفرع السابق أنّ ابتداء وقت نافلة الفجر بعد أداء صلاة الليل فمتى أداها يجوز أن يحشو صلاة نافلة الفجر فيها و يدلّ عليه روايات: منها صحيحة البنزطي قال:

«سألت الرضا عليه السلام عن ركعتي الفجر فقال: أحشوا بهما صلاة الليل». (١)

و منها صحيحة ثانية للبنزطي قال:

«قلت لأبي الحسن عليه السلام: ركعتي الفجر أصليهما قبل الفجر أو بعد الفجر؟ فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: أحش بهما صلاة الليل و صلّهما قبل الفجر». (٢)

و منها خبر علي بن مهزيار قال:

«قرأت في كتاب رجل الى أبي جعفر عليه السلام الركعتان اللتان قبل صلاة الفجر من صلاة الليل هي أم من صلاة النهار؟ و في أيّ وقت أصليهما؟ فكتب عليه السلام بخطه: أحشها في صلاة الليل حشواً». (٣)

و منها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر، فقال: قبل الفجر أنّهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل. الحديث». (٤)

و منها موثقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٣ / الباب ٥٠ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٥ / الباب ٥٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٥ / الباب ٥٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٤ / الباب ٥٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

«قلت: ركعتا الفجر من صلاة الليل هي؟ قال: نعم»^(١).

و منها صحيحة الحارث بن المغيرة النصري قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لالي أن قال:- و كان رسول الله صلى الله عليه وآله

يصلّي ثلاث عشرة ركعة من الليل»^(٢).

و منها موثقة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«أنما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم فيصلّي صلاته جملة

واحدة ثلاث عشرة ركعة ثم ان شاء جلس فدعا و ان شاء نام و ان

شاء ذهب حيث شاء»^(٣).

و المستفاد من هذه الروايات مضافاً الى تعيين ابتداء وقت نافلة الفجر أفضليّة

الاتيان بهما بعد صلاة الليل و قبل الفجر لأنه بعد عدم تعيين وقت ركعتي الفجر

قبل الفجر بقريئة الروايات المتقدمة و الأمر باحشائهما في صلاة الليل و أنّهما من

صلاة الليل يستفاد الأفضليّة، و يؤيد ذلك خبر أبي بصير قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: متى أصلي ركعتي الفجر؟ قال: فقال لي: بعد

طلوع الفجر، قلت له: انّ أبا جعفر عليه السلام أمرني أن أصليهما قبل طلوع

الفجر فقال: يا أبا محمد انّ الشيعة أتوا أبي مسترشدين فأفتاهم بمرّ

الحقّ، و أتوني شكّاكاً فأفتيتهم بالتقيّة»^(٤).

و يستحبّ اعادتهما عند الفجر اذا صلّي صلاة الليل و صلاهما ثمّ نام و

استيقظ عند الفجر و ذلك لموثقة زرارة قال:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: انّي لأصلي صلاة الليل و أفرغ من

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٤/ الباب ٥٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٨/ الباب ١٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٩.

٣- وسائل الشيعة ٦: ٤٩٥/ الباب ٣٥ من أبواب التعقيب / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٤/ الباب ٥٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

صلاتي و أصلي الركعتين فأنام ما شاء الله قبل أن يطلع الفجر، فان
استيقظت عند الفجر أعدتهما»^(١).
و صحيحة حماد بن عثمان قال:
«قال لي أبو عبد الله عليه السلام: ربما صليتهما و عليّ ليل فان قمت و لم يطلع
الفجر أعدتهما»^(٢).

الفرع الثالث في انتهاء وقت نافلة الفجر

و يمتدّ وقت ركعتي الفجر بعد طلوعه حتّى تطلع الحمرة المشرقية و الدليل
على ذلك صحيحة علي بن يقطين قال:
«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يصلّي الغداة حتّى يسفر و تظهر
الحمرة و لم يركع ركعتي الفجر أيركعهما أو يؤخرهما؟ قال:
يؤخرهما»^(٣).
و يؤكّده صحيحة الحسين بن أبي العلاء قال:
«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يقوم و قد نور بالغداة قال: فليصلّ
السجدين اللتين قبل الغداة ثمّ ليصلّ الغداة»^(٤).
و يؤيّده أيضاً مرسله اسحاق بن عمّار عمّن أخبره عنه عليه السلام قال:
«صلّ الركعتين ما بينك و بين أن يكون الضوء حذاء رأسك، فان كان

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٧/ الباب ٥١ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٧/ الباب ٥١ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٦/ الباب ٥١ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٧/ الباب ٥١ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

بعد ذلك فابدأ بالفجر»^(١)

بناءً على أن الضوء اذا كان حذاء الرأس يكون ملازماً لظهور الحمرة المشرقية. قال صاحب الرياض في نقل فتاوى الأصحاب و الفقهاء: «و ركعتا الفجر وقتهما بعد الفراغ من الوتر على الأشهر سيّما بين من تأخر بل عليه عامتهم الآمن ندر بل في ظاهر الغنية و السرائر الاجماع عليه للصحاب المستفيضة و غيرها من المعتمدة الدالة جملة منها و افرة على أنها من صلاة الليل. و تضمّن أخرى كذلك للأمر بحشوهما في صلاة الليل؛ و قريب منها المعتمدة المستفيضة، و فيها الصحاح و غيرها المرخصة لفعلهما قبل الفجر و معه و بعده، خلافاً للمرتضى و المبسوط فوقّتاها بالفجر الأوّل للصحيح و غيره: «صلّهما بعد ما يطلع الفجر» بحمل الفجر فيهما على الفجر الأوّل؛ و لا ريب في ضعف هذا القول و ان مال اليه الماتن في الشرائع و الفاضل في الارشاد و القواعد.

و لا ريب أن تأخيرهما حتّى يطلع الفجر الأوّل أفضل خروجاً عن شبهة الخلاف و أخذاً بفحوى ما دلّ على استحباب اعادتهما بعد الفجر الأوّل لو صلّيتا قبله. و يمتدّ وقتهما حتّى تطلع الحمرة المشرقية على الأشهر بل عليه عامّة من تأخر بل عليه في ظاهر الغنية و السرائر الاجماع عليه؛ خلافاً للاسكافي و الشيخ في التهذيبين فوقّتاها الى الفجر الثاني و مال الشهيد في الذكرى الى امتدادهما بامتداد الفريضة. انتهى ملخصاً»^(٢)

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٧ / الباب ٥١ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٢- رياض المسائل ٣: ٥٧-٦٢.

الفرع الرابع في جواز حشوها في صلاة الليل و لو قبل النصف

إذا قدّم صلاة الليل على النصف جاز الاتيان بصلاة ركعتي الفجر بعنوان التقديم لما ورد من جواز تقديم صلاة الليل و الوتر على الانتصاف بعد صلاة العشاء لعذر كالمسافر أو شباب تمنعه رطوبة رأسه أو غير ذلك ممّا سيأتى، بعد ما تقدّم من جواز الاتيان بنافلة الفجر بعد صلاة الليل و أفضليته في الجملة؛ و خصوص خبر أبي جرير بن ادريس عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: «قال: صلّ صلاة الليل في السفر من أوّل الليل في المحمل و الوتر و ركعتي الفجر»^(١)

(مسألة ٧): إذا صلّى نافلة الفجر في وقتها أو قبله و نام بعدها يستحبّ

اعادتها.

الشرح:

تقدّم شرح هذه المسألة خلال المسألة السابقة في ذيل الفرع الثاني.

(مسألة ٨): وقت نافلة الليل ما بين نصفه و الفجر الثاني و الأفضل اتيانها في وقت السحر و هو الثلث الأخير من الليل و أفضله القريب من الفجر.

الشرح:

في المسألة فروع:

الفرع الأول

في ابتداء وقت نافلة الليل

ابتداء وقت صلاة الليل بعد انتصافه و يدلّ عليه روايات:

منها مرسلة الصدوق قال:

«و قال أبو جعفر عليه السلام: وقت صلاة الليل ما بين نصف الليل الى آخره»^(١).

و منها صحيحة عبدالله (عبيد) بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا صلّى العشاء أوى الى فراشه فلم يصل شيئاً

حتّى ينتصف الليل»^(٢).

و منها صحيحة فضيل عن أحدهما:

«أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلّي بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة»^(٣).

و منها موثقة محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سمعتة يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا صلّى العشاء الآخرة أوى الى

فراشه فلا يصلّي شيئاً إلا بعد انتصاف الليل، لا في شهر رمضان و لا

في غيره»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٨ / الباب ٤٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٨ / الباب ٤٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٨ / الباب ٤٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٨ / الباب ٤٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

و منها خبر سليمان بن حفص المروزي عن الرجل العسكري عليه السلام قال:
 «إذا انتصف الليل ظهر بياض في وسط السماء شبه عمود من حديد
 تضيء له الدنيا فيكون ساعة و يذهب ثم يظلم، فإذا بقي ثلث الليل
 الأخير ظهر بياض من قبل المشرق فأضاءت له الدنيا فيكون ساعة
 ثم يذهب و هو وقت صلاة الليل ثم تظلم قبل الفجر ثم يطلع الفجر
 الصادق من قبل المشرق و قال: من أراد أن يصلي في نصف الليل
 (فيطول) فذلك له»^(١).

و منها موثقة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:
 «أنما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم فيصلّي صلواته جملة
 واحدة ثلاث عشر ركعة ثم ان شاء جلس فدعا و ان شاء نام و ان
 شاء ذهب حيث شاء»^(٢).

و منها موثقة أخرى لزرارة قال:
 «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلي من النهار
 شيئاً حتى تزول الشمس فإذا زالت قدر نصف اصبع صلي ثمانى
 ركعات الى أن قال:- و كان لا يصلي بعد العشاء حتى ينتصف الليل
 ثم يصلي ثلاث عشرة ركعة. الحديث»^(٣).

و منها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:
 «كان علي عليه السلام لا يصلي من الليل شيئاً إذا صلى العتمة حتى ينتصف
 الليل و لا يصلي من النهار شيئاً حتى تزول الشمس»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٨ / الباب ٤٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.
 ٢- وسائل الشيعة ٦: ٤٩٥ / الباب ٣٥ من أبواب التعقيب / الحديث ٢.
 ٣- وسائل الشيعة ٤: ١٥٦ / الباب ١٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.
 ٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٤١ / الباب ٣٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

و منها صحيحة عمر بن أذينة عن عدّة أنهم سمعوا أبا جعفر عليه السلام يقول:
 «كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يصلي من النهار شيئاً حتى تزول الشمس و
 لا من الليل بعد ما يصلي العشاء الآخرة حتى ينتصف الليل»^(١)
 و منها مرسلّة ثانية للصدوق قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلي بالنهار شيئاً حتى تزول
 الشمس الى أن قال:- فاذا سقط الشفق صلى العشاء ثم أوى
 رسول الله صلى الله عليه وآله الى فراشه و لم يصل شيئاً حتى يزول نصف الليل، فاذا
 زال نصف الليل صلى ثمانى ركعات و أوتر في الربع الأخير من
 الليل بثلاث ركعات. الحديث»^(٢)

و لا يعارضها موثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
 «لابأس بصلاة الليل فيما بين أوله الى آخره إلا أن أفضل ذلك بعد
 انتصاف الليل»^(٣)

و لا حسنة محمد بن عيسى قال:
 «كتبت اليه أسأله: يا سيدي روي عن جدك أنه قال: لابأس بأن يصلي
 الرجل صلاة الليل في أول الليل، فكتب: في أي وقت صلى فهو
 جائز ان شاء الله»^(٤)

و لا خبر الحسين بن علي بن بلال قال:
 «كتبت اليه في وقت صلاة الليل فكتب: عند زوال الليل و هو نصفه

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٠ / الباب ٣٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٦١ / الباب ١٤ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٢ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٣ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

أفضل، فان فات فأوله و آخره جائز»^(١)

لأنها أولاً مقيدة اطلاقها -على فرض أن يكون لها اطلاق- بما ورد من جواز تقديم صلاة الليل و الوتر على الانتصاف بعد صلاة العشاء لعذر كما سيأتي التعرض له في المسألة التالية؛ و لذلك قال الصدوق عليه السلام في الفقيه^(٢) و كلما روى من الاطلاق في صلاة الليل من أول الليل فأنما هو في السفر لأن المفسر من الأخبار يحكم على المجمل. و كذا قال محمد بن الحسن الطوسي في التهذيب^(٣): قد بينا الوجه في أمثال هذه الأخبار و جملته أن صلاة الليل وقتها بعد نصف الليل الى طلوع الفجر، فما روى من الرخصة في تقديمها في أول الليل فأنما هو للمسافر و العليل و من يعلم أنه ان لم يصل في أول الليل شغل عنه و لم يتمكن من قضاؤه، فامّا مع ارتفاع سائر الأعذار فلا يجوز على ما بيناه. و الذي يؤكد ذلك ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما عليهما السلام قال:

«قلت له: الرجل من أمره القيام بالليل تمضي عليه الليلة و الليلتان و الثلاث لا يقوم فيقضي أحبّ اليك أم يعجل الوتر أول الليل؟ قال: لا بل يقضي و ان كان ثلاثين ليلة»^(٤)

انتهى ما في التهذيب.

و ثانياً: أنها معارضة في نفسها بصحيفة معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:

«قلت له: ان رجلاً من مواليك من صلحائهم شكى اليّ ما يلقي من النوم و قال: انى أريد القيام الى الصلاة بالليل فيغلبني النوم حتى

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٣ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

٢- من لا يحضره الفقيه ١: ٣٠٣.

٣- التهذيب ٢: ٣٣٧.

٤- التهذيب ٢: ٣١٦ / رقم ٢٥١ الباب كيفية الصلاة و صفتها و الفروض من ذلك و المسنون.

أصبح فربما قضيت صلاتي الشهر المتتابع و الشهرين أصبر على ثقله؟ فقال: قرّة عين له والله، قرّة عين و لم يرخص في الصلاة أوّل الليل و قال: القضاء بالنهار أفضل. قلت: فإنّ من نسائنا أبقاراً، الجارية تحبّ الخير و أهله و تحرص على الصلاة فيغلبها النوم حتّى ربما قضت و ربما ضعفت عن قضاؤه، و هي تقوى عليه أوّل الليل؟ فرخص لهن في الصلاة أوّل الليل اذا ضعفن و ضيعن القضاء»^(١) و ثالثاً لو كان بين الأخبار المتقدّمة الناطقة بأنّ ابتداء وقت نافلة الليل فيما بعد النصف و بين هذه الأخبار تعارض تحمل هذه الأخبار على التقيّة لموافقها لمذهب العامّة.

قال الشيخ الطوسي عليه السلام في الخلاف: «وقت صلاة الليل بعد انتصاف الليل و كلّما قرب الى الفجر كان أفضل.

و قال مالك: الثلث الأخير أفضل. و قال الشافعي: ان جزى الليل نصفين كان النصف الأخير أفضل، و ان جزاه ثلاثة أثلاث كان الثلث الأوسط أفضل دليلنا اجماع الفرقة». انتهى موضع الحاجة من كلامه عليه السلام.^(٢)

قال في الرياض: «و وقت صلاة الليل بعد انتصافه عندنا بل عليه اجماعنا عن الخلاف و المعتبر و في كلام المرتضى و السرائر و المنتهى و غيرها، و هو الحجّة، مضافاً الى أنّها عبادة يجب الاقتصار في وقتها على ما يتيقن ثبوته من الشريعة، و هو فعلها بعد الانتصاف»^(٣).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٥ / الباب ٤٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١ و ٢.

٢- الخلاف ١: ١٨٧ / مسألة ٢٧٢.

٣- رياض المسائل ٣: ٥١.

الفرع الثاني في نهاية وقت نافلة الليل

غاية وقت نافلة الليل الفجر الصادق و يدلّ على ذلك روايات:

منها صحيحة جميل بن درّاج قال:

«سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن قضاء صلاة الليل بعد الفجر الى

طلوع الشمس فقال: نعم؛ و بعد العصر الى الليل فهو من سرّ

آل محمّد المخزون»^(١)

و منها خبر مفضّل بن عمر قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام تفوتني صلاة الليل فأصليّ الفجر فلي

أن أصليّ بعد صلاة الفجر ما فاتني من صلاة الليل و أنا في مصليّ

قبل طلوع الشمس؟ قال: نعم؛ ولكن لا تعلم به أهلك فيتخذونه

سنّة»^(٢)

و منها صحيحة معاوية بن وهب قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أما يرضى أحدكم أن يقوم قبل الصبح و

يوتر و يصليّ ركعتي الفجر يكتب له بصلاة الليل»^(٣)

و منها مرسله ابراهيم بن عبد الحميد عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا قام الرجل من الليل فظنّ أنّ الصبح قد ضاء فأوتر ثمّ نظر فرأى

أنّ عليه ليلاً. قال: يضيف الى الوتر ركعة ثمّ يستقبل صلاة الليل ثمّ

يوتر بعده»^(٤)

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٣ / الباب ٥٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٤ / الباب ٥٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٨ / الباب ٤٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٨ / الباب ٤٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

و صحيحة اسماعيل بن جابر قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أوتر بعد ما يطلع الفجر؟ قال: لا.»^(١)

و خبر علي بن عبدالعزيز قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أقوم و أنا أتخوّف الفجر؛ قال: فأوتر. قلت:

فأنظر و اذا عليّ ليل؛ قال: فصلّ صلاة الليل.»^(٢)

و منها مرسل الصدوق قال:

«قال الصادق عليه السلام: قضاء صلاة الليل بعد الغداة و بعد العصر من سرّ

آل محمّد المخزون.»^(٣)

و منها صحيحة اسماعيل بن جابر أو عبدالله بن سنان قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أنّي أقوم آخر الليل و أخاف الصبح قال: اقرأ

الحمد و اعجل و اعجل.»^(٤)

و منها صحيحة محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن الرجل يقوم من آخر الليل و هو يخشى أن يفجأه الصبح،

أبدأ بالوتر أو يصلي الصلاة على وجهها حتّى يكون الوتر آخر

ذلك؟ قال: بل يبدأ بالوتر، و قال أنا كنت فاعلاً ذلك.»^(٥)

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٩ / الباب ٤٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٩ / الباب ٤٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٤ / الباب ٥٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٧ / الباب ٤٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٧ / الباب ٤٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

الفرع الثالث

في جواز تقديمها على الغداة اذا انتبه و قد طلع الفجر

اذا انتبه و قد طلع الفجر يجوز له أن يصلي صلاة الليل و الوتر قبل صلاة الصبح بشرط أن لا يتضيّق وقت فضيلة صلاة الفجر و لا يكون منه عادة و ذلك لنصوص منها صحيحة سليمان بن خالد قال:

«قال لي أبو عبدالله عليه السلام: ربما قمت و قد طلع الفجر فأصلي صلاة الليل و الوتر و الركعتين قبل الفجر ثم أصلي الفجر قال: قلت: أفعل أنا ذا؟ قال: نعم و لا يكون منك عادة»^(١)

و منها صحيحة عمر بن يزيد قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أقوم و قد طلع الفجر فان أنا بدأت بالفجر صلّيتها في أوّل وقتها، و ان بدأت بصلاة الليل و الوتر صلّيت الفجر في وقت هؤلاء فقال: ابدأ بصلاة الليل و الوتر و لاتجعل ذلك عادة»^(٢)

و منها خبر اسحاق بن عمّار قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أقوم و قد طلع الفجر و لم أصل صلاة الليل فقال: صلّ صلاة الليل و أوتر و صلّ ركعتي الفجر»^(٣)

و أمّا صحيحة عمر بن يزيد عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سألته عن صلاة الليل و الوتر بعد طلوع الفجر، فقال: صلّها بعد الفجر حتّى يكون في وقت تصلي الغداة في آخر وقتها؛ و لاتعمد

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦١ / الباب ٤٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٢ / الباب ٤٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٢ / الباب ٤٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

ذلك في كل ليلة و قال: أوتر أيضاً بعد فراغك منها»^(١)
 فتحمل على ما اذا قام بعد الفجر بقريئة قوله ﷺ: «و لاتعمد ذلك في كل ليلة»
 و أمّا صحيحة اسماعيل بن سعد الأشعري (في حديث) قال:
 «سألت أبا الحسن الرضا ﷺ عن الوتر بعد الصبح؛ قال: نعم، قد كان
 أبي ربما أوتر بعد ما انفجر الصبح»^(٢)
 فتحمل على ما مرّ من الانتباه بعد طلوع الفجر، أو تحمل على ما اذا اشتغل
 بصلاة الليل و دخل الصبح و قد بقي عليه الوتر.
 و الشاهد على الاحتمال الثاني رواية المفضل بن عمر قال:
 «قلت لأبي عبد الله ﷺ: أقوم و أنا أشك في الفجر فقال: صلّ على
 شكك فاذا طلع الفجر فأوتر و صلّ الركعتين و اذا أنت قمت و قد
 طلع الفجر فابدأ بالفريضة و لاتصلّ غيرها فاذا فرغت فاقض ما
 فاتك و لا يكون هذا عادة و اياك أن تطلع على هذا أهلك فيصلون
 على ذلك و لا يصلون بالليل»^(٣)
 و ذيل الرواية أي قوله ﷺ: «و اذا أنت قمت...» لا ينافي ما سبق من جواز صلاة
 الليل قبل الفريضة لحملها على خوف العادة في تقديم صلاة الليل على صلاة
 الفريضة، مضافاً الى أنّ الراوي أي مفضل بن عمر قد تعارضت الأقوال في حاله.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦١ / الباب ٤٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٦١ / الباب ٤٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٢ / الباب ٤٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

الفرع الرابع في التفريق في صلاة الليل

الأفضل تفريق صلاة الليل بعد انتصافه أربعاً و أربعاً و ثلاثاً كالظهيرين و المغرب و كون الوتر بين الفجرين و هو وقت السحر لما ورد من فعل النبي ﷺ ذلك كما في صحيحة معاوية بن وهب قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول و ذكر صلاة النبي ﷺ قال:- كان يؤتى بطهور فيخمر عند رأسه و يوضع سواكه تحت فراشه ثم ينام ما شاء الله، فاذا استيقظ جلس ثم قلب بصره في السماء ثم تلا الآيات من آل عمران ﴿ان في خلق السموات و الأرض﴾ الآيات، ثم يستن و يتطهر ثم يقوم الى المسجد فيركع أربع ركعات على قدر قراءة ركوعه، و سجوده على قدر ركوعه؛ يركع حتى يقال: متى يرفع رأسه؟ و يسجد حتى يقال: متى يرفع رأسه؟ ثم يعود الى فراشه فينام ما شاء الله ثم يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران و يقلب بصره في السماء ثم يستن و يتطهر و يقوم الى المسجد و يصلّي الأربع ركعات كما ركع قبل ذلك ثم يعود الى فراشه فينام ما شاء الله ثم يستيقظ و يجلس و يتلو الآيات من آل عمران و يقلب بصره في السماء ثم يستن و يتطهر و يقوم الى المسجد فيوتر و يصلّي الركعتين ثم يخرج الى الصلاة»^(١)

و في صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«ان رسول الله ﷺ كان اذا صلى العشاء الآخرة أمر بوضوئه و سواكه فوضع عند رأسه منخماً فيرقد ما شاء الله ثم يقوم فيستاك و يتوضأ و

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٩ / الباب ٥٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

يصلّي أربع ركعات ثمّ يرقد ثمّ يقوم فيستاك ويتوضّأ و يصلّي أربع ركعات ثمّ يرقد حتّى اذا كان في وجه الصبح قام فأوتر ثمّ صلّي الركعتين ثمّ قال: لقد كان لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة قلت: متى كان يقوم؟ قال: بعد ثلث الليل»^(١)

ولا ينافي قيامه ﷺ بعد ثلث الليل ما في الروايات المتقدّمة من أنّ أوّل وقت صلاة الليل بعد النصف لأنّه ﷺ لعله يقوم ويستاك ويتوضّأ و يصلّي بعض الصلوات حتّى يتتصف ويدخل وقت صلاة الليل؛ مضافاً الى أنّ هناك مرسلّة الكليني:

«و قال في حديث آخر: بعد نصف الليل»^(٢)

يعنى يقوم ﷺ بعد نصف الليل.

و يستفاد التفريق أيضاً من موثّقة ابن بكير قال:

«قال أبو عبد الله ﷺ: ما كان يحمد الرجل أن يقوم من آخر الليل

فيصلّي صلاته ضربة واحدة ثمّ ينام و يذهب»^(٣)

أمّا ما يدلّ على أفضليّة كون الوتر في السحر أي ما بين الفجرين فصحيحة

معاوية بن وهب قال:

«سألت أبا عبد الله ﷺ عن أفضل ساعات الوتر، فقال: الفجر أوّل

ذلك»^(٤)

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٠ / الباب ٥٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٠ / الباب ٥٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٧١ / الباب ٥٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٧١ / الباب ٥٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

(مسألة ٩): يجوز للمسافر والشاب الذي يصعب عليه نافلة الليل في وقتها تقديمها على النصف وكذا كل ذي عذر كالشيخ وخائف البرد أو الاحتلام والمريض و ينبغي لهم نية التعجيل لا الأداء.

الشرح:

تقدم في المسألة الثامنة أنّ مبدأ نافلة الليل انتصاف الليل و استدللنا عليه بروايات و بالشهرة و نقل الاجماع؛ و الآن نقول أنّه يجوز للمسافر والشاب الذي يصعب عليه نافلة الليل في وقتها تقديمها على النصف و كذا كل ذي عذر كالشيخ و خائف البرد أو الاحتلام و المريض.

و أمّا جوازه للمسافر فلموثقة سماعة بن مهران:

«أنّه سأل أبا الحسن الأوّل عليه السلام عن وقت صلاة الليل في السفر، فقال:

من حين تصلي العتمة الى أن ينفجر الصبح»^(١)

و خبر أبي جرير بن ادريس أو حسنته عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام

قال:

«قال: صلّ صلاة الليل في السفر من أوّل الليل في المحمل و الوتر و

ركعتي الفجر»^(٢)

و صحيحة ليث المرادي قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الصيف في الليالي القصار صلاة

الليل في أوّل الليل، فقال: نعم، نعم ما رأيت و نعم ما صنعت، يعني

في السفر قال: و سألته عن الرجل يخاف الجنابة في السفر أو في

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٥١/ الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٢- الفقيه ١: ٣٠٢/ الباب وقت صلاة الليل / الحديث ٧.

البرد فيعجل صلاة الليل و الوتر في أوّل الليل، فقال: نعم»^(١).

و خبر علي بن سعيد:

«أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الليل و الوتر في السفر من أوّل

الليل قال: نعم»^(٢).

و صحيحة محمد بن حمّاد بن حرّان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن صلاة الليل أصلّيها أوّل الليل؟ قال: نعم أنّي لأفعل ذلك،

فاذا أعجلني الجمال صلّيتها في المحمل»^(٣).

و ما رواه الشهيد في الذكرى عن إبراهيم بن سيّابة قال:

«كتب بعض أهل بيتي الى أبي محمد عليه السلام في صلاة المسافر أوّل الليل و

صلاة الليل فكتب: فضل صلاة المسافر من أوّل الليل كفضل صلاة

المقيم في الحضر من آخر الليل»^(٤).

و الظاهر من هذه الروايات أنّه يجوز للمسافر أن يصلّي صلاة الليل أوّل الليل و

أنّه يوسع الوقت له من حين يصلّي العتمة الى أن ينفجر الصبح كما في موثقة

سماعة؛ هذا اذا خاف الفوت في آخر الليل، أمّا اذا لم يخف الفوت فالأفضل

تأخيرها الى ما بعد النصف لاختصاص التقديم في بعض الأخبار بما اذا خاف

الفوت منها.

و لكنّ الأفضل تأخير صلاة الليل الى ما بعد النصف اذا لم يخف الفوت و ذلك

لصحيحة عبد الرحمن بن أبي نجران قال:

«سألنا أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة بالليل في السفر في المحمل قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٩ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٠ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٢ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٤ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٩.

اذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر و صل حيث ذهب بك
بعيرك قلت: جعلت فداك في أول الليل؟ فقال: اذا خفت الفوت في
آخره»^(١).

و مثلها صحيحة أبان بن تغلب قال:

«خرجت مع أبي عبد الله عليه السلام فيما بين مكة و المدينة فكان يقول: أمّا
أنتم فشبّاب تؤخّرون و أمّا أنا فشيخ أعجل فكان يصلي صلاة الليل
أول الليل»^(٢).

و خبر الحلبي قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الليل و الوتر في أول الليل في السفر
اذا تخوّفت البرد و كانت علة. فقال: لا بأس أنا أفعل اذا تخوّفت»^(٣).

و خبر علي بن سعيد (على نقل الشيخ في التهذيب):

«أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الليل و الوتر في السفر من أول
الليل اذا لم يستطع أن يصلي في آخره، قال: نعم»^(٤).

و صحيحة يعقوب بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن الرجل يخاف الجنابة في السفر أو البرد أيعجل صلاة
الليل و الوتر في أول الليل؟ قال: نعم»^(٥).

و ليس المقام مقام الاطلاق و التقييد حتى يقال أنه اذا لم يخف الفوت لايجوز

١ - وسائل الشيعة ٤: ٣٣١ / الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ١٣. (روى ذيله في الباب ٤٤ من أبواب
المواقيت / الحديث ٧)

٢ - وسائل الشيعة ٤: ٢٥٤ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٨.

٣ - وسائل الشيعة ٤: ٢٥١ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٤ - وسائل الشيعة ٣: ١٨٢ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٤ - التهذيب ٢: ١٦٩ / الباب ٩ من كتاب
الصلاة / الحديث ١٢٨.

٥ - وسائل الشيعة ٣: ١٨٣ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

التقديم لأنه أولاً تأبى موثقة سماعة المتقدمة عن التقييد كما هو واضح وكذا صحيحة محمد بن حمران. و أما المكاتبه فكالنص في أنّ المعبر في جواز تقديم نافلة الليل صرف عنوان السفر و ان لم يخف الفوت أو البرد في آخر الليل. و ثانياً أنه لا يصلح غير صحيحة عبدالرحمن بن أبي نجران من الروايات للتقييد لأنّ القيد فيها قد أتى في كلام السائل و مفهوم خبر الحلبي أيضاً لا يدلّ على المنع. و أما صحيحة عبدالرحمن بن أبي نجران فموردها معارض لصحيحة محمد بن حمران.

و ثالثاً أنّ الظاهر من صحيحة أبي بصير أنّ خوف الفوت في آخر الليل اذا لم يأت بها في أول الليل هو عنوان مستقل للتقديم، فأنه روى عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«اذا خشيت أن لا تقوم آخر الليل أو كانت بك علة أو أصابك برد فصلّ صلاتك و أوتر من أول الليل»^(١)

و أما جواز تقديم نافلة الليل لمن خاف أن لا يقوم آخر الليل كالشاب أو من كان به علة من مرض و غيره أو أصابه برد و نحو ذلك فيدلّ عليه صحيحة أبي بصير المتقدمة آنفاً، و كذا صحيحة يعقوب الأحمر قال:

«سألته عن صلاة الليل في الصيف في الليالي القصار في أول الليل قال: نعم، نعم ما رأيت و نعم ما صنعت! ثم قال: إنّ الشاب يكثر النوم فأنا أمرك به»^(٢)

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٢ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٤ / الباب ٤٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٧.

(مسألة ١٠): اذا دار الأمر بين تقديم صلاة الليل على وقتها أو قضائها فالأرجح القضاء.

الشرح:

تقدّم في المسألة التاسعة أنّه يجوز تقديم صلاة الليل قبل انتصاف الليل للمسافر ولمن كان له عذر من المرض أو الخوف من الجنابة و البرد و عدم القيام آخر الليل و الآن نقول أنّه اذا دار الأمر بين تقديم صلاة الليل على وقتها لمن غلبه النوم و بين قضائها فالأرجح القضاء و ذلك لعدّة روايات:

منها صحيحة معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال:

«قلت له: إنّ رجلاً من مواليك من صلحائهم شكى اليّ ما يلقي من النوم و قال: أنّي أريد القيام (بالصلاة) بالليل فيغلبني النوم حتّى أصبح فربما قضيت صلاتي الشهر المتتابع و الشهرين أصبر على ثقله. فقال: قرّة عين والله! قرّة عين والله! و لم يرخص في النوافل (الصلاة) أوّل الليل و قال: القضاء بالنهار أفضل قلت: فإنّ من نسائنا أبقاراً الجارية تحبّ الخير و أهله و تحرص على الصلاة فيغلبها النوم حتّى ربما قضت و ربما ضعفت عن قضائه و هي تقوى عليه أوّل الليل فرخص لهنّ في الصلاة أوّل الليل اذا ضعفن و ضيعن القضاء»^(١).

و منها صحيحة عمر بن حنظلة أنّه قال لأبي عبد الله عليه السلام:

«انّي مكثت ثمانية عشر ليلة أنوي القيام فلا أقوم أفأصلي أوّل الليل؟ قال: لا، اقض بالنهار فاني أكره أن تتخذ ذلك خلقاً»^(٢).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٥ / الباب ٤٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١ و ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٦ / الباب ٤٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

و منها صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال:

«قلت: الرجل من أمره القيام بالليل تمضي عليه الليلة و الليلتان و

الثلاث لا يقوم، فيقضي أحب اليك أم يعجل الوتر أول الليل؟ قال:

لا، بل يقضي و ان كان ثلاثين ليلة»^(١).

و منها خبر محمد بن مسلم قال:

«سألته عن الرجل لا يستيقظ من آخر الليل حتى يمضي لذلك العشر

و الخمس عشرة فيصلّى أول الليل أحب اليك أم يقضي؟ قال: لا، بل

يقضي أحب اليّ أنّي أكره أن يتخذ ذلك خلقاً و كان زرارة يقول:

كيف تقضى صلاة لم يدخل وقتها؟ إنّما وقتها بعد نصف الليل»^(٢).

و الظاهر أنّ العلة لأفضليّة القضاء هو الاهتمام بأن يستيقظ آخر الليل كما يظهر

من الروايات الثلاث الأخيرة بل في الأولى و الثالثة منها تصريح به بقريته قوله عليه السلام:

«أنّي أكره أن يتخذ ذلك خلقاً» و يشير اليه بل يصرّح خبر مرّام عن أبي عبد الله عليه السلام:

قال:

«قلت له: متى أصلي صلاة الليل؟ فقال: صلّها آخر الليل قال: فقلت:

فأنّي لأستنبه؛ فقال: تستنبه مرّة فتصلّيها و تنام فتقضّيها، فاذا

اهتممت بقضائها بالنهار استنبهت»^(٣).

ثمّ اعلم أنّ الظاهر من هذه الروايات أفضليّة القضاء على التقديم لمن يصير

خلقاً له اذا قدّمها و هذا كمن يغلبه النوم، و أمّا مثل تقديم المسافر أو خائف البرد

أو الجنابة أو المريض فلا دليل على الأرجحية و ان لم يبعد اشعار بعض هذه

الروايات بها.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٦ / الباب ٤٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٦ / الباب ٤٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٥٦ / الباب ٤٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

(مسألة ١١): اذا قدّمها ثمّ انتبه في وقتها ليس عليه الاعادة.

الشرح:

اذا قدّم صلاة الليل على انتصاف الليل لخوف عدم الانتباه ثمّ انتبه في وقتها ليس عليه الاعادة و ذلك لامثال الأمر المتعلّق بصلاة الليل قبل الانتصاف لمن خاف من عدم القيام آخر الليل فاذا امتثل سقط الأمر و لامقتضى اللاتيان بها ثانياً.

(مسألة ١٢): اذا طلع الفجر وقد صلّى من صلاة الليل أربع ركعات أو أزيد أتمّها مخفّفة و ان لم يتلبّس بها قدّم ركعتي الفجر ثمّ فريضته وقضاها ولو اشتغل بها أتمّ ما في يده ثمّ أتى بركعتي الفجر و فريضته وقضى البقية بعد ذلك.

الشرح:

تقدّم في الفرع الثالث من المسألة الثامنة أنه اذا انتبه و قد طلع الفجر يجوز له أن يصلّي صلاة الليل و الوتر قبل صلاة الصبح بشرط أن لا يتضيّق وقت فضيلة صلاة الصبح و لا يكون منه عادة، و دلّنا على ذلك صحيحة سليمان بن خالد و صحيحة عمر بن يزيد المتقدمان و كذا خبر اسحاق بن عمّار.^(١)

و الظاهر من تلك الأخبار توسعة الوقت لمن انتبه و قد طلع الفجر و الان نقول اذا جاز لمن انتبه بعد الفجر أن يشتغل بصلاة الليل فبطريق أولى يجوز اتمامها اذا صلّى من صلاة الليل ركعات ثمّ طلع الفجر و يؤيده أو يدلّ عليه بمعونة الشهرة و الاجماع المنقول خبر محمّد بن النعمان قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: اذا كنت أنت صلّيت أربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع الفجر فأتمّ الصلاة طلع أو لم يطلع.»^(٢)

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦١ و ٢٦٢ / الباب ٤٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣ و ٥ و ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٠ / الباب ٤٧ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

و يدلّ عليه في الجملة خبر يعقوب البرّاز قال:
«قلت له: أقوم قبل الفجر بقليل فأصلي أربع ركعات ثمّ أتخوّف
أن ينفجر الفجر، أبدأ بالوتر أو أتمّ الركعات؟ فقال: لا بل أوتر وأخّر
الركعات حتّى تقضيها في صدر النهار»^(١)
و ذيل الرواية تحمل على أفضليّة القضاء أو على خوف العادة أو على الاعتناء
بصلاة الصبح.

(مسألة ١٣): قد مرّ أنّ الأفضل في كلّ صلاة تعجيلها فنقول: يستثنى من ذلك

موارد:

«الأوّل»: الظهر و العصر لمن أراد الاتيان بنافلتهما وكذا الفجر اذا لم يقدم
نافلتها قبل دخول الوقت.

«الثاني»: مطلق الحاضرة لمن عليه فائتة و أراد اتيانها.

الشرح:

قد مرّ أنّ الأفضل في كلّ صلاة تعجيلها و مرّ الدليل على ذلك و لا بأس بذكر
بعض الروايات الظاهرة فيه ثانياً، ففي صحيحة زرارة قال:
«قال أبو جعفر عليه السلام: اعلم أنّ أوّل الوقت أبداً أفضل فعجّل الخير ما
استطعت و أحبّ الأعمال الى الله ما داوم عليه العبد و ان قلّ»^(٢)
و في الصحيحة الثانية عن زرارة قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلحك الله وقت كلّ صلاة أوّل الوقت أفضل

أو وسطه أو آخره؟ قال: أوّله، إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إنّ الله عزّوجلّ

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٠ / الباب ٤٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٢١ / الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

يحبّ من الخير ما يعجّل»^(١).

و في صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سمعتَه يقول: لكلّ صلاة وقتان و أوّل الوقت أفضله و ليس لاحد

أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا في عذر من غير علة»^(٢).

و حينئذ نقول أنّه يستثنى من ذلك موارد:

«الأول»: الظهر و العصر لمن أراد الاتيان بنافلتهما ففي صحيحة زرارة عن

أبي جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن وقت الظهر، فقال: ذراع من زوال الشمس و وقت العصر

ذراعان من وقت الظهر فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس ثمّ قال:

إنّ حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائمة و كان اذا مضى منه ذراع

صلى الظهر و اذا مضى منه ذراعان صلى العصر ثمّ قال: أتدري لم

جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافلة

لك أن تتنفل من زوال الشمس الى أن يمضى ذراع فاذا بلغ فيؤك

ذراعاً من الزوال بدأت بالفريضة و تركت النافلة و اذا بلغ فيؤك

ذراعين بدأت بالفريضة و تركت النافلة»^(٣).

و نظير ذلك روايات آخر قد تقدّمت و أنت اذا تأملت فيها علمت أنّ الشارع

جعل وقت الظهر ذراعاً من زوال الشمس و العصر ذراعين من وقت الظهر لمكان

أفضليّة تأخير الظهرين لأداء النافلة و لاهتمامه بذلك فعليه لو لم يرد الاتيان بناافلة

الظهر أو العصر فأفضليّة تعجيل الصلاة بحالها؛ و هكذا الحال لمن يصلي صلاة

الصبح و لم يقدّم نافلتها قبل دخول الوقت فالأفضل له الاتيان بناافلة الفجر ثمّ

١- وسائل الشيعة ٤: ١٢٢/الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٢٢/الباب ٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٤١/الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣ و ٤.

الأتیان بالفريضة لروايات الواردة في النافلة عموماً أو خصوص نافلة الفجر.
«الثاني»: مطلق الحاضرة لمن عليه فائتة و أراد اتيانها.

و تدل عليه روايات منها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (في حديث):
«قال: اذا دخل وقت صلاة و لم يتم ما قد فاته فليقض ما لم يتخوف
أن يذهب وقت هذه الصلاة التي قد حضرت و هذه أحق بوقتها
فليصلها فاذا قضاها فليصل ما فاته ممّا قد مضى»^(١).
و منها صحيحة ثانية لزرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«اذا نسيت صلاة أو صلّيتها بغير وضوء و كان عليك قضاء صلوات
الى أن قال:- و ان كنت قد ذكرت أنك لم تصلّ العصر حتى دخل
وقت المغرب و لم تخف فوتها فصلّ العصر ثم صلّ المغرب فان
كنت قد صلّيت المغرب فقم فصلّ العصر و ان كنت قد صلّيت من
المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فأتمّها ركعتين
ثم تسلّم ثم تصلّي المغرب الى أن قال:- فان كنت قد نسيت العشاء
الأخرة حتى صلّيت الفجر فصلّ العشاء الأخرة و ان كنت ذكرتها و
أنت في الركعة الأولى أو في الثانية من الغداة فانوها العشاء ثم قم
فصلّ الغداة و أذن و أقم؛ و ان كانت المغرب و العشاء قد فاتتك
جميعاً فابدأ بهما قبل أن تصلّي الغداة، ابدأ بالمغرب ثم العشاء فان
خشيت أن تفوتك الغداة ان بدأت بهما فابدأ بالمغرب ثم الغداة ثم
صلّ العشاء. الحديث»^(٢).

و منها صحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال:

«سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل نسي صلاة حتى دخل وقت صلاة

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٧ / الباب ٦٢ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٩٠ / الباب ٦٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

أخرى، فقال: اذا نسي الصلاة أو نام عنها صلّى حين يذكرها فاذا ذكرها و هو في صلاة بدأ بالتي نسي و ان ذكرها مع امام فى صلاة المغرب أتمّها بركعة ثم صلّى المغرب ثم صلّى العتمة بعدها و ان كان صلّى العتمة وحده فصلّى منها ركعتين ثم ذكر أنّه نسي المغرب أتمّها بركعة فتكون صلاته للمغرب ثلاث ركعات ثم يصليّ العتمة بعد ذلك»^(١)

و منها خبر عبيد بن زرارة عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«اذا فاتتك صلاة فذكرتها في وقت أخرى فان كنت تعلم أنّك اذا صلّيت التي فاتتك من الأخرى في وقت فابدأ بالتي فاتتك فانّ الله عزّوجلّ يقول: ﴿أقم الصلاة لذكري﴾ و ان كنت تعلم أنّك اذا صلّيت التي فاتتك فاتتك التي بعدها فابدأ بالتي أنت في وقتها و اقض الأخرى»^(٢)

و منها صحيحة ثالثة لزرارة عن أبي جعفر عليه السلام:

«أنّه سئل عن رجل صلّى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلّها أو نام عنها، فقال: يقضيها اذا ذكرها في أيّ ساعة ذكرها من ليل أو نهار. الحديث»^(٣)

و لا يعارض الروايات المتقدّمة صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«ان نام رجل و لم يصلّ صلاة المغرب و العشاء أو نسي فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلّيها كليهما فليصلّهما و ان خشى أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة و ان استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصلّ

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٩١ / الباب ٦٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٧ / الباب ٦٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٤ / الباب ٥٧ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

الفجر ثمّ المغرب ثمّ العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس فان خاف
 أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليصل المغرب و يدع
 العشاء الآخرة حتّى تطلع الشمس و يذهب شعاعها ثمّ ليصلها»^(١)
 و لا صحيحة ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
 «ان نام رجل أو نسي أن يصلي المغرب و العشاء الآخرة فان استيقظ
 قبل الفجر قدر ما يصلّيها كليهما فليصلهما و ان خاف أن تفوته
 إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة و ان استيقظ بعد الفجر فليصل
 الصبح ثمّ المغرب ثمّ العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس»^(٢)
 لأنهما إنّما ترفعان الوجوب بعد عدم خصوصية في صلاة الصبح فيبقى
 الاستحباب بحاله مضافاً الى اختصاصهما بالعادة.

«الثالث»: في التيمّم مع احتمال زوال العذر أو رجائه، و أمّا في غيره من
 الأعذار فالأقوى وجوب التأخير و عدم جواز البدار.

الشرح:

اعلم أنّ التيمّم بدل اضطراري للوضوء أو الغسل فالمضطرّ الى التيمّم من كان
 ذا عذر عن استعمال الماء تمام الوقت أو من لم يصب الماء تمام الوقت فمن
 يرجو لنفسه زوال العذر فمقتضى القاعدة الأولى أنّه لا يكون مضطراً فلا يصحّ منه
 التيمّم لما هو المختار في محلّه من أنّه لا يجوز البدار و الانتقال الى البديل
 الاضطراري عند رجاء زوال العذر في بعض الوقت لعدم صدق الاضطرار على
 مثل هذا ما لم يرد على خلافه نصّ؛ إلا أنّه قد قيل كما في المتن - قام الدليل على

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٨ / الباب ٦٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٨ / الباب ٦٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

جواز البدار في التيمّم وهو ما دلّ على أفضليّة تأخير الصلاة عند رجاء زوال العذر المستلزم لجواز تقديم الصلاة و جواز البدار فيها فيرفع اليد عن مقتضى القاعدة للنصّ لكنّه يختصّ بالتيمّم، أمّا سائر الأعذار فيبقى تحت عموم القاعدة فلا دليل على البدار فيها فلا يجوز تقديم الصلاة في سائر الأعذار عند رجاء زوالها. وفيه ما سيجيء من تماميّة دلالة الروايات المدعى ظهورها على أفضليّة التأخير.

«الرابع»: لمدافعة الأخبثين ونحوهما فيؤخر لدفعهما.

الشرح:

يستحبّ تأخير الصلاة لمن يكون ذا حاجة الى دفع الأخبثين حتّى يدفعهما و ذلك للجمع بين الطائفتين من الروايات إحداهما أمره بتأخير الصلاة حتّى الدفع و الثانية ناطقة بجواز الصلاة ان احتمل الصبر.^(١) و سيأتي البحث عن ذلك في محلّه ان شاء الله.

«الخامس»: اذا لم يكن له اقبال فيؤخر الى حصوله.

الشرح:

اعلم أنّه قد تأكّد في بعض الروايات الاقبال بالقلب على الصلاة و المداومة على النوافل ليكمل بها ما ذهب من المكتوبة و كان لاهياً قلبه فيها فمنها صحيحة محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «انّ العبد ليرفع له من صلاته نصفها أو ثلثها أو ربعها أو خمسها فما

١- وسائل الشيعة ٧: ٢٥١ / الباب ٨ من أبواب قواطع الصلاة.

يرفع له إلا ما أقبل عليه منها بقلبه و إنما أمرنا بالنافلة لئتم لهم بها ما
نقصوا من الفريضة»^(١).

و في موثقة أبي بصير قال:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كل سهو في الصلاة يطرح منها غير أن
الله يتم بالنوافل»^(٢).

و خبر أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال:

«يا أباذر ركعتان مقتصدتان في تفكر خير من قيام ليلة و القلب
سأه»^(٣).

فما ذكره الماتن من استحباب تأخير الصلاة عن أول وقتها الى حصول الاقبال
إذا لم يكن له اقبال يستفاد من هذه الروايات لترجيحها على الروايات الآمرة باتيان
الصلاة أول الوقت في مقام المزاحمة لأن روح الصلاة في اقبال القلب فيها و قد
وردت أيضاً روايات ظاهرها ترجيح التأخير حتى يكون أمكن له في الصلاة.
منها صحيحة عمر بن يزيد قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكون في جانب المصر فتحضر المغرب و أنا
أريد المنزل فان أخرت الصلاة حتى أصلي في المنزل كان أمكن لي
و أدركني المساء أفأصلي في بعض المساجد؟ فقال: صل في
منزلك»^(٤).

و منها خبر عمر بن يزيد قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب، فقال: إذا كان أرفق بك و

١- وسائل الشيعة ٤: ٧١/ الباب ١٧ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٧٣/ الباب ١٧ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٧٤/ الباب ١٧ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٩٧/ الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

أمكن لك في صلاتك و كنت في حوائجك فلك أن تؤخرها الى ريع الليل. فقال: قال لي هذا و هو شاهد في بلده»^(١)
و منها خبر آخر لعمر بن يزيد قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكون مع هؤلاء و أنصرف من عندهم عند المغرب فأمرّ بالمساجد فأقيمت الصلاة، فان أنا نزلت أصلي معهم لم أستمكن من الأذان و الإقامة و افتتاح الصلاة فقال: ائت منزلك و انزع ثيابك و ان أردت أن تتوضأ فتوضأ و صلّ فانك في وقت الى ريع الليل»^(٢)

فإن الظاهر من هذه الروايات ترجيح تأخيرها الى آخر وقت الفضيلة.

«السادس»: لانتظار الجماعة اذا لم يفض الى الافراط في التأخير وكذا لتحصيل كمال آخر كحضور المسجد أو كثرة المقتدين أو نحو ذلك.

الشرح:

اذا كان الأمر بين الصلاة في أول الوقت فرادى و الصلاة جماعة بعد مضي مقدار من أول الوقت مع حفظ وقت الفضيلة فالصلاة جماعة في الوقت الثاني أفضل و ذلك للعمومات الواردة في فضل الجماعة و أنها تعادل بأربع و عشرين ركعة الى الف ركعة و كلما ازداد الأفراد ازداد الثواب.

و هكذا الحال اذا كان التأخير لتكثّر المقتدين لما ورد في ازدياد الثواب بازدياد المقتدين حتى ينتهي ثوابه الى ما لانهاية له و هكذا لتحصيل كمال آخر كحضور المسجد للحثّ على الحضور في المساجد في أوقات الصلاة.

١- وسائل الشيعة ٤: ١٩٥/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٩٦/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

و أمّا اذا دار الأمر بين الصلاة في وقت الفضيلة أو الانتظار للجماعة الى أن مضى وقت الفضيلة فأيهما أفضل؟ ليس هناك نصّ خاصّ يرجع اليه و لا يكون المقام على الظاهر مقام التزاحم بل الظاهر تعارض عمومات الصلاة في أوّل الوقت و عمومات الصلاة مع الجماعة فيمكن أن يقال بتساقطهما و تخير المصلّي كما في تعارض فضيلة حضور المسجد و ادراك كمال آخر.

و لكنّ الانصاف انصراف عمومات الجماعة عن الصلاة خارج وقت الفضيلة و كذا الكلام في التأخير لادراك كمال آخر في مقام الدوران و ذلك للسيرة القطعيّة من الرسول ﷺ و الأئمة الأطهار عليهم السلام على اقامة الصلاة جماعة في وقت الفضيلة بل أوّل الوقت و هذه السيرة مستمرة بين المسلمين من العامّة و الخاصّة الى الآن أيضاً.

«السابع»: تأخير الفجر عند مزاحمة صلاة الليل اذا صلّى منها أربع ركعات.

الشرح:

تقدّم شرح ذلك في المسألة الثانية عشر فراجع.

«الثامن»: المسافر المستعجل.

الشرح:

قد وردت روايات في جواز تأخير المغرب حتّى يغيب الشفق بل بعده في السفر كصحيحة عمر بن يزيد قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: وقت المغرب في السفر الى ثلث الليل»^(١).

١- وسائل الشيعة ٤: ١٩٣/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

و صحيحة عبيد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لابأس أن تؤخر المغرب في السفر حتى يغيب الشفق. الحديث»^(١)

و صحيحة أبي بصير قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: أنت في وقت من المغرب في السفر الى خمسة

أميال من بعد غروب الشمس»^(٢)

و صحيحة علي بن يقطين قال:

«سألته عن الرجل تدركه صلاة المغرب في الطريق، أيؤخرها الى

أن يغيب الشفق؟ قال: لابأس بذلك في السفر، فأما في الحضر فدون

ذلك شيئاً»^(٣)

و الظاهر من هذه الأخبار أنه لاكرهه في تأخير صلاة المغرب عن غيبوبة

الشفق اذا كان مسافراً فلا يرتبط بما نحن فيه من أفضلية التأخير بالنسبة الى

التعجيل للمسافر المستعجل و عليه فلا دليل هناك على هذا المورد.

«التاسع»: المريية للصبى تؤخر الظهرين لتجعلهما مع العشاءين بغسل

واحد لثوبها.

الشرح:

هل يكون تأخير الظهرين عن وقت الفضيلة للمريية للصبى لتجمعهما مع

العشاءين بغسل واحد لثوبها من موارد الاستثناء عن أفضلية التعجيل؟ فنقول: ان

كان الدليل خبر أبي حفص عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ١٩٤/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٩٤/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٩٧/الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٥.

«سئل عن امرأة ليس لها إلا قميص واحد و لها مولود فيبول عليها، كيف؟ قال: تغسل القميص في اليوم مرّة»^(١)

فهو مطلق و لا يخصّص عمومات استحباب تعجيل الصلاة لأوّل وقتها بل غسل القميص في اليوم مرّة يجتمع مع التعجيل و التأخير كما اذا صلّت الظهرين و العشاءين معاً فإنّها أخرت الظهرين و قدّمت العشاءين.

و ان كان قاعدة الحرج فيدور مدار ذلك فيجب تطهير ثوبها للصلاة ما لم يكن حرجياً فاذا جاء الحرج بمقدار ذلك يرفع التكليف و عليه لا يرتبط هذا بما نحن فيه أيضاً و لا يكون من موارد الاستثناء عن أفضلية التعجيل نعم اذا كان غسل ثوبها لها زائداً على مرّة واحدة في يوم و ليلة حرجياً و مشقة و علمت بانها لو أخرت صلاة الظهرين الى آخر الوقت لتغسل ثوبها تمكّنت من صلاة العشاءين أيضاً مع الطهارة فحينئذ يجب لها ذلك، فأين هذا من استحباب التأخير.

«العاشر»: المستحاضة الكبرى تؤخّر الظهر و المغرب الى آخر وقت فضيلتهما لتجمع بين الأولى و العصر و بين الثانية و العشاء بغسل واحد.

الشرح:

يجب على مستحاضة الكبرى أن تغسل لكل صلاة إلا أنه تجوز لها أن تجمع بين الظهر و العصر بغسل واحد و أن تجمع بين المغرب و العشاء بغسل واحد و يمكن أن تؤخّر الظهر الى آخر وقت فضيلتها و تقدّم العصر الى أوّل وقت فضيلتها و تصلّيها بغسل واحد و كذا المغرب و العشاء، و أمّا أفضلية هذا التأخير بالنسبة الى الظهر و المغرب ففيها تأمل.

١- وسائل الشيعة ٣: ١٠٠٤ / الباب ٤ من أبواب النجاسات / الحديث ١.

«الحادي عشر»: العشاء تؤخّر الى وقت فضيلتها وهو بعد ذهاب الشفق بل الأولى تأخير العصر الى المثل وان كان ابتداء وقت فضيلتها من الزوال.

الشرح:

تقدّم شرح ذلك في أوقات الصلاة.

«الثاني عشر»: المغرب و العشاء لمن أفاض من عرفات الى المشعر فأنه يؤخّرهما ولو الى ريع الليل بل ولو الى ثلثه.

الشرح:

يستحبّ لمن أفاض من عرفات الى المشعر أن يؤخّر صلاتي المغرب و العشاء حتّى يؤدّيها في المزدلفة و ان مضى من الليل ربعه أو ثلثه و ذلك للجمع بين الطائفتين من الروايات، إحداهما تنهى عن الصلاة بالعرفة و تأمر بأدائهما بالمزدلفة و ثانيتهما ناطقة بعدم البأس بأدائها بالعرفة.

أمّا الطائفة الأولى فكصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال:

«لاتصلّ المغرب حتّى تأتي جمعاً و ان ذهب ثلث الليل»^(١).

و موثقة سماعة قال:

«سألته عن الجمع بين المغرب و العشاء الآخرة بجمع فقال:

لاتصلّهما حتّى تنتهي الى جمع و ان مضى من الليل ما مضى فإنّ

رسول الله صلى الله عليه وآله جمعهما بأذان واحد و اقامتين كما جمع بين الظهر و

العصر بعرفات»^(٢).

و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ١٠: ٣٩/الباب ٥ من أبواب الوقوف بالمشعر/ الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ١٠: ٣٩/الباب ٥ من أبواب الوقوف بالمشعر/ الحديث ٢.

«قال: لاتصل المغرب حتى تأتي جمعاً فصل بها المغرب والعشاء الآخرة بأذان و اقامتين. الحديث»^(١)

و صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«صلاة المغرب و العشاء بجمع بأذان واحد و اقامتين و لاتصل بينهما شيئاً و قال: هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله»^(٢)

و مرسل الصدوق عن النبي صلى الله عليه وآله و الائمة عليهم السلام:

«أنه إنما سميت المزدلفة جمعاً لأنه يجمع فيها بين المغرب و العشاء بأذان واحد و اقامتين»^(٣)

و أما الطائفة الثانية: فكصحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«لابأس بأن يصلي الرجل المغرب اذا أمسى بعرفة»^(٤)

و الجمع بين الطائفتين هو أفضلية تأخير صلاة المغرب و العشاء عن أول الوقت حتى الوصول الى المشعر.

«الثالث عشر»: من خشى الحرّ يؤخر الظهر الى المثل ليبرد بها.

الشرح:

من خشى الحرّ يستحب له أن يؤخر الظهر الى المثل ليبرد بها و الدليل على ذلك موثقة زرارة قال:

«سألت أبا عبدالله عليه السلام عن وقت صلاة الظهر في القيظ فلم يجبني فلمّا أن كان بعد ذلك قال لعمر بن سعيد بن هلال: انّ زرارة سألتني عن

١- وسائل الشيعة ١٠: ٤٠/ الباب ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر/ الحديث ١.
 ٢- وسائل الشيعة ١٠: ٤٠/ الباب ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر/ الحديث ٣.
 ٣- وسائل الشيعة ١٠: ٤١/ الباب ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر/ الحديث ٦.
 ٤- وسائل الشيعة ١٠: ٣٩/ الباب ٥ من أبواب الوقوف بالمشعر/ الحديث ٣.

وقت صلاة الظهر في القيظ فلم أخبره فخرجت من ذلك فاقرأه مني السلام و قل له: اذا كان ظلك مثلك فصل الظهر و اذا كان ظلك مثليك فصل العصر»^(١)

قال الفيض الكاشاني في الوافي في بيان الحديث: و يحتمل أن يكون رخصة لتأخير الصلاتين حين شدة الحرّ الى الوقتين الآخرين لتحصيل برودة الهواء و سهولة الأمر على الناس و لاسيما في الجماعة في المواضع المكشوفة كما يدلّ عليه رواية معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:

«كان المؤذن يأتي النبي صلى الله عليه وآله في الحرّ في صلاة الظهر فيقول له رسول الله صلى الله عليه وآله: أبرد أبرد»^(٢)

لعلّ المراد من الابراد الدخول في آخر النهار و تأخير الصلاة عن أوّل وقته حتّى يبرد الهواء.

قال في القاموس: أبرد دخل في آخر النهار و ابرده جاء به بارداً. والابرادان: الغداة و العشي.

و قال في الفقيه: يعنى عجل، عجل قال: و أخذ ذلك من البريد الى آخر ما ذكره عليه السلام^(٣) انتهى موضع الحاجة من كلامه.

و أنت ترى أنّ الموثقة ظاهرة في استحباب تأخير الظهر الى المثل ليبرد بها.

١- وسائل الشيعة ٤: ١٤٤ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٢ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٣- الوافي ٥: ٢٤٨.

«الرابع عشر»: صلاة المغرب في حق من تتوق نفسه الى الافطار أو ينتظره أحد.

الشرح:

يستحب تقديم الصلاة على الافطار إلا أن يكون هناك من ينتظر افطاره و ذلك لصحيفة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام:

«أنه سئل عن الافطار أقبل الصلاة أو بعدها؟ قال: فقال: ان كان معه قوم يخشى أن يحبسهم عن عشائهم فليفطر معهم و ان كان غير ذلك فليصل ثم ليفطر»^(١)

و صحيفة زرارة و فضيل عن أبي جعفر عليه السلام:

«في رمضان تصلي ثم تفطر إلا أن تكون مع قوم ينتظرون الافطار فان كنت تفطر معهم فلا تخالف عليهم فافطر ثم صل و إلا فابدأ بالصلاة، قلت: و لم ذلك؟ قال: لأنه قد حضر ك فرضان: الافطار و الصلاة، فابدأ بأفضلهما، و أفضلهما الصلاة ثم قال: تصلي و أنت صائم فتكتب صلاتك تلك فتختم بالصوم أحب الي»^(٢)

و أما استحباب تأخير صلاة المغرب في حق من تتوق نفسه الى الافطار فيستدل له بما في المقنعة عن المفيد قال:

«و روي أيضاً في ذلك: أنك اذا كنت تتمكن من الصلاة و تعقلها و تأتي على جميع حدودها قبل أن تفطر فالأفضل أن تصلي قبل الافطار و ان كنت ممن تنازعك نفسك للافطار و تشغلك شهوتك عن الصلاة فابدأ بالافطار ليذهب عنك و سواس النفس اللوامة، غير

١- وسائل الشيعة ١٠: ١٤٩ / الباب ٧ من أبواب آداب الصائم / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ١٠: ١٥٠ / الباب ٧ من أبواب آداب الصائم / الحديث ٢.

أن ذلك مشروط بأنه لا يشتغل بالافطار قبل الصلاة الى أن يخرج وقت الصلاة»^(١).

الأن الرواية ضعيفة غير قابلة للاستدلال بها على استحباب تأخير الصلاة عن الافطار مضافاً الى ورود روايات صحيحة تؤكد بأن تكون الصلاة قبل الافطار كما مرّت.

و ليس هناك دليل آخر إلا ما قد يدعى من دلالة صحيحة عمر بن يزيد قال:
«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أكون في جانب المصر فتحضر المغرب و أنا
أريد المنزل فان أخرت الصلاة حتى أصلي في المنزل كان أمكن لي
و أدركني المساء أفصلي في بعض المساجد؟ فقال: صل في
منزلك»^(٢).

ولكن الرواية وردت لحصول الاقبال و التوجه الذين هما روح العبادة لله سبحانه و الصلاة من دونهما مجرد لقلقة اللسان و أين هذا من الصلاة ممن تتوق نفسه الى الافطار الذي يكون أقرب الى الله لخلوّ بطنه من الطعام فأين يكون اقبال للقلب مع امتلاء المعدة حتى يكون التأخير مستحباً.

١- وسائل الشيعة ١٠: ١٥١ / الباب ٧ من أبواب آداب الصائم / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٩٧ / الباب ١٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

(مسألة ١٤): يستحبّ التعجيل في قضاء الفرائض و تقديمها على الحواضر وكذا يستحبّ التعجيل في قضاء النوافل اذا فاتت في أوقاتها الموظّفة والأفضل قضاء الليلية في الليل و النهارية في النهار.

الشرح:

في المسألة فرعان:

الفرع الأوّل

يستحبّ التعجيل في قضاء الفرائض و تقديمها على الحواضر

و تقدّم شرح ذلك في المورد الثاني من الموارد المستثناة عن استحباب التعجيل في الصلاة في المسألة الثالثة عشر. لكن يبقى الكلام في استحباب التعجيل في قضاء النوافل اذا فاتت في أوقاتها الموظّفة و يدلّ عليه صحيحة أبي بصير قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: ان قويت فاقض صلاة النهار بالليل»^(١).

و صحيحة أخرى لأبي بصير قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: ان فاتك شيء من تطوّع الليل و النهار فاقضه عند زوال الشمس و بعد الظهر عند العصر و بعد المغرب و بعد العتمة و من آخر السحر»^(٢).

و خبر عنبسة العابد قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن قول الله عزّوجلّ: ﴿و هو الذي جعل الليل و النهار خلفه لمن أراد أن يذكرّ أو أراد شكوراً﴾؛ قال: قضاء صلاة

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٧ / الباب ٥٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٧ / الباب ٥٧ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

الليل بالنهار و صلاة النهار بالليل»^(١).

و صحيحة ذريح قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: فاتتني صلاة الليل في السفر أفاضيها بالنهار؟

فقال: نعم ان أطقت ذلك»^(٢).

و خبر محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«انّ علي بن الحسين عليه السلام كان اذا فاته شيء من الليل قضاها بالنهار و

ان فاته شيء من اليوم قضاها من الغد أو في الجمعة أو في الشهر و

كان اذا اجتمعت عليه الأشياء قضاها في شعبان حتى يكمل له عمل

السنة كلها كاملة»^(٣).

و ذيل الخبر يدلّ على التوسعة و التأكيد بالأتين بقضاء النوافل و ان طال

الزمان.

و لا يعارضها موثقة عمّار عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سألته عن الرجل ينام عن الفجر حتى تطلع الشمس و هو في السفر

كيف يصنع؟ أيجوز له أن يقضي بالنهار؟ قال: لا يقضي صلاة نافلة و لا

فريضة بالنهار و لا يجوز له و لا يثبت له و لكن يؤخرها فيقضيها بالليل»^(٤).

لأنّها - كما قال الشيخ - خبر شاذّ لا تعارض الأخبار المطابقة لظاهر القرآن.

و قال صاحب الوسائل في توجيهها: «هذا مخصوص بالسفر فيمكن حمله

على مرجوحية القضاء نهائياً لكثرة الشواغل للبال و قلة التوجه و الاقبال أو على

الصلاة على الراحلة».

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٥ / الباب ٥٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٧ / الباب ٥٧ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٦ / الباب ٥٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٨ / الباب ٥٧ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

الفرع الثاني في قضاء الليلية في الليل و النهارية في النهار

الأفضل قضاء الليلية في الليل و النهارية في النهار لصحيحة بريد بن معاوية العجلي عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:

«أفضل قضاء صلاة الليل في الساعة التي فاتتك آخر الليل و ليس بأس أن تقضيها بالنهار و قبل أن تزول الشمس»^(١).

و صحيحة معاوية بن عمّار قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: اقض ما فاتك من صلاة النهار بالنهار و ما فاتك من صلاة الليل بالليل قلت: أقضي وترين في ليلة؟ قال: نعم، اقض وتراً أولاً»^(٢).

و صحيحة اسماعيل الجعفي قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: أفضل قضاء النوافل قضاء صلاة الليل بالليل و صلاة النهار بالنهار قلت: و يكون وتران في ليلة؟ قال: لا قلت: و لم تأمرني أن أوتر وترين في ليلة؟ فقال عليه السلام: أحدهما قضاء»^(٣).

(مسألة ١٥): يجب تأخير الصلاة عن أوّل وقتها لذوي الأعذار مع رجاء زوالها أو احتمالها في آخر الوقت ما عدا التيمّم كما مرّ هنا و في بابه؛ وكذا يجب التأخير لتحصيل المقدمات الغير الحاصلة كالطهارة و الستر و غيرهما؛ وكذا لتعلّم أجزاء الصلاة و شرائطها بل وكذا لتعلّم أحكام الطوارئ من الشكّ و

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٥ / الباب ٥٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٦ / الباب ٥٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٦ / الباب ٥٧ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

السهو ونحوهما مع غلبة الاتفاق بل قد يقال مطلقاً لكن لا وجه له واذا دخل في الصلاة مع عدم تعلمها بطلت اذا كان متزلزلاً وان لم يتفق. وأما مع عدم التزلزل بحيث تحقق منه قصد الصلاة وقصد امتثال أمر الله تعالى فالأقوى الصحة.

نعم اذا اتفق شك أو سهو لا يعلم حكمه بطلت صلاته لكن له أن يبني على أحد الوجهين أو الوجه بقصد السؤال بعد الفراغ و الاعادة اذا خالف الواقع و أيضاً يجب التأخير اذا زاحمها واجب آخر مضيّق كازالة النجاسة عن المسجد أو أداء الدين المطالب به مع القدرة على أدائه أو حفظ النفس المحترمة أو نحو ذلك و اذا خالف و اشتغل بالصلاة عصي في ترك ذلك الواجب لكن صلاته صحيحة على الأقوى وان كان الأحوط الاعادة.

الشرح:

في المسألة فروع:

الفرع الأول

في تأخير الصلاة لذوي الأعذار مع رجاء زوالها أو احتمالها

يجب تأخير الصلاة عن أول وقتها لذوي الأعذار مع رجاء زوالها أو احتمالها في آخر الوقت حتى التيمّم كما مرّ في المسألة الثالثة عشرة، و ذلك أنّ الأحكام الصادرة من الشارع لذوي الأعذار إنّما هي للذين هم معذورون تمام الوقت و حيث أنّ العلم كاشف عن الواقع فلو علم ببقاء عذره الى آخر الوقت يجوز له أن يصليّ أول الوقت.

و أمّا مع رجاء زوال العذر أو احتمالها فليس هناك حكم؛ لأنّه لم يحرز الموضوع بعد، و لافرق في ذلك بين التيمّم و غيره لعدم الدليل على الفرق و روايات التيمّم لم تكن لها ظهور على ذلك و ما يظهر من بعضها من عدم الاعادة لو صليت مع التيمّم ثمّ أصاب الماء و الوقت باقٍ، يحمل على ما اذا علم ببقاء العذر

فصلّى ثمّ انكشف الخلاف فحينئذ لم يجب عليه إعادة الصلاة.
 و هل وجوب التأخير هنا عقليّ أو شرعيّ؟ الظاهر أنّه عقليّ و ذلك لعدم
 القدرة على أداء الصلاة أوّل الوقت و عدم التمكن من امتثال التكليف، أمّا
 الاختيارى فالفرض أنّه معذور فمن لم يصب ماء كيف يغتسل أو يتوضأ؛ و أمّا من
 ناحية التكليف الاضطراري فالفرض أنّه لم يحرز موضوعه لأنّ الصلاة مع التيمّم
 جائزة لمن كان لم يصب الماء تمام الوقت فلو شرع في الصلاة و الحال هذه
 لم يبرء ذمّته لأنّ الاشتغال اليقيني يستدعي البراءة اليقينيّة.
 نعم لو كان هناك دليل شرعيّ على جواز البدار مع رجاء زوال العذر أو احتمال
 كما احتمله بعض في التيمّم يجوز له الصلاة أوّل الوقت فان ارتفع العذر و الوقت
 باق لم يجب الاعادة لأنّ الدليل على جواز البدار كاشف عن الاجزاء.
 و هل يجوز لمن احتمل زوال عذره الاتيان بالصلاة أوّل الوقت برجاء الأمر و
 انّ الامتثال الاحتمالي كافٍ لو كان العذر باقياً الى آخر الوقت أو لايجوز بل عليه
 تحصيل الجزم؟ الظاهر الكفاية و ذلك لعدم الدليل زائداً على قصد القرية و أنّه
 يأتي بالصلاة لله و قرية اليه تعالى.

الفرع الثاني

في تأخير الصلاة لتحصيل المقدمات

يجب تأخير الصلاة لتحصيل المقدمات الغير الحاصلة كالطهارة و الستر و
 غيرهما و ذلك لأنّ الصلاة المأمور بها لها أجزاء و شرائط لو أخلّ بأحدها عمداً
 كانت الصلاة باطلة فمن لم يحصل له الماء أو التراب إلا بعد ساعة يجب عليه
 التأخير و كذا الستر و غيره.

الفرع الثالث في تأخير الصلاة لتعلم أحكامها

من كان جاهلاً بأجزاء الصلاة و شرائطها يجب عليه تأخير الصلاة ليتعلمها سواء كان جاهلاً بكلّ الأجزاء و الشرائط أو ببعضها أو بترتيب الأجزاء و الشرائط ففي جميع ذلك يجب عليه التعلّم و تأخير الصلاة حتّى يتعلّم أو يتضيق وقت الصلاة فتأتي حسب ميسوره و ذلك لأنّ الاشتغال اليقيني يستدعي البراءة اليقينية فمن كان جاهلاً بأجزاء الصلاة أو شرائطها كيف يتيقّن بالبرائة. و أمّا تعلم أحكام الطواري من الشكّ و السهو و نحوهما فلا يجب و ان اتفق له غالباً و لو دخل في الصلاة لم يبطل اذا تحقّق منه قصد الصلاة و قصد القرية و حينئذ لو لم يتفق فيها شكّ أو سهو فيها و الا يبنى على أحد الوجهين أو الوجوه بقصد السؤال بعد الفراغ و الاعادة اذا خالف الواقع و الدليل على عدم وجوب التعلّم ههنا هو عدم الدليل و عدم المانع من جواز الدخول في الصلاة الا ما قيل من التزلزل في الصلاة لو كان مانعاً. و أمّا مع عدم التزلزل فيجوز كما ذكر؛ مضافاً الى أنّه مع تسليم مانعيته يختصّ عدم الجواز بصورة التزلزل.

الفرع الرابع في تأخير الصلاة اذا زاحمها و اجب مضيق

اذا كان وقت الصلاة متسعاً فزاحمها و اجب آخر مضيق كازالة النجاسة عن المسجد أو أداء الدين المطالب به مع القدرة على أدائه أو حفظ النفس المحترمة يجب تأخير الصلاة لأنه اذا زاحم و اجبان و كان وقت أحدهما متسعاً و الآخر مضيقاً يجب تقديم ما كان وقته مضيقاً فاذا خالف و اشتغل بالصلاة عصي في ترك ذلك الواجب لكن صلاته صحيحة لعدم اقتضاء الأمر بالشيء النهي عن ضده و لو فرض عدم الأمر فالملاك موجود.

(مسألة ١٦): يجوز الاتيان بالنافلة ولو المبتدأة في وقت الفريضة ما لم تتضيّق ولمن عليه فائتة على الأقوى والأحوط الترك بمعنى تقديم الفريضة و قضاؤها.

الشرح:

هذه المسألة بصدد بيان حكم التطوع في وقت الفريضة و التطوع لمن عليه فائتة فالكلام يقع في مقامين و تحقيق كل في ضمن فرع.

الفرع الأول

في جواز التطوع في وقت الفريضة

اختلف الأصحاب عليهم السلام في أنه هل يجوز صلاة النافلة مبتدأة أو قضاء عن راتبة بعد دخول وقت الفريضة أم لا؟

ففي الحدائق قال: «جزم الشيخان بالمنع و صرح المحقق في المعبر و أسنده الى علمائنا مؤذناً بدعوى الاجماع عليه و اختاره العلامة في جملة من كتبه و صرح الشهيد الثاني في الروض بأنه المشهور بين المتأخرين؛ و اختار الشهيد في الذكرى الجواز و هو ظاهر الشهيد الثاني في الروض و تبعهما عليه جملة من متأخري المتأخرين منهم السيّد السند في المدارك و المحدث الكاشاني في المفاتيح و الفاضل الخراساني في الذخيرة و غيرهم، و المعتمد هو القول الأول»^(١).

و استدلل الأصحاب لعدم الجواز بجملة من الأخبار:

منها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر، فقال: قبل الفجر،
أنتهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل، أتريد أن نقائس؟
لو كان عليك من شهر رمضان أكنت تطوع؟ إذا دخل عليك وقت
الفريضة فابدأ بالفريضة»^(١).

و منها صحيحة ثانية لزرارة عن أبي جعفر عليه السلام:

«أنه سئل عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلها أو نام
عنها قال: يقضيها اذا ذكرها في أي ساعة ذكرها الى أن قال:- و
لا يتطوع بركعة حتى يقضي الفريضة كلها»^(٢).

و منها صحيحة ثالثة رواها في الذكرى عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اذا دخل وقت صلاة مكتوبة فلا صلاة نافلة حتى
يبدأ بالمكتوبة. الحديث»^(٣).

و منها صحيحة رابعة لزرارة (نقلها الشهيد الأوّل في الذكرى و شيخنا الشهيد
الثاني في الروض و السيد السند في المدارك و شيخنا البهائي في كتاب الحبل
المتين و ان لم يكن في الكتب الأربعة) قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: أصلي نافلة و عليّ فريضة أو في وقت
فريضة؟ قال: لا انه لا تصلي نافلة في وقت فريضة، أرايت لو كان
عليك من شهر رمضان أكان لك أن تطوع حتى تقضيه؟ قلت: لا قال:
فكذلك الصلاة فقال: فقائسني و ما كان يقائسني»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٤ / الباب ٥٠ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٤ / الباب ٦١ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٥ / الباب ٦١ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٤- الوافي ٧: ٣٦٥.

و منها حسنة نجية قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: تدركني الصلاة و يدخل وقتها فأبدأ بالنافلة؟

قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: لا ولكن ابدأ بالمكتوبة و اقض النافلة»^(١)

و منها ما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر نقلاً عن كتاب حريز بن

عبدالله عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«لا تصل من النافلة شيئاً في وقت الفريضة فإنه لا تقضى نافلة في

وقت فريضة فاذا دخل وقت الفريضة فابدأ بالفريضة»^(٢)

و منها رواية زياد بن أبي عتاب عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سمعتة يقول: اذا حضرت المكتوبة فابدأ بها فلا يضرك أن تترك ما

قبلها من النافلة»^(٣)

و منها ما رواه الصدوق في كتاب الخصال باسناده عن علي عليه السلام في الحديث

الأربعمائة قال:

«لا يصلي الرجل نافلة في وقت الفريضة إلا من عذر -الى أن قال:-

لا تقضى النافلة في وقت الفريضة؛ ابدأ بالفريضة ثم صل ما بدا

لك»^(٤)

و منها رواية أبي بكر الحضرمي عن جعفر بن محمد عليه السلام قال:

«اذا دخل وقت صلاة فريضة فلا تطوع»^(٥)

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٧ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٨ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٧ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٨ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٨ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

و منها رواية أديم بن الحرّ قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يتنفل الرجل اذا دخل وقت فريضة

قال: و قال: اذا دخل وقت فريضة فابدأ بها»^(١)

و منها موثقة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«قال لي رجل من أهل المدينة: يا أبا جعفر ما لي لأراك تتطوع بين

الأذان و الإقامة كما يصنع الناس؟ فقلت: أنا اذا أردنا أن نتطوع كان

تطوعنا في غير وقت فريضة فاذا دخلت الفريضة فلا تطوع»^(٢)

أقول:

و الحق هو القول الثاني اى جواز التطوع في وقت الفريضة و ذلك أولاً لأنّ الدليل معنا فسيأتي، و ثانياً لعدم تمامية الدليل للقول الأول و لما يورد في الروايات المستدلّة بها.

أمّا الصحيحة الأولى لزرارة ففيها أنّها تعارضها في موردها الروايات الصحيحة المتقدمة عن الباقر و الصادق عليهما السلام بجواز الاتيان بركعتي الفجر بعد الفجر ففيها قالا:

«صلّ ركعتي الفجر قبل الفجر و عنده و بعده»^(٣)

فتحمل المنع على المرجوحية و أنّ الاتيان بالفريضة بعد طلوع الفجر أفضل لا أنّ النافلة غير مشروعة بعد الطلوع و قبل الفريضة؛ اذاً فلا دلالة لها على المنع عن التنفل في وقت الفريضة في نفس موردها فضلاً في سائر الموارد. و الجواب عن الثانية أنّها واردة في التطوع لمن عليه فائتة فسيأتي الكلام فيها.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٨ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٧ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٦٩ / الباب ٥٢ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

و عن الثالثة أنها تحمل على اهتمام الشارع بوقت الفريضة جمعاً بينها و نحوها و بين غيرها ممّا يعارضها كما تقدّم.

و عن الرابعة أنها لم توجد في الكتب الأربعة فيشكل الاستناد اليها مضافاً الى أنّ اعمال القياس فيه بل تعليمه مع بطلان القياس بديهية من المذهب أقوى شاهد على طرحها أو صدورها تقيّة.

و أمّا الحسنة أي حسنة بخيّة بن الحرث المتقدّمة ففيها أنّ ذيلها دالة على أنّ المراد بالنافلة هي المرتبة لأنّه عليه السلام قال: «و اقض النافلة» و القضاء لامعنى لها الآ للنافلة الموقّته و هي المرتبة لامحالة فتحمل الحسنة على ما اذا انقضى الوقت المحدّد للنافلة كالذراع و الذراعين و من المعلوم أنّ المنع من النافلة بعد مضي وقتها ليس للتحريم بل للتنزيه و الارشاد الى الاهتمام بالفريضة كيف لا و قد يكون وقت الفريضة الى الغروب في الظهرين و الى نصف الليل في العشاءين و الى طلوع الشمس في الفجر، مع ما سيأتي من كلام صاحب الجواهر.

و أمّا رواية حريز بن عبدالله عن زرارة ففيها أنّ لسان هذه الرواية و ما شابها كرواية زياد بن أبي عتاب (أو زياد بن أبي غياث) و كذا ما رواه الصدوق و رواية أبي بكر الحضرمي و رواية أديم بن الحرّ و موثقة محمّد بن مسلم هو لسان الروايات التي نطقت بأنّه اذا مضى الذراع أو الذراعان فقد دخل وقت الفريضة كقوله عليه السلام: «بدأت بالفريضة و تركت النافلة».^(١)

أو «لئلا يكون تطوّع في وقت فريضة».^(٢)

إذا الروايات المستدلّ بها على القول بمنع التطوّع في وقت الفريضة ناظرة الى النوافل المرتبة اذا مضى وقتها و من المعلوم عدم دلالة المنع على الحرمة لما قلنا أنّها من سعة الوقت و لما قال صاحب الجواهر؛ و نعم قال في مقام الدفاع عن

١- وسائل الشيعة ٤: ٤١ و ٤٦ و ١٤٧ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣ و ٤ و ٢٠ و ٢٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٤٨ / الباب ٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢٨.

الجواز: بأن الحرمة في المقام ربما يستغربها أذهان العوام من جهة جواز تأخير الفريضة قطعاً للاشتغال ببعض المباحات بل المكروهات و كيف لايجوز الاشتغال بالنوافل التي ورد الحث الشديد و الترغيب البالغ و التأكيد على فعلها أداءً و قضاءً و أنها من الصلاة التي هي خير موضوع و قرّة عين النبي ﷺ و خير العمل و أفضل ما يتقرب به العبد و غير ذلك ممّا اذا سمعه المكلف لم يخطر في باله المنع عنها بوجه من الوجوه بل أذهان الخواصّ أيضاً. انتهى موضع الحاجة من كلامه. (١)

الدليل على جواز التطوع في وقت الفريضة

يدلّ على الجواز روايات معتبرة؛ منها صحيحة محمد بن مسلم قال:
 «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اذا دخل وقت الفريضة أتفعل أو أبدأ
 بالفريضة؟ قال: انّ الفضل أن تبدأ بالفريضة و أنّما أخرت الظهر
 ذراعاً من عند الزوال من أجل صلاة الأوابين». (٢)

فتقريب الدليل أنّ المراد من النافلة في سؤال الراوي هو المبتدأة بقريئة اخراج
 الامام عليه السلام صلاة الأوابين التي هي نافلة الظهر و عليه فالمعنى أنّ الفضل أن تبدأ
 بالفريضة و لا تتفعل إلا حينما تريد أن تصلي نافلة الظهر فالفضل مع النافلة.
 فالمستفاد من الصحيحة أنّ ترك الفريضة في أوّل الوقت و الاتيان بالتطوع
 مفضل لا أنّه حرام و غير جائز.
 و منها صحيحة عمر بن يزيد:
 «أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرواية التي يروون أنّه لا يتطوع في وقت
 الفريضة ما حدّ هذا الوقت؟ قال: اذا أخذ المقيم في الاقامة فقال له:

١ - جواهر الكلام ٧: ٢٤٢.

٢ - وسائل الشيعة ٤: ٢٣٠ / الباب ٣٦ من أبواب المواقيت / الحديث ٢ و ٣.

انَّ الناس يختلفون في الإقامة فقال: المقيم الذي يصلِّي معه»^(١).
فإنَّ الظاهر من التطوُّع في هذه الصحيحة هو مطلق النافلة فالرواية دالة على
جواز التطوُّع اذا دخل الوقت حتَّى أخذ المقيم الذي يصلِّي معه في الإقامة فلو كان
التطوُّع في وقت الفريضة حراماً كان عليه البيان لأنَّ المقام، مقام البيان.
و منها موثَّقة اسحاق بن عمَّار قال:

«قلت: أصلي في وقت فريضة نافلة؟ قال: نعم في أوَّل الوقت اذا

كنت مع امام تقتدي به فاذا كنت وحدك فابدأ بالمكتوبة»^(٢).

تقريب الدليل: أوَّلاً انَّ المراد من النافلة في الموثَّقة هو المبتدأة لأنَّ الامام عليه السلام
فصل بين الجماعة و الانتظار لها و بين الفرادى فقال في الفرادى بأنَّ يتبدي
بالمكتوبة و لو كان المراد الرواتب أو مطلق النافلة لم يقل بأنَّ يتبدي بالمكتوبة لأنَّ
الفضل للنافلة المرتبة.

و ثانياً بعد أن كان المراد المبتدأة تدلُّ الموثَّقة على أنَّ المنع عن الاتيان بالنافلة
في وقت الفريضة لم يكن ذاتياً و الاً لم يفرِّق بين الجماعة و بين الفرادى و التعليل
كاشف من اهتمام الشارع بالفريضة و كذا بالجماعة.
و الرابعة منها موثَّقة سماعة قال:

«سألته (سألت أبا عبد الله عليه السلام) عن الرجل يأتي المسجد و قد صلَّى
أهله أيتدي بالمكتوبة أو يتطوُّع؟ فقال: ان كان في وقت حسن
فلا بأس بالتطوُّع قبل الفريضة و ان كان خاف الفوت من أجل ما
مضى من الوقت فليبدأ بالفريضة و هو حق الله ثمَّ ليتطوُّع ما شاء ألا
هو موسَّع أن يصلِّي الانسان في أوَّل دخول وقت الفريضة النوافل الا
أن يخاف فوت الفريضة و الفضل اذا صلَّى الانسان وحده أن يبدأ

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٨ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٦ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

بالفريضة اذا دخل وقتها ليكون فضل أوّل الوقت للفريضة و ليس
بمحذور عليه أن يصلّي النوافل من أوّل الوقت الى قريب من آخر
الوقت»^(١).

بيان الرواية: لم يبعد أن يكون المراد من التطوّع هو المبتدأة أو الأعمّ منها فبناءً
عليه أجاز التطوّع في وقت الفريضة الى أن يقرب من آخر الوقت اي وقت الفضيلة
و القرينة على أنّ المراد من التطوّع هو المبتدأة قوله عليه السلام: «ثمّ ليتطوّع ما شاء» و
أيضاً قوله عليه السلام: «و الفضل اذا صلّى الانسان وحده أن يبدأ بالفريضة اذا دخل وقتها
ليكون فضل أوّل الوقت للفريضة» قرينة ثانية على أنّ المراد من التطوّع أو النوافل
هو المبتدأة لأنّه لو كان المراد النوافل المرتبة كان الفضل لها حتّى يخاف فوت
الفريضة اي فوت وقت الفضيلة.

نعم يمكن أن يكون مراد السائل من التطوّع هو المرتبة بأن يكون معنى
قوله عليه السلام: «فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة» أي قبل وقت فضيلة الفريضة و معنى
قوله عليه السلام: «ثمّ ليتطوّع ما شاء» هو النافلة المرتبة و معنى قوله عليه السلام: «ليكون فضل أوّل
الوقت للفريضة» هو وقت فضيلة الفريضة و معنى قوله عليه السلام: «و ليس بمحذور...
من أوّل الوقت» هو أوّل الزوال مثلاً و «الى قريب من آخر الوقت» هو آخر وقت
النافلة؛ و على أيّ فصيما تقدّم غنيّ و كفاية.

و الحاصل جواز التطوع في وقت الفريضة للروايات المعتبرة المصرّحة به و
قصور الروايات الظاهرة في عدم الجواز سنداً و دلالة مع وجوب رفع اليد عنها و
حملها على الروايات المجوّزة بتقريب ما مضى.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٢٦ / الباب ٣٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

الفرع الثاني في التطوع لمن عليه فائتة

قال في الحدائق: «اختلف الأصحاب في جواز النافلة لمن عليه قضاء فريضة فالأكثر منهم على المنع من ذلك و هو اختيار العلامة في المختلف و أكثر المتأخرين و قيل بالجواز و نقل عن الصدوق و ابن الجنيد و اليه ذهب الشهيدان و الأظهر عندي هو القول المشهور»^(١)

و في الجواهر بعد الذهاب الى جواز التطوع في وقت فريضة الحاضرة و الاستدلال عليه قال: «كما أنه لا يخفى عليك أولوية جواز التطوع لمن عليه فائتة بناء على الموسعة من الحاضرة بل لعل الجواز ظاهر المتن و القواعد بل صرح به الصدوق في ركعتي الصبح الفائتة مع الفريضة بل حكاه في الذخيرة عن ابن الجنيد و الشهيدين بل لعله ظاهر الكليني أيضاً و غيره ممن روى أخبار نوم النبي ﷺ عن صلاة الصبح رحمة لامة بل لعله ظاهر الاكثر أيضاً كما اعترف به في كشف اللثام»^(٢)

أقول:

عمدة الدليل لصاحب الحدائق و من ذهب الى منع الاتيان بالنافلة لمن عليه فائتة روايتان:

الأولى صحيحة يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن الرجل ينام عن الغداة حتى تبرز الشمس أيصلي حين يستيقظ أو ينتظر حتى تنبسط الشمس؟ فقال: يصلي حين يستيقظ

١- الحدائق الناضرة ٦: ٢٤٤.

٢- جواهر الكلام ٧: ٢٥١.

قلت: يوتر أو يصلّي الركعتين؟ قال: بل يبدأ بالفريضة»^(١).
ولكنّها معارضة في نفس المورد لموتقة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
«سألته عن رجل نام عن الغداة حتّى طلعت الشمس، فقال: يصلّي
ركعتين ثمّ يصلّي الغداة»^(٢).
و الثانية صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام:

«أنّه سئل عن رجل صلّى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلّها أو نام
عنها، قال: يقضيها اذا ذكرها في أيّ ساعة ذكرها الى أن قال:.. و
لا يتطوّع بركعة حتّى يقضي الفريضة كلّها»^(٣).

و في هذه الصحيحة أولاً: أنّها معارضة بالنسبة الى الغداة بموتقة أبي بصير
المتقدّمة آنفاً و بعد عدم القول بالفصل بين الغداة و غيرها دلالتها على التحريم
غير تامّة و الجمع يقتضي حملها على الكراهة.

و ثانياً: أنّ الصحيحة دالّة على المضايقة في قضاء الصلوات الفائتة و هي
معارضة بروايات آخر تدلّ على الموسعة و تأتي في محلّها فالجمع يقتضي
الحمل على استحباب الاتيان بالفرائض الفائتة مقدّماً على كلّ شيء حتّى التطوّع.
و ثالثاً أنّه قد مرّ أنّ الحق هو جواز النافلة في وقت الفريضة الحاضرة فاذا
كانت النافلة مشروعة ممّن عليه الفريضة الحاضرة لكانت مشروعة ممّن عليه
الفائتة بالأولوية مضافاً الى أنّه لا قائل بجواز النافلة لمن عليه الحاضرة و بعدم
جوازها ممّن عليه الفائتة بخلاف العكس.

و رابعاً تعارضها ما رواه ابن طاووس رحمته الله في الصحيح عن زرارة عن
أبي جعفر عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٤ / الباب ٦١ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٤ / الباب ٦١ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٤ / الباب ٦١ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

«قلت له: رجل عليه دين من صلاة قام يقضيه فخاف أن يدركه الصبح و لم يصل صلاة ليلته تلك! قال: يؤخّر القضاء و يصلّي صلاة ليلته تلك»^(١).

فهي كما ترى تصرّح بتأخير القضاء.

فالحاصل جواز التطوّع لمن عليه فائتة لعدم دلالة الصحيحتين على المنع منه بل الدليل قائم على خلافه.

(مسألة ١٧): اذا نذر النافلة لمانع من اتيانها في وقت الفريضة ولو على القول بالمنع، هذا اذا أطلق في نذره. و أمّا اذا قيده بوقت الفريضة فاشكال على القول بالمنع و ان أمكن القول بالصحة لأنّ المانع أنّما هو وصف النفل و بالنذر يخرج عن هذا الوصف و يرتفع المانع و لا يرد أنّ متعلّق النذر لا بدّ أن يكون راجحاً و على القول بالمنع لارجحان فيه فلا ينعقد نذره و ذلك لأنّ الصلاة من حيث هي راجحة و مرجوحيتها مقيدة بقيد يرتفع بنفس النذر و لا يعتبر في متعلّق النذر الرجحان قبله و مع قطع النظر عنه حتّى يقال: بعدم تحقّقه في المقام.

الشرح:

اذا نذر النافلة مثل صلاة جعفر فتارة يكون نذره مطلقاً و أخرى مقيدة بوقت الفريضة ففي الصورة الأولى ينعقد نذره لأنّ متعلّق النذر و هو الصلاة تكون راجحة فلامانع من الانعقاد و بعد أن انعقد نذره فهل يجوز له أن يأتيها في وقت الفريضة على القول بالمنع؟ فان قلنا بأنّ النذر لا يقلّب طبيعة المتعلّق عمّا هو عليه بل أنّما الواجب الوفاء بالنذر فلا يجوز الاتيان بها في وقت الفريضة لعدم تبدّل

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٦ / الباب ٦١ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

عنوان النافلة بالفريضة بسبب النذر بل هو باقٍ و لو مع النذر و المفروض عدم جوازها في وقت الفريضة؛ و أمّا لو قلنا بانقلاب الطبيعة بالنذر فيجوز لانقلاب وصف النافلة الى الفريضة و حيث أنّ المستفاد من كلام الامام عليه السلام «ف بنذرك» هو وجوب الوفاء بالنذر فلا يجوز الاتيان بها في وقت الفريضة. و أمّا الصورة الثانية بأن ينذر أن تكون صلاة جعفر مثلاً في أول المغرب فلا ينعقد نذره على الأقوى لأنّ اللازم أن يكون متعلّق النذر قبل تعلّق النذر بها طاعة اذ «لانذر في معصية» بالأخصّ على ما هو الحقّ من أنّ النذر لا يوجب انقلاب الطبيعة بل يوجب الوفاء بالمتعلّق.

(مسألة ١٨): النافلة تنقسم الى مرتبة و غيرها:

الأولى هي النوافل اليومية التي مرّ بيان أوقاتها. و الثانية إمّا ذات السبب كصلاة الزيارة و الاستخارة و الصلوات المستحبّة في الأيام و الليالي المخصوصة، و إمّا غير ذات السبب و تسمّى بالمبتدأة.

لا اشكال في عدم كراهة المرتبة في أوقاتها و ان كان بعد صلاة العصر أو الصبح، و كذا لا اشكال في عدم كراهة قضائها في وقت من الأوقات، و كذا في الصلوات ذوات الأسباب. و أمّا النوافل المبتدأة التي لم يرد فيها نصّ بالخصوص و إنّما يستحبّ الاتيان بها لأنّ الصلاة خير موضوع و قربان كلّ تقويّ و معراج المؤمن، فذكر جماعة أنّه يكره الشروع فيها في خمسة أوقات: «أحدها»: بعد صلاة الصبح حتّى تطلع الشمس. «الثاني»: بعد صلاة العصر حتّى تغرب الشمس. «الثالث»: عند طلوع الشمس حتّى تنبسط. «الرابع»: عند قيام الشمس حتّى تزول. «الخامس»: عند غروب الشمس، أي قبيل الغروب. و أمّا اذا شرع فيها قبل ذلك فدخل أحد هذه الأوقات و هو فيها فلا يكره اتمامها و عندي في ثبوت الكراهة في المذكورات اشكال.

الشرح:

في الحدائق: «اتفق الأصحاب على كراهة النوافل في الأوقات الخمسة المشهورة في الجملة وهي عند طلوع الشمس حتى تذهب الحمرة و ينتشر شعاعها و عند غروبها أي حال دنوها من الغروب و اصفرارها حتى يكمل الغروب بذهاب الحمرة المشرقية و عند قيامها أي كونها في وسط النهار على دائرة نصف النهار حتى يتحقق الزوال بأحد أسبابه المتقدمة الأ يوم الجمعة فإن ظاهرهم الاتفاق على استثنائه كما سيأتي ان شاء الله تعالى، و بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس و بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس. و أما اختلفت كلمتهم في تخصيص النوافل المذكورة بالمبتدأة أو عمومها للقضاء و ذوات الأسباب أو أحدهما دون الآخر على أقوال و المشهور تخصيص الكراهة بالنوافل المبتدأة و هو المنقول عن الشيخ في المبسوط و الاقتصاد، و اليه ذهب المتأخرون. و في النهاية و الخلاف قائل بالتفصيل، و جزم المفيد^(١) بكراهة النوافل المبتدأة و ذات السبب عند الطلوع و الغروب و ظاهره في المقنعة التحريم (و نقل كلام ابن عقيل و ابن الجنيد و السيد المرتضى فراجع). انتهى ملخصاً»^(١)

أقول:

الحق عدم كراهية التنفل في الأوقات الخمسة المشهورة مطلقاً سواء كانت ذات سبب أو المبتدأة؛ و ذلك أولاً لرواية محمد بن فرج قال:
«كتبت الى العبد الصالح عليه السلام أسأله عن مسائل فكتب الي: و صلّ بعد العصر من النوافل ما شئت و صلّ بعد الغداة من النوافل ما شئت»^(٢).
و ثانياً عدم تمامية ما استدلوا به على الكراهة و هي عدة روايات:

١- الحدائق الناضرة ٦: ٢٧٦ و ٢٧٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٥ / الباب ٣٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

منها ما يعلّل فيها بأنّ الشمس تطلع بين قرني الشيطان و تغرب بين قرني الشيطان، و ذلك كخبر محمّد الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«لاصلاة بعد الفجر حتّى تطلع الشمس، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إنّ الشمس تطلع بين قرني الشيطان و تغرب بين قرني الشيطان، و قال: لاصلاة بعد العصر حتّى تصلّي المغرب»^(١).

و الثانية مرسله الصدوق قال:

«و قد روي: نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس و عند غروبها لأنّ الشمس تطلع بين قرني شيطان و تغرب بين قرني شيطان»^(٢).

و الثالثة خبر سليمان بن جعفر الجعفري قال:

«سمعت الرضا عليه السلام يقول: لا ينبغي لأحد أن يصلّي اذا طلعت الشمس لأنّها تطلع بقرني شيطان فاذا ارتفعت و صفت فارقتها فتستحبّ الصلاة ذلك الوقت و القضاء و غير ذلك فاذا انتصف النهار قارنها فلا ينبغي لأحد أن يصلّي في ذلك الوقت؛ لأنّ أبواب السماء قد غلقت فاذا زالت الشمس و هبت الريح فارقتها»^(٣).

و نظيرها خبر الحسين بن مسلم -الى أن قال:- قال عليه السلام:

«إنّ الشيطان يقارن الشمس في ثلاثة أحوال، اذا نحرت (ذرت) و اذا كبدت و اذا غربت. الحديث»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٤ / الباب ٣٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٦ / الباب ٣٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٧ / الباب ٣٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٢ / الباب ٣٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

ولكنّها تردّ أولاً بمعارضتها بخبر الصدوق عليه السلام عن محمد بن عثمان العمريّ
قدّس الله روحه:

«و أمّا ما سألت عن الصلاة عند طلوع الشمس و عند غروبها فلئن
كان كما يقول الناس أنّ الشمس تطلع بين قرني شيطان و تغرب بين
قرني شيطان فما أرغم أنف الشيطان بشيء أفضل من الصلاة فصلّها
و أرغم أنف الشيطان»^(١)

و ثانياً أنّها ان صدرت، صدرت تقيّة، و يؤيد ذلك ما في هذه الرواية من
الصدوق من نسبة هذا الى الناس لأنّ المراد من الناس في كثير من كلمات الأئمّة
الأطهار عليهم السلام هو العامّة.

و ممّا استدلّوا به أيضاً خبر علي بن بلال قال:

«كتبت اليه في قضاء النافلة من طلوع الفجر الى طلوع الشمس و من
بعد العصر الى أن تغيب الشمس فكتب: لا يجوز ذلك الآ للمقتضي
فأمّا لغيره فلا»^(٢)

و فيه: أنّ الرواية مجمّلة؛ اذ لم يظهر ما هو المراد بالمقتضي؟ فأنّه ان أريد
بالمقتضي هو قاضي النافلة ففيه: أنّ السؤال كان في قضاء النافلة و لا غير فما كان
يصلح للجواب هو هكذا: «نعم يجوز قضاء النافلة من طلوع الفجر» أو قريب من
ذلك؛ مضافاً الى أنّ في صحّة اطلاق المقتضي على القاضي تأمّل.

و ان أريد بالمقتضي ما اذا كانت ذات سبب و موجب، أي كانت لها الاقتضاء
ففيه: أنّ استعمال المقتضي و ارادة الاقتضاء لا يكون صحيحاً بل الصحيح أن يقال:
«لا يجوز ذلك الآ لمقتضٍ أو بمقتضٍ».

و منها ما رواه محمد بن ادريس في آخر السرائر نقلاً من جامع البزنطي، عن

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٦ / الباب ٣٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٥ / الباب ٣٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام (في حديث):

«أنه صلى المغرب ليلة فوق سطح من السطوح فقيل له: انّ فلاناً كان يفتي عن آبائك عليهم السلام أنه لا بأس بالصلاة بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس و بعد العصر الى أن تغيب الشمس فقال: كذب لعنه الله - على أبي، أو قال: على آبائي»^(١).

و منها خبر علي بن موسى بن طاووس (في الاستخارات) عن أحمد بن محمد بن يحيى عن جعفر بن محمد (في كيفية الاستخارة بالرقاع):

«... ثم قم فصل ركعتين كما وصفت لك ثم صل الصلاة المفروضة أو صلّهما بعد الفرض ما لم تكن الفجر أو العصر فاما الفجر فعليك بالدعاء بعدها الى أن تنبسط الشمس ثم صلّهما واما العصر فصلّهما قبلها. الحديث»^(٢).

فأنهما تحملان على التقيّة بقرينة ما سبق مع امكان أن يكون الثانية بصدد بيان آداب صلاة الاستخاره لا مطلق الصلاة.

فتحصّل أنه لا دليل على كراهية التنقل في الأوقات الخمسة و الاجماع المدعى من صاحب الحدائق لا يكون دليلاً في عرض الروايات مع أنه منقول في الجملة و لو فرض عدم التقيّة و الحمل على الكراهة جمعاً فقد استثنى منهما النوافل اليومية، لما رواها عبدالله بن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام:

«في قضاء صلاة الليل و الوتر تفوت الرجل أيقضيها بعد صلاة الفجر و بعد العصر؟ فقال: لا بأس بذلك»^(٣).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٣٩ / الباب ٣٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

٢- وسائل الشيعة ٨: ٧١ / الباب ٢ من أبواب صلاة الاستخارة / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٢ / الباب ٣٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

و لخبر سليمان بن هارون قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قضاء الصلاة بعد العصر قال: إنما هي

النوافل فاقضها متى ما شئت»^(١).

و صحيحة جميل بن دراج قال:

«سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن قضاء صلاة الليل بعد طلوع الفجر

الى طلوع الشمس قال: نعم و بعد العصر الى الليل فهو من سرّ آل

محمد المنزون»^(٢).

و خبر مفضل بن عمر قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك تفوتني صلاة الليل فأصلي

الفجر فلي أن أصلي بعد صلاة الفجر ما فاتني من صلاة الليل و أنا في

مصلاي قبل طلوع الشمس؟ فقال: نعم ولكن لاتعلم به أهلك

فيتخذونه سنة»^(٣).

و صحيحة البنزطي قال:

«سئل أبو عبد الله عليه السلام عن القضاء قبل طلوع الشمس و بعد العصر،

فقال: نعم، فاقضه فإنه من سرّ آل محمد»^(٤).

و صحيحة حسان بن مهران قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قضاء النوافل، قال: ما بين طلوع الشمس

الى غروبها»^(٥).

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٣ / الباب ٣٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٣ / الباب ٣٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٤ / الباب ٣٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٥.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٤ / الباب ٣٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٧.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٢ / الباب ٣٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

و صحيحة ابن أبي يعفور قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: صلاة النهار يجوز قضائها أي ساعة

شئت من ليل أو نهار»^(١)

و نظيره خبر الحسين بن أبي العلاء^(٢)

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٣ / الباب ٣٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٣ / الباب ٣٩ من أبواب المواقيت / الحديث ١٣.

فصل في أحكام الأوقات

(مسألة ١): لا يجوز الصلاة قبل دخول الوقت فلو صَلَّى بطلت و ان كان جزء منها قبل الوقت، و يجب العلم بدخوله حين الشروع فيها و لا يكفي الظن لغير ذوي الأعدار. نعم يجوز الاعتماد على شهادة العدلين على الأقوى و كذا على أذان العارف العدل. و أمّا كفاية شهادة العدل الواحد فمحلّ اشكال و اذا صَلَّى مع عدم اليقين بدخوله و لا شهادة العدلين أو أذان العدل بطلت الآ اذا تبين بعد ذلك كونها بتمامها في الوقت مع فرض حصول قصد القربة منه.

الشرح:

في المسألة فروع:

الفرع الأول

في عدم جواز الصلاة قبل الوقت عامداً

لا يجوز الصلاة قبل دخول الوقت عامداً، فلو صَلَّى و الحال هذا بطلت و ان كان جزء منها قبل الوقت.

ففي المختلف: «و لاخلاف في أنه لو صَلَّى قبل الوقت عامداً بطلت صلاته، سواء دخل الوقت و هو في شيء منها أو لا». (١)

و يدلّ على ذلك روايات:

منها صحيحة عمر بن يزيد عن أبي عبدالله عليه السلام (في حديث) قال:

«أنه ليس لأحد أن يصلي صلاة الأ لوقيتها وكذلك الزكاة الى أن قال:-

و كلّ فريضة أنّما تؤدّي اذا حلّت». (٢)

و منها صحيحة زرارة قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: أيزكي الرجل ماله اذا مضى ثلث السنة؟ قال:

لا، أتصلي الأولى قبل الزوال؟!». (٣)

و منها صحيحة ثانية لزرارة عن أبي جعفر عليه السلام (في حديث) قال:

«قلت: فمن صَلَّى لغير القبلة أو في يوم غيم لغير الوقت قال:

يعيد». (٤)

و منها صحيحة ثالثة لزرارة عن أبي جعفر عليه السلام:

«في رجل صَلَّى الغداة بليل غرّه من ذلك القمر و نام حتّى طلعت

الشمس فأخبر أنّه صَلَّى بليل قال: يعيد صلاته». (٥)

و منها موثقة سماعة بن مهران قال:

«قال لي أبو عبدالله عليه السلام: إياك أن تصلي قبل أن تزول فانك تصلي في

وقت العصر خير لك من أن تصلي قبل أن تزول». (٦)

١- مختلف الشيعة ٢: ٦٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٦٦/ الباب ١٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٦٦/ الباب ١٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٦٧/ الباب ١٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٦٧/ الباب ١٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

٦- وسائل الشيعة ٤: ١٦٧/ الباب ١٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٦.

و منها صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«من صَلَّى في غير وقت فلا صلاة له»^(١).

و منها صحيحة محمد بن الحسن العطار عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لأن أصلي الظهر في وقت العصر أحب إلي من أن أصلي قبل

أن تزول الشمس، فإني إذا صليت قبل أن تزول الشمس لم تحسب لي

و إذا صليت في وقت العصر حسبت لي»^(٢).

و منها خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«من صَلَّى في غير وقت فلا صلاة له»^(٣).

و منها مرسل الصدوق قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: لأن أصلي بعد ما مضى الوقت أحب إلي من

أن أصلي و أنا في شك من الوقت و قبل الوقت»^(٤).

و منها خبر زرارة قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيته بعد

ذلك و قد صليت أعدت الصلاة. الحديث»^(٥).

و منها صحيحة رابعة لزرارة قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: لاتعاد الصلاة إلا من خمسة: الطهور و الوقت و

القبلة و الركوع و السجود»^(٦).

١- وسائل الشيعة ٤: ١٦٨ / الباب ١٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٦٨ / الباب ١٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٦٩ / الباب ١٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١٠.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٦٩ / الباب ١٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

٥- وسائل الشيعة ٤: ١٦٧ / الباب ١٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٦- وسائل الشيعة ٤: ٣١٢ / الباب ٩ من أبواب القبلة / الحديث ١.

و لا يخفى دلالة هذه الروايات خصوصاً الأخيرتين على بطلان الصلاة قبل الوقت و لو سهواً.

و لاتعارضها صحيحة عبيدالله الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«إذا صلّيت في السفر شيئاً من الصلوات في غير وقتها فلا يضرك»^(١)

لأنها تحمل على وقت الفضيلة و إلا تطرح لمخالفتها لظاهر القرآن: ﴿أقم الصلاة...﴾ الميّن بالروايات الصحيحة الآبية عن التقييد و الاجماع.

ثم انّ اطلاق الروايات المذكورة آنفاً يفيد أنه لا يصحّ الصلاة قبل الوقت و ان كان جزء منها قبله اذا كان عن عمد.

الفرع الثاني

في لزوم العلم بدخول الوقت

و يجب العلم بدخول الوقت حين الشروع في الصلاة و لا يكفي الظنّ.

ففي الجواهر: «للإجماع المحكي على لسان غير واحد ان لم يكن المحصل المعتضد بالشهرة العظيمة بل بعدم الخلاف فيه كما اعترف به غير واحد»^(٢)

و ذلك أوّلاً لقاعدة الاشتغال فإنّ الاشتغال اليقينيّ يستدعي البراءة اليقينيّة.

و ثانياً لمرسلة الصدوق قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: لأن أصليّ بعد ما مضى الوقت أحبّ اليّ من

أن أصليّ و أنا في شكّ من الوقت و قبل الوقت»^(٣)

و المراد من قوله عليه السلام «مضى الوقت» هو مضى وقت الفضيلة كما أنّ المراد من

١- وسائل الشيعة ٤: ١٦٨ / الباب ١٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٩.

٢- جواهر الكلام ٧: ٢٦٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٦٩ / الباب ١٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١١.

الشك ما يعم الظن لتداول استعماله بهذه المعنى أن الظن لا يغني من الحق شيئاً.
و ثالثاً للروايات المذكورة في الفرع السابق بيان أن الصلاة المأمور بها كالظهر
مثلاً إنما تجب بزوال الشمس، و قبل الزوال ليس أمر و لا صلاة، و الطريق الى
الزوال هو العلم؛ أما الظن فليس بحجة إلا أن يقوم دليل على حجتيه.
و رابعاً: للأخبار التي أوردها الحرّ العاملي رحمته الله:
منها خبر عبدالله بن عجلان قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: اذا كنت شاكاً في الزوال فصل ركعتين فاذا
استيقنت أنّها قد زالت بدأت بالفريضة»^(١)
و منها خبر اسماعيل بن جابر عن الصادق عن آبائه عن أمير المؤمنين (في
حديث طويل):

«إن الله تعالى اذا حجب عن عباده عين الشمس التي جعلها دليلاً
على أوقات الصلوات فموسّع عليهم تأخير الصلوات ليتبين لهم
الوقت بظهورها و يستيقنوا أنّها قد زالت»^(٢)
و منها خبر علي بن مهزيار عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«قال: الفجر هو الخيط الأبيض المعترض فلا تصل في سفر و
لا حضر حتى تتبينه فإن الله سبحانه لم يجعل خلقه في شبهة من هذا
فقال: ﴿وكلوا و اشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط
الأسود من الفجر﴾»^(٣)

و منها خبر ابن أبي قرّة باسناده عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام:
«في الرجل يسمع الأذان فيصلّي الفجر و لا يدري أطلع أم لا؟ غير أنّه

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٩ / الباب ٥٨ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٩ / الباب ٥٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٨٠ / الباب ٥٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

يظنّ لمكان الأذان أنه طلع قال: لا يجزيه حتى يعلم أنه قد طلع»^(١) و هذا لا ينافي ما يأتي من جواز الاعتماد على الأذان لأنها محمولة على عدم عدالة المؤذن أو وثاقته أو مخصوصة بالصبح لشرعية الأذان قبل الفجر. لا يجوز العمل بمطلق الظنّ مع امكان تحصيل العلم أو ما يقوم مقامه للأدلة المتقدمة و لأنّ الصلاة المأمور بها موقّت بوقت معين بحيث لا يكون قبله صلاة و طريق تحصيل الوقت هو العلم أو ما يقوم مقامه نعم لو لم يتمكّن من تحصيل العلم وصلت النوبة الى ما يحصل به الظنّ مع مراعات ما أشار اليه الشارع مثل صوت الديك كما يمكن أن يقال بجواز العمل بكلّ ما يوجب الظنّ لأنّ أوامر الشارع في ذلك للارشاد. نعم، يجب رعاية الظنّ الأقوى فالأقوى. أمّا روايات الديك فمنها ما رواه عن الحسين بن المختار قال: «قلت للصادق عليه السلام: أتى مؤذن فاذا كان يوم غيم لم أعرف الوقت! فقال: اذا صاح الديك ثلاثة أصوات ولأء فقد زالت الشمس و دخل وقت الصلاة»^(٢)

و منها ما رواه الحسين بن زيد عن الصادق جعفر بن محمد عن آبائه عليه السلام (في حديث المناهي) قال:

«نهى رسول الله ﷺ عن سبّ الديك و قال: أنه يوقظ للصلاة»^(٣).

و منها قال الصدوق:

«و قال الصادق عليه السلام: تعلّموا من الديك خمس خصال: محافظته على

أوقات الصلوات و الغيرة و السخاء و الشجاعة و كثرة الطروقة»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٣: ٢٠٣ / الباب ٥٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٧٠ / الباب ١٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٧١ / الباب ١٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ١٧١ / الباب ١٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

و منها ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي عبد الله الفراء عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال له رجل من أصحابنا: ربما اشتبه الوقت علينا في يوم الغيم! فقال: تعرف هذه الطيور التي تكون عندكم بالعراق يقال لها: الديكة؟ فقلت: نعم. فقال: اذا ارتفعت أصواتها و تجاوزت فقد زالت الشمس. أو قال: فصله»^(١).

الفرع الثالث

في الاعتماد على شهادة العدلين

يجوز الاعتماد على شهادة العدلين بدخول الوقت و ان كان يمكن تحصيل العلم، بل يجوز الاعتماد على شهادة العدل الواحد بل يكفي أن يكون ثقة، و كذا يجوز الاعتماد على أذان الثقة العارف بالوقت. أما الاعتماد على العدلين فلا كلام فيه؛ لأنّ البيّنة حجّة في الموضوعات بلا كلام. و أمّا بالنسبة الى قول العدل بل الثقة فلما دلّ على حجّية خبر الواحد من السيرة العقلانيّة و الأخبار الواردة في الباب فإنّها و ان كانت في الأحكام ولكن تشمل الموضوعات بالأولوية القطعيّة و الأخبار في ذلك على أربع طوائف، فلنكتف بذكر طائفة منها و هي الأخبار الأمرة بالرجوع الى أشخاص معيّنين من الرواة أو توثيق بعضهم و هي:

صحيحة أحمد بن اسحاق عن أبي الحسن عليه السلام قال:

«سألته و قلت: من أعامل؟ و عمّن آخذ؟ و قول من أقبل؟ فقال: العمري ثقني فما أدّى اليك عنّي فعنّي يؤدّي و ما قال لك عنّي فعنّي يقول فاسمع له و أطع فإنّه الثقة المأمون قال: و سألت أبا محمد عليه السلام

١- وسائل الشيعة ٤: ١٧١/الباب ١٤ من أبواب المواقيت / الحديث ٥.

عن مثل ذلك فقال: العمري و ابنه ثقتان فما أدّيا اليك عنّي فعنّي
يؤدّيان و ما قالاك لك فعنّي يقولان فاسمع لهما و أطعهما فانّهما
الثقتان المأمونان»^(١).

و صحيحة يونس بن عمّار:

«انّ أبا عبد الله عليه السلام قال له في حديث: أمّا ما رواه زرارة عن
أبي جعفر عليه السلام فلا يجوز لك أن تردّه»^(٢).

و نظيرهما موثّقة ابراهيم بن عبد الحميد و حسنة عبد الله بن أبي يعفور و
صحيحة شعيب العرقوفي و حسنة اسماعيل بن الفضل الهاشمي و صحيحة
جميل بن درّاج^(٣).

و أمّا التعويل على قول الثقة فلما اخترناه في مسألة حجّية الخبر الواحد و
حجّية قول الثقة و اعتبار الوثاقة في الراوي مضافاً الى روايات وردت في
خصوص جواز الصلاة بأذان الثقة، منها صحيحة ذريح المحاربيّ قال:
«قال لي أبو عبد الله عليه السلام: صلّ الجمعة بأذان هؤلاء فانّهم أشدّ شيء
مواظبة على الوقت»^(٤).

و منها خبر عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جده عن عليّ عليه السلام قال:
«المؤدّن مؤتمن و الامام ضامن»^(٥).

و منها خبر علي بن جعفر عن أخيه قال:

«سألته عن رجل صلّى الفجر في يوم غيم أو في بيت و أذن المؤدّن و

١- وسائل الشيعة ٢٧: ١٣٨ / الباب ١١ من أبواب صفات القاضي / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٢٧: ١٤٣ / الباب ١١ من أبواب صفات القاضي / الحديث ١٧.

٣- وسائل الشيعة ٢٧: ١٣٨ - ١٤٢ / الباب ١١ من أبواب صفات القاضي / الحديث ٢٠ و ٢٣ و ١٥ و ١٤.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٦١٨ / الباب ٣ من أبواب الأذان و الاقامة / الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة ٥: ٣٧٨ / الباب ٣ من أبواب الأذان و الاقامة / الحديث ٢.

قعد و أطال الجلوس حتى شك فلم يدر هل طلع الفجر أم لا فظن ان المؤذن لا يؤذن حتى يطلع الفجر قال: أجزأه أذانهم»^(١).

و منها مرسله محمد بن علي بن الحسين قال:

«قال أبو جعفر الباقر عليه السلام (في حديث): المؤذن له من كل من يصلي بصوته حسنة»^(٢).

و منها مرسله الصدوق قال:

«و قال الصادق عليه السلام في المؤذنين: أنهم الأمانة»^(٣).

و منها خبره عن عبدالله بن علي عن بلال (في حديث) قال:

«سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: المؤذنون أمانة المؤمنین على صلاتهم و صومهم و لحومهم و دمائهم لا يسألون الله عز وجل شيئاً إلا أعطاهم و لا يشفعون في شيء إلا شفّعوا»^(٤).

و منها مرسله محمد بن محمد المفيد في المقنعة قال:

«روي عن الصادق عليه السلام أنهم قالوا: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يغفر للمؤذن مدّ صوته و بصره و يصدّقه كل رطب و يابس و له من كل من يصلي بأذانه حسنة»^(٥).

و منها مرسله محمد بن مسعود العياشي في تفسيره عن سعيد الأعرج قال:

«دخلت على أبي عبدالله عليه السلام و هو مغضب و عنده جماعة من أصحابنا و هو يقول: تصلّون قبل أن تزول الشمس؟ قال: و هم

١- وسائل الشيعة ٥: ٣٧٩ / الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٥: ٣٧٩ / الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة / الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة ٥: ٣٧٩ / الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة / الحديث ٦.

٤- وسائل الشيعة ٥: ٣٨٠ / الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة / الحديث ٧.

٥- وسائل الشيعة ٥: ٣٨٠ / الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة / الحديث ٨.

سكوت. قال: فقلت: أصلحك الله ما نصلي حتى يؤذن مؤذن مكة!
قال: فلا بأس، أما أنه إذا أذن فقد زالت الشمس. الحديث»^(١)

و منها خبر محمد بن خالد القسري قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخاف أن نصلي يوم الجمعة قبل أن تزول
الشمس، فقال: إنما ذلك على المؤذنين»^(٢)

و منها خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام أنه قال:

«أما أمر الناس بالأذان لعل كثيرة: منها أن يكون تذكيراً للساهي و
تنبيهاً للغافل و تعريفاً لمن جهل الوقت و اشتغل عنه و يكون
المؤذن بذلك داعياً الى عبادة الخالق و مرغباً فيها، مقراً له بالتوحيد،
مجاهراً بالايمان، معلناً بالاسلام، مؤذناً لمن ينساها، و إنما يقال له:
مؤذن لأنه يؤذن بالأذان بالصلاة. الحديث»^(٣)

و لا يخفى ظهور هذه الروايات في جواز الركون الى أذان الثقة فهي مضافاً الى
دلالتها على جواز التعويل على أذان المؤذن اذا كان ثقة دلت على اعتبار قول الثقة
مطلقاً فثبت المطلوب.

قال المحقق الهمداني: «و هل يجوز العمل بالبيئة أم لا؟ وجهان بل قولان ربما
نسب الى ظاهر أكثر الأصحاب قبولها و هو الأقوى؛ لما أشرنا في باب النجاسات
عند البحث عن أنها هل تثبت بالبيئة أم لا؟ الى أن الاستفادة من تتبع النصوص و
التدبر فيها و في فتاوي الأصحاب أن البيئة طريق شرعي لاحتراز الموضوعات
الخارجية مطلقاً عدا أنه اعتبر الشارع في بعض المقامات شهادة الأربعة أو رجلين
أو غير ذلك من الخصوصيات و لم يوجد مورد أهملها رأساً، بل قد عرفت أن

١- وسائل الشيعة ٥: ٣٨٠ / الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٥: ٣٧٩ / الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٥: ٤١٨ / الباب ١٩ من أبواب الأذان و الإقامة / الحديث ١٤.

الأقوى كفاية عدل واحد بل مطلق الثقة في غير مورد الخصومات و ما يتعلّق بالدعاوي كما فيما نحن فيه و نظائره؛ لاستقرار سيرة العقلاء على التعويل على أخبار الثقات في الأمور الحسّية ممّا يتعلّق بمعاشهم و معادهم و امضاء الشارع لذلك، كما يشهد بذلك التدبّر في الأخبار الدالّة على حجّية خبر الواحد و غيرها ممّا تقدّمت الإشارة إليها.

الى أن قال: و هل يعتبر في التعويل على قول الثقة افادته الظنّ الفعلي؟ فيه وجهان أو جههما العدم.

الى أن قال: و يلحق بخبر الثقة أذانه اذا انحصر وجهه في الاعلام، كما هو الغالب المتعارف فيجوز التعويل عليه حيث جاز الاعتماد على خبره كما يدلّ عليه مضافاً الى ما عرفت أخبار مستفيضة (فنقل أخبار الأذان). انتهى»^(١)

(مسألة ٢): اذا كان غافلاً عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه فصلّى ثمّ تبين وقوعها في الوقت بتمامها صحّت كما أنّه لو تبين وقوعها قبل الوقت بتمامها بطلت؛ وكذا لو لم يتبين الحال؛ و أمّا لو تبين دخول الوقت في أثنائها ففي الصّحة اشكال؛ فلا يترك الاحتياط بالاعادة.

الشرح:

لا اشكال في صحّة صلاة من وقعت تمام صلاته في الوقت، ففيما اذا صلّى مع العلم أو ما يقوم مقامه شرعاً من شهادة العدلين أو العدل الواحد أو الثقة أو أذان العارف الثقة فمعلوم؛ و أمّا اذا كان غافلاً عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه فصلّى ثمّ تبين وقوعها في الوقت بتمامها فصحت صلاته لمطابقة المأتي بها للمأمور بها و عدم المانع هناك عن الصّحة و لو تبين دخول الوقت في أثنائها و

الحال هذه بطلت صلاته لعدم الدليل على الصحّة مع وجود الدليل على البطلان من الروايات الأمرة بالصلاة في الوقت و أنّه لأصلاة لمن صلّى في غير الوقت التي باطلاقه تشمل من صلّى في غير الوقت بتمامها أو بعضها.
و كذا لو لم يتبيّن الحال.

(مسألة ٣): إذا تيقّن دخول الوقت فصلّى أو عمل بالظنّ المعتبر كشهادة العدلين و أذان العدل العارف فان تبين وقوع الصلاة بتمامها قبل الوقت بطلت و وجب الاعادة؛ و ان تبين دخول الوقت في أثنائها و لو قبل السلام صحّت؛ و أمّا اذا عمل بالظنّ الغير المعتبر فلا تصحّ و ان دخل الوقت في أثنائها؛ وكذا اذا كان غافلاً على الأحوط كما مرّ و لافرق في الصحّة في الصورة الأولى بين أن يتبيّن دخول الوقت في الأثناء، بعد الفراغ أو في الأثناء، لكن بشرط أن يكون الوقت داخلاً حين التبين؛ و أمّا اذا تبين أن الوقت سيدخل قبل تمام الصلاة فلا ينفع شيئاً.

الشرح:

إذا تيقّن دخول الوقت فصلّى أو عمل بالظنّ المعتبر كشهادة العدلين أو أذان العدل العارف أو اخبار العدل أو الثقة فان تبين وقوع الصلاة بتمامها قبل الوقت بطلت؛ و ذلك للروايات المتقدّمة في الفرع الأوّل من المسألة الأولى من هذا الفصل التي هي دالّة على أنّ الواجب هو الاتيان بالصلاة في الوقت، فالظرف للصلاة هو واقع الوقت لا الوقت المعلوم نعم انّ العلم و ما يقوم مقامه حجّة مادام لم ينكشف الخلاف فاذا انكشف الخلاف فالاجزاء يحتاج الى دليل و هو مفقود في المقام فالصلاة باطلة.

و ان تبين دخول الوقت في أثنائها صحّت الصلاة و ان كان مقتضى الأصل و

الروايات المتقدمة البطلان و ذلك لتقييد الروايات المتقدمة بما رواه ابن أبي عمير عن اسماعيل بن رباح عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا صلّيت و أنت ترى أنّك في وقت و لم يدخل الوقت فدخلك

الوقت و أنت في الصلاة فقد أجزأت عنك»^(١)

و الرواية من حيث الدلالة تامة، و أمّا من حيث السند فإنّها و ان لم يوثق اسماعيل بن رباح في مصادر الرجال إلا أنّه كما قيل لجلالة شأن ابن أبي عمير الذي لا يروي إلا عن الثقة تطمئن النفس إليها مضافاً الى أن عمل بها عدّة من القدماء كالشيخين و ابن البرّاج و سلّار و ابن ادريس و ان خالفهم السيد المرتضى و ابن أبي عقيل و ابن الجنيد.

و اذا دخل الوقت في الأثناء فلا فرق في الصحّة بين أن يتبيّن دخول الوقت في الأثناء أو بعد الفراق، و ذلك لاطلاق رواية ابن رباح. و أمّا اذا تبين أنّ الوقت سيدخل قبل تمام الصلاة فلا ينفع شيئاً؛ لعدم شمول الرواية لهذه الصورة.

(مسألة ٤): اذا لم يتمكّن من تحصيل العلم أو ما بحكمه لمانع في السماء من غيم أو غبار أو لمانع في نفسه من عمى أو حبس أو نحو ذلك فلا يبعد كفاية الظن؛ لكنّ الأحوط التأخير حتّى يحصل اليقين بل لا يترك هذا الاحتياط.

الشرح:

تقدّم عدم جواز الصلاة قبل الوقت و بطلانها مطلقاً سواء كان عن عمد أو عن غفلة أو سهو أو جهل. و أمّا ان علم بدخول الوقت أو كان له حجة شرعية على الوقت و صلّى ثمّ تبين أنّه لم يدخل الوقت و في الأثناء دخل فصحتّ صلاته كما تقدّم أيضاً.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٠٦ / الباب ٢٥ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

فالآن نقول انّ طريق الوصول الى الوقت هو العلم فانّ كاشفيته ذاتية و لا يحتاج الى دليل من الشارع و ما سواه يحتاج حجّيته الى بيان الشارع و قد دلّ الدليل على حجّية خبر الثقة في الموضوعات تبعاً للاحكام و قد أشرنا اليه و من المعلوم انّ حجّيتها ليست لافادتها الظنّ لأنّ ﴿الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾ بل لجعل الشارع، فحجّية الظنّ تحتاج الى الدليل فان كان هناك دليل فيكون بحكم العلم و لو لم يكن دليل على حجّيته فلا يجوز التمسك به سواء تمكّن من تحصيل العلم أو ما بحكمه أو لم يتمكّن ففي مورد عدم التمكن يجب تأخير الصلاة حتّى يحصل اليقين.

نعم لو كان هناك دليل على التمسك بالظنّ المطلق اذا لم يتمكّن من تحصيل العلم أو ما بحكمه فهو المطاع و الآ فلا.

فاستدلّ على كفاية الظنّ بروايات كلّها مخدوشة؛ منها خبر اسماعيل بن جابر عن الصادق عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام (في حديث طويل):

«انّ الله تعالى اذا حجب عن عباده عين الشمس التي جعلها دليلاً على أوقات الصلوات فموسّع عليهم تأخير الصلوات ليتبين لهم الوقت بظهورها و يستيقنوا أنّها قد زالت»^(١).

بتقريب أنّ المفهوم من جملة «فموسّع عليهم تأخير الصلوات ليتبين لهم الوقت» هو جواز التأخير لا وجوبه فيجوز الاتيان بالصلاة مع عدم العلم بالوقت. ففيه: انّ الرواية على خلاف المطلوب أدلّ فأنّه عليه السلام في هذه الرواية يقول: لو كان هناك مانع عن رؤية الشمس و تبين الزوال فلا تعجل فانك في وسعة و فسحة فاصبر حتّى يتبين لك الوقت و تستيقن و هذا مضافاً الى ضعف سنده. و منها موثقة ابن بكير عن أبيه عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٧٩ / الباب ٥٨ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

«قلت له: أني صلّيت الظهر في يوم غيم فانجلت فوجدتني صلّيت حين زال النهار. قال: فقال: لاتعد و لاتعد»^(١).

بتقريب أنه صلّى مع عدم العلم بقريئة «فوجدتني» و مع ذلك قال الامام عليه السلام فيها: «لاتعد» و نهى عن اعادة الصلاة فيكشف عن حجّية الظنّ. ولكن فيه: أنه على خلاف المطلوب أدلّ لأنه عليه السلام نهى أيضاً عن عدم العود لمثل ذلك و ظاهر النهي الحرمة؛ و أمّا عدم الاعادة لمطابقة المأتي بها للمأمور بها و وقوع الصلاة بتمامها في الوقت فالموثّقة دالّة على كفاية الموافقة الظنيّة و ان أمكنت الموافقة العلميّة لو طابق الواقع. و منها صحيحة زرارة قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيت بعد ذلك و قد صلّيت أعدت الصلاة و مضى صومك و تكفّ عن الطعام ان كنت أصبت منه شيئاً»^(٢).

بتقريب أنّ الرؤية بعد الصلاة لأنه كان ظاناً بدخول الوقت فمفهوم «فان رأيت...» يكون «فان لم تره... لم تعد صلاتك». ولكن فيه: أنّ الرؤية بعد الصلاة أعمّ من الظنّ و لعلّه صلّى مع العلم أو ما يقوم مقامه ثم انكشف الخلاف؛ بل قدّمنا سابقاً في بيان معنى خبر ابن رباح: أنّ معنى و أنت ترى هو العلم.

و منها خبر أحمد بن عبدالله القزويني (القروي) عن أبيه قال: «دخلت على الفضل بن الربيع و هو جالس على سطح الى أن قال:- هذا أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام أتى أتفقده الليل و النهار فلم أجده في وقت من الأوقات الا على الحالة التي أخبرك بها الى

١- وسائل الشيعة ٤: ١٢٩/الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٧٨/الباب ١٦ من أبواب المواقيت / الحديث ١٧.

أن قال:- و قد وكل من يترصد له الزوال فلست أدري متى يقول
الغلام: قد زالت الشمس اذ وثب فيبتدي الصلاة من غير أن يحدث
وضوءاً. الحديث»^(١)

بتقريب أن قول الغلام يفيد الظن؛ و فيه لعل الغلام كان ثقة مع أنه عليه السلام عالم
بالوقت.

و منها خبر أبي الصباح الكناني قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صام ثم ظن أن الشمس قد غابت و
في السماء غيم فأفطر ثم ان السحاب انجلى فاذا الشمس لم تغب
فقال: قد تم صومه و لا يقضيه»^(٢)

بتقريب عدم الفصل بين الصوم و الصلاة؛ ولكن فيه وجود الفصل بينهما
للاتفاق على حجّة الظن في الصوم دون الصلاة.
فتحصل أنه لا يكفي العمل بالظن بالوقت للصلاة سواء تمكّن من تحصيل
العلم أو لم يتمكّن.

نعم لا يبعد جواز العمل بالظن الحاصل من صوت الديك في يوم غيم للدليل
الدال عليه كما مرّ في ذيل الفرع الثاني.

(مسألة ٥): اذا اعتقد دخول الوقت فشرع وفي أثناء الصلاة تبدل يقينه
بالشك لا يكفي في الحكم بالصحة الا اذا كان حين الشك عالماً بدخول الوقت؛
اذ لا أقل من أنه يدخل تحت المسألة المتقدمة من الصحة مع دخول الوقت في
الأثناء.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٨١ / الباب ٥٩ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ١٠: ١٢٣ / الباب ٥١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الامساك / الحديث ٣.

الشرح:

إذا علم الوقت أو شهد عنده شاهدان أو أخبره ثقة بدخول الوقت فشرع في الصلاة ثم تبدل علمه في الأثناء أو شك في أن المخبر بدخول الوقت كان عادلاً أو ثقة أم لا فحينئذ تبطل صلاته لأن العلم أو ما يحكمه بدخول الوقت كما يلزم ابتداء يلزم استدامة لأن الواجب الاتيان بالصلاة بتمامها في الوقت الواقعي و الطريق اليه العلم أو ما يقوم مقامه و الفرض أن بعض الصلاة لم يقع في الوقت. نعم لو كان حين الشك فيما مضى عالماً بدخول الوقت فيصح صلاته لأنه يدخل تحت المسألة المتقدمة (المسألة الثالثة) من الصحة مع دخول الوقت في الأثناء.

(مسألة ٦): إذا شك بعد الدخول في الصلاة في أنه راعى الوقت و أحرز دخوله أم لا؟ فإن كان حين شكّه عالماً بالدخول فلا يبعد الحكم بالصحة و الآ وجبت الاعادة بعد الاحراز.

الشرح:

إذا شك في الصلاة في أنه راعى الوقت و أحرز دخوله أم لا؟ فإن كان حين شكّه عالماً بالدخول و علم بأن ما صلى من صلاته كانت في الوقت فالصلاة صحيحة؛ و كذا إذا كان ذلك بعد الصلاة لعموم ما مرّ من مطابقة المأتي به للمأمور به واقعاً كما مرّ في المسألة الثانية و خصوص موثقة ابن بكير عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قلت له: أتى صلّيت الظهر في يوم غيم فانجلت فوجدتني صلّيت حين زال النهار. قال: فقال: لاتعد و لاتعد»^(١)

١- وسائل الشيعة ٤: ١٢٩ / الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٦.

و بكير بن أعين ممدوح للامام الصادق عليه السلام على ما في جامع الروات.
و أما لو علم بأن بعض صلاته كانت خارج الوقت فصلاته باطلة لعدم الدليل
على الصحّة.

(مسألة ٧): اذا شك بعد الفراغ من الصلاة في أنها وقعت في الوقت أو لا، فان
علم عدم الالتفات الى الوقت حين الشروع وجبت الاعادة؛ وان علم أنه كان
ملتفتاً و مراعيّاً له و مع ذلك شك في أنه كان داخلاً أم لا بنى على الصحّة؛ وكذا
ان كان شاكاً في أنه كان ملتفتاً أم لا.
هذا كله اذا كان حين الشك عالماً بالدخول و الا لا يحكم بالصحّة مطلقاً و
لاتجري قاعدة الفراغ لأنه لا يجوز له حين الشك الشروع في الصلاة فكيف
يحكم بصحّة ما مضى مع هذه الحالة.

الشرح:

اذا شك بعد الفراغ من الصلاة في أنها وقعت في الوقت أو لا، فان علم عدم
الالتفات الى الوقت حين الشروع وجبت الاعادة و ذلك لقاعدة الاشتغال و أنّ
الاشتغال اليقيني يستدعي البراءة اليقينية و عدم الدليل على الصحّة. و ما يمكن
أن يستدل به على الصحّة هو اطلاق موثقة ابن بكير عن محمد بن مسلم عن
أبي جعفر عليه السلام قال:

«كل ما شككت فيه ممّا قد مضى فامضه كما هو»^(١).

ولكن فيه: انّ الامام عليه السلام بصدد امضاء ما هو معمول بين الناس من عدم الاعتناء
بما مضى من أعمالهم اليومية اذا شكوا فيها لأنهم حين العمل أذكر منهم حين
يشكّون كما في موثقة بكير بن أعين قال:

١- وسائل الشيعة ٨: ٢٣٧ / الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة / الحديث ٣.

«قلت له: الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال: هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك»^(١).

و معلوم أنّ هذا البناء مخصوص بما كان العامل عالماً بالتفاته حين العمل أو كان شاكاً في أنه كان ملتفتاً أم لا؛ وأما إذا علم بعدم الالتفات فينصرف و يتفحص. و السرّ في ذلك البناء في الشرعيّات على أنّ المؤمن العالم بالمسائل إذا شرع في عمل شرعيّ يلتزم بالاتيان بما هو صحيح.

(مسألة ٨): يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر و بين العشاءين بتقديم المغرب؛ فلو عكس عمداً بطل وكذا لو كان جاهلاً بالحكم. و أمّا لو شرع في الثانية قبل الأولى غافلاً أو معتقداً لا تيانها عدل بعد التذكّر ان كان محلّ العدول باقياً و ان كان في الوقت المختصّ بالأولى على الأقوى كما مرّ، لكنّ الأحوط الاعادة في هذه الصورة؛ و ان تذكّر بعد الفراغ صحّ و بنى على أنّها الأولى في متساوي العدد كالظهرين تماماً أو قصرأ و ان كان في الوقت المختصّ على الأقوى؛ و قد مرّ أنّ الأحوط أن يأتي بأربع ركعات أو ركعتين بقصد ما في الذمّة.

و أمّا في غير المتساوي كما اذا أتى بالعشاء قبل المغرب و تذكّر بعد الفراغ فيحكم بالصحة و يأتي بالأولى؛ و ان وقع العشاء في الوقت المختصّ بالمغرب لكنّ الأحوط في هذه الصورة الاعادة.

الشرح:

يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر و بين العشاءين بتقديم المغرب و ذلك لصحيحة الحلبي (في حديث) قال:

١- وسائل الشيعة ١: ٤٧١/الباب ٤٢ من أبواب الوضوء / الحديث ٧.

«سألته عن رجل نسي الأولى و العصر جميعاً ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس فقال: ان كان في وقت لا يخاف فوت إحداهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر. الحديث»^(١)

و الظاهر من الروايات الواردة في الأبواب المختلفة من أبواب المواقيت وجوب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر و بين العشاءين بتقديم المغرب بحيث لو عكس عمداً بطل و ذلك لتوقيفية العبادات فقد أمرنا بأن نصلّي الظهر ثم نصلّي العصر فلو خالفنا الترتيب نشك في براءة ذمّتنا لأنّ الاشتغال اليقيني يستدعي البراءة اليقينية.

فلو كان جاهلاً بحكم الترتيب بين الظهرين أو العشاءين و جاء بخلاف الترتيب فان كان مقصراً بطل ما قدّم و عليه اعادة العصر أو العشاء و ذلك لعدم معذورية الجاهل المقصّر مطلقاً إلا في موردين و هما الجهل و الاخفات و القصر و الاتمام؛ فدلّل عدم معذورية الجاهل المقصّر هو أنّ التعليم غاية البعثة و العمل بالأحكام منوط بالتعلّم فعند معذورية الجاهل المقصّر كان البعث لغواً و صارت الأحكام عاطلاً؛ مضافاً الى قاعدة الاشتغال.

نعم ورد النص باستثناء موردين ففي صحيحة زرارة و محمّد بن مسلم قالاً: «قلنا لأبي جعفر عليه السلام: رجل صلّى في السفر أربعاً أيعيد أم لا؟ قال: ان كان قرئت عليه آية التقصير و فسّرت له فصلّى أربعاً أعاد و ان لم يكن قرئت عليه و لم يعلمها فلا إعادة عليه»^(٢)

و كذا في صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام:

«في رجل جهر فيما لا ينبغي الاجهار فيه و أخفى فيما لا ينبغي الاخفاء فيه فقال: أي ذلك فعل متعمداً فقد نقض صلاته و عليه

١- وسائل الشيعة ٤: ١٢٩/ الباب ٤ من أبواب المواقيت / الحديث ١٨.
٢- وسائل الشيعة ٨: ٥٠٦/ الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر / الحديث ٤.

الاعادة، فان فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدري فلا شيء عليه و قد
تمت صلاته»^(١).

و أمّا الجاهل القاصر فهنا معذور و يصحّ صلاته و ذلك لحديث لاتعاد ففي
صحيحه زرارة قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: لاتعاد الصلاة الآ من خمسة: الطهور و الوقت و
القبلة و الركوع و السجود»^(٢).

فالصحيحه تشمل الجاهل و الناسي.

و أمّا لو شرع في الثانية قبل الأولى ناسياً أو غافلاً أو معتقداً لاتيانها عدل بعد
التذكّر ان كان محلّ العدول باقياً و ان كان في الوقت المختصّ بالأولى و ذلك
لصحيحه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام:

«... و ان ذكرت أنك لم تصلّ الأولى و أنت في صلاة العصر و قد
صلّيت منها ركعتين فانوها الأولى ثمّ صلّ الركعتين الباقيتين و قم
فصلّ العصر. الحديث»^(٣).

فموضوع الحكم و ان كان هو النسيان الآ أنّ النسيان و الغفلة و الاعتقاد يأتين
من واد واحد فاطلاق الصحيحه شامله لما لو شرع في الثانية في الوقت المشترك
أو الوقت المختصّ.

و أمّا لو كان التذكّر بعد الفراغ فأمّا أن يكون في متساوي العدد، و أمّا أن يكون
في غيره؛ أمّا الأوّل كالظهرين تماماً أو قصراً فصحت صلاته و بنى على أنّها الأولى
لصحيحه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام:

«... اذا نسيت الظهر حتّى صلّيت العصر فذكرتها و أنت في الصلاة أو

١- وسائل الشيعة ٦: ٨٦ / الباب ٢٦ من أبواب القراءة في الصلاة / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣١٢ / الباب ٩ من أبواب القبلة / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٩١ / الباب ٦٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

بعد فراغك فانوها الأولى ثم صلّ العصر، فإنما هي أربع مكان أربع.
الحديث» (١)

فاطلاق الصحيحة يقتضي عدم الفرق بين الوقت المختصّ و المشترك.
و أما في الثاني أي غير المتساويين كما اذا أتى بالعشاء قبل المغرب و تذكّر
بعد الفراغ فيحكم بالصحة و يأتي بالأولى و ذلك أيضاً لما في فقرة أخرى من
صحيحة زرارة المتقدمة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«... فان كنت قد صلّيت العشاء الآخرة و نسيت المغرب فقم فصلّ
المغرب. الحديث».

و هذه أيضاً باطلاقها تشمل الوقت المشترك و المختصّ.
و اما لو ترك المغرب غفلة أو نسياناً أو معتقداً لا تيانها فتذكّر في الأثناء عدل و
ذلك أيضاً لصحيحة زرارة المتقدمة عن أبي جعفر عليه السلام:

«... و ان كنت ذكرتها و قد صلّيت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت في
الثالثة فانوها المغرب ثم سلّم ثم قم فصلّ العشاء الآخرة. الحديث».

و أما ان تذكّر بعد القيام في الرابعة و قبل الركوع فلامانع للعدول مع امكانه
فيجلس و يتشهد ثم يسلم و يسجد سجدة السهو ثم يصلّي العشاء بلا اشكال.
انما الكلام فيما لو تذكّر بعد الدخول في ركوع الركعة الرابعة من العشاء أنّه
لم يصلّ المغرب فالظاهر البطلان لعدم الدليل من النصّ أو غيره على صحّتها و
قصور حديث لاتعداد عن شمول مثل المورد فالبطلان مطابق للقاعدة لأنّه صلّي
العشاء قبل الاتيان بالمغرب عمداً ولو بعض أجزاءه و هذا لا يجوز و يوجب
بطلان الصلاة.

(مسألة ٩): إذا ترك المغرب و دخل في العشاء غفلة أو نسياناً أو معتقداً لاتيائها فتذكر في الأثناء عدل إذا دخل في ركوع الركعة الرابعة فإن الأحوط حينئذ اتمامها عشاء ثم اعادتها بعد الاتيان بالمغرب.

الشرح:

قد مضى شرح هذه المسألة في ذيل المسألة السابقة.

(مسألة ١٠): يجوز العدول في قضاء الفوائت أيضاً من اللاحقة الى السابقة بشرط أن يكون فوت المعدول عنه معلوماً. و أمّا اذا كان احتياطياً فلا يكفي العدول في البراءة من السابقة و ان كانت احتياطية أيضاً لاحتمال اشتغال الذمة واقعاً بالسابقة دون اللاحقة فلم يتحقق العدول من صلاة الى أخرى؛ وكذا الكلام في العدول من حاضرة الى سابقتها فإن اللازم أن لا يكون الاتيان باللاحقة من باب الاحتياط و إلا لم يحصل اليقين بالبراءة من السابقة بالعدول لما مرّ.

الشرح:

الظاهر أنّ الصلوات اليومية سواء كانت أداء أو قضاء مشتركة في الأحكام المتعلقة بها إلا الوقت بمعنى أنه لا يجب في قضاء الظهر أن يكون بعد الزوال مثلاً فمن جملة الأحكام هو الترتيب بين الظهرين و العشاءين في الأداء فيجري بعينه في القضاء و ما مضى في المسألة السابقة من الصور المتصورة في أطراف الترتيب يأتي في القضاء أيضاً فلو نسي الظهر فأتى بالعصر اذا كان كلتاهما قضاء فتذكر في الأثناء فيعدل الى الظهر الى آخر ما سبق.

فلو كان عليه قضاء يوم و ليلة من الزوال الى الزوال فإنه و ان كان يجوز أن يصلّي الصبح قبل الظهرين ولكن يستحبّ الترتيب و أن يأتي بالصبح بعد

الظهرين و العشاءين فعليه لو نسي و صَلَّى الصبح و في الأثناء تذكّر يجوز أن يعدل الى الظهر.

ثمّ ليعلم أنّه يجوز العدول من اللاحقة الى السابقة اذا كان فوت اللاحقة معلوماً. و أمّا اذا لم يكن فوته معلوماً بل أتى بها احتياطاً فلا يجوز العدول لأنّه ان كان قد أتى باللاحقة واقعاً فلاصلاة حتّى يعدل عنه و عليه لو عدل و الحال هذه فان كان فوت السابقة معلوماً فلم يبرأ ذمّته كما أنّه ان كان السابقة أيضاً احتياطياً فلم يبرأ ذمّته أيضاً لو فات واقعاً؛ و هذا الكلام يجري فيما اذا أراد أن يعدل من حاضرة الى سابقتها سواء كانت السابقة أداء أو قضاء، فإنّ اللازم أن لا يكون الاتيان باللاحقة من باب الاحتياط و الا لم يحصل اليقين بالبراءة من السابقة بالعدول لما مرّ.

(مسألة ١١): لا يجوز العدول من السابقة الى اللاحقة في الحواضر و لا في الفوائت و لا يجوز من الفائتة الى الحاضرة؛ وكذا من النافلة الى الفريضة و لا من الفريضة الى النافلة الا في مسألة ادراك الجماعة؛ وكذا من فريضة الى أخرى اذا لم يكن بينهما ترتيب.

و يجوز من الحاضرة الى الفائتة بل يستحبّ في سعة وقت الحاضرة.

الشرح:

اعلم أنّ العدول من صلاة من الصلوات اليومية الى أخرى خلاف الأصل لأنّ لكلّ فرد من أفراد الصلوات ماهية عليحده فاذا شرع في إحداها و نوى و كبر تميّز عن سواها فلا يجوز خلط واحدة منها بالآخرى بالعدول الا اذا كان هناك نصّ على الجواز و لم يرد الا في العدول من اللاحقة الى السابقة كما تقدّم.

و أمّا في العدول من السابقة الى اللاحقة فلا يجوز سواء كان كلاهما أداء أو

قضاء أو أحدهما أداء و الآخر قضاء؛ وكذا لا يجوز العدول من النافلة الى الفريضة ولا من الفريضة الى النافلة الا في مسألة ادراك الجماعة لصحيح سليمان بن خالد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاة فبينما هو قائم يصلي اذ اذن المؤذن و أقام الصلاة قال: فليصل ركعتين ثم يستأنف الصلاة مع الامام و لتكن الركعتان تطوعاً»^(١) و موثقة سماعة قال:

«سألته عن رجل كان يصلي فخرج الامام و قد صلى الرجل ركعة من صلاة فريضة قال: ان كان اماماً عدلاً فليصل أخرى و ينصرف و يجعلهما تطوعاً و ليدخل مع الامام في صلاته كما هو. الحديث»^(٢) و يجوز العدول من الحاضرة الى الفائتة بل يستحب اذا لم يكن وقت فضيلة الحاضرة ضيقاً؛ و يدل على ذلك صحيحة زرارة المتقدمة^(٣) و خبر عبد الرحمن^(٤).

(مسألة ١٢): اذا اعتقد في أثناء العصر أنه ترك الظهر فعدل اليها ثم تبين أنه كان آتياً بها فالظاهر جواز العدول منها الى العصر ثانياً لكن لا يخلو عن اشكال فالأحوط بعد الاتمام الاعادة أيضاً.

الشرح:

اذا اعتقد في أثناء العصر أنه ترك الظهر فعدل اليها ثم تبين أنه كان آتياً بها فالظاهر أن العدول لم يتحقق لأن ذمة المصلي لم يكن مشغولاً بصلاة الظهر حتى يصدق العدول و في الواقع و نفس الأمر أنه في صلاة العصر و عليه فلامورد

١- وسائل الشيعة ٨: ٤٠٤ / الباب ٥٦ من أبواب صلاة الجماعة / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٨: ٤٠٥ / الباب ٥٦ من أبواب صلاة الجماعة / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٩٠ / الباب ٦٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٩١ / الباب ٦٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٢.

لقوله: «فالظاهر جواز العدول منها الى العصر» نعم الاحتياط بالاعادة بعد الاتمام حسن لأنه أتى ببعض أجزاء الصلاة بنية الظهر التي تختلف ماهية مع صلاة العصر.

(مسألة ١٣): المراد بالعدول أن ينوي كون ما بيده هي الصلاة السابقة بالنسبة الى ما مضى منها وما سيأتي.

الشرح:

المراد بالعدول هو العدول في نية الصلاة ممّا نواه الى سابقتها فلو نوى من الابتداء صلاة العصر ناسياً فتذكّر أنّ عليه صلاة الظهر فينوي أن يكون هذه ظهراً كما في صحيحة زرارة المتقدمة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها و أنت في الصلاة أو

بعد فراغك فانوها الأولى ثم صلّ العصر»^(١).

وكذلك سائر فقرات هذه الصحيحة.

و أيضاً في صحيحة الحلبي قال:

«فليجعل صلاته التي صلى الأولى ثم ليستأنف العصر»^(٢).

(مسألة ١٤): اذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة بحسب حاله في ذلك الوقت من السفر والحضر والتميم والوضوء والمرض والصحة ونحو ذلك ثم حصل أحد الأعذار المانعة من التكليف بالصلاة كالجنون والحيض والاعماء وجب عليه القضاء؛ والألم يجب وان علم بحدوث العذر قبله وكان له هذا المقدار وجبت المبادرة الى الصلاة.

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٩١/ الباب ٦٣ من أبواب المواقيت / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٢٩٣/ الباب ٦٣ من أبواب المواقيت / الحديث ٤.

و على ما ذكرنا فان كان تمام المقدمات حاصلة في أوّل الوقت يكفي مضي مقدار أربع ركعات للظهر و ثمانية للظهرين و في السفر يكفي مضي مقدار ركعتين للظهر و أربعة للظهرين وهكذا بالنسبة الى المغرب و العشاء؛ و ان لم تكن المقدمات أو بعضها حاصلة لا بدّ من مضي مقدار الصلاة و تحصيل تلك المقدمات و ذهب بعضهم الى كفاية مضي مقدار الطهارة و الصلاة في الوجوب و ان لم يكن سائر المقدمات حاصلة و الأقوى الأوّل و ان كان هذا القول أحوط.

الشرح:

إذا مضى من أوّل الوقت مقدار أداء الصلاة بحسب حاله في ذلك الوقت من السفر و الحضر و التيمّم و الوضوء و المرض و الصحّة و نحو ذلك ثمّ حصل أحد الأعدار المانعة من التكليف كالجنون و الحيض و الأغماء و جب القضاء، بخلاف ما إذا مضى من الوقت أقلّ من هذا؛ و ذلك لصدق الفوت في الأوّل و عدم صدقه في الثاني.

بيان ذلك أنّ الشارع قد كلّف المسلم بالصلاة من أوّل الزوال فقال: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾ و شرط لهذه الصلاة مضافاً الى الوقت الطهارة من المائيّة أو الترابيّة و الستر و أن يوليّ وجهه شطر المسجد الحرام؛ و قال أيضاً: لا تعاد الصلاة إلاّ من خمسة الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود؛ و قال أيضاً: ﴿لا يكلف الله نفساً إلاّ وسعها﴾ فمن زال عنده الشمس فقد اشتغل ذمته بالصلاة إلاّ أنّ استقرارها منوطة بقدرة المكلف من تحصيل الشرائط من أصلها و من سعة الوقت فلو فرض مضى وقت بحيث لو كان يشتغل بتحصيل الشرائط لتمكّن من تحصيلها و الا تيان بالصلاة فقد استقرّ في ذمّتها الصلاة فان كان قد جاء بها فيها و إلاّ لو حصل العذر بعد الاستقرار حتّى مضى الوقت فعليه قضائها إلاّ أنّه

لم يكن عاصياً و تاركاً للصلاة في وقتها اذا لم يعلم بطرؤ العذر لسعة الوقت.
 نعم لو علم كان يجب عليه التسريع في فراغ ذمته و لو تسامح عصى؛ و أما لو
 فرض ضيق الوقت بالنسبة الى تحصيل الشرائط و أصل الصلاة قبل حصول العذر
 ثم حصل العذر لم يستقرّ عليه و لا يجب قضاءها.

نعم لو علم قبل دخول الوقت بأنه بعد الزوال و مضى مقدار أربع ركعات في
 الحضر و ركعتين في السفر يحصل له أحد الأعذار المانعة من التكليف بالصلاة،
 يجب عليه تحصيل الشرائط و لو تسامح و كان كما علم يقضى صلاته و كان
 عاصياً؛ و هكذا الحال لو حصل الشرائط اتفاقاً قبل الوقت و زال الشمس و بعد
 مضى أربع ركعات حصل العذر و لم يصل فعليه القضاء.

و كلّ ما تقدّم بالنسبة الى المغرب و العشاء سواء؛ و هذه الأحكام جارية لمن
 ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت عنه اذا بقي من الوقت مقدار أدائها
 بحسب حاله بعد أن كان في أوّله معذوراً.

و يدلّ على ما تقدّم مضافاً الى ما ذكر، الروايات الواردة في باب الحيض و ان
 كانت بعضها مخالفة إلا أنّها قابلة للتأويل:

منها موثقة يونس بن يعقوب عن أبي عبدالله عليه السلام قال في امرأة دخل عليها
 وقت الصلاة و هي طاهر فأخرت الصلاة حتى حاضت قال:
 «تقضي اذا طهرت»^(١).

و منها صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج قال:

«سألته عن المرأة تطمّث بعد ما تزول الشمس و لم تصلّ الظهر هل
 عليها قضاء تلك الصلاة؟ قال: نعم»^(٢).

١- وسائل الشيعة ٢: ٣٦٠/الباب ٤٨ من أبواب الحيض / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٢: ٣٦٠/الباب ٤٨ من أبواب الحيض / الحديث ٥.

و منها صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام:

«في المرأة تقوم في وقت الصلاة فلا تقضي ظهرها حتى تفوتها

الصلاة و يخرج الوقت، أتقضي الصلاة التي فاتتها؟ قال: ان كانت

توانت قضتها و ان كانت دائبة في غسلها فلا تقضي»^(١).

و دائبة أي جادة و غير متهاونة.

و منها صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«اذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر و العصر؛ و ان

طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب و العشاء»^(٢).

و منها صحيحة عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«قال: أيما امرأة رأت الطهر و هي قادرة على أن تغتسل في وقت

صلاة ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلاة أخرى كان عليها قضاء

تلك الصلاة التي فرطت فيها و ان رأت الطهر في وقت صلاة فقامت

في تهيئة ذلك فجاز وقت صلاة و دخل وقت صلاة أخرى فليس

عليها قضاء و تصلي الصلاة التي دخل وقتها»^(٣).

(مسألة ١٥): اذا ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت فان وسع

للصلاتين وجبتا؛ و ان وسع لصلاة واحدة أتى بها؛ و ان لم يبق الا مقدار ركعة

وجبت الثانية فقط؛ و ان زاد على الثانية بمقدار ركعة وجبتا معاً كما اذا بقي الى

الغروب في الحضر مقدار خمس ركعات و في السفر مقدار ثلاث ركعات أو الى

نصف الليل مقدار خمس ركعات في الحضر و أربع ركعات في السفر؛ و منتهى

١- وسائل الشيعة ٢: ٣٦٤/الباب ٤٩ من أبواب الحيض / الحديث ٨.

٢- وسائل الشيعة ٢: ٣٦٤/الباب ٤٩ من أبواب الحيض / الحديث ١٠.

٣- وسائل الشيعة ٢: ٣٦١/الباب ٤٩ من أبواب الحيض / الحديث ١.

الركعة تمام الذكر الواجب من السجدة الثانية و اذا كان ذات الوقت واحدة كما في الفجر يكفي بقاء مقدار ركعة.

الشرح:

تقدّم الكلام في هذه المسألة في ضمن المسألة السابقة و في فصل الأوقات و سيأتي في باب الخلل أنّ منتهى الركعة رفع الرأس من السجدة الثانية.

(مسألة ١٦): اذا ارتفع العذر في أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاة واحدة ثمّ حدث ثانياً كما في الاغماء و الجنون الأدواري فهل يجب الاتيان بالأولى أو الثانية أو يتخيّر وجوه.

الشرح:

اذا ارتفع العذر في أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاة واحدة ثمّ حدث ثانياً كما في الاغماء و الجنون الأدواري يجب الاتيان بالأولى للترتيب بين الصلاتين من الظهرين و العشاءين أداءً و قضاءً.

(مسألة ١٧): اذا بلغ الصبي في أثناء الوقت وجب عليه الصلاة اذا أدرك مقدار ركعة أو أزيد ولو صلّى قبل البلوغ ثمّ بلغ في أثناء الوقت فالأقوى كفايتها و عدم وجوب اعاتها و ان كان أحوط وكذا الحال لو بلغ في أثناء الصلاة.

الشرح:

اذا بلغ الصبي في أثناء الوقت وجب عليه الصلاة لعموم دليل التكليف بالصلاة من غير مخصّص و ان أدرك مقدار ركعة لقاعدة من أدرك التي قد سبق البحث حولها.

و لو صَلَّى قبل البلوغ ثم بلغ في أثناء الوقت فالأقوى كفايتها لأنَّ الاستفادة من الروايات الواردة في أمر الصبي بالصلاة من الوالدين محبوبية صدورها من الصبي وهذا المقدار من الملاك كاف في شرعية عباداته و يؤيده ما هو الظاهر من رواية ابن ظبيان عن عليّ عليه السلام:

«... انَّ القلم يرفع عن ثلاثة: عن الصبيّ حتّى يحتلم، و عن المجنون حتّى يفيق، و عن النائم حتّى يستيقظ.»^(١)

فمعنى رفع القلم هو رفع الالزام فالملاك باقٍ؛ و عليه لا يجب إعادة الصلاة و ان كان أحوط و كذا الحال لو بلغ في أثناء الصلاة.

و لا بأس بذكر الروايات الواردة بأمر الصبيان بالصلاة و الصوم ففي صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«أنا نأمر صبياننا بالصلاة اذا كانوا بنى خمس سنين فمروا صبيانكم بالصلاة اذا كانوا بنى سبع سنين و نحن نأمر صبياننا بالصوم اذا كانوا بنى سبع سنين اطاقوا من صيام اليوم ان كان الى نصف النهار أو أكثر من ذلك أو أقل فاذا غلبهم العطش و الغرث أفطروا حتّى يتعودوا الصوم و يطيقوه فمروا صبيانكم اذا كانوا بنى تسع سنين بالصوم ما استطاعوا من صيام اليوم فاذا غلبهم العطش أفطروا.»^(٢)

و في صحيحة الفضيل بن يسار قال:

«كان علي بن الحسين عليه السلام يأمر الصبيان يجمعون بين المغرب و العشاء و يقول: هو خير من أن يناموا عنها.»^(٣)

و في صحيحة معاوية بن وهب قال:

١- وسائل الشيعة ١: ٤٥ / الباب ٤ من أبواب المقدمة العبادات / الحديث ١١.

٢- فروع الكافي ٣: ٤٠٩.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢١ / الباب ٤ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١.

«سألت أبا عبد الله عليه السلام في كم يؤخذ الصبي بالصلاة؟ فقال: فيما بين سبع سنين و ستّ سنين. الحديث» (١)

و في صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام:

«في الصبي متى يصلي؟ فقال: اذا عقل الصلاة. قلت: متى يعقل الصلاة و تجب عليه؟ قال: لستّ سنين» (٢)

و في خبر اسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«اذا أتى على الصبي ستّ سنين و جب عليه الصلاة و اذا أطاق الصوم و جب عليه الصيام» (٣)

فما ورد في بعض الروايات من أنه يجب على الصبي يحمل على الاستحباب جمعاً.

(مسألة ١٨): يجب في ضيق الوقت الاقتصار على أقلّ الواجب اذا استلزم الاتيان بالمستحبات و وقوع بعض الصلاة خارج الوقت فلو أتى بالمستحبات مع العلم بذلك يشكل صحّة صلاته بل تبطل على الأقوى.

الشرح:

اعلم أنه قد عيّن الشارع للصلوات اليوميّة أوقاتاً محدودة فالظهرين من الزوال الى غروب الشمس و للعشائين من غروب الشمس الى انتصاف الليل و للفجر من طلوع الفجر الى طلوع الشمس.

فالظاهر من تعيين هذه الأوقات هو وجوب ايقاع الصلوات في هذه الأوقات

١- وسائل الشيعة ٤: ١٨ / الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ١٨ / الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ١٩ / الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض / الحديث ٤.

بحيث لا تقدّم الصلاة على الوقت و لا يؤخّر عن الوقت فكما أنّه يبطل الصلاة اذا قدّمها على الوقت و ان كان جزء منها كتكبيرة الاحرام فكذا يبطل الصلاة لو أخرها عن الوقت و ان كان جزءاً منها كالتشهد أو السلام مثلاً إلا أن يكون هناك نصّ كما اذا دخل في الصلاة مع العلم بالوقت ثمّ انكشف الخلاف أثناء الصلاة و قد دخل الوقت قبل الكشف و لو بلحظة فإنّ الصلاة صحيحة بالنصّ و كذا لو أخر الصلاة عصيانياً أو نسياناً حتّى لم يبق من الوقت إلا مقدار ركعة فإنّه يصلّي صلاة العصر فكانت أداء لقاعدة من أدرك.

و بعد ذلك نقول: يجب المبادرة الى صلاة الظهرين مثلاً لو لم يبق من الوقت إلا بمقدار ثمان ركعات فلو ضاق الوقت عن الاتيان بالمستحبات يجب الاقتصار على أداء الواجبات و يترك المستحبات و الظاهر أنّ ترك المستحبات واجب لأنّه مقدّمة لأداء الواجبات.

و إنّما الكلام في ما اذا لم يترك المستحبات و وقع بعض الصلاة خارج الوقت فهل تبطل صلاته أو فعل حراماً حسب، الظاهر أنّه في اتيانه بالمستحبات التي استلزمت وقوع بعض الصلاة خارج الوقت ارتكب حراماً. و أمّا بطلان صلاته فمشكل؛ لأنّه أمّا لصيرورة الأجزاء المستحبة محرّمة فبعيدة مع أنّه يوجب بطلان الأجزاء لأصل الصلاة و أمّا لوجود الفاصلة المخلة بين الأجزاء الواجبة فهو أيضاً مدفوع بأنّ مثل القنوت أو الصلوات و الأذكار لا يتغيّر عما هو عليها من الدعاء و الذكر فعليه اذا أدرك ركعة من الوقت يصحّ صلاته و ان كان عاصياً.

(مسألة ١٩): اذا أدرك من الوقت ركعة أو أزيد يجب ترك المستحبات محافظة على الوقت بقدر الامكان؛ نعم في المقدار الذي لا بدّ من وقوعه خارج الوقت لا بأس باتيان المستحبات.

الشرح:

قد اتضح شرح هذه المسألة في المسألة السابقة؛ و أما المقدار الذي لا بد من وقوعه خارج الوقت لا بأس باتيان المستحبات لعدم الدليل على المنع.

(مسألة ٢٠): اذا شك في أثناء العصر في أنه أتى بالظهر أم لا بنى على عدم الاتيان و عدل اليها ان كان في الوقت المشترك و لا تجري قاعدة التجاوز. نعم لو كان في الوقت المختص بالعصر يمكن البناء على الاتيان باعتبار كونه من الشك بعد الوقت.

الشرح:

اذا شك في أثناء العصر في أنه هل أتى بالظهر أو لا، يبني على الاتيان مطلقاً و تجري قاعدة التجاوز؛ ففي صحيحة زرارة قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل شك في الأذان و قد دخل في الإقامة؛

قال: يمضي. قلت: رجل شك في الأذان و الإقامة و قد كبر؛ قال:

يمضي. قلت: رجل شك في التكبير و قد قرأ؛ قال: يمضي. قلت:

شك في القراءة و قد ركع؛ قال: يمضي. قلت: شك في الركوع و قد

سجد؛ قال: يمضي على صلاته، ثم قال: يا زرارة اذا خرجت من

شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء»^(١).

و كذا في موقفة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«كل ما شككت فيه مما قد مضى فأمضه كما هو»^(٢).

١- وسائل الشيعة ٨: ٢٣٧ / الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٨: ٢٣٧ / الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة / الحديث ٣.

فصل في القبلة

وهي المكان الذي وقع فيه البيت شرفه الله تعالى من تُخوم الأرض الى عنان السماء للناس كافة القريب و البعيد لخصوص البنية؛ ولا يدخل فيه شيء من حجر اسماعيل و ان وجب ادخاله في الطواف؛ و يجب استقبال عينها لا المسجد أو الحرم ولو للبعيد؛ و لا يعتبر اتصال الخط من موقف كل مصلى بها بل المحاذاة العرفية كافية.

غاية الأمر أن المحاذاة تتسع مع البعد وكلما ازداد بعداً ازدادت سعة المحاذاة كما يعلم ذلك بملاحظة الأجرام البعيدة كالأنجم ونحوها فلا يقدح زيادة عرض الصف المستطيل عن الكعبة في صدق محاذاتها كما نشاهد ذلك بالنسبة الى الأجرام البعيدة.

و القول بأن القبلة للبعيد سمت الكعبة و جهتها راجع في الحقيقة الى ما ذكرنا و ان كان مرادهم الجهة العرفية المسامحة فلا وجه له؛ و يعتبر العلم بالمحاذاة مع الامكان و مع عدمه يرجع الى العلامات و الأمارات المفيدة للظن

وفي كفاية شهادة العدلين مع امكان تحصيل العلم اشكال و مع عدمه لا بأس بالتعويل عليها ان لم يكن اجتهاده على خلافها و الا فالأحوط تكرار الصلاة و مع عدم امكان تحصيل الظنَّ يصلِّي الى أربع جهات ان وسع الوقت و الا فيتخير بينها.

الشرح:

في المسألة فروع:

الفرع الأوّل

في أن القبلة ليس خصوص البنية

القبلة هي الكعبة المعظمة شرفه الله تعالى بالضرورة من الدين كما في الحدائق و هي من تخوم الأرض الى عنان السماء للناس كافة القريب و البعيد لخصوص البنية و يدلّ على ذلك كلّ روايات:

منها صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سألته هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلِّي الى بيت المقدس؟ قال: نعم

فقلت: أكان يجعل الكعبة خلف ظهره؟ فقال: أمّا اذا كان بمكة فلا، و

أمّا اذا هاجر الى المدينة فنعم حتّى حوّل الى الكعبة»^(١)

و منها صحيحة عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام أنّه قال:

«إنّ لله عزّوجلّ حرّمت ثلاثاً ليس مثلهنّ شيء، كتابه و هو حكّمته و

نوره، و بيته الذي جعله قبلة للناس لا يقبل من أحد توجّهاً الى غيره،

و عترة نبيّكم»^(٢)

و منها صحيحة خالد بن أبي اسماعيل قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٢٩٨ / الباب ٢ من أبواب القبلة / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٠ / الباب ٢ من أبواب القبلة / الحديث ١٠.

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يصلّي على أبي قبيس مستقبل القبلة فقال: لا بأس»^(١).

و منها موثقة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«سأله رجل قال: صلّيت فوق أبي قبيس العصر، فهل يجزي ذلك و الكعبة تحتي؟ قال: نعم أنّها قبلة من موضعها الى السماء»^(٢).
و منها مرسلة الصدوق قال:

«قال الصادق عليه السلام: أساس البيت من الأرض السابعة السفلى الى الأرض السابعة العليا»^(٣).

ولذا كما في الجواهر- لو أزيلت البنية أو نقلت الى مكان آخر وجب استقبال ذلك الفضاء و لم تصحّ الصلاة الى نفس البناء كما هو واضح.

الفرع الثاني في حجر اسماعيل

ولا يدخل في البيت شيء من حجر اسماعيل وان وجب ادخاله في الطواف و يدلّ على الأوّل صحيحة معاوية بن عمّار قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحجر أمن البيت هو أو فيه شيء من البيت فقال: لا و لا قلامة ظفر، ولكن اسماعيل دفن فيه أمّه فكره أن يوطأ فجعل عليه حجراً و فيه قبور أنبياء»^(٤).

و موثقة زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

-
- ١- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٩/ الباب ١٨ من أبواب القبلة / الحديث ٢.
 - ٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٩/ الباب ١٨ من أبواب القبلة / الحديث ١.
 - ٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٩/ الباب ١٨ من أبواب القبلة / الحديث ٣.
 - ٤- وسائل الشيعة ٩: ٤٢٩/ الباب ٣٠ من أبواب الطواف / الحديث ١.

«سألته عن الحجر هل فيه شيء من البيت؟ فقال: لا ولا قلامة ظفر»^(١).

و على الثاني صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قلت: رجل طاف بالبيت فاختر شوطاً واحداً في الحجر قال: يعيد ذلك الشوط»^(٢).

قال في الحدائق: «و أما ما ذكره في الذكرى من النقل الذي دلّ على أنّ الحجر كان من البيت في زمن ابراهيم و اسماعيل عليهما السلام... الى آخره، فلم نقف عليه في أخبارنا و به اعترف جملة من علمائنا الى أن قال:- و الظاهر أنّ هذه الرواية (أي الرواية التي رواها العلامة في التذكرة) أنّها هي من طرق المخالفين فإنهم رووا عن عائشة أنّها قالت:

«نذرت أن أصلي ركعتين في البيت فقال النبي صلى الله عليه وآله: صلي في الحجر فإنّ فيه ستّة أذرع من البيت». انتهى ما في الحدائق»^(٣).

الفرع الثالث

في استقبال عين الكعبة

اختلفوا في أنّه يجب استقبال عين الكعبة فيما فيه الاستقبال أو أنّ الكعبة قبله من كان في المسجد الحرام و المسجد قبله من كان في الحرم و الحرم قبله أهل الدنيا ممّن نأى عنه؟ ذهب الى الثاني سألار و ابن البرّاج و ابن حمزة و ابن زهرة و

١- وسائل الشيعة ٥: ٢٧٦ / الباب ٥٤ من أبواب أحكام المساجد / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ١٣: ٣٥٤ / الباب ٣١ من أبواب الطواف / الحديث ١.

٣- الحدائق الناضرة ٦: ٣٤٧.

الصدوق كما في المختلف^(١).

و في الجواهر^(٢) نقل عن المسالك أنّ القائل بهذا كثير و عن الذكرى و الروضة أنّ القائل به الأكثر؛ و ذهب الى الأول السيّد المرتضى و ابن الجنيد و أبي الصلاح و ابن ادريس كما في المختلف^(٣) و هو الأقوى، و الدليل على ذلك أولاً أنّ التوجّه الى الكعبة أو الى جهتها مع البعد يستلزم التوجّه الى المسجد و الحرم فيخرج به عن العهدة اجماعاً بخلاف ما لو توجّه الى المسجد أو الحرم.

و ثانياً الروايات الواردة في ذلك:

منها ما رواه معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قلت له: متى صرف رسول الله صلى الله عليه وآله الى الكعبة؟ قال: بعد رجوعه من

بدر».(٤)

و منها ما رواه أبو بصير عن أحدهما عليهما السلام (في حديث) قال:

«... ثمّ قال: أنّ بني عبد الأشهل أتوهم و هم في الصلاة قد صلّوا

ركعتين الى بيت المقدس ف قيل لهم: أنّ نبيكم صرف الى الكعبة

فتحوّل النساء مكان الرجال و الرجال مكان النساء و جعلوا الركعتين

الباقيتين الى الكعبة فصلّوا صلاة واحدة الى قبلتين فلذلك سمّي

مسجدهم مسجد القبلتين».(٥)

و منها صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلّي الى بيت المقدس؟ قال: نعم

١- مختلف الشيعة ٢: ٧٩.

٢- جواهر الكلام ٧: ٣٢٠.

٣- مختلف الشيعة ٢: ٧٩.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٢٩٧ / الباب ٢ من أبواب القبلة / الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٢٩٧ / الباب ٢ من أبواب القبلة / الحديث ٢.

فقلت: أكان يجعل الكعبة خلف ظهره؟ فقال: أمّا اذا كان بمكة فلا و

أمّا اذا هاجر الى المدينة فنعم حتّى حول الى الكعبة»^(١)

و منها صحيحة عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام أنه قال:

«إنّ لله عزّ وجلّ حرّمت ثلاثاً ليس مثلهن شيء؛ كتابه و هو حكمة و

نور، و بيته الذي جعله قبلة للناس لا يقبل من أحد توجّهاً الى غيره،

و عترة نبيكم عليهم السلام»^(٢)

و منها ما رواه الصدوق قال:

«صلّى رسول الله صلى الله عليه وآله الى بيت المقدس بعد النبوة ثلاثة عشر سنة

بمكة و تسعة عشر شهراً بالمدينة ثمّ عيّرتة اليهود فقالوا له: انك تابع

لقبلتنا فاغتمّ لذلك غمّاً شديداً فلما كان في بعض الليل خرج يقلّب

وجهه في آفاق السماء فلما أصبح صلّى الغداة فلما صلّى من الظهر

ركعتين جاء جبرئيل عليه السلام فقال له: ﴿قد نرى تقلّب وجهك في السماء

فلنولينك قبلة ترضيها فولّ وجهك شطر المسجد الحرام﴾ الآية، ثمّ

أخذ بيد النبي صلى الله عليه وآله فحوّل وجهه الى الكعبة و حوّل من خلفه

و جوههم حتّى قام الرجال مقام النساء و النساء مقام الرجال فكان

أولّ صلاته الى بيت المقدس و آخرها الى الكعبة و بلغ الخبر

مسجداً بالمدينة و قد صلّى أهله من العصر ركعتين فحوّلوا نحو

القبلة و كان أولّ صلاتهم الى بيت المقدس و آخرها الى الكعبة

فسمّى ذلك المسجد مسجد القبلتين»^(٣)

و منها ما رواه الثقة الجليل علي بن ابراهيم القمي باسناده عن الصادق عليه السلام:

١- وسائل الشيعة ٣: ٢١٦ / الباب ٢ من أبواب القبلة / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٣: ٢١٨ / الباب ٢ من أبواب القبلة / الحديث ١٠.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٠١ / الباب ٣ من أبواب القبلة / الحديث ١٢.

«صلى النبي ﷺ بمكة ثلاث عشرة سنة الى بيت المقدس و بعد مهاجرته الى المدينة صلى الى بيت المقدس سبعة أشهر ثم وجهه الله الى الكعبة و ذلك أن اليهود كانوا يعيرون رسول الله ﷺ و يقولون له: أنت تابع لنا تصلي الى قبلتنا فاغتم رسول الله ﷺ من ذلك غمماً شديداً و خرج في جوف الليل ينظر في آفاق السماء و ينتظر أمر الله تبارك و تعالى في ذلك فلما أصبح و حضرت صلاة الظهر و كان في مسجد بني سالم، قد صلى بهم الظهر ركعتين فنزل عليه جبرئيل فأخذ بعضديه فحوّله الى الكعبة فأنزل الله عليه: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضيها فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ فصلّى ركعتين الى بيت المقدس و ركعتين الى الكعبة فقالت اليهود و السفهاء ما ولأهم عن قبلتهم التي كانوا عليها و تحوّلت القبلة الى الكعبة بعد ما صلى النبي ﷺ بمكة ثلاث عشرة سنة الى بيت المقدس و بعد مهاجرته الى المدينة صلى الى بيت المقدس سبعة أشهر ثم حوّل الله عزّوجلّ القبلة الى البيت الحرام»^(١).

و منها ما رواه السيّد الرضيّ رحمه الله في تفسيره الكبير المسمّى بحقائق التأويل في قوله تعالى: ﴿انّ أول بيت وضع للناس بيكة مباركا﴾ انّ فيه أقوالاً: منها أن يكون المراد بذلك أنّ أول بيت وضع لعبادة المكلفين قبلة لصلاتهم و غاية لحجّهم و مؤدّى لمناسكهم، هذا البيت الذي بيكة و ان كان من قبله بيوت ليست هذه صفتها و هذا القول مروى عن أمير المؤمنين عليه السلام^(٢).
و في تفسير العياشي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

١ - مستدرک الوسائل ٣: ١٧٠ / الباب ٢ من أبواب القبلة / الحديث ٤.

٢ - مستدرک الوسائل ٣: ١٧٨ / الباب ٢ من أبواب القبلة / الحديث ١٠.

«لَمَّا صَرَفَ اللهُ نَبِيَّهٗ إِلَى الْكَعْبَةِ عَنِ بَيْتِ الْمَقْدَسِ قَالَ الْمُسْلِمُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَرَأَيْتَ صَلَاتِنَا الَّتِي كُنَّا نَصَلِّيُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ مَا حَالُنَا فِيهَا وَمَا حَالُ مَنْ مَضَى مِنْ أَمْوَاتِنَا وَهُمْ يَصَلُّونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ؟ فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللهُ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ فَسَمَّى الصَّلَاةَ إِيمَانًا»^(١)

و أنت اذا تأملت في أخبار القبلة و التفاسير التي وردت في تفسير الآيات ١٤٤ و ١٤٩ و ١٥٠ من سورة البقرة تجد صدق ما قلناه من أن القبلة هي ﴿أَوَّلُ بَيْتٍ وَضَعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بَيَّكَ مَبَارِكًا وَهَدَى لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٢) و هي البيت ﴿الَّذِي جَعَلَهَا اللهُ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَ أَمْنًا... وَ عَهَدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَ الْعَاكِفِينَ وَ الرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾^(٣)

و أن المراد من المسجد الحرام في قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوْا وُجُوْهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٤) و ﴿مَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوْا وُجُوْهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٥) هو الكعبة و حيث أن آيات تغيير القبلة من البيت المقدس الى الكعبة نزلت في المدينة تعلم بعلم اليقين أن القبلة للقريب و البعيد هي الكعبة و أنت تعلم أيضاً أن الحرمة الأصلية للكعبة فإنه تعالى يقول: ﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ﴾^(٦) و أن الكعبة هي التي أمر المسلمين بأن يطوفوا حولها و الله يقول:

١ - مستدرک الوسائل ٣: ١٧٢ / الباب ٢ من أبواب القبلة / الحديث ٥.

٢ - آل عمران ٣: ٩٦.

٣ - البقرة ٢: ١٢٥.

٤ - البقرة ٢: ١٤٤.

٥ - البقرة ٢: ١٥٠.

٦ - المائدة ٥: ٩٧.

﴿وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(١).

و أنت اذا سألت آحاد المسلمين من قبلتهم و أنها أين وضعت؟ يقول كل واحد منهم: انّ القبلة هي الكعبة و وضعت بمكة: ﴿انّ أوّل بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً و هدى للعالمين﴾^(٢).
و استدلّ للقول الثاني باجماع الفرقة و بما رواه عبدالله بن محمّد الحجاج عن بعض رجاله عن أبي عبدالله عليه السلام:

«انّ الله تعالى جعل الكعبة قبلة لاهل المسجد و جعل المسجد قبلة

لأهل الحرم و جعل الحرم قبلة لأهل الدنيا»^(٣)

و ما عن بشر بن جعفر الجعفي عن جعفر بن محمّد عليه السلام قال:

«سمعتة يقول: البيت قبلة لاهل المسجد و المسجد قبلة لأهل الحرم

و الحرم قبلة للناس جميعاً»^(٤)

و كذا مرسل الصدوق و خبر أبي غرة^(٥).

و أوجب بالمنع من الاجماع فانّ الخلاف فيه مشهور و بأنّ الأحاديث الواردة في ذلك مرسل أو ضعيف؛ مع امكان القول بأنّه لانزاع و لاختلاف بين الطائفتين بأنّ جهة المحاذاة مع البعد متّسعة فما دلّ على أنّ ما بين المشرق و المغرب قبلة و كذا ما دلّ على استقبال المسجد الحرام من الآية و الرواية و غير ذلك كلّ اشارة الى اتّساع جهة المحاذاة و تسهيل الأمر و دفع الوسواس.

فتحصّل أنّ الواجب في الصلاة و غيرها ممّا يجب فيها استقبال القبلة هو

١- الحج ٢٢: ٢٩.

٢- آل عمران ٣: ٩٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٣/الباب ٣ من أبواب القبلة / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٤/الباب ٣ من أبواب القبلة / الحديث ٢.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٤/الباب ٣ من أبواب القبلة / الحديث ٣ و ٤.

المحاذاة للكعبة إلا أنه لا يعتبر اتصال الخط من موقف كل مصلاً بها بل المحاذاة العرفية كافية و العرف قائل بأن المحاذاة تتسع مع البعد و كلما ازداد بعداً ازدادت سعة المحاذاة كما يعلم ذلك بملاحظة الأجرام البعيدة كالنجوم و نحوها فلا يقدح زيادة عرض صف المستطيل عن الكعبة في صدق محاذاتها كما نشاهد ذلك بالنسبة الى الأجرام البعيدة.

الفرع الرابع في اعتبار العلم بالمحاذاة للكعبة

يعتبر العلم بالمحاذاة مع الامكان لأن الله تعالى يقول: ﴿و من حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾^(١) فالتوجه الى الكعبة واجب لما يجب فيه التوجه اليها فاذا حصل العلم بالمحاذاة فيها و إلا لم يبرء ذمة المكلف فإن الاشتغال اليقيني يستدعي البراءة اليقينية فيجب تحصيل العلم أو ما يقوم مقامه من شهادة العدلين أو العدل الواحد بل شهادة ثقة اذا كان شهادتهم عن علم لامستندة الى العلامات و ذلك لما مرّ سابقاً من أن الدلائل الدالة على اعتبار قول الثقة في الأحكام من الأخبار و غيرها جارية في الموضوعات أيضاً و مع عدم امكان تحصيل العلم أو ما يقوم مقامه تصل النوبة الى العلامات و الأمارات التي سيأتي ذكرها فاذا فقد الأمارات فبقي متحيراً فالأقوى أنه تجزى الصلاة حيث يشاء لما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «يجزى المتحير أبداً أينما توجه اذا لم يعلم أين وجه القبلة».^(٢)

و عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة قال:

١- البقرة ٢: ١٤٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣١١/ الباب ٨ من أبواب القبلة / الحديث ٢.

«سألت أبا جعفر عليه السلام عن قبلة المتحير فقال: يصلي حيث يشاء»^(١).

و ما عن الصدوق في الصحيح عن معاوية بن عمارة:

«أنه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالاً، فقال له: قد مضت صلاته و ما بين المشرق و المغرب قبلة».

و نزلت هذه الآية في قبلة المتحير ﴿و لله المشرق و المغرب فأينما تولّوا فثم وجه الله﴾^(٢).

و نوقش في الأول أولاً بجهالة طريق الصدوق الى زرارة و محمد مجتمعين. و ثانياً ان في بعض النسخ «التحري» بدل «المتحير».

و ثالثاً روى الكليني في الصحيح عن زرارة قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام يجزى التحري أبداً اذا لم يعلم أين وجه القبلة»^(٣).

و هذا مناف بل معارض له.

و في الثاني بالارسال و المعارضة بمرسلة خراش عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قلت: جعلت فداك؛ ان هؤلاء المخالفين علينا يقولون اذا أطبقت علينا أو أظلمت فلم نعرف السماء، كنا و أنتم سواء في الاجتهاد! فقال: ليس كما يقولون، اذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه»^(٤).

و في الثالث بأنه قد احتمل كون قوله «و نزلت هذه الآية في قبلة المتحير» من

١- وسائل الشيعة ٤: ٣١١/ الباب ٨ من أبواب القبلة / الحديث ٣.

٢- من لا يحضره الفقيه ١: ٢٧٦/ باب القبلة / الحديث ٨٤٨- وسائل الشيعة ٤: ٣١٤/ الباب ١٠ من أبواب القبلة / الحديث ١.

٣- فروع الكافي ٣: ٢٨٥/ باب وقت الصلاة في يوم الغيم و الريح و من صلى لغير القبلة / الحديث ٧.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣١١/ الباب ٨ من أبواب القبلة / الحديث ٥.

كلام الصدوق لا من الرواية.

و يندفع ممّا أورد على الأوّل أولاً بأنّ الصدوق عليه السلام نصّ على طريقه الى زرارة و كذا نصّ على طريقه الى محمّد بن مسلم في آخر كتاب من لا يحضره الفقيه و لم يتعرّض الى طريقه اليهما مجتمعين و هذا دليل منه أنّ كلّما ذكر رواية عنهما مجتمعين فمراده أنّ هذه الرواية قد ذكر كلّ واحد منهما منفردين.

و ثانياً بأنّ ما في بعض النسخ لا يعوّل عليه بعد كون النسخة الشائعة ما ذكرنا. و ثالثاً بأنّه يجمع بين ما رواه الكليني بالحمل على امكان تحصيل الظنّ و بين ما رواه الصدوق بعدم امكانه و بقاء التحير.

و يندفع ما أورد على الثاني بأنّ مراسيل ابن أبي عمير كالصحيح لأنّه كما قيل لا يروى الا عن ثقة لجلالة شأنه، سلّمنا ولكن في مقام المعارضة الترجيح لمرسلة ابن أبي عمير لأنّ خراش و اسماعيل بن عباد الذي نقل عن الخراش لم يرد فيهما شيء في كتب الرجال.

مضافاً الى أنّ مرسلة خراش ليست في مقام تعيين الوظيفة للمتحرّج في القبلة بل في مقام الردّ على المخالفين القائلين بالقياس و ما شابهه في الاحكام الشرعيّة اذا لم يكن هناك دليل؛ توضيح ذلك أنّ المخالفين اعترضوا على الشيعة بأنكم أنكرتم علينا العمل بالظنّ و القياس و الاستحسان و الحال أنّكم أخذتم بالاجتهاد و الظنّ في ما اذا لم يكن القبلة معلومة.

و في هذا الاعتراض من المخالفين كما في الوافي دلالة واضحة على عدم جواز الاجتهاد و العمل بالظنّ المطلق عند الاماميّة و أنّ هذا الأمر كان معلوماً عندهم مسلماً من الطرفين الاّ أنّه مغالطة منهم لأنّ الاماميّة لم يعملوا بالظنّ المطلق في الاحكام الشرعيّة ولكن عملوا به في الموضوعات فمنها جهة القبلة و في الحقيقة أنّ هذا ليس اجتهاداً و عملاً بالظنّ في الحكم الشرعي و أنّما هو اجتهاد فيما يتعلّق بالحكم الشرعيّ و هو جائز عند الجميع الاّ أنّ الامام عليه السلام عدل عن هذا

الجواب الى جواب آخر لمصلحة رآها و ارشاداً لأصحابه الى المجادلة بالتي هي أحسن فقال: انا لانضطر الى الاجتهاد فقط بل لنا أن نأخذ الاحتياط في كل أمر اشتبه علينا حكمه و ان جاز لنا الاجتهاد فيه اذا لم يكن حكماً شرعياً و بهذا يحصل التوفيق بين الأخبار.

و يندفع ما أورد على الثالث بأن الظاهر خلافه و لم يبعد الوجه في مناسبه لصدر الرواية أن يكون للتنظير و أنه كما لا يضر الانحراف عن القبلة خطأ كذلك لا يضر مع التحير.

و ورود جملة من النصوص في أن الآية الشريفة المذكورة نزلت في النافلة لاينافي نزولها أيضاً في المتحير و عليه فما اختاره جماعة من المتأخرين من الاكتفاء بالصلاة لجهة واحدة منهم المحقق الأردبيلي و عن المختلف و الذكرى الميل اليه؛ و نسب أيضاً الى العماني ابن عقيل و الصدوق كما في الجواهر- هو الأقوى و القول الآخر و هو المشهور أنه مع فقد العلم و الظن يصلّي كل فريضة الى أربع جهات و استدلل لهذا القول بمرسلة الخراش المتقدمة و بقاعدة الاشتغال و بما رواه الصدوق مرسلأ قال: «روي فيمن لايهتدي الى القبلة في مفازة أنه يصلّي الى أربعة جوانب»^(١).

و تقدم الجواب عن المرسلة، و تردّ القاعدة بوجود الدليل.

(مسألة ١): الأمارات المحصّلة للظنّ التي يجب الرجوع اليها عند عدم

امكان العلم كما هو الغالب بالنسبة الى البعيد كثيرة:

منها الجدي الذي هو المنصوص في الجملة بجعله في أواسط العراق كالكوفة و النجف و بغداد و نحوها خلف المنكب الأيمن و الأحوط أن يكون

١- وسائل الشيعة ٤: ٣١٠/الباب ٨ من أبواب القبلة / الحديث ١.

ذلك في غاية ارتفاعه أو انخفاضه؛ والمنكب ما بين الكتف و العنق؛ والأولى وضعه خلف الاذن وفي البصرة وغيرها من البلاد الشرقية في الأذن اليمنى وفي موصل ونحوها من البلاد الغربية بين الكتفين وفي الشام خلف الكتف الأيسر و في عدن بين العينين و في صنعاء على الاذن اليمنى و في الحبشة و النوبة صفحة الخد الأيسر. و منها سهيل و هو عكس الجدي. و منها الشمس لأهل العراق اذا زالت عن الانف الى الحاجب الأيمن عند مواجعتهم نقطة الجنوب. و منها جعل المشرق على اليمين و المغرب على الشمال لأهل العراق أيضاً في مواضع يوضع الجدي بين الكتفين كموصل. و منها الثريا و العيوق لأهل المغرب يضعون الأول عند طلوعه على الأيمن و الثاني على الأيسر. و منها محراب صلى فيه معصوم فان علم أنه صلى فيه من غير تيامن و لا تياسر كان مفيداً للعلم و الأفييد الظن. و منها قبر المعصوم فاذا علم عدم تغييره و أن ظاهره مطابق لوضع الجسد أفاد العلم و الأفييد الظن. و منها قبلة بلد المسلمين في صلاتهم و قبورهم و محاريبهم اذا لم يعلم بناؤها على الغلط؛ الى غير ذلك كقواعد الهيئة و قول أهل خبرتها.

الشرح:

قد مرّ أنّ الواجب لنا تحصيل العلم بالقبلة فيما يجب الاستقبال فيه لأنّ المكلف بالاستقبال مشغول ذمته يقيناً و الاشتغال اليقينيّ يستدعي البراءة اليقينيّة و قد مرّ أيضاً أنّ شهادة العدلين أو العدل الواحد أو شهادة الثقة تقوم مقام العلم اذا أخبر عن حسّ ان تيسر أو عن علم. فالآن نقول بأنّه اذا لم يمكن تحصيل العلم أو ما يقوم مقامه تصل النوبة الى تحصيل الظنّ فيجب تحصيل الظنّ بالقبلة من أيّ سبب حصل، و الدليل على وجوبه صحيحة زرارة قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: يجزي التحريّ أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة»^(١).

و موثقة سماعة قال:

«سألته عن الصلاة بالليل و النهار اذا لم ير الشمس و لا القمر و لا النجوم قال: اجتهد رأيك و تعمّد القبلة جهداً»^(٢).

و الأمارات المحصّلة للظنّ التي يجب الرجوع اليها عند عدم امكان العلم أو ما يقوم مقامه كما هو الغالب بالنسبة الى البعيد كثيرة:

منها الجدي، بفتح الجيم و اسكان الدال - و قرئ بالتصغير - لأهل العراق و من والاهم يجعلونه محاذي خلف المنكب الأيمن و قد حمل ما ورد في الروايات في ذلك على أنها أمانة لأهل العراق و من والاهم. فمن الروايات موثقة محمّد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال:

«سألته عن القبلة، فقال: ضع الجدي في قفاك و صلّه»^(٣).

و منها مرسله الصدوق قال:

«قال رجل للصادق عليه السلام: أنّي أكون في السفر و لا أهتدي الى القبلة بالليل فقال: أتعرف الكوكب الذي يقال له جدي؟ قلت: نعم قال: اجعله على يمينك، و اذا كنت في طريق الحجّ فاجعله بين كتفيك»^(٤).

و منها خبر اسماعيل بن زياد (المروزي في تفسير العياشي) عن جعفر بن محمّد عن آبائه عليهم السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٧/ الباب ٦ من أبواب القبلة / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٨/ الباب ٦ من أبواب القبلة / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٦/ الباب ٥ من أبواب القبلة / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٦/ الباب ٥ من أبواب القبلة / الحديث ٢.

«قال رسول الله ﷺ: ﴿و بالنجم هم يهتدون﴾ قال: هو الجدي لأنه نجم لا يزول و عليه بناء القبلة و به يهتدي أهل البرّ و البحر»^(١)
 و من العلامات: محراب صلّى فيه معصوم، فان علم أنه لم يتغيّر بناؤه الى الآن يفيد العلم و الآ يفيد الظن، و كذا قبر المعصوم أو القبور المرفوعة بحضور المعصوم. فقال أبو الفضل شاذان بن جبرئيل القمّي (في رسالة القبلة):

«قد تعلم القبلة بالمشاهدة أو يخبر عن مشاهدة توجب العلم بأن ينصب النبي ﷺ مسجداً كقبلة المدينة و قبا و في بعض أسفاره و غزواته و هي مساجد معروفة الى الآن مثل مسجد الفضيخ و مسجد الأعمى و مسجد الاجابة و مسجد البغلة و مسجد الفتح و سلع و غيرها من المواضع التي صلّى فيها النبي ﷺ و كالقبور المرفوعة بحضوره مثل قبر ابراهيم بن رسول الله ﷺ و فاطمة بنت أسد و قبر حمزة سيد الشهداء بأحد و غيره أو نصبها أحد من الائمة عليهم السلام مثل الكوفة و البصرة و غيرهما أو يحكم بأنهم صلّوا اليها صلّى الله عليهم، فأنه بجميع ذلك تعلم القبلة»^(٢)

و منها قبلة بلد المسلمين في صلاتهم و قبورهم و محاريبهم اذا لم يعلم بناؤها على الغلط.

قال الشيخ الطوسي في المبسوط: «و اذا دخل غريب الى بلد جاز له أن يصلّي الى قبلة البلد اذا غلب في ظنّه صحتّها فان غلب على ظنّه أنّها غير صحيحة و جب عليه أن يجتهد و يرجع الى الأمارات الدالّة على القبلة. انتهى موضع الحاجة من كلامه»^(٣)

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٧/ الباب ٥ من أبواب القبلة / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٩/ الباب ٦ من أبواب القبلة / الحديث ٥.

٣- المبسوط ١: ٧٩.

و في المهذب: «و من دخل الى غير بلده من البلدان أو المواضع جاز له أن يصلّي الى قبلة ذلك البلد أو الموضع الذي دخل اليه، فان علم أو غلب على ظنّه أنّ تلك القبلة غير صحيحة لم تجز له الصلاة اليها و كان عليه أن يجتهد في طلب القبلة بأحد الوجوه التي ذكرناها ثم يتوجّه اليها. انتهى»^(١)

و منها قواعد الهيئة و قول أهل خبرتها فهي تختلف بالنسبة الى الممالك المختلفة فأشار الى بعضها الماتن، تبعاً للفقهاء لأهل العراق و الموصل و العدن و الحبشة و النوبة فقال: الشمس لأهل العراق اذا زالت عن الأنف الى الحجاب الأيمن عند مواجعتهم نقطة الجنوب و جعل المغرب على اليمين و المشرق على الشمال لأهل العراق أيضاً في مواضع يوضع الجدي بين الكتفين كالموصل.

(مسألة ٢): عند عدم امكان تحصيل العلم بالقبلة يجب الاجتهاد في تحصيل الظنّ و لا يجوز الاكتفاء بالظنّ الضعيف مع امكان القويّ كما لا يجوز الاكتفاء به مع امكان الأقوى، و لافرق بين أسباب حصول الظنّ، فالمدار على الأقوى فالأقوى، سواء حصل من الأمارات المذكورة أو من غيرها و لو من قول فاسق بل و لو كافر فلو أخبر عدل و لم يحصل الظنّ بقوله و أخبر فاسق أو كافر بخلافه و حصل منه الظنّ من جهة كونه من أهل الخبرة يعمل به.

الشرح:

تقدّم أنّ شهادة الثقة و بطريق أولى العدل الواحد و العدلين تقوم مقام العلم فاذا لم يمكن تحصيل العلم أو ما يقوم مقامه تصل النوبة الى تحصيل الظنّ فيجب تحصيله من أيّ سبب سواء حصل من الأمارات المذكورة أو من غيرها و لو من قول فاسق بل و لو كافر إلا أنّه لا يجوز الاكتفاء بالظنّ الضعيف مع امكان القويّ كما

لا يجوز الاكتفاء به مع امكان الأقوى فالمدار على الأقوى فالأقوى؛ و ذلك لصحيحة زرارة المتقدمة قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام يجزي التحريّ أبداً اذا لم يعلم أين وجه القبلة»^(١) و معنى التحريّ طلب أخرى الأمرين أي ما هو أقرب بالواقع. و موثقة سماعة قال:

«سألته عن الصلاة بالليل و النهار اذا لم ير الشمس و لا القمر و لا النجوم، قال: اجتهد رأيك و تعمّد القبلة جهداً»^(٢).

(مسألة ٣): لافرق في وجوب الاجتهاد بين الأعمى و البصير، غاية الأمر أنّ اجتهاد الأعمى هو الرجوع الى الغير في بيان الأمارات أو في تعيين القبلة.

الشرح:

لا فرق في ذلك اي في وجوب الاجتهاد لتحصيل العلم أو ما يقوم مقامه و مع عدم التمكن منه لتحصيل الظنّ، بين الأعمى و البصير، غاية الأمر أنّ اجتهاد الأعمى هو الرجوع الى الغير في بيان الأمارات حتّى يحصل له العلم و كفاية اخباره ان كان ثقة و أخبر عن حسّ أو علم و في صورة عدم امكان تحصيل العلم أو ما يقوم مقامه يجب الرجوع الى الغير حتّى يحصل له الظنّ، الأقوى فالأقوى.

(مسألة ٤): لا يعتبر اخبار صاحب المنزل اذا لم يفد الظنّ و لا يكتفى بالظنّ الحاصل من قوله اذا أمكن تحصيل الأقوى.

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٧/ الباب ٦ من أبواب القبلة / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٨/ الباب ٦ من أبواب القبلة / الحديث ٢.

الشرح:

لا يعتبر اخبار صاحب المنزل إلا اذا كان ثقة أو يفيد قوله الظنّ اذا لم يمكن للمصلّي تحصيل العلم أو ما يقوم مقامه و لا يكتفى بالظنّ الحاصل من قوله اذا أمكن تحصيل الظنّ الأقوى و ما دلّ على حجّية اخبار ذي اليد من النصوص المعتزدة بالسيرة لا يشمل المقام بل هو مختصّ بأحكام ما في اليد مثل الطهارة و النجاسة و الملكيّة و نحوها.

(مسألة ٥): اذا كان اجتهاده مخالفاً لقبلة بلد المسلمين في محاريبهم و مذابحهم و قبورهم فالأحوط تكرار الصلاة إلا اذا علم بكونها مبنية على الغلط.

الشرح:

قد مرّ أنّ قبلة بلد المسلمين أو قبورهم ممّا يوجب الظنّ بالقبلة فلو اجتهد و كان اجتهاده مخالفاً لقبلة بلد المسلمين في محاريبهم و مذابحهم و قبورهم فلو حصل له العلم باجتهاده يعمل بعلمه و لا كلام، و أمّا اذا حصل له الظنّ فان علم بكون قبلة البلد مبنية على الغلط فيعمل على ظنّه الحاصل من الاجتهاد بلاشكال و أمّا ان لم يعلم ذلك فالأحوط تكرار الصلاة لأنّه يبعد أن يكون الظنّ الحاصل من الاجتهاد أقوى من الظنّ الحاصل من قبلة بلد المسلمين أو قبورهم.

(مسألة ٦): اذا حصر القبلة في جهتين بأن علم أنّها لا تخرج عن احدهما و جب عليه تكرير الصلاة، إلا اذا كانت احدهما مظنونة و الأخرى موهومة، فيكتفي بالأولى و اذا حصر فيهما ظناً فكذلك يكرّر فيهما، لكنّ الأحوط اجراء حكم المتحرّير فيه بتكرارها الى أربع جهات.

الشرح:

إذا حصر القبلة في جهتين بأن علم أنها لا تخرج عن إحداهما وجب عليه تكرار الصلاة عملاً بالعلم الاجمالي؛ فلو ضاق وقته إلا عن الصلاة الى جهة واحدة فيصلّيها ويتمّها خارج الوقت لتحصيل العلم بالفراغ؛ وكذلك الحكم لو حصل له الظنّ و انحصر في جهتين اذا لم يتمكّن من تحصيل العلم و لم يكن في إحداهما أقوى و ذلك لعدم قصور صحيحة زرارة و موثقة سماعة عن شمول مثل ذلك فإنّ قوله عليه السلام في الأولى: «يجزى التحريّ أبداً ما لم يعلم أين وجه القبلة» و في الثانية «اجتهد رأيك و تعمّد القبلة جهداً» يشمل الظنّ مطلقاً.

(مسألة ٧): إذا اجتهد لصلاة و حصل له الظنّ لا يجب تجديد الاجتهاد
لصلاة أخرى مادام الظنّ باقياً.

الشرح:

إذا اجتهد لصلاة و حصل له الظنّ بجهة فصلّيها لا يجب تجديد الاجتهاد لصلاة أخرى اذا علم أو ظنّ عدم التغيّر لو اجتهد ثانياً. و أمّا اذا علم التغيّر يجب عليه تجديد الاجتهاد فكأنه لم يكن الظنّ السابق له باقياً، و الظاهر أنّ الظنّ بالتغيّر على فرض الاجتهاد كذلك اى يوجب تجديد الاجتهاد لعدم بقاء الظنّ السابق. فالمحصّل أنّ الظنّ مادام باقياً لا يجب الاجتهاد ثانياً و لو لم يكن باقياً يجب و ان كان في الصلاة فيقطعها و يجتهد الآ اذا كان وسواساً.

و ذلك لقوله عليه السلام في موثقة سماعة: «اجتهد رأيك و تعمّد القبلة جهداً»^(١) و هو جارٍ قبل الصلاة و في الصلاة أيضاً و لامجال للاستصحاب لوجود الدليل.

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٠٨ / الباب ٦ من أبواب القبلة / الحديث ٢.

(مسألة ٨): اذا ظنَّ بعد الاجتهاد أنَّها في جهة فصلَّى الظهر مثلاً اليها ثمَّ تبدَّل ظنُّه الى جهة أخرى وجب عليه اتيان العصر الى الجهة الثانية؛ وهل يجب اعادة الظهر أو لا؟ الأقوى وجوبها اذا كان مقتضى ظنِّه الثاني وقوع الأولى مستديراً أو الى اليمين أو اليسار و اذا كان مقتضاه وقوعها ما بين اليمين و اليسار لا تجب الاعادة.

الشرح:

اذا ظنَّ بعد الاجتهاد أنَّها في جهة فصلَّى الظهر مثلاً اليها ثمَّ تبدَّل ظنُّه الى جهة أخرى وجب عليه اتيان العصر الى الجهة الثانية بلا شكَّ و ذلك لعدم بقاء الظنِّ الأول و انَّ تكليفه هو العمل على ظنِّه الفعلي على ما مرَّ.

أمَّا الكلام في وجوب اعادة الظهر و الظاهر ذلك اذا كان مقتضى ظنِّه الثاني وقوع الأولى مستديراً أو الى اليمين أو اليسار كما سيأتي فيما اذا علم ذلك بعد الصلاة؛ و الظنُّ هنا حجة لصحيحة زرارة المتقدمة عن أبي جعفر عليه السلام: «يجزي التحرِّي أبداً اذا لم يعلم أين وجه القبلة»^(١).

فمعنى قوله عليه السلام أنه اذا لم يعلم أين وجه القبلة فيطلب، فاذا غلب على ذهنه أحد الوجوه يصلِّي الى جانبه فهو مجزٍ عنده عليه السلام فهذا معنى الحجّة فيكون كالعلم إلا أنَّ العلم حجّيته ذاتية، و عليه فكما لو انكشف خلاف ما علم يجب الاعادة اذا وقعت الأولى مستديراً أو الى اليمين أو اليسار فكذلك الظنُّ بالقبلة. فبهذا البيان يتّضح المسألة التالية من أنه اذا انقلب ظنُّه في أثناء الصلاة الى جهة أخرى انقلب الى ما ظنَّه إلا اذا كان الأول الى الاستدبار أو اليمين و اليسار بمقتضى ظنِّه الثاني فليستأنف الصلاة.

(مسألة ٩): اذا انقلب ظنّه في أثناء الصلاة الى جهة أخرى انقلب الى ما ظنّه
الأذا كان الأول الى الاستدبار أو اليمين و اليسار بمقتضى ظنّه الثاني فيعيد.

الشرح:

قد مرّ شرح هذه المسألة في ذيل المسألة السابقة.

(مسألة ١٠): يجوز لأحد المجتهدين المختلفين في الاجتهاد الاقتداء
بالآخر اذا كان اختلافهما يسيراً بحيث لا يضرّ بهيئة الجماعة و لا يكون بحدّ
الاستدبار أو اليمين و اليسار.

الشرح:

اذا قام أحد للصلاة الى جهة يعلم أو يظنّ أنّها القبلة فأراد أن يقتدى به آخر
ولكن كان علمه أو ظنّه بالقبلة الى جهة أخرى فجواز الاقتداء و عدمه يرجع الى
اجتهاده ان كان مجتهداً أو اجتهاد مقلّده ان لم يكن؛ فالمحصّل ان كان جهة الامام
الى حدّ الاستدبار أو اليمين و اليسار عند المأموم كانت صلاته باطلة و لو لم يكن
بهذا الحدّ فان كان الاختلاف يسيراً بحيث لا يضرّ بهيئة الجماعة فيصحّ الاقتداء و
الألا يصحّ لأنّ المأموم يرى في الأول أنّ الامام لم يستقبل و في الثاني أنّه مستقبل
القبلة و بعبارة أخرى يرى المأموم في الأول بطلان صلاة الامام و في الثاني
صحّتها.

(مسألة ١١): اذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظنّ بكونها في جهة و
كانت الجهات متساوية صلّى الى أربع جهات ان وسع الوقت و الألا فبقدر ما
وسع؛ و يشترط أن يكون التكرار على وجه يحصل معه اليقين بالاستقبال في
احدهما أو على وجه لا يبلغ الانحراف الى حدّ اليمين و اليسار و الأولى

أن يكون على خطوط متقابلات.

(مسألة ١٢): لو كان عليه صلاتان فالأحوط أن تكون الثانية الى جهات

الأولى.

(مسألة ١٣): من كان وظيفته تكرار الصلاة الى أربع جهات أو أقل وكان عليه

صلاتان يجوز له أن يتمم جهات الأولى ثم يشرع في الثانية و يجوز أن يأتي

بالثانية في كل جهة صلى اليها الأولى الى أن تتم والأحوط اختيار الأول و

لا يجوز أن يصلي الثانية الى غير الجهة التي صلى اليها الأولى نعم اذا اختار

الوجه الأول لا يجب أن يأتي بالثانية على ترتيب الأولى.

(مسألة ١٤): من عليه صلاتان كالظهرين مثلاً مع كون وظيفته التكرار الى

أربع اذا لم يكن له من الوقت مقدار ثمان صلوات بل كان مقدار خمسة أو ستة أو

سبعة فهل يجب اتمام جهات الأولى و صرف بقية الوقت في الثانية أو يجب

اتمام جهات الثانية و ايراد النقص على الأولى؟ الأظهر الوجه الأول و يحتمل

وجه ثالث و هو التخيير و ان لم يكن له الا مقدار أربعة أو ثلاثة فقد يقال بتعيين

الاتيان بجهات الثانية و يكون الأولى قضاء لكن الأظهر وجوب الاتيان

بالصلاتين و ايراد النقص على الثانية؛ كما في الفرض الأول وكذا الحال في

العشاءين ولكن في الظهرين يمكن الاحتياط بأن يأتي بما يتمكّن من الصلوات

بقصد ما في الذمة فعلا بخلاف العشاءين لاختلافهما في عدد الركعات.

(مسألة ١٥): من وظيفته التكرار الى الجهات اذا علم أو ظنّ بعد الصلاة الى

جهة أنّها القبلة لا يجب عليه الاعادة و لا اتيان البقية ولو علم أو ظنّ بعد الصلاة

الى جهتين أو ثلاث أنّ كلّها الى غير القبلة فان كان فيها ما هو ما بين اليمين و

اليسار كفى و الأوجب الاعادة.

(مسألة ١٦): الظاهر جريان حكم العمل بالظنّ مع عدم امكان العلم و

التكرار الى الجهات مع عدم امكان الظنّ في سائر الصلوات غير اليومية بل

غيرها ممّا يمكن فيه التكرار كصلاة الآيات و صلاة الأموات وقضاء الأجزاء المنسيّة و سجدي السهو و ان قيل في صلاة الأموات بكفاية الواحدة عند عدم الظنّ مخيراً بين الجهات أو التعيين بالقرعة و أمّا فيما لا يمكن فيه التكرار كحال الاحتضار و الدفن و الذبح و النحر فمع عدم الظنّ يتخيّر و الأحوط القرعة.
(مسألة ١٧): اذا صلّى من دون الفحص عن القبلة الى جهة، غفلة أو مسامحة يجب اعادتها الا اذا تبين كونها القبلة مع حصول قصد القرية منه.

الشرح:

قد مرّ أنّ المصلّي اذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظنّ بكونها في جهة و كانت الجهات متساوية صلّى الى أيّ جهة شاء؛ فاذا صلّى احدى الصلاتين الى جهة يجب عليه أن يأتي بالآخرى الى تلك الجهة و ذلك للعلم الاجمالي بطلان احدى الصلاتين، و لا اطلاق من هذه الجهة لصحيحة زرارة و محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال:

«يجزي المتخيّر أبداً أينما توجه اذا لم يعلم أين وجه القبلة».^(١)

و كذا مرسله ابن عمير عن زرارة قال:

«سألت أبا جعفر عليه السلام عن قبلة المتخيّر، فقال: يصلّي حيث يشاء».^(٢)

لأنّ الامام عليه السلام بصدد بيان قبلة المتخيّر صرفاً و لأقلّ من الشكّ في اطلاقها من هذه الجهة؛ و أمّا بالنسبة الى الوقت الآتي فيجزي الاتيان بالصلاتين مثل المغرب و العشاء الى غير الجهة التي صلّى الظهر و العصر مثلاً و ذلك لخروج الظهر و العصر عن أطراف العلم الاجمالي بخروج وقتها و سقوط التكليف.
هذا على القول باجزاء المتخيّر أبداً أينما توجه اذا لم يعلم أين وجه القبلة.

١- وسائل الشيعة ٤: ٣١١/الباب ٨ من أبواب القبلة / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣١١/الباب ٨ من أبواب القبلة / الحديث ٣.

و أمّا على القول الآخر أي وجوب الصلاة الى أربع جوانب ففيه فروع:

الفرع الأوّل في ضيق الوقت عن الصلاة الى أربع جهات

إذا ضاق الوقت من الصلاة الى أربع جهات فهل يجب بقدر ما وسع أو يكتفى بالصلاة الى أيّ جهة شاء حينئذ؟ فهل يفرق أيضاً بين ما كان ضيق الوقت بتقصير منه و ما لم يكن؟

فنقول: ان كان المستند الاجماع فحيث أنّه دليل لبيّ فالقدر المتيقّن منه هو وجوب الصلاة الى أربع جهات ان وسع الوقت و لو ضاق الوقت فيجزى الواحدة؛ مضافاً الى أنّ بعضهم قد صرّحوا بذلك كالمقنعة و جمل السيّد و المبسوط و الوسيلة و السرائر، فقالوا على ما حكى عنهم: «فان لم يقدر على الأربع فليصل الى أيّ جهة شاء» و كذلك قالوا بعدم الفرق بين التقصير و عدمه.

و أمّا ان كان المستند مرسله خراش، فان قلنا بأنّ الامام عليه السلام بصدد بيان طريق الاحتياط لدرك الواقع فلامنّاص من القول بوجوب الصلاة بقدر ما وسع الوقت و لا يبعد القول بقضاء ما بقي من الجهات خارج الوقت ان لم يكن اجماع على خلافه و لافرق في ذلك بين التقصير و عدمه و ان كان القول بالقضاء بالنسبة الى بقيّة الجهات في صورة التقصير أقوى ممّا لم يكن كذلك.

و الظاهر أنّ غالب أصحاب هذا القول قد جمعوا بين مرسله خراش و مرسله ابن أبي عمير و حملوا الثانية على ما اذا لم يسع الوقت لأربع جهات.

الفرع الثاني

في لزوم كون الوجوه الأربعة متقاطعات

يشترط أن يكون التكرار على وجه يحصل معه اليقين بالاستقبال في احداها أو على وجه لا يبلغ الانحراف الى حدّ اليمين و اليسار و ذلك لأنّ الظاهر من قوله عليه السلام في المرسلة: «فليصل لأربع وجوه» هو اراءة الطريق لدرك واقع القبلة و لا يحصل الا أن يكون التكرار على ما ذكر، و الأولى بل الأحوط أن يكون على خطوط متقابلات كما لا يبعد أن يكون ظاهر النص هكذا؛ و لذلك صرح في الروضة و الروض و المسالك و المدارك على ما حكي عنهم بأن الجهات تكون متقاطعة على زوايا قوائم.

الفرع الثالث

في جواز الصلاة الثانية الى الجهات الأخرى

لو كان عليه صلاتان فصلّى الصلاة الأولى مثل الظهر على أربع جهات و كانت متقاطعة على زوايا قوائم يجوز له الاتيان بالصلاة الثانية مثل العصر الى جهات أخرى بشرط أن تكون متقاطعة على زوايا قوائم لعدم مانع لذلك و لكن الأولى بل الأحوط أن تكون الثانية الى الجهات الأولى و عينها.

الفرع الرابع

في التخيير بين الصلاة أربعاً ثمّ الأربع و بين الاثنین الاثنین

من كان وظيفته تكرار الصلاة الى أربع جهات أو أقل و كان عليه صلاتان مثل الظهر و العصر مثلاً يجوز له أن يتمّ جهات الأولى ثمّ يشرع في الثانية و يجوز أن يأتي بالثانية في كلّ جهة صلّى اليها الأولى الى أن تتمّ.

نعم من قال باعتبار الجزم في النيّة يختار الأوّل و لكنّ الظاهر كفاية الامتثال الاحتمالي في النيّة لعدم الدليل على الجزم و لامانع من الامتثال الاحتمالي.

الفرع الخامس

فيما لو نقص الوقت في المشتركين عن ثمان صلوات

من عليه صلاتان كالظهرين مثلاً مع كون وظيفته التكرار الى أربع اذا لم يكن له من الوقت مقدار ثماني صلوات بل كان مقدار خمس أو ستّ أو سبع فهل يجب عليه اتمام جهات الأولى و صرف بقيّة الوقت في الثانية أو يجب اتمام جهات الثانية و ايراد النقص على الأولى أو يتخير، وجوه، الأظهر الوجه الأوّل و ذلك لأنّه مكلف أولاً باتيان صلاة الظهر و مكلف أيضاً بالاحتياط فيجب عليه اتمام جهات الأولى.

يمكن أن يقال بأنّه اذا بقي مقدار أربع صلوات فقد دخل وقت العصر و خرج وقت الظهر لأنّ الاتيان بالعصر اليقيني منوط باتيانها الى أربع جهات؛ ولكن فيه أنّه اذا ضاق وقت العصر عن تمام الجهات سقط تكييفه عن تمامها و بقي بالنسبة الى ما بقي أو الصلاة الى ايّ جهة شاء.

و لو قيل: لم لا يكون الضيق على الأولى؟ قلنا: بأنّ ما نحن فيه كمن كان عليه صلاتان كالظهرين و قد بقي من الوقت بمقدار خمس ركعات فإنّه يجب عليه أن يشرع في صلاة الظهر فاذا صلّى ركعة و قام في الركعة الثانية دخل في وقت العصر ولكن لاضير فيه بل و يجب عليه الاتمام لأنّه معذور، فهيهنا أيضاً اذا شرع في صلاة الظهر الى جهة يجب عليه الاتمام و ان دخل وقت العصر بالنسبة الى الجهات فإنّه معذور، فالضيق الوارد على الثانية قهريّ كالمثال الذي أوردنا مع كونه شرعياً لأنّ شروعه فيها كان باذن الشارع.

قال المحقّق الهمداني: «حكى عن الشهيد في الروض القول بأنّه اذا بقي من

آخر وقت الظهرين أو العشاءين بمقدار أربع صلوات يختصّ الوقت بالاخيرة عند تردّد القبلة في الجهات الأربع لأنها بمنزلة صلاة واحدة في عدم حصول البراءة اليقينيةّ إلا بها فعلى هذا لو بقي من آخر الوقت بمقدار خمس صلوات أو ستّ أو سبع عليه أن يصلّي الظهر الى جهة أو جهتين أو ثلاث الى أن يبقى مقدار أربع صلوات فيتضيق حينئذ وقت العصر و يأتي بمحتملاتها الى الجهات الأربع كما أنّه ان لم يبق إلا بمقدار صلاتين أو ثلاث لا يأتي في ذلك الوقت إلا بما يسعه الوقت من محتملات العصر.

و فيه: إنّ الوقت المختصّ بكلّ من الفرائض الأربع ليس إلا بمقدار أداء الفريضة من حيث هي أو مع مقدّماتها الوجودية على احتمال دون المقدمات العلمية التي هي أجنبية عن المأمور به و أنّما يؤتى بها لتحصيل القطع بأداء الواجب، فالأظهر وجوب الاتيان بالفريضتين الظهر و العصر جميعاً عند بقاء مقدار صلاتين و لو اضطرراً بادراك ركعة من الوقت و عند بقاء مقدار ثلاث فما زاد يراعى الاستقبال مهما أمكن أولاً في جانب الظهر ثمّ في العصر فاذا بقي مقدار أربع صلّى الظهر ثلاثاً الى ثلاث جهات و العصر الى جهة واحدة ايّ جهة شاء كما حكى القول بذلك عن الموجز الحاوي و كشف الالتباس؛ و اذا بقي مقدار خمس فمازاد يأتي بالظهر أربعاً ثمّ بالعصر بقدر ما يسعه الوقت و ذلك لأنّ الظهر متقدمة في الرتبة على العصر فاذا كان المكلف قادراً على الاتيان بها مستقبلاً للقبلة من غير أن يترتب عليه محذور شرعي و جب عليه ذلك و كونه موجباً لعدم رعاية الاحتياط في العصر، لا يصلح عذراً في اهماله بالنسبة الى الظهر المتقدمة عليها في الرتبة بعد كون وجوب الاستقبال في العصر مشروطاً بالتمكّن، و عدم كون رعايته بالنسبة اليها أولى منها بالنسبة الى الظهر كما هو الشأن في جميع الشرائط الاختيارية التي دار الأمر بين اهمالها بالنسبة الى الظهر أو العصر كالطهارة المائية و الستر و الاستقرار و غير ذلك فيجب في مثل الفرض الاتيان بظهر اختيارية حتى

يتحقق عجزه بالنسبة الى العصر فيأتي بها عند تحقق العجز على حسب ما يقتضيه تكليفه. فلوجه حينئذ للاخلال بشرائط الظهر رعاية لأمر العصر المتأخر عنها في الرتبة و لذا لايتوهم أحد في المستحاضة التي وظيفتها الوضوء لكل صلاة اذا لم تجد الماء الا لوضوء واحد انه يجوز لها حفظ الماء للعصر و الدخول في الظهر بتيتم. انتهى ملخصاً»^(١)

الفرع السادس

فيما اذا علم أو ظن بعد الصلاة الى جهة أنها القبلة

من وظيفته التكرار الى الجهات اذا علم أو ظن بعد الصلاة الى جهة أنها القبلة لايجب عليه الاعادة لأنه امثل ما كان عليه من التكليف الى الجهات، و لايجب عليه اتيان البقية لسقوط التكليف بالامثال.

و لو علم أو ظن بعد الصلاة الى جهتين أو ثلاث أن كلها الى غير القبلة، فان كان فيها ما هو بين اليمين و اليسار كفى و الأوجبت الاعادة كما سيأتي.

الفرع السابع

في عموم حكم المتحير لكل ما تعين فيه الاستقبال

حكم المتحير على القولين جارٍ في كل ما كان يجب الاستقبال له و يمكن فيه التكرار كصلاة الآيات و صلاة الأموات و ما يرجع الى الصلوات اليومية من قضائها و الاستيجار و كذا صلاة النذر و العهد و القسم و صلاة الاحتياط لاطلاق الدليل على القولين.

و أمّا على القول بكفاية الواحدة الى أيّ جهة شاء فلاطلاق قوله عليه السلام في مرسلته ابن أبي عمير عن زرارة قال:

«سألت أبا جعفر عليه السلام عن قبلة المتحير، فقال: يصلّي حيث يشاء»^(١)

و أمّا على القول الآخر فلاطلاق قوله عليه السلام في مرسلته الصدوق قال:

«روي فيمن لايهتدي الى القبلة في مفازة أنّه يصلّي الى أربعة جوانب»^(٢)

بناءً على أنّه عليه السلام بصدد بيان تكليف المتحير في القبلة اذا احتاج اليها. و أمّا بالنسبة الى الأجزاء المنسيّة فالأقوى أنّه كذلك لأنّ كلّ حكم كان لأجزاء الصلاة يكون للأجزاء المنسيّة أيضاً فإنّ الجزء جزء و كذا سجدة السهو على الأحوط فيها.

و أمّا فيما لا يمكن فيه التكرار كحال الاحتضار و الدفن و الذبح و النحر فمع عدم الظنّ يتخيّر فعلى القول بالاكْتفاء بالواحدة و عدم وجوب التكرار فواضح. و أمّا على القول الآخر فواضح أيضاً بناءً منهم على أنّ مرسلته ابن أبي عمير و كذا صحيحة محمّد بن مسلم وردتا فيما لم يتمكّن من التكرار الى الجهات.

الفرع الثامن

فيما لو تبينّت القبلة بعد الصلاة

اذا صلّى من دون الفحص عن القبلة الى جهة غفلة أو مسامحة فان تبينّ كونها القبلة فيها و الاّ يجب اعادةها بعد الفحص؛ نعم لو تفحص و صار متحيراً فيكفي ما صلّاه ان حصل منه قصد القربة.

١- وسائل الشيعة ٤: ٣١١/الباب ٨ من أبواب القبلة / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣١٠/الباب ٨ من أبواب القبلة / الحديث ١.

فصل فيما يستقبل له

يجب الاستقبال في مواضع:

«أحدها»: الصلوات اليومية أداء وقضاء، و توابعها من صلاة الاحتياط للشكوك وقضاء الأجزاء المنسيّة بل و سجدتي السهو وكذا فيما لو صارت مستحبة بالعارض كالمعادة جماعة أو احتياطاً، وكذا في سائر الصلوات الواجبة كالأيات، بل وكذا في صلاة الأموات و يشترط في صلاة النافلة في حال الاستقرار لا في حال المشي أو الركوب، و لا يجب فيها الاستقرار و الاستقبال و ان صارت واجبة بالعرض بنذرو نحوه.

الشرح:

يجب الاستقبال في الصلوات اليومية فالدليل عليه الكتاب العزيز و السنّة القطعية من النصوص المتواترة و تقدّم شطر منها و من الكتاب أيضاً و كذلك اجماع المسلمين بل ضرورة من الدين أداءً و قضاءً لتابعيّة القضاء للأداء في الأحكام كلّها إلا أنّها خارج الوقت؛ و كذلك صلاة الاحتياط لأنّها متمم للصلاة

على فرض نقصها و الأجزاء المنسيّة فإنّها جزء يأتي بها بعد السلام فأحكام أجزاء الصلاة جارية فيها و كذلك سجدة السهو فسيأتي تفصيل ذلك كلّ في أبواب الخلل في الصلاة ان شاء الله تعالى.

و يجب الاستقبال في ما صارت مستحبّة بالعارض كالمعادة جماعة فإنّها صلاة يومية تعاد جماعة لدرك ثوابها و كذلك في ما تعاد احتياطاً لأنّ إعادة الصلاة احتياطاً لدرك ما نقص منها احتمالاً فعدم الاستقبال نقض الغرض.

و كذا يجب في سائر الصلوات الواجبة كالأيات و صلاة الأموات للنصوص المعتمدة و اطلاق الأدلّة المتقدّمة في اليومية.

و لا يجب الاستقبال و لا الاستقرار في النوافل اذا أتى بها في السفر و كان على دابّته أو في المحمل أو كان ماشياً و الدليل على ذلك صحيحة معاوية بن وهب قال:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان أبي يدعو بالطهور في السفر و هو في محمله فيؤتى بالتور^(١) فيه الماء فيتوضأ ثمّ يصلّي الثماني و الوتر في محمله فاذا نزل صلّى الركعتين و الصبح»^(٢).

و صحيحة علي بن مهزيار قال:

«قرأت في كتاب لعبد الله بن محمّد الى أبي الحسن عليه السلام اختلف أصحابنا في رواياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام في ركعتي الفجر في السفر فروى بعضهم أن صلّهما في المحمل، و روى بعضهم لا تصلّهما إلا على الأرض فأعلمني كيف تصنع أنت لأقتدي بك في ذلك فوق عليه السلام: موسّع عليك بأية عملت»^(٣).

١- التور بالفتح و السكون: اناء صغير. (مجمع البحرين)

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٣١/الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ١١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٠/الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ٨.

و صحیحة عبدالرحمن بن أبي نجران قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة بالليل في السفر في المحمل قال: اذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر و صلّ حيث ذهب بك بعيرك. قلت: جعلت فداك في أول الليل؟ فقال: اذا خفت الفوت في آخره»^(١).

و موثقة سماعة قال:

«سألته عن الصلاة في السفر الى أن قال:- و ليتطوع بالليل ما شاء ان كان نازلاً و ان كان راكباً فليصل على دابته و هو راكب و لتكن صلاته ايماءً و ليكن رأسه حيث يريد السجود أخفض من ركوعه»^(٢).
و اعلم أنّ صحیحتي معاوية بن وهب و علي بن مهزيار و كذا موثقة سماعة و ان لم تصرّح بجواز كون النافلة على الدابة و المحمل الى غير القبلة الاّ أنّه الظاهر منها بقريئة أنّ الصلاة على المحمل و الدابة في السفر ملازم غالباً للحركة و عدم الاستقبال.

و عن الفضل بن الحسن الطبرسي (في مجمع البيان) عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليهما السلام في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾
«أنها ليست بمنسوخة و أنّها مخصوصة بالنوافل في حال السفر»^(٣).
و عن محمّد بن الحسن (في النهاية) عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ قال:

«هذا في النوافل خاصّة في حال السفر فأما الفرائض فلا بدّ فيها من استقبال القبلة»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٣١/ الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ١٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٣١/ الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ١٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٢/ الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ١٨.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٢/ الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ١٩.

و عن قرب الاسناد عن حمّاد بن عيسى قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:
«خرج رسول الله صلى الله عليه وآله الى تبوك فكان يصلي على راحلته صلاة الليل
حيث توجهت به و يومئ ايماء»^(١).

و عن محمد بن مسعود العياشي في تفسيره عن حريز قال:
«قال أبو جعفر عليه السلام: أنزل الله هذه الآية في التطوع خاصة ﴿فأينما
تولوا فثم وجه الله ان الله واسع عليم﴾ و صلى رسول الله صلى الله عليه وآله ايماءً
على راحلته أينما توجهت به حيث خرج الى خيبر و حين رجع من
مكة و جعل الكعبة خلف ظهره»^(٢).

و نظيرها ما عن علي بن عيسى (في كشف الغمّة) و ما عن الحسن بن محمد
الطوسي (في الأمالي) و ما عن الحسن بن ظريف^(٣).
و يدل على جواز النافلة على غير القبلة ماشياً في السفر صحيحة معاوية بن
عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لابأس بأن يصلي الرجل صلاة الليل في السفر و هو يمشي و لابأس
ان فاتته صلاة الليل أن يقضيها بالنهار و هو يمشي يتوجه الى القبلة
ثم يمشي و يقرأ فاذا أراد أن يركع حوّل وجهه الى القبلة و ركع و
سجد ثم مشى»^(٤).

و صحيحة يعقوب بن شعيب قال:
«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في السفر و أنا أمشي، قال: أوم

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٣/ الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ٢٠.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٣/ الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ٢٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٣/ الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ٢٢ و ٢٤ و ٢١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٤/ الباب ١٦ من أبواب القبلة / الحديث ١.

إيماء و اجعل السجود أخفض من الركوع»^(١).
 و يستحب أن يكون التكبير على القبلة للجمع بين صحيحة عبدالرحمن بن
 أبي نجران المتقدمة قال:
 «سألت أبا الحسن عليه السلام إلى أن قال:- فاستقبل القبلة ثم كبر و صلَّ
 حيث ذهب بك بعيرك. الحديث»^(٢).
 و بين ما رواه الكليني عن محمد بن سنان عن الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام
 إلى أن قال:- قلت:
 «أستقبل القبلة إذا أردت التكبير؟ قال: لا ولكن تكبر حيثما كنت
 متوجّهاً و كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله»^(٣).
 و يجوز النافلة أيضاً في الأمصار إذا كان ركباً على دابته أو في المحمل أو كان
 يمشي؛ و يدلّ على ذلك صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج:
 «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلّي النوافل في الأمصار و هو
 على دابته حيث ما توجهت به، قال: لا بأس»^(٤).
 و صحيحة حماد بن عثمان عن أبي الحسن الأول عليه السلام:
 «في الرجل يصلّي النافلة و هو على دابته في الأمصار، قال:
 لا بأس»^(٥).
 و كذا الأخبار التي وردت في جواز صلاة النافلة على البعير و الدابة حيث كان متوجّهاً
 مطلقاً سواء كان في السفر أو في الحضر و كذلك ما وردت في جوازها ماشياً مطلقاً.

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٥ / الباب ١٦ من أبواب القبلة / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٣١ / الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ١٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٠ / الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ٦ و ٧.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٢٨ / الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٠ / الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ١٠.

فالأوّل كصحيحة محمّد بن مسلم قال:

«قال لي أبو جعفر عليه السلام: صلّ صلاة الليل و الوتر و الركعتين في المحمل»^(١).

و صحيحة الحلبي:

«أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة النافلة على البعير و الدابة، فقال: نعم حيث كان متوجّهاً و كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله»^(٢).

و كصحيحة يعقوب بن شعيب قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت: يصليّ و هو يمشي؟ قال: نعم يومئذ ايماءً و ليجعل السجود أخفض من الركوع»^(٣).

ولكن يستحبّ بل الأحوط ترك ذلك الأ فيما اذا كان مستعجلاً لا يقدر على النزول و خاف الفوت لصحيحة عبد الرحمن بن الحجّاج عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن صلاة النافلة في الحضر على ظهر الدابة اذا خرجت قريباً من أبيات الكوفة أو كنت مستعجلاً بالكوفة، فقال: ان كنت مستعجلاً لا تقدر على النزول و تخوّفت فوت ذلك ان تركته و أنت راكب فنعم و الآ فانّ صلاتك على الأرض أحبّ اليّ»^(٤).

قال العلامة في المختلف: «أوجب ابن أبي عقيل الاستقبال في النافلة كالفریضة الآ في موضعين: حال الحرب و المسافر يصليّ أينما توجّهت به راحلته. و لم يشترط الشيخ السفر بل جوّز النافلة للراكب و الماشي الى غير القبلة مطلقاً و ان كان في الحضر. و أسقط بعض المتأخّرين فرض الاستقبال مطلقاً

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٢٩/ الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٢٩/ الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٥/ الباب ١٦ من أبواب القبلة / الحديث ٤.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٣١/ الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ١٢.

فجوزه في الحضر لغير الراكب و الوجه ما قاله الشيخ.
 أمّا وجوب الاستقبال لغير الراكب و الماشي فلأنّه ﷺ أمر بالصلاة كما هو
 يصلي فقال ﷺ: «صلّوا كما رأيتموني أصلي»، ولأنّ الصلاة الى غير القبلة اختياراً
 لغير الراكب بدعة؛ ولأنّ الفارق بين الاسلام و غيره الصلاة الى القبلة.
 و أمّا سقوطه عن الراكب و الماشي مطلقاً فلأنّ الركوب و المشي مظنة
 الضرورة فيسقط معه الاستقبال كالسفر.

و لما رواه حمّاد بن عثمان عن أبي الحسن الأول ﷺ قال:
 «في الرجل يصلي النافلة و هو على دابته في الامصار قال:
 لا بأس». (١)

و عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن حمّاد بن عثمان عن الحسين
 بن المختار عن أبي عبدالله ﷺ قال:

«سألته عن الرجل يصلي و هو يمشي تطوعاً، قال: نعم. قال أحمد
 بن محمد بن أبي نصر: و سمعته أنا من الحسين بن المختار». (٢)
 احتجّ ابن عقيل بأنّ وجوب الاستقبال مطلقاً ثابت خرج عنه حال الركوب
 في السفر للضرورة فيبقى الباقي على الأصل». (٣)

أقول: الدليل على عدم وجوب الاستقبال في النافلة حال المشي أو الركوب
 سفرًا أو حضراً هو الروايات المصرحة المعتبرة المتقدمة؛ و يشترط الاستقبال
 حال الاستقرار للمطلقات و عدم التخصيص.

و أمّا النافلة المنذورة فان قيّد فيها الاستقرار و الاستقبال فيتبع و ألا فيجري
 عليه أحكام النافلة و لا يتبدّل الى الفريضة بسبب النذر بل تكون ثابتة على اصلها

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٠/الباب ١٥ من أبواب القبلة / الحديث ١٠.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٣٥/الباب ١٦ من أبواب القبلة / الحديث ٦.

٣- مختلف الشيعة ٢: ٩٠ و ٩١.

الآ أنها لا يجوز تركها لأنّ الوفاء بالنذر واجب كما قال عليه السلام في الصحيح:
«... و ما جعلته لله فف به»^(١).

و كذا قوله عليه السلام:

«ف لله بقولك له»^(٢).

و أيضاً قوله عليه السلام:

«ان كنت جعلت شكراً فف به»^(٣).

و في موقّعة أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«ليس شيء هو لله طاعة يجعله الرجل عليه إلا ينبغي له أن يفي به.

الحديث»^(٤).

و أمّا خبر أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى في نوادره عن سعيد بن عبد الله الأعرج قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله الحرام

و يحرم بحجة و الهدى، فقال: ما جعل لله فهو واجب عليه»^(٥).

فمعناه أنّ الوفاء به واجب بقريئة الروايات المتقدّمة. و الغرض من نقل هذه

الروايات بيان الشاهد على أنّ المنذور من النوافل لا يتغيّر عمّا كان له من الأحكام

قبل النذر و لا يتبدّل الى الفريضة و أنّ الواجب هو الوفاء بالنذر و حيث أنّ الوفاء

لا يحصل إلاّ بايجاد الفعل المنذور أي النافلة مثلاً فيجب حتّى يحصل الوفاء.

فالقول بأنّ النافلة المنذورة واجبة، مجاز لأنّ الواجب في الحقيقة هو الوفاء بالنذر

فعليه فاذا كان نذره مطلقاً غير مقيد بالاستقرار و الاستقبال يجوز له أن يأتي بالنافلة

١- وسائل الشيعة ٢٣: ٣٠٨ / الباب ٨ من أبواب النذر / الحديث ٤.

٢- التهذيب ٨: ٣١٠ / الحديث ١١٤٩.

٣- التهذيب ٨: ٣١٦ / الحديث ١١٧٨.

٤- وسائل الشيعة ٢٣: ٣١٨ / الباب ١٧ من أبواب النذر / الحديث ٦.

٥- وسائل الشيعة ٢٣: ٢٩٥ / الباب ١ من أبواب النذر / الحديث ٨.

إذا كان في المحمل أو على الدابة هذا مضافاً إلى أنه ورد في خصوص المورد صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال:

«سألته عن رجل جعل لله عليه أن يصلي كذا و كذا هل يجزيه أن يصلي ذلك على دابته و هو مسافر؟ قال عليه السلام: نعم»^(١).

(مسألة ١): كيفية الاستقبال في الصلاة قائماً أن يكون وجهه و مقاديم بدنه إلى القبلة حتى أصابع رجليه على الأحوط و المدار على الصدق العرفي و في الصلاة جالساً أن يكون رأس ركبتيه إليها مع وجهه و صدره و بطنه، و ان جلس على قدميه لا بد أن يكون وضعهما على وجه يعدّ مقابلاً لها، و ان صلى مضطجعاً يجب أن يكون كهيئة المدفون، و ان صلى مستلقياً فكهيئة المحتضر.

«الثاني»: في حال الاحتضار و قد مرّ كيفيته.

«الثالث»: حال الصلاة على الميت يجب أن يجعل على وجهه يكون رأسه إلى المغرب و رجلاه إلى المشرق.

«الرابع»: وضعه حال الدفن على كيفية مرّت.

«الخامس»: الذبح و النحر بأن يكون المذبح و المنحر و مقاديم بدن الحيوان إلى القبلة. و الأحوط كون الذابح أيضاً مستقبلاً و ان كان الأقوى عدم وجوبه.

فروع:

الفرع الأول في كيفية الاستقبال

كلّ ما ذكر في الروايات التي سيأتي ذكرها من كيفية الاستقبال في الصلاة قائماً

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٢٦ / الباب ١٤ من أبواب القبلة / الحديث ٦.

و جالساً و مضطجعاً و مستلقياً يتبع و ما لم يذكر يرجع الى العرف فمتى صدق في حال من الحالات المذكورة أنه مستقبل كفى.

الفرع الثاني في كيفية استقبال المحتضر

يجب توجيه المحتضر الى القبلة بأن يجعل وجهه و باطن قدميه الى القبلة. لصحيحة ذريح عن أبي عبدالله عليه السلام (في حديث) قال:
«و اذا وَّجَّهت الميِّت للقبلة فاستقبل بوجهه القبلة. الحديث»^(١)
و صحيحة سليمان بن خالد قال:
«سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: اذا مات لاحدكم ميِّت فسجّوه تجاه القبلة. الحديث»^(٢)
و صحيحة معاوية بن عمّار قال:
«سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الميِّت، فقال: استقبل بباطن قدميه القبلة»^(٣)

الفرع الثالث في الاستقبال في صلاة الميِّت

يجب أن يكون المصلّي على الميِّت مستقبل القبلة و الظاهر أنه لاخلاف بين الأصحاب كما في الحدائق و غيره، و يدلّ عليه حسنة الحلبي قال:

١- وسائل الشيعة ٢: ٤٥٢ / الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٢: ٤٥٢ / الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٢: ٤٥٣ / الباب ٣٥ من أبواب الاحتضار / الحديث ٤.

«سألته عن الرجل و المرأة يصلّي عليهما، قال: يكون الرجل بين يدي المرأة ممّا يلي القبلة فيكون رأس المرأة عند وركي الرجل ممّا يلي يساره. الحديث»^(١)

و خبر جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«قلت: رأيت ان فاتتني تكبيرة أو أكثر؟ قال: تقضي ما فاتك. قلت: استقبل القبلة؟ قال: بلى و أنت تتبع الجنازة. الحديث»^(٢)

و صحيحة أبي هاشم الجعفري قال:

«سألت الرضا عليه السلام عن المصلوب فقال: أما علمت أنّ جدّي عليه السلام صلّي على عمّه؟ قلت: أعلم ذلك و لكنّي لأفهمه ميّناً فقال: أبيضه لك ان كان وجه المصلوب الى القبلة فقم على منكبه الأيمن و ان كان قفاه الى القبلة فقم على منكبه الأيسر فإنّ ما بين المشرق و المغرب قبله و ان كان منكبه الأيسر الى القبلة فقم على منكبه الأيمن و ان كان منكبه الأيمن الى القبلة فقم على منكبه الأيسر و كيف كان منحرفاً فلاتزائلنّ مناكبه و ليكن وجهك الى ما بين المشرق و المغرب و لاتستقبله و لاتستدبره ألبتة. قال أبو هاشم: و قد فهمت ان شاء الله فهمته والله»^(٣)

الفرع الرابع في كيفية وضع الميت حال الدفن

يجب كون الدفن مستقبيل القبلة على جنبه الأيمن و الدليل عليه مضافاً الى

١- وسائل الشيعة ٣: ١٢٧ / الباب ٣٢ من أبواب صلاة الجنازة / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٣: ١٠٣ / الباب ١٧ من أبواب صلاة الجنازة / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٣: ١٣٠ / الباب ٣٥ من أبواب صلاة الجنازة / الحديث ١.

التسالم بين الفقهاء صحيحة يعقوب بن يقطين قال:

«سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميِّت كيف يوضع على المغتسل

موجَّهاً وجهه نحو القبلة أو يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة؟

قال: يوضع كيف تيسر فاذا طهر وضع كما يوضع في قبره»^(١)

و ما رواه دعائم الاسلام عن علي عليه السلام:

«أنه شهد جنازة رجل من بني عبدالمطلب فلما أنزلوه في قبره قال:

اضجعوه في لحده على جنبه مستقبل القبلة ولا تكبوه لوجهه و عن

الفقه الرضوي: ثمَّ ضعه على يمينه مستقبل القبلة»^(٢)

الفرع الخامس

في الاستقبال حين الذبح و كَيْفِيَّتِهِ

يجب ان يكون المذبح و المنحر و مقاديم بدن الحيوان حين الذبح و النحر الى

القبلة. و الدليل على ذلك مضافاً الى الاجماع المدعى كما في الجواهر، صحيحة

محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن الذبيحة فقال: استقبل بذبيحتك القبلة»^(٣)

و كذا غيرها من صحيحتي محمد بن مسلم و صحيحة الحلبي و خبر علي بن

جعفر^(٤).

و الظاهر من كلامه عليه السلام «استقبل بذبيحتك القبلة» هو استقبال المذبح و المنحر

و مقاديم بدن الحيوان حين الذبح أو النحر، فاذا استقبل كذلك يصدق عرفاً بان

١- وسائل الشيعة ٢: ٤٩١ / الباب ٥ من أبواب غسل الميِّت / الحديث ٢.

٢- مستدرک الوسائل ٢: / الباب ٥١ من أبواب الدفن / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ١٦: / الباب ١٤ من أبواب الذبائح / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٢٤: ٢٧ و ٢٨ / الباب ١٤ من أبواب الذبائح / الحديث ٢ و ٣ و ٤ و ٥.

الحيوان ذبح الى القبلة.
و أما استقبال الذابح الى القبلة فلا دليل عليه.

(مسألة ٢): يحرم الاستقبال حال التخلّي بالبول أو الغائط و الأحوط تركه
حال الاستبراء و الاستنجاء كما مرّ.

الشرح:

يحرم الاستقبال و الاستدبار حال التخلّي بالبول و الغائط؛ و الدليل على ذلك
مرفوعة علي بن ابراهيم عن أبي الحسن موسى عليه السلام:
«... و لا تستقبل القبلة بغائط و لا بول. الحديث»^(١)
و في الاحتجاج عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام:
«... و لا يستقبل القبلة و لا يستدبرها. الحديث»^(٢)
و مرفوعة محمد بن يحيى قال:
«سئل أبو الحسن عليه السلام: ما حد الغائط؟ قال: لا تستقبل القبلة و
لا تستدبرها و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها»^(٣)
و يدلّ عليه أيضاً مرسلتان للصدوق و خبر الحسين بن زيد و خبر عيسى بن
عبدالله الهاشمي؛ و مرفوعة عبد الحميد بن أبي العلاء^(٤)
و الروايات و ان كانت مرفوعة أو ضعيفة إلا أنّ كثرتها و ثبوت حرمة القبلة و
شرفها بالضرورة و عمل الأصحاب يوجب الاطمئنان بحرمة الاستقبال و
الاستدبار حال التخلّي.

١- وسائل الشيعة ١: ٣٠١/الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوّة / الحديث ١.
٢- وسائل الشيعة ١: ٣٢٧/الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلوّة / الحديث ٧.
٣- وسائل الشيعة ١: ٣٠٢/الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوّة / الحديث ٢.
٤- وسائل الشيعة ١: ٣٠٢/الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوّة / الحديث ٣ و ٤ و ٥ و ٦.

قال العلامة في المختلف: «ذهب الشيخ و ابن البرّاج و ابن ادريس الى تحريم استقبال القبلة و استدبارها حالة البول و الغائط في الصحاري و البنيان. و قال المفيد رحمته الله: و لا يستقبل القبلة بوجهه و لا يستدبرها ثمّ قال بعد ذلك: فان دخل داراً قد بنى فيها مقعد للغائط على استقبال القبلة أو استدبارها لم يكره الجلوس عليها و أنّما يكره ذلك في الصحاري و المواضع التي يتمكن فيها من الانحراف عن القبلة.

و هذا الكلام يدلّ على الكراهة في الصحاري و الاباحة في البنيان. و قال سلاّر: و ليجلس غير مستقبل القبلة و لامستدبرها و ان كان في موضع قد بنى على استقبالها أو استدبارها فلينحرف في قعوده؛ هذا اذا كان في الصحاري و الفلوات و قد رخص ذلك في الدور و تجنّب أفضل. و قال ابن الجنيد: يستحبّ اذا أراد التغوط في الصحراء أن يتجنّب استقبال القبلة أو الشمس أو القمر و هو موافق لكلام المفيد و المشهور الأوّل؛ لنا أنّها محلّ التعظيم و لهذا وجب استقبالها في الصلاة فيناسب تحريم استقبالها بالحدث و لأنّ فيه تعظيماً لشعائر الله تعالى.

و ما رواه الشيخ عن عيسى بن عبدالله الهاشمي عن أبيه عن جدّه عن عليّ عليه السلام قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله:

«اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة و لا تستدبرها ولكن شُرقوا أو غُربوا». و النهي يدلّ على التحريم.

و ما رواه ابن أبي عمير عن عبدالحميد بن أبي العلاء و غيره رفعه قال: «سئل الحسن بن عليّ عليه السلام ما حدّ الغائط؟ قال: لا تستقبل القبلة و لا تستدبرها و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها».

و احتج سلاّر بما رواه محمّد بن اسماعيل قال: «دخلت على ابي الحسن الرضا عليه السلام و في منزله كنيف مستقبل القبلة».

و لأنّ الأصل الجواز.

و الجواب عن الأوّل: أنّ ذلك لا يدلّ على أنّه عليه السلام كان يجلس عليه و لو سلّم ذلك فجاز أن يكون قد انتقل اليه. الملك على هذه الحالة، و كان ينحرف عند جلوسه.

و عن الثاني: أنّ الأصل يبطل مع قيام الدليل^(١).

أقول:

مضافاً الى ذهاب الشيخ و ابن البرّاج و ابن ادريس الى تحريم استقبال القبلة و استدبارها فقد ذهب السيد المرتضى في الناصريّات و أبي الصلاح الحلبي في الكافي و ابن زهرة في الغنية و ابن حمزة في الوسيلة و المحقّق في الشرائع و الشهيدين في اللمعة و شرحها و غيرهم من الفقهاء الى تحريم استقبال القبلة و استدبارها.

(مسألة ٣): يستحبّ الاستقبال في مواضع: حال الدعاء، و حال قراءة القرآن، و حال الذكر، و حال التعقيب و حال المرافعة عند الحاكم، و حال سجدة الشكر و سجدة التلاوة، بل حال الجلوس مطلقاً.

(مسألة ٤): يكره الاستقبال حال الجماع، و حال لبس السراويل، بل كل حالة تنافي التعظيم.

و الدليل على ذلك كلّه مذكور في محلّ كلّ واحد.

فصل في أحكام الخلل في القبلة

(مسألة ١): لو أُخِلَّ بالاستقبال عالماً عامداً بطلت صلاته مطلقاً و ان أُخِلَّ بها جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً أو مخطئاً في اعتقاده أو في ضيق الوقت فان كان منحرفاً عنها الى ما بين اليمين و اليسار صحَّت صلاته و لو كان في الأثناء مضى ما تقدّم و استقام في الباقي من غير فرق بين بقاء الوقت و عدمه لكنّ الأحوط الاعادة في غير المخطيء في اجتهاده مطلقاً و ان كان منحرفاً الى اليمين و اليسار أو الى الاستدبار فان كان مجتهداً مخطئاً أعاد في الوقت دون خارجه و ان كان الأحوط الاعادة مطلقاً سيما في صورة الاستدبار، بل لا ينبغي أن يترك في هذه الصورة؛ وكذا ان كان في الأثناء؛ و ان كان جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً فالظاهر وجوب الاعادة في الوقت و خارجه.

الشرح:

لو أُخِلَّ بالاستقبال عالماً عامداً بحيث يقال له عرفاً أنه لم يكن الى القبلة بطلت صلاته مطلقاً أي سواء كان انحرافه ما بين اليمين و اليسار أو أكثر و الدليل على ذلك صحيحة زرارة قال:

«قال أبو جعفر عليه السلام: لاتعاد الصلاة إلا من خمسة: الطهور و الوقت و القبلة

و الركوع و السجود»^(١).

و ما رواه الكليني في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال له:
«استقبل القبلة بوجهك و لا تقلّب بوجهك عن القبلة فتفسد صلاتك
فإن الله عزّوجلّ يقول لنبيّه في الفريضة: ﴿فولّ وجهك شطر المسجد
الحرام و حيث ما كنتم فولّوا و جوهكم شطره﴾ الحديث»^(٢).

و ما رواه الصدوق في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:
«لا صلاة إلا الى القبلة - الى أن قال: - قلت: فمن صلّى لغير القبلة أو في
يوم غيم في غير الوقت؟ قال: يعيد»^(٣).

و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«ان تكلمت أو صرفت وجهك عن القبلة فأعد الصلاة»^(٤).

و موثقة عمرو بن يحيى قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلّى على غير القبلة ثمّ تبينت القبلة و قد دخل
وقت صلاة أخرى قال: يعيدها قبل أن يصلّي هذه التي قد دخل وقتها.
الحديث»^(٥).

أمّا لو أخلّ بالاستقبال من غير عمد فتارة يكون الانحراف عنها الى ما بين
يمين القبلة و يسارها فان كان التبيّن في الأثناء اعتدل و أتمّ و ان كان بعدها فقد
مضت صلاته و لا يعيدها سواء كان مخطئاً في اجتهاده أو ناسياً أو كان غافلاً و كذا
لو كان متحيراً فصلّى الى جهة ثمّ تبين الخلاف و أنّه صلّى الى ما بين اليمين و

١- وسائل الشيعة ٤: ٣١٢ / الباب ٩ من أبواب القبلة / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣١٢ / الباب ٩ من أبواب القبلة / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣١٢ / الباب ٩ من أبواب القبلة / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣١٣ / الباب ٩ من أبواب القبلة / الحديث ٤.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣١٣ / الباب ٩ من أبواب القبلة / الحديث ٥.

اليسار؛ و الدليل على ذلك صراحة الروايات بالنسبة الى الأول اى الانحراف عنها الى ما بين المشرق و المغرب و اطلاقها بالنسبة الى المخطيء و غيره و اما الروايات: منها صحيحة معاوية بن عمّار:

«أنه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالاً. فقال له: قد مضت صلاته و ما بين المشرق و المغرب قبلة»^(١).

و منها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«لا صلاة الا الى القبلة قال: قلت: أين حدّ القبلة؟ قال: ما بين المشرق و المغرب قبلة كلّ»^(٢).

و منها صحيحة القاسم بن الوليد قال:

«سألته عن رجل تبين له و هو في الصلاة أنه على غير القبلة. قال: يستقبلها اذا أثبت ذلك و ان كان فرغ منها فلا يعيدها»^(٣).

و منها موثقة عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«في رجل صلّى على غير القبلة فيعلم و هو في الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته قال: ان كان متوجّهاً فيما بين المشرق و المغرب فليحوّل وجهه الى القبلة ساعة يعلم و ان كان متوجّهاً الى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحوّل وجهه الى القبلة ثم يفتتح الصلاة»^(٤).

و منها خبر الحسين بن علوان عن جعفر بن محمّد عن أبيه عن علي عليه السلام أنه كان يقول: «من صلّى على غير القبلة و هو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك

١- وسائل الشيعة ٤: ٣١٤/ الباب ١٠ من أبواب القبلة / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣١٤/ الباب ١٠ من أبواب القبلة / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣١٤/ الباب ١٠ من أبواب القبلة / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣١٥/ الباب ١٠ من أبواب القبلة / الحديث ٤.

فلاعادة عليه اذا كان فيما بين المشرق و المغرب»^(١).

و أخرى يكون الانحراف عنها الى يمين القبلة و يسارها الى الاستدبار ففي هذه الحالة فان كان الوقت باقياً يعيد الصلاة و الأ مضا صلاته؛ و الدليل على ذلك هو الجمع بين الروايات المتقدمة آنفاً و هذه الروايات:

منها صحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«اذا صلّيت و أنت على غير القبلة و استبان لك أنّك صلّيت و أنت على غير القبلة و أنت في وقت فأعد و ان فاتك الوقت فلا تعد»^(٢).

منها صحيحة يعقوب بن يقطين قال:

«سألت عبداً صالحاً عن رجل صلّى في يوم سحاب على غير القبلة ثمّ طلعت الشمس و هو في وقت أيعيد الصلاة اذا كان قد صلّى على غير القبلة؟ و ان كان قد تحرّى القبلة بجهده أتجزيه صلاته؟ فقال: يعيد ما كان في وقت فاذا ذهب الوقت فلاعادة عليه»^(٣).

و منها موثقة عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«اذا صلّيت و أنت على غير القبلة و استبان لك أنّك على غير القبلة و أنت في وقت فأعد و ان فاتك فلا تعد»^(٤).

و منها صحيحة سليمان بن خالد قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يكون في قفر من الأرض في يوم غيم فيصلّي لغير القبلة ثمّ تُصحي فيعلم أنّه صلّى لغير القبلة كيف يصنع؟ قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٣١٥ / الباب ١٠ من أبواب القبلة / الحديث ٥.
 ٢- وسائل الشيعة ٤: ٣١٥ / الباب ١١ من أبواب القبلة / الحديث ١.
 ٣- وسائل الشيعة ٤: ٣١٦ / الباب ١١ من أبواب القبلة / الحديث ٢.
 ٤- وسائل الشيعة ٤: ٣١٧ / الباب ١١ من أبواب القبلة / الحديث ٥.

ان كان في وقت فليعد صلاته و ان كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده»^(١) و منها صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام:
«في الأعمى يؤمّ القوم و هو على غير القبلة قال: يعيد و لا يعيدون فأنهم قد تحرّوا»^(٢).

و منها صحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله: «أنه سئل الصادق عليه السلام عن رجل أعمى صلّى على غير القبلة فقال: ان كان في وقت فليعد و ان كان قد مضى الوقت فلا يعيد. قال: و سألته عن رجل صلّى و هي مغيمة ثمّ تجلّت فعلم أنّه صلّى على غير القبلة فقال: ان كان في وقت فليعد و ان كان الوقت قد مضى فلا يعيد»^(٣).

و منها صحيحة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
«الأعمى اذا صلّى لغير القبلة فان كان في وقت فليعد و ان كان قد مضى الوقت فلا يعيد»^(٤).

و منها صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:
«اذا صلّيت على غير القبلة فاستبان لك قبل أن تصبح أنّك صلّيت على غير القبلة فأعد صلاتك»^(٥).

و منها خبر محمّد بن الحصين قال:
«كتبت الى عبد صالح: الرجل يصلّي في يوم غيم في فلاة من الأرض و لا يعرف القبلة فيصلّي حتّى اذا فرغ من صلاته بدت له الشمس فاذا هو

١- وسائل الشيعة ٤: ٣١٧/ الباب ١١ من أبواب القبلة / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣١٧/ الباب ١١ من أبواب القبلة / الحديث ٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣١٨/ الباب ١١ من أبواب القبلة / الحديث ٨.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣١٨/ الباب ١١ من أبواب القبلة / الحديث ٩.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣١٦/ الباب ١١ من أبواب القبلة / الحديث ٣.

قد صلى لغير القبلة أعتقد بصلاته أم يعيدها؟ فكتب يعيدها ما لم يفتته الوقت أو لم يعلم أنّ الله يقول و قوله الحق ﴿فأينما تولّوا فثمّ وجه الله﴾. (١)

و تقريب الاستدلال أنّ الطائفة الأولى من الروايات ناطقة بعدم الاعادة مطلقاً بل الظاهر منها أنّ الانشكاف في الوقت و قد صرّحت بأنّ الصلاة كانت ما بين الشرق و المغرب؛ و الطائفة الثانية و ان كانت مطلقة بالنسبة الى الاعادة اذا انكشف الانحراف عن القبلة في الوقت إلا أنّها مخصّصة بالطائفة الأولى بالنسبة الى الانحراف اذا كان ما بين المشرق و المغرب فلا يعيد فيبقى الباقي و هو الانحراف عنها الى يمين القبلة و يسارها الى الاستدبار فيعيد في الوقت دون خارجه هذا و اما اذا كانت صلاته الى دبر القبلة فليعدها سواء كان في الأثناء أو بعدها و سواء كان في الوقت أو خارجه و الدليل على ذلك مؤثقة عمّار المتقدمة. (٢)

(مسألة ٢): اذا ذبح أو نحر الى غير القبلة عالماً عامداً حرم المذبوح و المنحور و ان كان ناسياً أو جاهلاً أو لم يعرف جهة القبلة لا يكون حراماً و كذا لو تعذّر استقباله كأن يكون عاصياً أو واقعاً في بئر أو نحوه ممّا لا يمكن استقباله فإنه يذبحه و ان كان الى غير القبلة.

الشرح:

اذا ذبح أو نحر الى غير القبلة عالماً عامداً حرم المذبوح و المنحور و ان كان ناسياً أو جاهلاً أو لم يعرف جهة القبلة لا يكون حراماً؛ و الدليل على ذلك صحيحة محمد بن مسلم قال:

«سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ذبح ذبيحة فجهل أن يوجّهها الى القبلة

١- وسائل الشيعة ٤: ٣١٦/ الباب ١١ من أبواب القبلة / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣١٥/ الباب ١٠ من أبواب القبلة / الحديث ٤.

قال: كل منها فقلت له: فإنه لم يوجَّهها قال: فلا تأكل منها و لا تأكل من ذبيحة ما لم يذكر اسم الله عليها و قال: اذا أردت أن تذبح فاستقبل بذبيحتك القبلة»^(١)

بناء على أن تكون الفقرة الثانية للعالم العامد كما هو الظاهر من مثل السائل الذي هو محمد بن مسلم.
و صحيحته الثانية قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبيح ذبحت لغير القبلة فقال: كل و لا بأس بذلك ما لم يتعمده»^(٢)

فمفهومها أنه اذا ذبحت لغير القبلة متعمداً فلا تأكل و فيه بأس؛ و في مقابل العمد هو الجهل بالحكم والجهل بالموضوع وكذا النسيان و الغفلة ففي هذه الموارد أيضاً ليس به بأس.

قال في الجواهر بالنسبة الى النسيان: «بلاخلاف أجده فيه بل حكى الاجماع عليه غير واحد؛ و بالنسبة الى أنه لو لم يعلم جهة القبلة قال: على ما صرح به غير واحد بل نسبه بعضهم الى الأصحاب مشعراً بدعوى الاجماع عليه و لعله كذلك»^(٣)

فرع

في تعذر الاستقبال عند الذبح

لو تعذر استقباله كأن يكون عاصياً أو واقعاً في بئر أو نحو ذلك مما لا يمكن استقباله فإنه يذبحه و ان كان الى غير القبلة؛ و الدليل على ذلك صحيحة الحلبي قال:

١- وسائل الشيعة ١٦: ٢٦٦ / الباب ١٤ من أبواب الذبائح / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ١٦: ٢٦٦ / الباب ١٤ من أبواب الذبائح / الحديث ٤.

٣- جواهر الكلام ٣٦: ١١١.

«قال أبو عبد الله عليه السلام في ثور تعاصى فابتدره قوم بأسيافهم و سمّوا فأتوا علياً عليه السلام، فقال: هذه ذكاة وحيّة و لحمه حلال»^(١)
 و صحيحة عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
 «انّ ثوراً بالكوفة ثار فبادر الناس اليه بأسيافهم فضربوه فأتوا امير المؤمنين عليه السلام
 فأخبروه فقال: ذكاة و حيّة و لحمه حلال «و حيّة بمعنى سريعة»^(٢)
 و صحيحة عبدالرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام:
 «انّ قوماً أتوا النبي صلى الله عليه وآله فقالوا: انّ بقرة لنا غلبتنا و استصعبت علينا
 فضربناها بالسيف فأمرهم بأكلها»^(٣)
 و صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:
 «سألته عن بعير تردّى في بئر فذبح من قبل ذنبه فقال: لا بأس اذا ذكر
 اسم الله عليه»^(٤)
 و نظيرها غيرها من الروايات.

(مسألة ٣): لو ترك استقبال الميّت و جب نبشه ما لم يتلاش و لم يوجب هتك
 حرمة سواء كان عن عمد أو جهل أو نسيان كما مرّ سابقاً.

الشرح:

لو ترك استقبال الميّت و جب نبشه سواء كان عن عمد أو جهل أو نسيان ما
 لم يوجب الهتك و ذلك لاطلاق أدلّة استقبال الميّت و عدم الدليل على حرمة
 النبش إلا اذا كان هتكاً و في موارد الشكّ يقدم أدلّة الاستقبال لعدم التقييد.

- ١- وسائل الشيعة ٢٤: ١٩ / الباب ١٠ من أبواب الذبائح / الحديث ١.
- ٢- وسائل الشيعة ٢٤: ٢٠ / الباب ١٠ من أبواب الذبائح / الحديث ٢.
- ٣- وسائل الشيعة ٢٤: ٢٠ / الباب ١٠ من أبواب الذبائح / الحديث ٣.
- ٤- وسائل الشيعة ٢٤: ٢١ / الباب ١٠ من أبواب الذبائح / الحديث ٦.

فصل في الستر والساتر

اعلم أنّ الستر قسمان: ستر يلزم في نفسه و ستر مخصوص بحالة الصلاة.
«فالأول»: يجب ستر العورتين القبل و الدبر على كلّ مكلف من الرجل و
المرأة عن كلّ أحد من ذكر أو أنثى ولو كان مماثلاً محرماً أو غير محرم.
و يحرم على كلّ منهما أيضاً النظر الى عورة الآخر؛ و لا يستثنى من الحكمين
الأزواج و الزوجة و السيّد و الأمة اذا لم تكن مزوجة و لا محللة بل يجب الستر
عن الطفل المميّز خصوصاً المراهق كما أنّه يحرم النظر الى عورة المراهق بل
الأحوط ترك النظر الى عورة المميّز؛ و يجب ستر المرأة تمام بدنّها عمّن عدا
الزوج و المحارم الأوجه و الكفّين مع عدم التلذذ و الريبة، و أمّا معهما فيجب
الستر؛ و يحرم النظر حتّى بالنسبة الى المحارم و بالنسبة الى الوجه و الكفّين و
الأحوط سترها عن المحارم من السرة الى الركبة مطلقاً كما أنّ الأحوط ستر
الوجه و الكفّين عن غير المحارم مطلقاً.

الشرح:

في المسألة فروع:

الفرع الأول في ستر العورة

يجب ستر العورتين عن نظر كل انسان مميّز كما يحرم النظر الى عورة أخيه بل كل مميّز على الأحوط الآ على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم و الدليل على ذلك الكتاب و السنّة و الاجماع.

فمن الكتاب:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ أَلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾^(١)

و قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾^(٢)

و قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾^(٣)

و قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾^(٤)

فإطلاق حفظ الفرج يشمل ستره عن نظر كل انسان الآ على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم كما أنّ اطلاق الغض يشمل الغض عمّا وجب ستره ومنه الفرج عن كل انسان مميّز الآ ما خرج بالنص. و أمّا الستر عن غير المميّز أو الحيوان فلا يجب كما أنّ النظر الى فرج غير المميّز أو الحيوان لا يحرم لأنّ غير المميّز أو الحيوان كالنبات و الجماد، مضافاً الى ورود الدليل لذلك كما سيأتي.

١ - المؤمنون ٢٣: ٥ و ٦.

٢ - النور ٢٤: ٣٠ و ٣١.

٣ - الأحزاب ٣٣: ٣٥.

٤ - المعارف ٧٠: ٢٩.

و من السنّة فهي أكثر من أن تحصى، وقد أوردتها صاحب الوسائل في أبواب الخلوّة و في أبواب الحمّام؛ فمنها صحيحة حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا ينظر الرجل الى عورة أخيه»^(١).

و منها صحيحة الحلبي قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل بغير ازار حيث لا يراه أحد قال: لا بأس»^(٢).

و منها صحيحة رفاعة بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يدخل الحمّام إلا بمئزر»^(٣).

و منها صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال:

«سألته عن ماء الحمّام، فقال: ادخله بإزار»^(٤).

و منها صحيحة ابن أبي يعفور قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام أيتجرّد الرجل عند صبّ الماء ترى عورته؟ أو يصبّ عليه الماء أو يرى هو عورة الناس؟ قال: كان أبي يكره ذلك من كلّ أحد»^(٥).

أقول: و المراد من الكراهة هنا ليس ما هو مصطلح بين الفقهاء ممّا يجوز ارتكابه بل ما كان يجمع مع الحرام.

١- وسائل الشيعة ١: ٢٩٩ / الباب ١ من أبواب الخلوّة / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٢: ٤٢ / الباب ١١ من أبواب آداب الحمّام / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٢: ٣٩ / الباب ٩ من أبواب آداب الحمّام / الحديث ٥.

٤- وسائل الشيعة ٢: ٣٨ / الباب ٩ من أبواب آداب الحمّام / الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة ٢: ٣٣ / الباب ٣ من أبواب آداب الحمّام / الحديث ٣.

منها خبر الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله في حديث المناهي قال:

«إذا اغتسل أحدكم في فضاء من الأرض فليحاذر على عورته؛ وقال: لا يدخلن أحدكم الحمام إلا بمئزر و نهى أن ينظر الرجل الى عورة أخيه المسلم و قال: من تأمل عورة أخيه المسلم لعنه سبعون ألف ملك؛ و نهى المرأة أن تنظر الى عورة المرأة و قال: من نظر الى عورة أخيه المسلم أو عورة غير أهله متعمداً أدخله الله مع المنافقين الذين كانوا يبحثون عن عورات الناس و لم يخرج من الدنيا حتى يفضحه الله إلا أن يتوب»^(١).

تبصرة: هل يجوز النظر الى عورة غير المسلم؟ لم يبعد القول بذلك اذا لم يكن عن شهوة؛ لصحيفة ابن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل النظر الى عورة الحمار»^(٢).

أما الاجماع ففي الجواهر: «و يدل على وجوب الستر و حرمة النظر الاجماع محصلاً و منقولاً بل ضرورة الدين في الجملة»^(٣).

و في الرياض: «فالواجب ستر العورتين قبلاً و دبراً عن الناظر المحترم بالاجماع و الكتاب و النصوص»^(٤).

و في الحدائق: «يجب ستر العورة عن ناظر محترم اجماعاً، فتوى و رواية»^(٥).
و في المنتهى: «يجب ستر العورة مطلقاً؛ لما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله أنه

١- وسائل الشيعة ١: ٢٩٩ / الباب ١ من أبواب احكام الخلوة / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٢: ٣٥ / الباب ٦ من أبواب آداب الحمام / الحديث ١.

٣- جواهر الكلام ٢: ٢.

٤- رياض المسائل ١: ٩٢.

٥- الحدائق الناضرة ٢: ٢.

- قال: لا ينظر الرجل الى عورة الرجل و لا المرأة الى عورة المرأة. الخ»^(١).
 و في التحرير مثل ذلك.^(٢)
 و في المعتبر: «يجب ستر العورة».^(٣)
 و عن روض الجنان: «يجب ستر العورة من ناظر بشري محترم».^(٤)
 و في اللمعة و شرحها للشهيدين: «يجب ستر العورة عن كل ناظر محترم».^(٥)
 و في كشف اللثام: «ستر العورة واجب اجماعاً و نصاً».^(٦)

الفرع الثاني في ستر المرأة بدنها عن الأجنبي

- يجب ستر المرأة تمام بدنها عمّن عدا الزوج و المحارم الآ الوجه و الكفين.
 و الدليل على ذلك، الكتاب و السنة و الاجماع:
 فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ
 فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَا يَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ
 وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ...﴾^(٧)
 و قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ
 عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يَعْرِفْنَ فَلَإِيْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٨)

١- منتهى المطلب ١: ٢٣٦.

٢- تحرير الأحكام ١: ٧.

٣- المعتبر في شرح المختصر ١: ١٢١.

٤- روض الجنان ١: ٧٦.

٥- الروضة البهية ١: ٣٣٧.

٦- كشف اللثام ٣: ٢٢٧.

٧- النور ٢٤: ٣١.

٨- الأحزاب ٣٣: ٥٩.

وقوله تعالى: ﴿وإذا سألتموهنّ متاعاً فاسئلوهنّ من وراء حجاب...﴾^(١)
 و الظاهر من قوله تعالى: ﴿و ليضربنّ بخمرهنّ على جيوبيهنّ﴾ هو ستر
 الجيوب مضافاً الى ما كان يُستر من الجوارح و الرأس، كما في الصحيح:
 «... و كان النساء يتقنن خلف آذانهنّ»^(٢).

و معنى الجلباب في قوله تعالى: ﴿يدنين عليهنّ من جلابيهنّ﴾ هو الثوب
 الذي يستر البدن.

ففي مجمع البحرين في شرح قوله ﷺ: «من ألقى جلباب الحياء فلاغيبه له»
 كتى بالحياء عن الثوب لأنّه يستر الانسان عن المعاييب كما يستر الثوب البدن و
 معنى لاغيبه له جواز اغتيابه في الظاهر.

وأمّا السنّة فمما يدلّ على وجوب ستر المرأة جميع بدنها روايات وردت في
 القواعد من النساء، فمنها صحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبدالله ﷺ:

«في قول الله عزّوجلّ: ﴿و القواعد من النساء اللاتي لا يرجون
 نكاحاً﴾^(٣) ما الذي يصلح لهنّ أن يضعنّ من ثيابهنّ؟ قال:
 الجلباب»^(٤).

و منها صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله ﷺ:

«أنّه قرأ ﴿أن يضعنّ ثيابهنّ﴾ قال: الخمار و الجلباب. قلت: بين يدي
 من كان؟ فقال: بين يدي من كان غير متبرّجة بزينة، فان لم تفعل فهو
 خير لها. الحديث»^(٥).

١- الأحزاب ٣٣: ٥٣.

٢- وسائل الشيعة ٢٠: ١٩٢ / الباب ١٠٤ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ٤.

٣- النور ٢٤: ٦٠.

٤- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٢ / الباب ١١٠ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٢ / الباب ١١٠ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ٢.

و منها صحيحة محمد بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«القواعد من النساء ليس عليهنّ جناح أن يضعنّ ثيابهنّ، قال: تضع
الجلباب وحده»^(١).

و منها صحيحة حريز بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام:
«أنّه قرأ ﴿يضعن من ثيابهنّ﴾ قال: الجلباب و الخمار اذا كانت المرأة
مسنة»^(٢).

و منها صحيحة أبي الصباح الكناني (ابراهيم بن نعيم) قال:
«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القواعد من النساء ما الذي يصلح لهنّ
أن يضعن من ثيابهنّ؟ فقال: الجلباب إلا أن تكون أمة فليس عليها
جناح أن تضع خمارها»^(٣).

و منها خبر علي بن أحمد بن يونس قال:
«ذكر الحسين أنّه كتب اليه يسأله عن حدّ القواعد من النساء التي اذا
بلغت جاز لها أن تكشف رأسها و ذراعها؟ فكتب عليه السلام: من قعدن عن
النكاح»^(٤).

فالمفهوم عرفاً من هذه الروايات أنّه يجب على المرأة التي ليست من القواعد
أن يستر جميع بدنّها حتّى رأسها.

تبصرة: يستفاد من مجموع الروايات المتقدّمة أنّ جواز وضع القواعد من
النساء الجلباب و الخمار إلا أنّه يستحبّ لهنّ الخمار و الجلباب بل لم يبعد
أن يكون وضع الخمار مكروهاً إلا اذا كانت المرأة مسنة عجوزة.

١- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٣ / الباب ١١٠ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٣ / الباب ١١٠ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٣ / الباب ١١٠ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ٦.

٤- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٣ / الباب ١١٠ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ٥.

و ينبغي أن يعلم أنّ حدّ القواعد من النساء عدم رجاء النكاح لهنّ و عدم الطمع فيهنّ، و هو كما عن الامام عليه السلام من قعدن عن النكاح.

الفرع الثالث فى استثناء الوجه و الكفين

يستثنى من وجوب ستر المرأة بدنّها، الوجه و الكفين و ذلك لروايات معتبره:
فمنها صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«لا يصلح للجارية اذا حاضت الا أن تختمر الا أن لا تجده»^(١).

ففي مجمع البحرين: الخمار هي المقنعه، سميت بذلك لأنّ الرأس يخمر بها
اي يغطى و كلّ شئى غطيته فقد خمرته، و جمع الخمار خمر ككتاب و كتب
انتهى.

و منها صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج قال:

«سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الجارية التي لم تدرك متى ينبغي لها
أن تغطّي رأسها ممّن ليس بينها و بينه محرم؟ و متى يجب عليها
أن تقنّع رأسها للصلاة؟ قال: لا تغطّي رأسها حتّى تحرم عليها
الصلاة»^(٢).

بيان من الوافي: قوله عليه السلام «حتّى تحرم عليها الصلاة» يعني حتّى تحيض.

و منها صحيحة البنزطي عن الرضا عليه السلام قال:

«يؤخذ الغلام بالصلاة و هو ابن سبع سنين و لا تغطّي المرأة شعرها

١- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٢٨ / الباب ١٢٦ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٢٨ / الباب ١٢٦ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ٢.

منه حتى يحتلم»^(١).

و منها صحيحة حفص بن البخري عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا ينبغي للمرأة أن تنكشف بين يدي اليهودية و النصرانية فأنهنَّ

يصفن ذلك لأزواجهنَّ»^(٢).

أقول: الظاهر أن المراد من الانكشاف في قوله عليه السلام: «لا ينبغي للمرأة

أن تنكشف...» الانكشاف العادي بين النساء اذا جلسن و لم يكن هناك غيرهنَّ من الرجال و هي انكشاف الرأس و الصدر و غيرها.

فكأنه عليه السلام قال: ينبغي للنساء المسلمات أن يعاملن مع اليهودية و النصرانية

معاملة الرجال فكما يسترن الرأس و الصدر منهم سترنهما منهنَّ.

و منها صحيحة الفضيل قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذراعين من المرأة هما من الزينة التي قال

الله: ﴿و لا يبدن زينتهنَّ إلا لبعولتهنَّ﴾؟ قال: نعم و ما دون الخمار من

الزينة و ما دون السوارين»^(٣).

بيان من الوافي: «ما دون الخمار» يعني ما يستره الخمار من الرأس و الرقبة و

هو ما سوى الوجه منها، و «ما دون السوارين» يعني من اليدين و هو ما عدا الكفين منها.

و الظاهر أن معنى «دون» هنا بمعنى عند كما هو احدى معاني «دون» ففي

مجمع البحرين: «و «دون» تكون بمعنى عند و منه الحديث «من قتل دون ماله» أي

عنده».

و منها ما عن قرب الاسناد بسند صحيح عن مسعدة بن زياد قال:

١- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٢٩ / الباب ١٢٦ من أبواب مقدمات النكاح / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٢٠: ١٨٤ / الباب ٩٨ من أبواب مقدمات النكاح / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٠ / الباب ١٠٩ من أبواب مقدمات النكاح / الحديث ١.

«سمعت جعفرًا و سئل عمّا تظهر المرأة من زينتها قال: الوجه و الكفّين»^(١).

و منها مرسله مروك بن عبيد عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
«قلت له: ما يحلّ للرجل أن يرى من المرأة اذا لم يكن محرماً؟ قال:
الوجه و الكفّان و القدمان»^(٢).

و لا يبعد اعتبار المرسله لجلالة شأن مروك بن عبيد و أنّه لا يروي عن الضعفاء
بقريته رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه و هذا أي ابن عيسى هو الذي أخرج
البرقي من بلد قم لأنّه يعتمد على الضعفاء من الرواة و يروي المراسيل.
و منها خبر زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عزّوجلّ ﴿الّما ظهر منها﴾
قال:

«الزينة الظاهرة الكحل و الخاتم»^(٣).

و خبر زرارة و ان كان في سنده القاسم بن عروة و هو لم يرد فيه توثيق الّا أنّه
لم يبعد اعتباره لرواية أحمد بن عيسى المذكورة آنفاً عنه بواسطة محمد بن خالد
و الحسين بن سعيد.

و منها خبر أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
«سألته عن قول الله عزّوجلّ ﴿و لا يبدین زینتهنّ ما ظهر منها﴾ قال:
الخاتم و المسكة و هي القلب»^(٤).

و في مجمع البحرين: «المسك بمعنى الاسورة و القلب بمعنى السوار».
و في سند هذا الخبر سعدان بن مسلم الذي يروي عنه كثير من الأجلّاء و ان

١- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٢ / الباب ١٠٩ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠١ / الباب ١٠٩ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠١ / الباب ١٠٩ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠١ / الباب ١٠٩ من أبواب مقدّمات النكاح / الحديث ٤.

كان هو بنفسه لم يرد فيه توثيق.

ومنها ماورد في كيفية تغسيل الرجل المرأة اذا ماتت ولم يوجد لها امرأة ولا ذومحرم كخبر مفضل بن عمر و صحيحة داود ابن فرقد و خبر جابر و خبر أبي سعيد.

ففي بعض هذه الأخبار أمر الامام عليه السلام بغسل باطن كفيها ثم وجهها ثم ظهر كفيها ولم ينه عن النظر اليها مع اتفاق النظر غالباً.

هذا، و لامعارضة للروايات المستدل بها على استثناء الوجه و الكفين من وجوب ستر المرأة بدنها و من تحريم النظر اليها ما ذكره صاحب الجواهر من الدليل لحرمة النظر على الأحوط و الأقوى^(١).

لأنه مضافاً الى ما فيه من الاشكال، قابل للجمع، فراجع و تأمل.

فتحصل أن الأظهر عدم وجوب ستر المرأة و وجهها و كفيها كما عن الشيخ في النهاية و التبيان و التهذيب و الاستبصار و اختاره جماعة ممن تأخر عنه على ما نقله في المستمسك.

و في الحدائق قال: «و أما الوجه و الكفان فإنه لاختلاف أيضاً بينهم في تحريم النظر اليهما مع قصد التلذذ أو خوف الفتنة، و أمّا مع عدم الأمرين المذكورين فقد اختلف الأصحاب في ذلك فقيل بالجواز مطلقاً و ان كان على كراهية (و بعد نقل أدلة هذا القول) قال: و في هذه الأخبار دلالة ظاهرة على استثناء الوجه و الكفين. و قيل بالتحريم مطلقاً. و قيل بجواز النظر على كراهية مرة لا أزيد»^(٢).

أقول: القول بتحريم النظر أعم من القول بوجوب الستر و أمّا القول بجواز النظر يلازم القول باستثناء الوجه و الكفين من وجوب الستر.

بيان ذلك: ان من ذهب الى تحريم النظر يمكن أن يقول بعدم وجوب الستر

١ - جواهر الكلام ٢٩: ٨٠.

٢ - الحدائق الناضرة ٢٣: ٤٩.

فلاملازمة بين تحريم النظر و وجوب الستر؛ واما من ذهب الى جواز النظر يقول بعدم وجوب ستر الوجه والكفين قطعاً كما هو واضح.

الفرع الرابع

في النظر الى ما استثني من بدن المرأة مع التلذذ

يحرم النظر الى ما استثني من بدن المرأة من الوجه و الكفين اذا كان مع التلذذ و الريبة، و الدليل على ذلك أولاً: الاجماع، كما في الجواهر: «أما مع التلذذ و الفتنة فلا اشكال و لاختلاف في حرمة»^(١)

و قد مرّ أنفاً قول صاحب الحدائق بأن «الوجه و الكفين ممّا لاختلاف بينهم في تحريم النظر اليهما مع قصد التلذذ أو خوف الفتنة»^(٢)

و ثانياً: الروايات الكثيرة الواردة في النهي عن النظر الى المرأة و هذه الروايات و ان كانت ضعيفة السند إلا ما شدّد و لكن كثرتها ممّا توجب الاطمئنان بها و اما من حيث الدلالة فإنّها و ان كانت أكثرها مطلقة و لم يصرّح فيها أنّ المنهي هو النظر مع قصد التلذذ و الريبة إلا أنّ الظاهر منها هو النظر مع قصد التلذذ و الريبة فسيّضح لك ان شاء الله تعالى.

و أمّا الروايات فمنها صحيحة سعد الاسكاف عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«استقبل شابّ من الأنصار امرأة بالمدينة و كان النساء يتقنن خلف آذانهنّ فنظر اليها و هي مقبلة، فلمّا جازت نظر اليها و دخل في زقاق قد سمّاه بيني فلان فجعل ينظر خلفها و اعترض وجهه عظم في الحائط أو زجاجة فشقّ وجهه فلمّا مضت المرأة نظر فاذا الدماء

١ - جواهر الكلام ٢٩: ٨١.

٢ - الحدائق الناضرة ٢٣: ٥٣.

تسيل على ثوبه و صدره فقال: والله لآتين رسول الله ﷺ و لأخبرنه فأتاه فلما رآه رسول الله ﷺ قال: ما هذا؟ فأخبره فهبط جبرئيل ﷺ بهذه الآية: ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم و يحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خير بما يصنعون﴾^(١) فمما يستفاد من هذه الصحيحة التي وردت في شأن نزول الآية هو حرمة النظر عن شهوة و تلذذ.

و منها صحيحة ابن أبي عمير عن الكاهلي قال:
«قال أبو عبد الله ﷺ: النظرة بعد النظرة تزرع في القلب الشهوة و كفى بها لصاحبها فتنة»^(٢)

و الرواية دلّت على أنّ المذمة على النظرة التي تكون فيها خوف الفتنة.
و منها صحيحة هشام بن سالم عن عقبة قال:

«قال أبو عبد الله ﷺ: النظرة سهم من سهام ابليس مسموم من تركها لله عزوجل لا لغيره أعقبه الله أمناً و ايماناً يجد طعمه»^(٣)
منها موثقة علي بن عقبة عن أبيه عن أبي عبد الله ﷺ:

«سمعتة يقول: النظرة سهم من سهام ابليس مسموم و كم من نظرة أورثت حسرة طويلة»^(٤)

و منها مرسلة ابن أبي نجران عن أبي جعفر و أبي عبد الله ﷺ قالوا:
«ما من أحد إلا و هو يصيب حظاً من الزنا، فزنا العينين النظر و زنا

١- وسائل الشيعة ٢٠: ١٩٢ / الباب ١٠٤ من أبواب مقدمات النكاح / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٢٠: ١٩٢ / الباب ١٠٤ من أبواب مقدمات النكاح / الحديث ٦.

٣- وسائل الشيعة ٢٠: ١٩٢ / الباب ١٠٤ من أبواب مقدمات النكاح / الحديث ٥.

٤- وسائل الشيعة ٢٠: ١٩٠ / الباب ١٠٤ من أبواب مقدمات النكاح / الحديث ١.

الفم القبلة و زنا اليدين للمس، صدق الفرج أو كذب»^(١).

و منها خبر محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام فيما كتبه اليه من جواب مسائله:
«و حرّم النظر الى شعور النساء المحجوبات بالأزواج و الى غيرهنّ
من النساء لما فيه من تهيج الرجال و ما يدعوا اليه التهيج من الفساد
و الدخول فيما لا يحلّ و لا يجمل. الحديث»^(٢).

و منها ما (في عقاب الأعمال) عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال:

«... و من ملأ عينيه من امرأة حراماً حشاهما الله يوم القيامة بمسامير
من نار و حشاهما ناراً حتى يقضي بين الناس ثم يؤمر به الى
النار»^(٣).

و منها غيرها ممّا ورد في أبواب مختلفة من أبواب مقدمات النكاح في
الوسائل و مستدرك الوسائل. فالمتحصّل من هذه الروايات و ما تقدّمت أمور:
الأوّل: يحرم النظر الى عورة كلّ انسان مميّز، سواء كان عن شهوة و لذّة أم
لم يكن إلا ما استثنى.

الثاني: يحرم للرجل النظر الى بدن المرأة التي ليست له بمحرم و شعرها مطلقاً
أي سواء كان النظر بشهوة أم لم يكن.

الثالث: لا يحرم له النظر الى وجه المرأة و كفيها اذا لم يكن بقصد تلذذ و شهوة.
الرابع: يحرم النظر الى وجه المرأة و كفيها اذا كان بقصد تلذذ أو كان خوف

فتنة.

الخامس: يجب ستر العورة عن كلّ انسان مميّز إلا ما استثنى مطلقاً.

السادس: يجب ستر المرأة بدنّها عن نظر كلّ مذكّر بالغ ليس لها بمحرم مطلقاً

١- وسائل الشيعة ٢٠: ١٩١ / الباب ١٠٤ من أبواب مقدمات النكاح / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٢٠: ١٩٣ / الباب ١٠٤ من أبواب مقدمات النكاح / الحديث ١٢.

٣- وسائل الشيعة ٢٠: ١٩٤ / الباب ١٠٤ من أبواب مقدمات النكاح / الحديث ١٦.

أي سواء كان النظر بشهوة أم لم يكن.

السابع: لا يجب ستر المرأة وجهها وكفيها مطلقاً أي سواء كان النظر إليها بشهوة أم لا. وذلك لعدم الدليل على سترهما إذا كان ينظر الى وجهها وكفيها بقصد تلذذ و لاطلاق الروايات التي تقدّمت على استثناء الوجه و الكفّين من وجوب ستر المرأة بدنهما؛ نعم يجب عليها النهي عن المنكر.

الفرع الخامس

في عدم وجوب الستر على المرأة عن المحارم

لا يجب على المرأة ستر بدنهما ما خلا العورتين عن المحارم و يجوز لكل من الرجل و المرأة اذا كانا محرمين النظر الى بدن الآخر ما خلا العورتين و ذلك أولاً للروايات الدالة على جواز تغسيل الرجل المرأة التي يحرم نكاحها عليه و بالعكس اذا لم يوجد المماثل كصحيح منصور قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر و معه امرأته يغسلها؟ قال: نعم و أمّه و أخته و نحو هذا يلقي على عورتها خرقه» (١)

و ثانياً للسيرة القطعية من زمن الرسول صلى الله عليه وآله الى عصرنا الراهن حيث لم يعهد تحجّب النساء من أولادهنّ أو آبائهنّ أو اخوانهنّ الى غيرهم من المحارم.

حدّ العورة من النساء

الظاهر من صحيحة منصور المتقدمة أنّ العورة هي التي يطلق عليها الفرج تارة و القبل أخرى و سوءة ثالثة و حدّ العورة عند العرف هو ما نقله أبو يحيى

١- وسائل الشيعة ٢: ٥١٦ / الباب ٢٠ من أبواب غسل الميت / الحديث ١.

الواسطي عن بعض أصحابه عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال:
 «العورة عورتان: القبل و الدبر، و الدبر مستور بالأيتين فاذا سترت
 القضيب و البيضتين فقد سترت العورة»^(١)
 و الفخذ ليست من العورة، كما عن الصدوق قال:
 «قال الصادق عليه السلام: الفخذ ليس من العورة»^(٢)
 إلا أن هناك خبر الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: اذا زوج الرجل
 أمته فلا ينظر الى عورتها و العورة ما بين السرّة و الركبة^(٣).
 فالأحوط سترها عن المحارم من السرّة الى الركبة مطلقاً.

(مسألة ١): الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل
 أو المرأة و حرمة النظر اليه. و أمّا القرامل من غير الشعر وكذا الحلّي ففي وجوب
 سترهما و حرمة النظر اليهما مع مستورية البشرة اشكال و ان كان أحوط.

الشرح:

الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل أو المرأة و
 حرمة النظر اليها و ذلك لصدق كون هذا الشعر الموصول بالشعر من شعر المرأة
 فيجب ستره لوجوب ستر بدنّها عن الأجنبي و تحريم النظر اليه لحرمة النظر الى
 الاجنيّة إلا ما استثنى.
 و ان قلت: انّ ما ورد من النهي عن النظر الى شعر المرأة و الأمر بستره ظاهر
 في الشعر الأصلي فلا يعمّ الموصول.

١- وسائل الشيعة ٢: ٣٤ / الباب ٤ من أبواب آداب الحمام / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٢: ٣٥ / الباب ٤ من أبواب آداب الحمام / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ١٤: ٥٤٩ / الباب ١٤ من أبواب نكاح العبيد و الاماء / الحديث ٧.

قلت: هذا الظهور للغلبة و إلا فموضوع الستر و النهي عن النظر هو كلما صدق عرفاً أنه من شعر المرأة أو بدنها و العرف ينظر بالشعر الموصول كالشعر الأصلي و لذلك نقول بوجوب الستر لو وصل يد رجل أو امرأة بيد امرأة التي قطعت يدها بحيث قيل أنها يدها.

و لو تنزلنا عن ذلك فنقول يجب ستر ذلك الشعر و يحرم النظر اليه لأنه من الزينة التي يحرم على المرأة ابدائها؛ و ما ورد من ذكر المواضع في تفسير ابداء الزينه غير ظاهر في الحصر فيها؛ و هكذا الحال في القرامل من غير الشعر فإنها أيضاً من الزينة المحرم ابدائها كما هو الحال في الحلبي.

(مسألة ٢): الظاهر حرمة النظر الى ما يحرم النظر اليه في المرأة و الماء الصافي مع عدم التلذذ؛ و أما معه فلاشكال في حرمة.

الشرح:

الظاهر حرمة النظر الى ما يحرم النظر اليه في المرأة و الماء الصافي و ذلك لأن العرف يشهد بتساوي النظرين و أنّ من ينظر الى المرأة في المرأة فإنه ناظر الى المرأة. و ما قيل من انصراف النظر الى الشائع المتعارف مدفوع أولاً بأنه للغلبة مع أنه المتعارف أيضاً بشهادة العرف.

و ثانياً بأنه ليس العلة في النهي عن النظر الى ما يحرم النظر اليه تعبداً محضاً بل من جملة العلل هو الاحساس الخاص و هو يحصل بالنظر الى ما يحرم النظر اليه في المرأة و الماء الصافي أيضاً.

(مسألة ٣): لا يشترط في ستر الواجب في نفسه ساتر مخصوص و لا كَيْفِيَّة خاصة بل المناط مجرد الستر ولو كان باليد و طلي الطين و نحوهما.

الشرح:

لا يشترط في الستر الواجب ساتر مخصوص و لا كَيْفِيَّة خاصة بل المناط مجرد الستر و لو كان باليد و طلي الطين و نحوهما و ذلك لاطلاق أدلة وجوب ستر المرأة بدنّها أو وجوب ستر الرجل و المرأة عورتيهما.

«و أمّا الثاني»: أي الستر في حال الصلاة فله كَيْفِيَّة خاصة؛ و يشترط فيه ساتر خاصّ؛ و يجب مطلقاً سواء كان هناك ناظر محترم أو غيره أم لا؛ و يتفاوت بالنسبة الى الرجل أو المرأة.

أمّا الرجل فيجب عليه ستر العورتين أي القبل من القضيب و البيضتين و حلقة الدبر لا غير و ان كان الأحوط ستر العجان أي ما بين حلقة الدبر الى أصل القضيب و أحوط من ذلك ستر ما بين السرّة و الركبة. و الواجب ستر لون البشرة و الأحوط ستر الشبح الذي يرى من خلف الثوب من غير تميّز للونه؛ و أمّا الحجم أي الشكل فلا يجب ستره.

و أمّا المرأة فيجب عليها ستر جميع بدنّها حتّى الرأس و الشعر إلا الوجه، المقدار الذي يغسل في الوضوء و الأيدي الى الزندين و القدمين الى الساقين ظاهرهما و باطنهما؛ و يجب ستر شيء من أطراف هذه المستثنيات من باب المقدّمة.

الشرح:

فروع:

الفرع الأول

في ستر العورة للرجل في الصلاة

يجب على الرجل ستر العورة حال الصلاة مطلقاً سواء كان هناك ناظر محترم أو غيره أم لم يكن. ففي الحدائق قال: «أجمع العلماء كافة على وجوب ستر العورة في الصلاة»^(١) و يدلّ عليه مضافاً الى الاجماع المذكور جملة من الأخبار:

منها صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال:

«سألته عن الرجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقي عرياناً و حضرت

الصلاة كيف يصلي؟ قال: ان أصاب حشيشاً يستر به عورته أتمّ

صلاته بالركوع و السجود و ان لم يصب شيئاً أو مأ و هو قائم»^(٢).

منها صحيحة زرارة قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل خرج من سفينة عرياناً أو سلب ثيابه و

لم يجد شيئاً يصلي فيه فقال: يصلي ايماء و ان كانت امرأة جعلت

يدها على فرجها و ان كان رجلاً وضع يده على سواته ثم يجلسان

فيومئان ايماءً و لا يسجدان و لا يركعان فيبدو ما خلفهما، تكون

صلاتهما ايماءً برؤسهما قال: و ان كانا في ماء أو بحر لجي لم يسجدا

عليه و موضوع عنهما التوجه فيه يومئان في ذلك ايماءً رفعهما

توجه و وضعهما»^(٣).

١- الحدائق الناضرة ٧: ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٤٨ / الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٤٩ / الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٦.

و التقريب فيها كما في الحدائق أنه لو لم يكن الستر واجباً و شرطاً في صحتها لما سقط لأجل فقدة جملة من أركان الصلاة المتفق عليها نصاً و فتواً بل ضرورة من الدين على وجوبها في الصلاة و هي القيام و الركوع و السجود كما عرفت من الخبر المذكور و أمثاله.

الفرع الثاني في حدّ العورة

العورة التي يجب سترها في الصلاة و عن الناظر المحترم هو القبل و الدبر على الأشهر الأظهر و المراد بالقبل الذكر و البيضتان و بالدبر حلقة الدبر التي هي نفس المخرج.

ففي السرائر أنه اجماع أهل البيت عليهم السلام؛ و في الخلاف أنه اجماعي؛ و في جامع المقاصد و الكفاية و المعتبر و المنتهى الاجماع على أن الركبة ليست من العورة؛ كما أن في التحرير و جامع المقاصد و ظاهر التذكرة الاجماع على أن السرّة و الركبة خارجتان عن العورة؛ و المشهور بل الأشهر على أن القبل هو القضيب و البيضتان؛ و في مفتاح الكرامة مثل ذلك كله. ^(١)

و في الحدائق: «أجمع العلماء كافة على وجوب ستر العورة في الصلاة». ^(٢)
و في المختلف: «العورة التي يجب على الرجل سترها في الصلاة القبل و الدبر ذهب اليه أكثر علمائنا». ^(٣)

و أمّا الدليل على ذلك من الروايات:

١- مفتاح الكرامة ٢: ١٦٥.

٢- الحدائق الناضرة ٧: ٥.

٣- مختلف الشيعة ٢: ١١٢.

فمنها رواية أبي يحيى الواسطي عن بعض أصحابه عن أبي الحسن
الماضي عليه السلام قال:

«العورة عورتان: القبل و الدبر، و الدبر مستور بالأيتين فاذا سترت
القضيب و البيضتين فقد سترت العورة»^(١).

و منها رواية محمد بن حكيم، قال الميثمي:
«لأعلمه ألا قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام أو من رآها متجرداً و على
عورته ثوب، فقال: انّ الفخذ ليست من العورة»^(٢).

و منها مرسله الكليني:
«و قال في رواية أخرى: فأما الدبر فقد سترته الأيتان؛ و أمّا القبل
فاستره بيدك»^(٣).

و منها مرسله الصدوق قال:
«قال الصادق عليه السلام: الفخذ ليس من العورة»^(٤).

و منها رواية عبيد الله المرافقي (في حديث):
«أنّه دخل حمّاماً بالمدينة فأخبره صاحب الحمام أنّ أبا جعفر عليه السلام
كان يدخله فيبدأ فيطلي عانته و ما يليها ثمّ يلفّ ازاره على أطراف
احليله و يدعوني فأطلي سائر بدنه، فقلت له يوماً من الأيام: انّ الذي
تكراه أن أراه قد رأيتّه، قال: كلاً انّ النورة سترة»^(٥).
و منها مرسله محمد بن عمر أنّ أبا جعفر عليه السلام كان يقول:

١- وسائل الشيعة ٢: ٣٤ / الباب ٤ من أبواب آداب الحمام / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٢: ٣٤ / الباب ٤ من أبواب آداب الحمام / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٢: ٣٤ / الباب ٤ من أبواب آداب الحمام / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٢: ٣٥ / الباب ٤ من أبواب آداب الحمام / الحديث ٤.

٥- وسائل الشيعة ٢: ٥٣ / الباب ١٨ من أبواب آداب الحمام / الحديث ١.

«من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر، قال: فدخل ذات يوم الحمام فتنوّر فلما طبقت النورة على بدنه ألقى المئزر فقال له مولى له: بأبي أنت و أمي أنك لتوصينا بالمئزر و لزومه و لقد ألقىته عن نفسك، فقال: أما علمت أنّ النورة قد طبقت العورة»^(١).

و منها رواية بشير النبال (في حديث):

«أنّ أبا جعفر عليه السلام دخل الحمام فأنزّر بازار و غطى ركبتيه و سرّته ثمّ أمر صاحب الحمام فطلّى ما كان خارجاً من الازار ثمّ قال: اخرج عني ثمّ طلّى هو ما تحته بيده ثمّ قال: هكذا فافعل»^(٢).

و ذهب ابن البرّاج في المهذب البارع و أبي الصلاح الحلبي في الكافي الى أنّ العورة من السرّة الى الركبة إلا أنّ الأوّل جعل هذا الحدّ أحوط و الظاهر أنّ دليلهما رواية بشير النبال المذكورة الأخيرة و الرواية مع ضعف سندها لم يعمل بها المشهور مضافاً الى أنّ الجمع بينها و بين سابقتها هو استحباب ستر هذا الموضع و الروايات المتقدّمة و ان كانت كلّها ضعيفة من حيث السند إلا أنّ عمل المشهور يجبرها مضافاً الى أنّ العورة في العرف هي القبل و الدبر.

الفرع الثالث

في ستر اللون و الشبّح و الحجم

يجب ستر لون البشرة و الشبّح الذي يرى من خلف الثوب من غير تميّز للونه و أمّا الحجم فلا يجب ستره أمّا وجوب ستر لون البشرة مضافاً الى الاجماع

١- وسائل الشيعة ٢: ٥٣ / الباب ١٨ من أبواب آداب الحمام / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٢: ٦٧ / الباب ٣١ من أبواب آداب الحمام / الحديث ١.

المدعى، فلأنه عند ظهور لون البشرة يصدق عرفاً أنّ العورة لم يستر كاملاً و لو نظر ناظر الى لون البشرة فأنه ناظر الى العورة عرفاً و ذلك لأنّ ظهور لون البشرة لا يفترق عن ظهور نفس البشرة بل هو هو؛ وكذلك الشبح الذي يرى من خلف الثوب من غير تمييز للونه و ذلك كمن نظر من وراء الزجاج السوداء الى العورة فانه يرى الشبح دون اللون فهذا لا يجوز له النظر فكذلك النظر اليها من خلف الثوب الذي يرى الشبح دون اللون فيجب على صاحبها الستر.^(١)

و أمّا عدم وجوب ستر الحجم فلأنّ العرف يحكم بأنّ العورة مستورة اذا لم ير لونها و لا شبوحها و ان كان ما ظهر حجمها.

ايضاح: الروايات المتقدمة لا تدلّ على أكثر من أنه يجب ستر العورة عن الناظر المحترم و تعيّن حدّ العورة و أمّا الاكتفاء بهذا الحدّ في الصلاة فلا دلالة لها. و في مقابلها روايات تدلّ على أنّ الصلاة في الثوب الواحد مجزية كما سترها؛ نعم ليس فيها دلالة على عدم اجزاء الصلاة اذا كانت العورة مستورة فعمدة الدليل على كفاية ستر العورة في الصلاة هو الاجماع و تسالم الأصحاب. ففي المختلف قال: «العورة التي يجب على الرجل سترها في الصلاة القبل و الدبر، ذهب اليه أكثر علمائنا.

و قال ابن البرّاج: من السرة الى الركبتين؛ و به قال أبو الصلاح: لنا الأصل عدم وجوب غير المتفق عليه، فلاتتعلق الذمّة بوجوبه إلا بدليل و لم يثبت؛ و لأنّ المصلّي مع ستر القبل و الدبر آتٍ بالمأمور به فيخرج عن العهدة. أمّا الأولى فلأنه مأمور بادخال ماهية الصلاة في الوجود و هي تصدق في صورة النزاع. و أمّا الثانية فلما ثبت من أنّ الأمر للاجزاء».^(٢)

١- و يؤيده مرفوع محمد بن يحيى الى أبي عبد الله: «لاتصل فيما يشفّ أو صفّ...»

وسائل الشيعة ٤: ٣٨٨ / الباب ٢١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٢- مختلف الشيعة ٢: ١١٢ / مسألة ٥٣.

أما الروايات فمنها صحيحة محمد بن مسلم قال:

«رأيت أبا جعفر عليه السلام صلى في ازار واحد ليس بواسع قد عقده على عنقه فقلت له: ما ترى للرجل يصلي في قميص واحد؟ فقال: اذا كان كثيفاً فلا بأس به»^(١)

و منها صحيحة محمد بن مسلم الثانية عن أحدهما عليه السلام قال:

«سألته عن الرجل يصلي في قميص واحد أو قباء طاق أو في قباء محشو و ليس عليه ازار؟ فقال: اذا كان عليه قميص صفيق أو قباء ليس بطويل الفرج فلا بأس و الثوب الواحد يتوشح به و السراويل كل ذلك لا بأس به و قال: اذا لبس السراويل فليجعل على عاتقه شيئاً و لو حبلاً»^(٢)

بيان: كان المراد «بالطاق» ما لا بطانة له و «الصفيق» خلاف السخيف و هو قليل الغزل و «فرج القباء» شقوقها، و «التوشح» التقلد، و توشح الرجل بثوبه، يدخله تحت يده اليمنى و يلقيه على منكبه الأيسر كما يفعله المحرم^(٣)

و منها صحيحة عبيد بن زرارة عن أبيه قال:

«صلى بنا أبو جعفر عليه السلام في ثوب واحد»^(٤)

و منها صحيحة علي بن جعفر:

«أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل هل يصلي بالقوم و عليه سراويل و رداء؟ قال: لا بأس به»^(٥)

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٩/ الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٠/ الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

٣- الوافي ٥/ الباب أدنى ما يستبره المصلي.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٩١/ الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٦.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٩١/ الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٨.

و منها صحيحة أبي بصير أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام:

«ما يجزي الرجل من الثياب أن يصلّي فيه؟ فقال: صلّي الحسين بن علي عليه السلام في ثوب قد قلص عن نصف ساقه و قارب ركبتيه و ليس علي منكبه منه إلا قدر جناحي الخطّاف و كان اذا ركع سقط عن منكبيه و كلّما سجد يناله عنقه فردّه علي منكبيه بيده فلم يزل ذلك دابه و دابه مشتغلا به حتّى انصرف»^(١).

بيان من الوافي: «قلص» اي انضمّ و انزوى و ارتفع.

و منها خبر أبي مريم الأنصاري (في حديث) قال:

«صلّي بنا أبو جعفر عليه السلام في قميص بلا ازار و لارداء فقال: انّ قميصي كثيف فهو يجزي أن لا يكون علي ازار و لا رداء»^(٢).

و منها خبر رفاعة قال:

«حدّثني من سمع أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلّي في ثوب واحد

متّزراً به قال: لا بأس به اذا رفعه الي الشدوتين»^(٣).

بيان: «الشدوتين» بدل «الثديين»^(٤).

و منها غيرها.

الفرع الرابع

في وجوب الستر على المرأة في الصلاة

يجب على المرأة ستر جميع بدنّها في الصلاة إلا ما استثنى أو سيأتي، و الدليل

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٢/ الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٠.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٩١/ الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٠/ الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٤- الوافي ٧: ٣٨٢.

على ذلك أولاً صحيحة زرارة قال:

«سألت أبا جعفر عليه السلام عن أدنى ما تصلي فيه المرأة قال: درع و ملحفة
فتنشرها على رأسها و تجلل بها»^(١)

و ثانياً اجماع علماء الاسلام كما في مفتاح الكرامة عن المعتبر و المختلف و
المنتهى و التذكرة و غيرها و لا يخالف في ذلك منّا إلا ابن الجنيد حيث نقل العلامة
في المختلف: «الذي يجب ستره من البدن العورتان و هما القبل و الدبر من الرجل
و المرأة»^(٢).

و قول ابن الجنيد لا يعبا به لمخالفته للسنة و الاجماع.

الفرع الخامس

في استثناء الوجه

لا يجب على المرأة ستر وجهها و ذلك أولاً لصحيحة زرارة المتقدمة^(٣).
فمعنى تجلل بها ضمها على البدن كما في الحدائق و ليس فيه دلالة على
وجوب ستر الوجه.

و صحيحة الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«صلت فاطمة عليها السلام في درع و خمارها على رأسها ليس عليها أكثر ممّا
وارت به شعرها و أذنيها»^(٤).

و صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٧ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٩.

٢- مختلف الشيعة ٢: ١١٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٢٤٠٧ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٩.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٥ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

«المرأة تصلي في الدرع و المقنعة اذا كان كثيفاً يعني ستيراً»^(١) و في مجمع البحرين قال: «و المقنع و المقنعة بالكسر فيها ما تقنع به المرأة رأسها. قال: و الخمار، المقنعة، سميت بذلك لأن الرأس يخمر بها أي يغطي، و كل شيء غطيته فقد خمرته و جمع الخمار خمر ككتاب و كتب». و ثانياً للاجماع؛ ففي المختلف قال: «ان الوجه لا يجب ستره باجماع علماء الاسلام»^(٢).

و لا يخالفه إلا ابن حمزة في الوسيلة فإنه قال: «يجب ستر جميع بدنها إلا موضع السجود».

و ظاهره ارادة الجبهة وحدها.

و يمكن أن يستدل له بموثقة سماعة قال:

«سألته عن المرأة تصلي متنقبة؟ قال: اذا كشفت عن موضع السجود

فلا بأس به و ان أسفرت فهو أفضل»^(٣).

و لكنّها على خلاف مطلوبه أدل، كما هو واضح.

و المقدار الذي لا يجب عليها ستره من الوجه هو المقدار المتعارف الذي

لا يستره الخمار و المقنعة فإنه الظاهر من الروايات و ان لم يذكر الوجه فيها

بخصوصه و يمكن أن يقال ان الواجب من الستر هو الرأس و الشعر و العنق و ما

يستره المقنعة و الخمار و الزايد على ذلك من الوجه لا يجب ستره للأصل.

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٥ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٣.

٢- مختلف الشيعة ٢: ١١٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٢١ / الباب ٣٣ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

الفرع السادس في ستر المرأة رأسها و شعرها و عنقها

يجب على المرأة ستر رأسها و شعرها و عنقها في الصلاة و الدليل على ذلك مضافاً الى ما مرّ من صحيحة زرارة و الفضيل و محمّد بن مسلم، الروايات المعتبرة الأخرى؟

منها صحيحة علي بن جعفر:

«أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن المرأة ليس لها إلا ملحفة واحدة كيف تصلي؟ قال: تلتفّ فيها و تغطّي رأسها و تصلي فان خرجت رجلها و ليس تقدر على غير ذلك فلا بأس»^(١)

منها خبر يونس بن يعقوب:

«أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في ثوب واحد؟ قال: نعم؛ قال: قلت: فالمرأة؟ قال: لا ولا يصلح للحرة اذا حاضت إلا الخمار إلا أن لا تجده»^(٢)

منها صحيحة حمزة بن حمران عن أحدهما عليهما السلام قال:

«سألته عن الرجل أعتق نصف جاريته... قلت: فتغطي رأسها منه حين أعتق نصفها؟ قال: نعم و تصلي هي مخمّرة الرأس. الحديث»^(٣)

منها صحيحة ابن أبي يعفور قال:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: تصلي المرأة في ثلاثة أثواب: ازار و درع و

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٥ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٥ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٧ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١٢.

خمار ولا يضرّها بأن تقنع بالخمار فان لم تجد فتوبين تتزر بأحدهما
 و تقنع بالآخر قلت: فان كان درع و ملحفة ليس عليها مقنعة؟ فقال:
 لا بأس اذا تقنعت بملحفة فان لم تكفها فتلبسها طويلاً»^(١)
 و لا يخالف ما تقدّم خبر عبدالله بن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
 «لا بأس بالمرأة المسلمة الحرّة أن تصلّي و هي مكشوفة الرأس»^(٢)
 و كذا خبر الآخر عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
 «لا بأس أن تصلّي المرأة المسلمة و ليس على رأسها قناع»^(٣)
 و ذلك لضعف سندهما و مهجوريتهما مع امكان تأويلهما في مقام الجمع الى
 حالة الاضطرار.

و أمّا ما يقال من امكان حمل صحيحة الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام قال:
 «صلّت فاطمة عليها السلام في درع و خمارها على رأسها ليس عليها أكثر ممّا
 وارت به شعرها و أذنيها»^(٤)

على عدم وجوب ستر العنق؛ ففيه انّ المتعارف من الخمار ستر الجيب الذي
 يشمل العنق. ففي قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ مضافاً الى أنّ
 الدرع قد يستر العنق.

و لو ادعى ظهورها على جواز كشف العنق فتحمل على حال الاضطرار جمعاً
 بينها و بين ما سبق من الروايات و اجماع العلماء.

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٦ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٨.
 ٢- وسائل الشيعة ٤: ٤١٠ / الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٥.
 ٣- وسائل الشيعة ٤: ٤١٠ / الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.
 ٤- وسائل الشيعة ٣: ٢٩٣ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

الفرع السابع في ستر اليدين

لا يجب عليها ستر اليدين الى الزندين و ذلك أوّلاً للصحيحة محمد بن مسلم
عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«المرأة تصلي في الدرع و المقنعة اذا كان كثيفاً يعني ستيراً»^(١).

بتقريب أنّ المتعارف من الدرع ظهور اليدين منه.

و قال صاحب الحدائق: «انّ من الجائز كون دروعهنّ في تلك الأزمنة واسعة
الأكمام طويلة الذيل كما هو المشاهد الآن في نساء أهل الحجاز بل أكثر بلدان
العرب فإنهم يجعلون القمص واسعة الأكمام مع طول زائد بحيث تجرّ على
الأرض ففي مثله يحصل ستر الكفين و القدمين»^(٢).

ففيه: أنّ واسعة الأكمام غير طويلتها، فالساترة لليدين الى الزندين هي طويلة
الأكمام.

و ثانياً لاجماع العلماء، كما في الذكرى أو اجماع علماء الشيعة كما عن
المختلف و المعبر و المنتهى.

الفرع الثامن في حكم ستر القدمين

قال في مفتاح الكرامة: «و أمّا القدمان فاستثناؤهما من غير تخصيص
لظهرهما هو المشهور كما في الذكرى و جامع المقاصد و الروض و المسالك و
البحار و السرائر و نهاية الاحكام و الارشاد و التذكرة و التبصرة و التلخيص و

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٥ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٣.

٢- الحدائق الناضرة ٧: ١١.

اللمعة و الموجز و التنقيح و المقتصر و مجمع البرهان و الكفاية و غيرها»^(١).
 و استدلل على عدم وجوب ستر القدمين بصحيفة محمد بن مسلم
 المتقدمة^(٢) بتقريب أن الدرع في الغالب لا يستر القدمين بضميمة فهم المشهور
 بل الأكثر كما في المدراك.

و استدلل على الوجوب بصحيفة علي بن جعفر:
 «أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن المرأة ليس لها إلا ملحفة
 واحدة كيف تصلي؟ قال: تلتف فيها و تغطي رأسها و تصلي فان
 خرجت رجلها و ليس تقدر على غير ذلك فلا بأس»^(٣).
 و لكنه غير تام؛ أما أولاً فلأن مفهومها فان كان تقدر على غير ذلك ففيه بأس
 فهذا لم يدل على البطلان بل على الأعم منه و من الكراهة.
 و ثانياً لعل المراد من خروج الرجل ما فوق القدمين و لم يكن في الصحيفة
 نص أو ظهور على أن المراد هو القدمان.
 فالأظهر هو عدم وجوب ستر القدمين مطلقاً أي ظاهرهما و باطنهما.

١- مفتاح الكرامة ٢: ١٦٨.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٥ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٥ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

(مسألة ٤): لا يجب على المرأة حال الصلاة ستر ما في باطن الفم من الأسنان و اللسان و لا ما على الوجه من الزينة كالكحل و الحمرة و السواد الحليّ و لا الشعر الموصول بشعرها و القرامل و غير ذلك و ان قلنا بوجوب سترها عن الناظر.

الشرح:

لا يجب على المرأة حال الصلاة ستر ما في باطن الفم من الأسنان و اللسان و لا ما على الوجه من الزينة و ذلك لعدم وجوب ستر الوجه كما عليه صحيحة محمد بن مسلم و غيرها من الروايات التي مرّ ذكرها، و كذلك لا يجب ستر الشعر الموصول بشعرها و القرامل اذا كان ممتازاً عن شعرها و ذلك لعدم الدليل على وجوب ستره و الأصل الحاكم البراءة.

(مسألة ٥): اذا كان هناك ناظر ينظر بريية الى وجهها أو كفيها أو قدميها يجب عليها سترها لكن لا من حيث الصلاة، فان أتمّت و لم تسترها لم تبطل الصلاة و كذا بالنسبة الى حليها و ما على وجهها من الزينة و كذا بالنسبة الى الشعر الموصول و القرامل في صورة حرمة النظر اليها.

الشرح:

تقدّم في أوائل الفصل في الفرع الرابع أنّه اذا كان هناك ناظر ينظر بريية الى وجهها أو كفيها أو قدميها لا يجب عليها سترها لعدم الدليل على ذلك. نعم يجب عليها النهي عن المنكر مع الشرائط. و ان كان الناظر لا ينتهي الا اذا ستر وجهها عنه يجب عليها الستر من هذه الناحية؛ أمّا في الصلاة فتنتهي بالاشارة، فان لم ينته ستر وجهها عنه، و ان لم تسترها لم تبطل الصلاة لاتيانها المأمور به. و كذا بالنسبة الى حليها و ما على وجهها من الزينة.

(مسألة ٦): يجب على المرأة ستر رقبتها حال الصلاة، وكذا تحت ذقنها حتى المقدار الذي يرى منه عند اختمارها على الأحوط.

الشرح:

تقدّم أنّ الواجب عليها ستر رقبتها حال الصلاة، وأمّا الذقن فيجب ستره بالمقدار الذي يستره الخمار، و ما ينكشف منه عند الاختمار لا يجب؛ لعدم الدليل، والأصل البراءة.

(مسألة ٧): الأمة كالحرّة في جميع ما ذكر من المستثنى و المستثنى منه ولكن لا يجب عليها ستر رأسها ولا شعرها ولا عنقها من غير فرق بين أقسامها من القنّة والمدبرة والمكاتب والمستولدة. وأمّا المبعوضة فكالحرّة مطلقاً. ولو اعتقت في أثناء الصلاة و علمت به و لم يتخلل بين عتقها و ستر رأسها زمان صحّت صلاتها بل و ان تخلل زمان اذا بادرت الى ستر رأسها للباقي من صلاتها بلا فعل منافٍ.

و أمّا اذا تركت سترها حينئذ بطلت وكذا اذا لم تتمكّن من الستر إلا بفعل المنافى ولكن الأحوط الاتمام ثمّ الاعادة. نعم لو لم تعلم بالعتق حتى فرغت صحّت صلاتها على الأقوى بل وكذا لو علمت لكن لم يكن عندها ساتر أو كان الوقت ضيقاً. و أمّا اذا علمت عتقها لكن كانت جاهلة بالحكم وهو وجوب الستر فالأحوط اعادتها.

الشرح:

فروع:

الفرع الأول في حكم الستر للأمة في الصلاة

يجب على الأمة كالحرة ستر بدنهما في الصلاة إلا الرأس و الشعر و الوجه و العنق.

أما وجوب ستر بدنهما فلاطلاق صحيحة زرارة قال:

«سألت أبا جعفر عليه السلام عن أدنى ما تصلي فيه المرأة؟ قال: درع و ملحفة فتنشرها على رأسها و تجلل بها»^(١).

و أما الثاني فللروايات الواردة في ذلك:

منها صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (في حديث) قال:

«قلت: الأمة تغطي رأسها اذا صلّت؟ فقال: ليس على الأمة قناع»^(٢).

و منها صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام (في حديث) قال:
«ليس على الاماء أن يتقنعن في الصلاة»^(٣).

و منها صحيحة ثانية لمحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قلت له: الأمة تغطي رأسها؟ فقال: لا و لا على أمّ الولد أن تغطي رأسها اذا لم يكن لها ولد»^(٤).

و منها صحيحة ثالثة لمحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«ليس على الأمة قناع في الصلاة و لا على المدبرة قناع في الصلاة و

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٧/ الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٩/ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٩/ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٤١٠/ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٤.

لاعلى المكاتبه اذا اشترط عليها مولاها قناع في الصلاة و هي
مملوكه حتى تؤدّي جميع مكاتبها. الحديث»^(١)
و منها خبر أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال:

«على الصبيّ اذا احتلم الصيام و على الجارية اذا حاضت الصيام و
الخمارة الا أن تكون مملوكه فإنه ليس عليها خمارة الا أن تحبّ أن
تختمر و عليها الصيام»^(٢)

فمن اطلاق صحيحتي محمد بن مسلم الأولى و عبدالرحمن يفهم أنه لافرق
في جواز كشف الأمة رأسها في الصلاة، بين أقسام الاماء من القنّة و المدبّرة و
المكاتبه. و أمّا أمّ الولد فان لم يكن لها ولد فلا كلام في عدم الفرق لاطلاق
الصحيحتين و منطوق صحيحة محمد بن مسلم الثانية. و أمّا ان كان لها ولد فهنا و
ان كان مفهوم صحيحة محمد بن مسلم الثانية يدلّ على المنع الا أن الجمع بينها و
بين صحيحته الثالثة يفيد الكراهة فانّ ذيل الصحيحة الثالثة لمحمد بن مسلم قال:
«و سألته عن الأمة اذا ولدت عليها الخمار؟ قال: لو كان عليها لكان
عليها اذا هي حاضت و ليس عليها التقنع في الصلاة»^(٣)

قال في الحدائق: «لاخلاف بين الأصحاب في جواز كشف الرأس للأمة في
الصلاة.

و قال أيضاً: اطلاق كلام أكثر الأصحاب و أكثر الأخبار يقتضي عدم الفرق في
الأمة بين المملوكه و المدبّرة و المكاتبه و أمّ الولد»^(٤)

١- وسائل الشيعة ٤: ٤١١/الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٩/الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤١١/الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٧.

٤- الحدائق الناضرة ٧: ١٦ و ١٨.

الفرع الثاني في حكم القناع للامة في الصلاة

اختلفوا في حكم القناع للامة على أنه مكروه كما عن الحدائق أو حرام كما نقله عن الصدوق أو مستحب كما نسب الى بعض و الظاهر أنّ القناع للامة مباح و ذلك لظهور قوله عليه السلام في الصحاح المتقدمة:

«ليس على الأمة قناع» في رفع ما وجب على غيرهنّ من النساء الحرائر و هو التقنّع و ستر الرأس.

و يؤيده خبر أبي خالد القمّاط قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأمة أيقنع رأسها؟ قال: ان شاءت فعلت و ان شاءت لم تفعل»^(١)

و أمّا ما ظاهره الحرمة من رواية حمّاد الخادم (اللحام) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الخادم تقنّع رأسها في الصلاة؟ قال: اضربوها حتّى تعرف الحرّة من المملوكة»^(٢)

و نظيرها رواية أخرى عنه قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوكة تقنّع رأسها اذا صلّت؟ قال: لا، قد كان أبي اذا رأى الخادم تصلّى و هي مقنعة ضربها لتعرف الحرّة من المملوكة»^(٣)

فتحمل على التقيّة لأنها مع ضعف سندها لجهالة اللحام أو حمّاد الخادم موافقة لما روي عن العامّة (كما في الحدائق) أنّ عمر كان ينهى الاماء عن التقنّع و

١- وسائل الشيعة ٤: ٤١٢ / الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤١١ / الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٨.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤١١ / الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٩.

قال: إنّما القناع للحرائر و ضرب أمة لآل أنس رآها متقنعة و قال: اكشفي و لا تشبهي بالحرائر.

و يؤيده ما في ذيل خبر أبي خالد القمّاط عن أبي عبد الله عليه السلام:
«... سمعت أبي يقول: كنّ يضربن فيقال لهنّ: لا تشبهنّ بالحرائر. بعد قوله عليه السلام فيه: ان شاءت فعلت و ان شاءت لم تفعل.»^(١)

الفرع الثالث في المبعّضة

و المبعّضة كالحرّة مطلقاً و ذلك لمفهوم صحيحة محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«ليس على الأمة قناع في الصلاة و لا على المدبّرة قناع في الصلاة و لا على المكاتبّة اذا اشترط عليها مولاها قناع في الصلاة و هي مملوكة حتّى تؤدّي جميع مكاتبتها و يجري عليها ما يجري على المملوك في الحدود كلّها. الحديث»^(٢)

بيان: المكاتبّة المشروطة هي الأمة التي اشترط عليها مولاها أنّها لا تكون حرّة حتّى تؤدّي جميع مكاتبتها.
و المكاتبّة المطلقة هي التي لم يشترط عليها مولاها فتصير حرّة بمقدار ما تؤدّي، فهي مبعّضة.

و يؤيده خبر حمزة بن حمران عن أحدهما عليه السلام قال:
«سألته عن الرجل أعتق نصف جاريته -الى أن قال:- قلت: فتغطّي رأسها منه

١- وسائل الشيعة ٤: ٤١٢ / الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤١١ / الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٧.

حين أعتق نصفها؟ قال: نعم و تصلي هي مخمّرة الرأس الحديث»^(١).
و أما اعتاق الأمة في أثناء الصلاة و ما يتفرّع على ذلك فسيأتي في مسألة
الصبيّة ان بلغت حين الصلاة.

(مسألة ٨): الصبيّة الغير البالغة حكمها حكم الأمة في عدم وجوب ستر
رأسها و رقبتها بناء على المختار من صحّة صلاتها و شرعيّتها. و اذا بلغت في
أثناء الصلاة فحالها حال الأمة المعتقة في الأثناء في وجوب المبادرة الى الستر
و البطلان مع عدمها اذا كانت عالمة بالبلوغ.

الشرح:

الصبيّة غير البالغة حكمها حكم الأمة في عدم وجوب ستر رأسها و رقبتها بناء
على المختار من صحّة صلاتها و شرعيّتها و ذلك أولاً للاجماع كما عن الجواهر
فقال: «و الأمة و الصبيّة تصليان بغير خمار لعدم اشتراط صحّة صلاتهما بستر
الرأس اجماعاً محصلاً و منقولاً مستفيضاً عنّا و عن غيرنا»^(٢).
و ثانياً لعدم الدليل و الأصل الحاكم البراءة؛ و امّا عدم الدليل فلاّ ما وردت في
وجوب ستر المرأة رأسها في الصلاة فموضوعها «المرأة» فهي تطلق على من بلغ
من النساء و يؤيّده مفهوم خبر يونس بن يعقوب:
«أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في ثوب واحد؛ قال: نعم.
قال: قلت: فالمرأة؟ قال: لا و لا يصلح للحرّة اذا حاضت الآ الخمار الآ
أن لا تجده»^(٣).

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٧ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١٢.

٢- جواهر الكلام ٨: ٢٢١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٥ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٤.

و خبر أبي البخترى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليه السلام قال:
«إذا حاضت الجارية فلا تصلي إلا بخمار»^(١)

فإن الجارية بمعنى الصبية فإنها أحد معاني الجارية بقرينة «إذا حاضت» و خصوصاً مع اتحاد سياق هذا الخبر مع خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:
«على الصبي إذا احتلم الصيام و على الجارية إذا حاضت الصيام و الخمار إلا أن تكون مملوكة فإنه ليس عليها خمار إلا أن تحب أن تختمر و عليها الصيام»^(٢)

تتمة:

لو بلغت الصبية أثناء الصلاة و علمت به و لم يتخلل بين بلوغها و ستر رأسها زمان صحّت صلاتها و ذلك لاتیانها بالمأمور به، حيث صارت مخاطبة لستر الرأس أثناء الصلاة فسترتها فوراً.
و أما ان تخلل زمان حتى ستر رأسها لبقية صلاتها بلا فعل منافٍ ففيه اشكال؛ لأنها لم تأت بالمأمور به على وجهه، فإن الواجب على الحرّة البالغة ستر رأسها في الصلاة، و لو تخلّفت عن ذلك و ان كان قليلاً بطلت الصلاة، فعليه لو اضطرت الى تخلل زمان لستر رأسها أثناء الصلاة فان كان الوقت واسعاً تستأنف الصلاة و ان كان الوقت ضيقاً فصلاّتها صحيحة، و هكذا يكون الحكم لو لم يكن عندها ساتر. و لو لم تعلم ببلوغها حتى فرغت من الصلاة أو علمت ولكن كانت جاهلة بالحكم فصلاّتها صحيحة و ذلك لقاعدة لاتعاد فإنها غير قاصرة الشمول لما نحن فيه.

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٨ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٩ / الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٣.

(مسألة ٩): لافرق في وجوب الستر و شرطيته بين أنواع الصلوات الواجبة و المستحبة. و يجب أيضاً في توابع الصلاة من قضاء الأجزاء المنسية بل سجدتي السهو على الأحوط. نعم لا يجب في صلاة الجنابة و ان كان هو الأحوط فيها أيضاً. وكذا لا يجب في سجدة التلاوة و سجدة الشكر.

الشرح:

لافرق في وجوب الستر و شرطيته بين أنواع الصلاة و ذلك لاطلاق الأدلة و عدم خلاف ظاهر في ذلك. و يجب الستر أيضاً في توابع الصلاة من قضاء الأجزاء المنسية، لأن الأجزاء المنسية اما نفس أجزاء الصلاة الا أنها تغير مكانها لناحية السهو و اما أن تكون جبراً لما فات فهي مرتبطة بالصلاة فكما أنه لو لم يأت بالأجزاء نفسها بطلت الصلاة كذلك لو لم يأت بشرائها أيضاً بطلت الصلاة، لاطلاق الأمر بالستر الشامل للأجزاء مطلقاً و ان كانت تابعة. و كذا يجب الستر في سجدتي السهو لأنها نحو جبر للأجزاء المنسية أو الزيادة فتكون ذات اتصال بالصلاة.

و أما وجوب الستر في صلاة الجنابة فليس عليه دليل، و ما دل من الروايات و الاجماع على وجوب الستر في الصلاة و شرطيته منصرف قطعاً الى غير صلاة الجنابة، مضافاً الى أن صلاة الجنابة ليست بصلاة حقيقة و لذا لم يشترط فيها الطهارة.

و في صورة الشك فالأصل الحاكم هو البراءة. و هكذا الحال في سجدة الشكر و سجدة التلاوة بل بطريق أولى.

و لقد أجاد في الجواهر في حكم الستر في صلاة الجنابة حيث قال: «فالأقوى عدم اشتراطها به للأصل و اطلاق النصوص و عدم كونها من الصلاة حقيقة و لو سلم أنه على الاشتراك المعنوي فلاطلاق في النصوص دال على اعتباره في

مطلق الصلاة مثل «لا صلاة إلا بستر» ونحوه كي تدرج فيه كما لا يخفى على من لاحظها.

ومن ذلك يعلم سقوط ما في الذكرى وجامع المقاصد من القول به أو الميل اليه لأنها من الصلاة حقيقة»^(١)

(مسألة ١٠): يشترط ستر العورة في الطواف أيضاً.

و البحث فيه موكول الى محلّه.

(مسألة ١١): اذا بدت العورة كلاً أو بعضاً لريح أو غفلة لم تبطل الصلاة ولكن ان علم به في أثناء الصلاة وجبت المبادرة الى سترها و صحّت أيضاً وان كان الأحوط الاعادة بعد الاتمام، خصوصاً اذا احتاج سترها الى زمان معتدّ به.

الشرح:

اذا بدت العورة كلاً أو بعضاً لريح أو غفلة فلم يعلم به لم تبطل الصلاة و ذلك لصحيحة علي بن جعفر عن أخيه قال:

«سألته عن الرجل صلّى و فرجه خارج لا يعلم به هل عليه اعادة أو ما حاله؟ قال: لا اعادة عليه و قد تمّت صلاته»^(٢)

و لافرق في ذلك بين أن يكون علمه بذلك بعد الصلاة أو في أثناءها اذا بادر الى سترها و لم يتخلّل زمان بين علمه بخروج الفرج و سترها لاطلاق الصحيحة المتقدّمة و الظاهر أنّه لاخلاف معتدّ به في ذلك.

و أمّا لو تخلّل زمان بين علمه بخروج العورة و سترها و كان مضطراً فان ضاق

١- جواهر الكلام ٨: ١٧٦ و ١٧٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٤ / الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

الوقت صحّت صلاته و إلا يعيد و ذلك لعدم الاتيان بالماموريه كاملاً.

(مسألة ١٢): اذا نسي ستر العورة ابتداءً أو بعد التكبُّف في الأثناء فالأقوى صحّة الصلاة و ان كان الأحوط الاعادة و كذا لو تركه من أوّل الصلاة أو في الأثناء غفلة و الجاهل بالحكم كالعامد على الأحوط.

الشرح:

اذا نسي ستر العورة ابتداءً أو بعد التكبُّف في الأثناء فالأقوى صحّة الصلاة و ذلك أوّلاً لصحيحة علي بن جعفر المتقدّمة، اما بدعوى شموله للناسي أو بتفكيح المناط المشترك بينه و بين موردها.

و ثانياً لقاعدة «لاتعاد الصلاة» و لافرق في ذلك بين من نسي ستر العورة تمام الصلاة أو بعض الصلاة و ان عارضها الغفلة عن سترها بقية الصلاة لاطلاق الصحيحتين. و الجاهل بالحكم كالناسي، بناءً على شمول قاعدة «لاتعاد الصلاة» له كما هو الحقّ إلا اذا كان مقصراً.

(مسألة ١٣): يجب الستر من جميع الجوانب بحيث لو كان هناك ناظر لم يرها إلا من جهة التحت فلا يجب. نعم اذا كان واقفاً على طرف سطح أو على شبّاك بحيث ترى عورته، لو كان هناك ناظر فالأقوى و الأحوط وجوب الستر من تحت أيضاً بخلاف ما اذا كان واقفاً على طرف بئر و الفرق من حيث عدم تعارف وجود الناظر في البئر فيصدق الستر عرفاً.
و أمّا الواقف على طرف السطح لا يصدق عليه الستر اذا كان بحيث يرى فلو لم يستر من جهة التحت بطلت صلاته و ان لم يكن هناك ناظر فالمدار على الصدق العرفي و مقتضاه ما ذكرنا.

الشرح:

يجب الستر من جميع الجوانب بحيث لو كان هناك ناظر لم يرها؛ و ذلك لاطلاق أدلة وجوب الستر. و أما الستر من جهة التحت فلا يجب للأخبار الدالة على جواز الصلاة في قميص واحد و نحوه ففي صحيحة محمد بن مسلم (في حديث) قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرجل يصلي في قميص واحد؟ فقال: اذا كان كثيفاً فلا بأس به و المرأة تصلي في الدرع و المقنعة اذا كان الدرع كثيفاً، يعني اذا كان ستيراً»^(١).

و الظاهر عدم الخلاف في ذلك كما عن المحقق الهمداني. و أما لو كان واقفاً على طرف سطح أو على شبك بحيث ترى عورته لو كان هناك ناظر فيجب ستر عورته لعدم صدق الستر عليه بخلاف ما اذا كان واقفاً على طرف بئر والفرق من حيث عدم تعارف وجود الناظر في البئر فيصدق الستر عرفاً. قال في مصباح الفقيه: «فلو وقف المصلي على شبك موضوع على بئر و نحوه مما لا يتوقع معه الناظر و لو شأناً فليس حاله لدى العرف في صدق كونه مستور العورة الآكمن صلى على الأرض. نعم، لو كان الشباك و نحوه في مكان من شأنه التطلع على عورته من جهة التحت اتجه الالتزام بوجوب الستر من جهة التحت أيضاً فإنه لا يصدق بدونه حينئذ ستر العورة على الاطلاق في العرف فهو مثل ما اذا وقف الى جانب السطح بحيث ترى عورته لو نظر اليها»^(٢).

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٧/الباب ٢١ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٢- مصباح الفقيه ١٠: ٤٢٨ و ٤٢٩.

(مسألة ١٤): هل يجب الستر عن نفسه بمعنى أن يكون بحيث لا يرى نفسه أيضاً أم المدار على الغير؟ قولان: الأحوط الأول و ان كان الثاني لا يخلو عن قوة فلو صلّى في ثوب واسع الجيب بحيث يرى عورة نفسه عند الركوع لم تبطل على ما ذكرنا و الأحوط البطلان. هذا اذا لم يكن بحيث قد يراها غيره أيضاً و الآ فلاشكال في البطلان.

الشرح:

المدار على وجوب الستر هو الغير لأنه الظاهر من صحيحة محمد بن مسلم و نحوها ففيها قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرجل يصلّي في قميص واحد؟ فقال: اذا كان كثيفاً فلا بأس به»^(١)

فلا يجب الستر عن نفسه، فلو صلّى في ثوب واسع الجيب بحيث يرى عورة نفسه عند الركوع لم تبطل الصلاة لعدم الدليل بل يمكن أن تكون صحيحة زياد بن سوقة دليلاً على عدم وجوبه ففيها عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«لا بأس أن يصلّي أحدكم في الثوب الواحد و أزراره محلّلة انّ دين محمد حنيف»^(٢)

بتقريب أنّ المتعارف من ثوب واحد بأزرار محلّلة امكان نظر المصلّي الى عورته حال الركوع. هذا اذا لم يكن بحيث يراها غيره أيضاً و الآ فتبطل الصلاة.

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٧/الباب ٢١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٣/الباب ٢٣ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

(مسألة ١٥): هل اللازم أن يكون ساتريته في جميع الأحوال حاصلًا من أول الصلاة إلى آخرها أو يكفي الستر بالنسبة إلى كل حالة عند تحققها؟ مثلاً إذا كان ثوبه ممّا يستر حال القيام لأحوال الركوع فهل تبطل الصلاة فيه وإن كان في حال الركوع يجعله على وجه يكون ساتراً أو يتسترّ عنده بساتر آخر أو لا تبطل؟ وجهان، أقواهما الثاني وأحوطهما الأول. وعلى ما ذكرنا فلو كان ثوبه مخرقاً بحيث تنكشف عورته في بعض الأحوال لم يضرّ إذا سدّ ذلك الخرق في تلك الحالة بجمعه أو بنحو آخر ولو بيده على أشكال في الستر بها.

الشرح:

يكفي الستر بالنسبة إلى كل حالة عند تحققها كما إذا كان ثوبه ممّا يستر حال القيام لأحوال الركوع إلا أنه في حال الركوع يجعله على وجه يكون ساتراً وذلك لاتباعه المأمور به على وجهه وصدق الصلاة مستتراً في جميع الأحوال ولا يلزم أن يكون ساتريته في جميع الأحوال حاصلًا من أول الصلاة لعدم الدليل على قبح عدم التسترّ على تقدير مفقود.

لو كان ثوبه مخرقاً بحيث تنكشف عورته في بعض الأحوال لم يضرّ إذا سدّ ذلك الخرق في تلك الحالة بجمعه. وأما سدّه بيده فإذا صدق عرفاً أنه مستور بالثوب ولم يقل بأنه عريان لم يضرّ والألو لو كان الخرق واسعاً بحيث يقال له عريان ومكشوف العورة لم يكفّ السدّ بيده إن أمكن.

قال المحقق الهمداني: «الثالث: لو كان في ثوبه خرق فإن لم يحاذ العورة فلا أشكال وإن حاذها بطلت صلاته للاخلال بشرطها ولو جمعه بيده بحيث تحقق الستر بالثوب بإعانة اليد فلا أشكال أيضاً. وأما لو وضع يده عليه بحيث حصل ستر العورة كلاً أو بعضاً بواسطة اليد ففيه أشكال منشأه من أنه لا اعتداد بالستر باليد وأشباهها في حصول الستر المعتبر في الصلاة ومن أن هذا فيما إذا

استقلت اليد و شبهها بالساترية لافي مثل المقام الذي يكون وضع اليد بمنزلة الشرط المصحح لساترية الثوب حيث انّ اللابس للثوب المشتمل على الخرق قد ستر عورته بذلك الثوب من سائر الجهات عدا الجهة المحاذية للخرق و هي من هذه الجهة عند وضع يده على الخرق لاتحتاج الى الستر.
الى أن قال: فهذا الوجه لعله أقوى.

و بعد ذلك ألحق به الصلاة في قميص واسع الجيب الغير المانع عن ظهور العورة حال الركوع و السجود لمن كان له لحية طويلة مانعة عن ظهورها فقال: فالأظهر صحة صلاته فيه»^(١).

(مسألة ١٦): الستر الواجب في نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر و لو كان بيده أو يد زوجته أو أمته، كما أنه يكفي ستر الدبر بالآيتين. و أمّا الستر الصلّاتي فلا يكفي فيه ذلك و لو حال الاضطرار بل لا يجزي الستر بالطلي بالطين أيضاً حال الاختيار؛ نعم يجزي حال الاضطرار على الأقوى و ان كان الأحوط خلافه. و أمّا الستر بالورق و الحشيش فالأقوى جوازه حتّى حال الاختيار، لكنّ الأحوط الاقتصار على حال الاضطرار و كذا يجزي مثل القطن و الصوف الغير المنسوجين، و ان كان الأولى المنسوج منهما أو من غيرهما ممّا يكون من الألبسة المتعارفة.

الشرح:

الستر الواجب في نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر و لو كان بيده أو يد زوجته أو أمته، و ذلك لأنّ الظاهر من قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ

هم لفروجهم حافظون^(١) هو وجوب حفظ الفرج فقط من أي صورة حصل كما أنه يكفي ستر الدبر بالأليتين لما دلّ عليه مرسله أبي يحيى الواسطي عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال:

«العورة عورتان: القبل و الدبر، و الدبر مستور بالأليتين فاذا سترت القضيب و البيضتين فقد سترت العورة»^(٢).

و في مرسله الكليني:

«و قال في رواية أخرى: فأما الدبر فقد سترته الأليتان، و أمّا القبل فاستره بيدك»^(٣).

فروع:

الفرع الأول

في الستر في الصلاة بغير الثوب عند الاضطرار

إذا لم يجد ثوباً يستر عورتيه، سترهما بما وجده و لو بورق الشجر أو الحشيش كما يدلّ عليه صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال:

«سألته عن الرجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقي عرياناً و حضرت الصلاة كيف يصلي؟ قال: ان أصاب حشيشاً يستر به عورته أتمّ صلاته بالركوع و السجود و ان لم يصب شيئاً يستر به عورته أو مأ و هو قائم»^(٤).

و من المعلوم أنّ ذكره عليه السلام ورق الشجر و الحشيش جار مجرى التمثيل بلحاظ

١ - المؤمنون ٢٣: ٥.

٢ - وسائل الشيعة ٢: ٣٤ / الباب ٤ من أبواب آداب الحمام / الحديث ٢.

٣ - وسائل الشيعة ٢: ٣٤ / الباب ٤ من أبواب آداب الحمام / الحديث ٣.

٤ - وسائل الشيعة ٤: ٤٤٨ / الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

أنها الغالب فيما يوجد في مفروض سؤال السائل و إلا فلا خصوصية لهما بل يتمّ صلاته بالركوع و السجود اذا وجد شيئاً يستر به عورتيه و ان كان طيناً و لذلك قال عليه السلام و ان لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً و هو قائم.

الفرع الثاني في العاري الذي لم يجد ما يستر به

يجب على العاري الذي يدركه الصلاة و لم يجد شيئاً يستر به عورته أن يصليّ ايما و هو قائم اذا لم يره أحد فاذا رآه أحد صلىّ جالساً لصحيحة ابن مسكان عن أبي جعفر عليه السلام في رجل عريان ليس معه ثوب قال:

«اذا كان حيث لا يراه أحد فليصلّ قائماً»^(١)

و مرسله ابن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يخرج عرياناً فتدركه الصلاة قال:

«يصليّ عرياناً قائماً ان لم يره أحد فان رآه أحد صلىّ جالساً»^(٢)

و أما اذا وجد حفيرة دخلها و يسجد فيها و يركع و ذلك لمرسله أيوب بن نوح عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«العاري الذي ليس له ثوب اذا وجد حفيرة دخلها و يسجد فيها و يركع»^(٣)

و لاتنافيها صحيحة علي بن جعفر المتقدّمة حيث قال عليه السلام: «و ان لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً و هو قائم». لأنّه وجد شيئاً يستر به عورته و هو الحفيرة.

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٥٠ / الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٤٩ / الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٤٨ / الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

الفرع الثالث في الستر بغير الثوب عند الاختيار

يجب على المصلي في حال الاختيار أن يستر عورتيه بالثوب ولا يجزى بمثل الحشيش و ورق الشجر و ذلك للروايات الماضية فإن الظاهر من صحيحة محمد بن مسلم قال:

«رأيت أبا جعفر عليه السلام صلى في ازار واحد ليس بواسع قد عقده على عنقه فقلت له: ما ترى للرجل يصلي في قميص واحد؟ فقال: اذا كان كثيفاً فلا بأس به»^(١)

حيث ان شرطية الثوب لصحة الصلاة مفروغ عنه و انما السؤال عن جواز كونه واحداً كما ان الظاهر من مورد السؤال في صحيحة علي بن جعفر المذكورة انفاً هو مفروغية شرطية الثوب لصحة الصلاة عند السائل و لكنه سأل عن وظيفة من لم يجد ثوباً فما أجابه عليه السلام من ستر العورة بالحشيش أو ورق الشجر مختص بحال الضرورة.

و بهذا يندفع ما ذهب اليه صاحب مصباح الفقيه من أنه لا خصوصية للثوب لا في حق الرجل و لا في حق المرأة و ذكره في النصوص و الفتاوى جارٍ مجرى العادة، فالمدار على لبس ما يستر به جسد المرأة و عورة الرجل مما تجوز الصلاة فيه من غير فرق بين كونه ثوباً أو ورقاً أو حشيشاً أو جلداً أو قرطاساً أو صوفاً منسوجاً أو غير منسوج.

فقد علمت أن الأمر ليس كما حققه و أن في الثوب خصوصية كما تقدم. و قال المحقق الهمداني: «نمنع ما يدل على اعتبار خصوص الثوب لدى

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٩/الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

التمكّن منه فلاشاهد عليه من نقل فتصل النوبة الى أصل البراءة؛ و دعوى أنّ المتبادر من اطلاق ما دلّ على اشتراط الستر في الصلاة ارادة الفرد الشائع المتعارف و هو الستر بالثوب مدفوعة بأنّه ليس فيما بأيدينا من الأدلّة اطلاق لفظي مسوق لبيان هذا الحكم كي يدعى انصرافه الى المتعارف المعهود. انتهى ملخصاً»^(١)

ولكن فيه: انّ المنقول شاهد على اعتبار خصوص الثوب لدى التمكّن منه كما تقدّم فلا تتصل النوبة الى الأصل ولا يبقى محلّ للدعوى و جوابها.

فصل في شرائط لباس المصلي

وهي أمور: «الأول»: الطهارة في جميع لباسه عدا ما لا تتم فيه الصلاة منفرداً بل وكذا في محموله على ما عرفت تفصيله في باب الطهارة.

الشرح:

يشترط للمصلي الطهارة في جميع لباسه و الدليل عليه روايات فلنذكر بعضها:
منها صحيحة ميسر قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أمر الجارية فتغسل ثوبي من المنى فلاتبالغ في غسله فأصلي فيه فاذا هو يابس قال: أعد صلاتك. الحديث»^(١)
و منها صحيحة ابن مسكان قال:

«بعثت بمسئلة الى أبي عبدالله عليه السلام مع ابراهيم بن ميمون قلت: سله عن الرجل يبول فيصيب فخذه قدر نكتة من بوله فيصلّي و يذكر بعد ذلك أنه لم يغسلها قال: يغسلها و يعيد صلاته»^(٢)

١- وسائل الشيعة ٣: ١٠٢٤ / الباب ١٨ من أبواب النجاسات / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٢: ١٠٢٥ / الباب ١٩ من أبواب النجاسات / الحديث ٣.

و منها موثقة سماعة قال:

«سألته عن المنى يصيب الثوب قال: اغسل الثوب كله اذا خفى عليك مكانه قليلاً كان أو كثيراً»^(١).

و منها موثقة أخرى لسماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«ان أصاب الثوب شيء من بول السنور فلا تصح الصلاة فيه حتى يغسله»^(٢).

و يجوز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه منفرداً ولا يشترط طهارته و ذلك لموثقة زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال:

«كل ما كان لا تجوز فيه الصلاة وحده فلا بأس بأن يكون عليه الشيء مثل القلنسوة و التكة و الجورب»^(٣).

و مضمرة حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام

«في الرجل يصلّي في الخف الذي قد أصابه القذر فقال: اذا كان ممّا لا تتم فيه الصلاة فلا بأس»^(٤).

«الثاني»: الاباحة، وهي أيضاً شرط في جميع لباسه من غير فرق بين الساتر وغيره وكذا في محموله، فلو صلّى في المغصوب ولو كان خيطاً منه عالمّاً بالحرمة عامداً بطلت و ان كان جاهلاً بكونه مفسداً بل الأحوط البطلان مع الجهل بالحرمة أيضاً و ان كان الحكم بالصحة لا يخلو عن قوّة. و أمّا مع النسيان أو الجهل بالغصبيّة فصحيحة. و الظاهر عدم الفرق بين كون المصلّي الناسي هو

١- وسائل الشيعة ٢: ١٠٢٥ / الباب ١٩ من أبواب النجاسات / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٢: ١٠٠٨ / الباب ٨ من أبواب النجاسات / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٢: ١٠٤٥ / الباب ٣١ من أبواب النجاسات / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٢: ١٠٤٥ / الباب ٣١ من أبواب النجاسات / الحديث ٢.

الغاصب أو غيره لكنّ الأحوط الاعادة بالنسبة الى الغاصب خصوصاً اذا كان بحيث لا يبالي على فرض تذكّره أيضاً.

الشرح:

فروع:

الفرع الأوّل

في اشتراط اباحة لباس المصلّي

الظاهر أنّ الاجماع منعقد على تحريم الصلاة في الثوب المغصوب مع العلم بها.

ففي مفتاح الكرامة نقلاً عن المنتهى و التحرير قال: «أجمع العلماء كافة على تحريم الصلاة في الثوب المغصوب مع العلم بها و نسب الى الناصريات و الغنيه و نهاية الاحكام و الذكرى اجماع العلماء على بطلان الصلاة في الثوب المغصوب مطلقاً أى و ان لم يكن ساتراً و نقل عن جامع المقاصد و روض الجنان و غيرها الاجماع على البطلان اذا كان ساتراً. انتهى ملخصاً»^(١).

و في الحدائق بعد نقل الاجماع على تحريم الصلاة في الثوب المغصوب و كذا بطلانه قال: «هذا مع أنّ صريح كلام الفضل بن شاذان من قدماء أصحابنا و خواص أصحاب الرضا عليه السلام هو الجواز كما نقله في الكافي في كتاب الطلاق؛ و بعد نقل كلام الفضل بن شاذان عن الكافي قال: و مرجعه الى أنّه حيث لم يشترط الاباحة في المكان و اللباس بالنسبة الى الصلاة كما ورد اشتراطها بستر العورة و القبلة و طهارة الساتر و نحوها فلا يكون الاخلال بها مضرّاً بالصلاة و موجباً لبطلانها فتجوز الصلاة حيثئذ في المكان و الثوب المغصوبين.

غاية الأمر أنه منهي عن التصرف في المغصوب، صلّى فيه أو لم يصل؛ و غاية ما يوجب هذا النهي هو الاثم في التصرف بأي نحو كان، و هو كلام متين و من ثمّ مال اليه المحدث الكاشاني في المفاتيح الى أن قال:- قال شيخنا المجلسي في كتاب البحار بعد نقل الكلام بطوله: «فظهر أنّ القول بالصحة كان بين الشيعة بل كان أشهر عندهم في تلك الأعصار و يؤيده أيضاً أنّ صاحب الكافي قد نقل ذلك و لم ينكره و لم يطعن عليه في شيء منه»^(١).

فتحريم الصلاة في الثوب المغصوب مع العلم بها مسلم لأنه تصرف في مال الغير و حرمة التصرف في مال الغير أمر بديهيّ قد دلّ عليه القرآن و السنة و الاجماع و العقل.

و أمّا بطلان الصلاة في الثوب المغصوب فلم يرد فيه نهي من الشارع إلا ما رواه الحسن بن علي بن شعبة (في تحف العقول) عن أمير المؤمنين في وصيته لكميل قال:

«يا كميل انظر في ما تصلّي و على ما تصلّي ان لم يكن من وجهه و حلّه فلا قبول»^(٢).

و مرسله الصدوق قال:

«قال الصادق عليه السلام لو أنّ الناس أخذوا ما أمرهم الله فانفقوه فيما نهاهم عنه ما قبله منهم و لو أخذوا ما نهاهم الله عنه فانفقوه فيما أمرهم به ما قبله منهم حتّى يأخذوه من حقّ و ينفقوه في حقّ»^(٣).

و الروايتان مع ضعف سندهما لا تدلّان على المطلوب لأنّ القبول أعمّ من البطلان.

١- الحدائق الناضرة ٧: ٩٧ و ٩٨.

٢- وسائل الشيعة ٣: ٤٢٣ / الباب ٢ من أبواب مكان المصلّي / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٢: ٥٧ / الباب ٢ من أبواب مكان المصلّي / الحديث ١.

و استدلوا للبطلان تارة بأن الحركات الواقعة في الصلاة منهي عنها لأنها تصرف في المغصوب و النهي عن الحركة نهى عن القيام و القعود و السجود و هو جزء الصلاة فتفسد لأن النهي في العبادة يقتضي الفساد فتكون الصلاة باطلة لفساد جزئها.

و أخرى بأنه مأمور بإبانة المغصوب عنه و رده إلى مالكه فإذا افتقر إلى فعل كثير كان مضاداً للصلاة و الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده فيفسد. و ثالثة بما استدل به المحقق في المعتمد كما ذهب إليه من التفصيل في الثوب المغصوب بين السائر فتبطل الصلاة و بين غيره فلا تبطل فقال: «ثم اعلم أنني لم أقف على نص عن أهل البيت عليهم السلام بإبطال الصلاة و إنما هو شيء ذهب إليه المشايخ الثلاثة منا و أتباعهم؛ و الأقرب أنه ان كان ستر به العورة أو سجد عليه أو قام فوقه كانت الصلاة باطلة لأن جزء الصلاة يكون منهيًا عنه و تبطل الصلاة بفواته أما لو لم يكن كذلك لم تبطل و كان كلبس خاتم مغصوب».

و أورد على الأول بأن النهي إنما يتوجه إلى التصرف في المغصوب الذي هو لبسه و ليس النهي شاملاً للركوع و السجود و القيام لأنها غير التصرف في المغصوب و التصرف أمر خارج عن القيام و الركوع و السجود لا عينها. و على الثاني بأن الأمر بالشيء إنما يقتضي النهي عن ضده العام الذي هو نفس الترك أو الكف لا الأضداد الخاصة الوجودية.

و على الثالث بأننا لانسلم فساد الشرط و بطلانه إلا اذا كان عبادة و ستر العورة ليس عبادة بل هو كإزالة النجاسة و أما ما علل به البطلان لو قام فوقه أو سجد عليه من أن جزء الصلاة منهي عنه و هو القيام و السجود في الصورة المذكورة و النهي عن العبادة موجب لبطلانها و يبطلان الجزء يبطل الكل فالجواب عنه ان النهي قد يكون بمثل لا تقم على هذا و لا تسجد على هذا أو لا تجوز الصلاة على المغصوب فحينئذ تبطل الصلاة ولكن ما نحن فيه ليس كذلك بل النهي هنا يكون هكذا:

لاتغصب أو لاتتصرف في مال الغير بدون اذنه و النهي انما توجه الى القيام و السجود على هذا الثوب المغصوب من حيث تحريم التصرف في المغصوب من دون اذن المالك لامن حيث عدم جواز الصلاة عليه.
و لزوم اجتماع الأمر و النهي في شيء واحد مع اختلاف الحثييتين غير ضائر.

أقول:

الايادات الثلاثة المتقدمة آنفاً على ما استدلوا لبطلان الصلاة في الثوب المغصوب موجهة، فاذا لم يكن هناك نص على البطلان من السنة و القرآن كما هو كذلك، و الاجماع المحصل ليس بمحصل لذهاب الفضل بن شاذان الى عدم البطلان و لو حصل فليس هو من الاجماع الكاشف عن رأى المعصوم لمعلومية مدركهم و المنقول منه غير حجة و اجتماع الأمر و النهي ليس بممتنع اذا اختلف الجهتان فحينئذ بالحكم ببطلان الصلاة في الثوب المغصوب مشكل و الاحتياط حسن في كل حال.

الفرع الثاني

في عدم الفرق بين الساتر و غيره

لو قلت ببطلان الصلاة في الثوب المغصوب للنهي عن القيام و القعود و السجود التي هي عين التصرف في المغصوب المنهي عنه فلا فرق بين الساتر و غيره و كذا في محموله؛ فلو صلى في المغصوب و لو كان خيطاً منه عالماً بالحرمة عامداً بطلت صلاته و ان كان جاهلاً بكونه مفسداً فإن العلم بالحرمة كافٍ في الحكم بالبطلان لشمول الدليل له لأن المصلي يعلم أن أفعال صلاته مورد للنهي لتصرفه في المغصوب.

و أما لو علم بالغصب و جهل الحرمة فان كان قاصراً فتصح صلاته لحديث

الرفع وقاعدة لاتعاد. و أمّا ان كان مقصراً فليس معذوراً و ألا يلزم أن يكون ارسال
الرسل و انزال الكتب لغواً كما حَقَّق في محلّه.
و لو جهل أصل الغصب فالظاهر أنه لاختلاف بينهم في الصّحة كما في
الحدائق، لعدم توجه النهي و عدم المحذور المتقدم آنفاً.

الفرع الثالث فيما لو نسي الغصب

لو علم بالغصب و نسي فتصحّ صلاته لحديث الرفع و قاعدة لاتعاد من غير
فرق بين أن يكون ناسياً للحمل أو ناسياً للغصب و من غير فرق أيضاً بين كون
المصلّي الناسي هو الغاصب أو غيره لاطلاق الحديثين.
و في المختلف قال: «قال ابن ادريس: لو صلّى في الثوب المغصوب ساهياً مع
تقدّم علمه بالغصب صحّت صلاته و قياسه على النجاسة غير معمول به لأنّ
القياس باطل و لقول الرسول ﷺ: «رفع عن أمّتي الخطأ و النسيان و ما استكروها
عليه» (الى أن قال العلامة): و الوجه عندي الاعادة في الوقت لا خارجه.
أمّا الأوّل فلأنّه لم يأت بالمأمور به على و جهه فيبقى في عهدة التكليف.
و أمّا الثاني فلأنّ القضاء فرض ثان يفتقر الى دليل مغاير لدليل التكليف
المبتدأ» (١).

و الوجه ما قاله ابن ادريس و ما قاله العلامة، ففيه أنّه اتى بالمأمور به على
وجهه فلم يبق في عهدة التكليف لأنّ صلاته هذه تكون نازلة منزلة صلاة تامّة و
ذلك لحديث الرفع الذي أشار اليه ابن ادريس و قاعدة لاتعاد التي لا تصور فيها
لتكون شاملة لما نحن فيه.

(مسألة ١): لافرق في الغصب بين أن يكون من جهة كون عينه للغير أو كون منفعتة له بل وكذا لو تعلّق به حقّ الغير بأن يكون مرهوناً.

الشرح:

لا فرق في الغصب بين أن يكون من جهة كون عينه للغير أو كون منفعتة له كعين المستأجرة والعين المستعارة وكذا لو تعلّق به حق الغير بأن يكون مرهوناً أو ودیعة و ذلك لا تّحاد مناط الحرمة في الجميع فكما أنّه لا يجوز التصرف في مال الغير عيناً أو منفعة لا يجوز التصرف فيما تعلّق به حقّ الغير. فإنّ الجميع من مصاديق الغصب فيحرم و يبطل الصلاة على القول باعتبار اباحة لباس المصلّي.

(مسألة ٢): اذا صبغ ثوب بصبغ مغصوب فالظاهر أنّه لا يجري عليه حكم المغصوب لأنّ الصبغ يعدّ تالفاً فلا يكون اللون لمالكه لكن لا يخلو عن اشكال أيضاً. نعم لو كان الصبغ أيضاً مباحاً لكن أجبر شخصاً على عمله و لم يعط أجرته لا اشكال فيه. بل وكذا لو أجبر على خياطة ثوب أو استأجر و لم يعط أجرته اذا كان الخيط له أيضاً. و أمّا اذا كان للغير فمشكل و ان كان يمكن أن يقال: أنّه يعدّ تالفاً فيستحقّ مالكه قيمته خصوصاً اذا لم يمكن ردّه بفتقه. لكنّ الأحوط ترك الصلاة فيه قبل ارضاء مالك الخيط خصوصاً اذا أمكن ردّه بالفتق صحيحاً بل لا يترك في هذه الصورة.

الشرح:

اذا صبغ ثوب بصبغ مغصوب و زالت عينه و بقي لونه كما هو المفروض فان زادت قيمته فمالك الصبغ شريك في قيمة الثوب مع مالك الثوب فلا تصحّ الصلاة فيه بغير اذنه، و أمّا ان لم تزد قيمته فالصبغ تالف و يضمن الغاصب قيمته، و يجوز الصلاة في الثوب.

و لو كان الصبغ مباحاً و أجبر شخصاً على عمله لم يكن التصرف في الثوب المصبوغ حراماً بل يكون ضامناً لأجرة عمله كما يكون الحال فيمن أجبر شخصاً على الغزل للصوف أو النسيج للثوب أو خياطة فان التصرف في المغزول و المنسوج و المخيط لم يكن محرماً و ان كان ضامناً لأجرة عمل المجهور. ولو خاط ثوبه بخيط مغصوب يعدّ تالفاً فيضمن قيمته و لا يحرم التصرف في الثوب. نعم لو كان الخيط بحيث يمكن ردّه بالفتق صحيحاً يجب على الغاصب ردّ عينه الى مالكه و لا يجوز التصرف في الثوب و الحال هذه.

(مسألة ٣): اذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب فلا اشكال في جواز الصلاة فيه بعد الجفاف غاية الأمر أنّ ذمته تشتغل بعوض الماء. و أمّا مع رطوبته فالظاهر أنّه كذلك أيضاً و ان كان الأولى تركها حتى يجفّ.

الشرح:

اذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب فلا اشكال في جواز الصلاة فيه لأنّ الماء صار تالفاً، سواء كان رطوبته باقية أو لم تكن؛ لعدم صدق التصرف في الثوب المغصوب. نعم ذمته مشغولة بعوض الماء.

(مسألة ٤): اذا أذن المالك للغاصب أو لغيره في الصلاة فيه مع بقاء الغصبيّة صحّت خصوصاً بالنسبة الى غير الغاصب. و ان أطلق الاذن ففي جوازه بالنسبة الى الغاصب اشكال لانصراف الاذن الى غيره. نعم مع الظهور في العموم لا اشكال.

الشرح:

إذا أذن المالك للغاصب أو لغيره في الصلاة مع بقاء الغصبيّة مثل أن يقول أنّي راضٍ للصلاة في ملكي و لو كان المصلي غاصباً لملكي صحّت الصلاة، و ذلك لعدم النهي عن العبادة المقتضي لفسادها و ان أطلق الأذن فان كان بحيث يشمل الغاصب و لو بالقرينة الخارجية فيها و إلا لم يصحّ بالنسبة الى الغاصب و كذلك الحال لو كان اذنه ظاهراً في العموم.

(مسألة ٥): المحمول المغصوب اذا تحرّك بحركات الصلاة يوجب البطلان و ان كان شيئاً يسيراً.

الشرح:

إذا صدق التصرف في المحمول المغصوب تبطل الصلاة على القول بالبطلان لاّتحاد مناطه مع ما مرّ من لبس الثوب.

(مسألة ٦): اذا اضطرّ الى لبس المغصوب لحفظ نفسه أو لحفظ المغصوب عن التلف صحّت صلاته فيه.

الشرح:

إذا اضطرّ الى لبس المغصوب لحفظ نفسه صحّت صلاته فيه و ان كان غاصباً لحديث الرفع و اطلاقه و كذا لو اضطرّ الى لبس المغصوب لحفظ المغصوب عن التلف صحّت صلاته فيه أيضاً لما مرّ آنفاً.
هذا اذا كان الوقت ضيقاً أو علم بامتداد الاضطرار الى آخر الوقت.

(مسألة ٧): اذا جهل أو نسي الغصبيّة و علم أو تذكّر في أثناء الصلاة فان أمكن نزعه فوراً وكان له ساتر غيره صحّت الصلاة و الألفي ساعة الوقت و لو بادراك ركعة، يقطع الصلاة و الأفيشتغل بها في حال النزاع.

الشرح:

اذا جهل أو نسي الغصبيّة و علم أو تذكّر في أثناء الصلاة فليزعه فوراً ان أمكن و كان له ساتر غيره، و الدليل على وجوب نزعه فوراً حرمة التصرف في مال الغير و لو لحظة و الأمر بالتخلّص منه، و أمّا صحة صلاته فلمعدوريته فيما مضى و عدم الاخلال في أجزائها و شرائطها فيما بقي.

فلو لم يمكن نزعه فوراً أو لم يكن له ساتر غيره فان كان الوقت واسعاً و لو بادراك ركعة يقطع الصلاة و ذلك لعدم جواز الصلاة في الثوب المغصوب مع التمكّن من الصلاة في الثوب المباح و أمّا لو لم يكن الوقت واسعاً فيشتغل بالصلاة في حال النزاع لأن الصلاة لا يترك بحال.

(مسألة ٨): اذا استقرض ثوباً و كان من نيته عدم أداء عوضه أو كان من نيته الأداء من الحرام فعن بعض العلماء أنه يكون من المغصوب بل عن بعضهم أنه لو لم ينو الأداء أصلاً لا من الحلال و لا من الحرام أيضاً كذلك. و لا يبعد ما ذكره و لا يختص بالقرض و لابلثوب بل لو اشترى أو استأجر أو نحو ذلك و كان من نيته عدم أداء العوض أيضاً كذلك.

الشرح:

اذا استقرض ثوباً و كان من نيته عدم أداء عوضه أو أداء عوضه من الحرام فعن بعض كما في المتن يكون من المغصوب و الماتن لم يبعد ذلك و الحق به الاشتراء و الاستيجار اذا كان من نية المشتري و المستأجر عدم أداء عوضه و كأنه

لما في خبر أبي خديجة عن أبي عبدالله عليه السلام:
 «أيما رجل أتى رجلاً فاستقرض منه مالا و في نيته أن لا يؤدّيه فذلك
 اللصّ العادي»^(١).

و في مرسل ابن فضال عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام:
 «من استدان ديناً فلم ينو قضاءه كان بمنزلة السارق»^(٢).
 و الروايتان ضعيفتان من حيث السند، و أمّا من حيث الدلالة فالظاهر منهما أنّ
 نيّة الأداء واجبة و أمّا بطلان القرض فلا، و لذا لم يتعرّض الفقهاء لذلك في شروط
 القرض، فاذا لم تدلّ على بطلان القرض فعدم دلالتها على بطلان مثل الشراء و
 الاستئجار أولى.

(مسألة ٩): اذا اشترى ثوباً بعين مال تعلق به الخمس أو الزكاة مع عدم
 أدائهما من مال آخر حكمه حكم المغصوب.

نتعرّض لذلك في المسألة الثالثة عشرة من فصل مكان المصلّي ان شاء الله.

«الثالث»: أن لا يكون من أجزاء الميتة، سواء كان حيوانه محلّل اللحم أو
 محرّمه، بل لافرق بين أن يكون ممّا ميّته نجسة أو لا كميتة السمك و نحوه ممّا
 ليس له نفس سائلة على الأحوط و كذا لافرق بين أن يكون مدبوغاً أو لا. و
 المأخوذ من يد المسلم و ما عليه أثر استعماله بحكم المذكي بل و كذا المطروح
 في أرضهم و سوقهم و كان عليه أثر الاستعمال و ان كان الأحوط اجتنابه كما أنّ
 الأحوط اجتناب ما في يد المسلم المستحلّ للميتة بالدبغ و يستثنى من الميتة

١- وسائل الشيعة ١٣: ٨٦ / الباب ٥ من أبواب الدين و القرض / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ١٣: ٨٦ / الباب ٥ من أبواب الدين و القرض / الحديث ٢.

صوفها و شعرها ووبرها و غير ذلك مما مرّ في بحث النجاسات.

الشرح:

لايجوز الصلاة في أجزاء الميتة، و الدليل على ذلك صحيحة محمد بن مسلم قال: «سألته عن الجلد الميت أيلبس في الصلاة اذا دبغ؟ قال: لا و لو دبغ سبعين مرّة»^(١).

و صحيحة محمد بن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبد الله في الميتة قال: «لا تصل في شيء منه و لا شسع»^(٢).

و مفهوم موثقة ابن بكير قال:

«سأل زرارة أبا عبد الله عليه السلام الى أن قال:- ثم قال عليه السلام: يا زرارة هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله فاحفظ ذلك يا زرارة فان كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كلّ شيء منه جائز اذا علمت أنه ذكيّ قد ذكاه الذبيح. الحديث»^(٣).

و لافرق في عدم الجواز بين أن تكون الميتة من حيوان محلّل اللحم أو محرّمة. أمّا الصلاة في أجزاء الميتة مما لم يكن له نفس سائلة فلا تدلّ تلك الأخبار على عدم الجواز لأنّها منصرفه الى الميتة من الحيوان الذي له نفس سائلة للقرينة الداخلية فقولته عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة «و لو دبغ سبعين مرّة» قرينة على ارادة الميتة من الحيوان الذي له نفس سائلة مثل الدّواب و السباع؛ و أمّا الجلود مما ليس له نفس سائلة فلم يصلح للتدبيغ.

و لافرق في عدم جواز الصلاة في جلد الميتة بين أن يكون مدبوغاً أو لا، و

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٤/الباب ١ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٤/الباب ١ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٥/الباب ٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

ذلك لصحيح محمد بن مسلم المتقدم حيث قال عليه السلام: «و لو دبغ سبعين مرّة»

فرعان:

الفرع الأوّل في المأخوذ من يد المسلم

المأخوذ من يد المسلم و ما عليه أثر استعماله بحكم المذكّي و كذا ما يشتري من سوق المسلمين أو كان مطروحاً في أرضهم و عليه أثر استعمالهم، و الدليل على طهارة ما في سوق المسلمين صحيحة البنزطي قال:

«سألته عن الرجل يأتي للسوق فيشتري جبة فراء لا يدري أذكية هي أم غير ذكية، أيصلي فيها؟ فقال: نعم ليس عليكم المسألة، إنّ أبا جعفر عليه السلام كان يقول: إنّ الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم، إنّ الدين أوسع من ذلك»^(١)

و مؤتقة اسحاق بن عمّار عن العبد الصالح عليه السلام أنّه قال:

«اللبأس بالصلاة في الفراء اليماني و فيما صنع في أرض الاسلام قلت: فان كان فيها غير أهل الاسلام؟ قال: اذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس»^(٢)

و صحيحة الحلبي قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفاف التي تباع في السوق فقال: اشتر و صلّ فيها حتّى تعلم أنّه ميتة بعينه»^(٣)

و صحيحة علي بن جعفر عليه السلام عن أخيه موسى (في حديث) قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٥٥ / الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٥٦ / الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٢: ١٠٧١ / الباب ٥٠ من أبواب النجاسات / الحديث ٢.

«سألته عن رجل اشترى ثوباً من السوق للباس لا يدري لمن كان، هل تصلح الصلاة فيه؟ قال: ان كان اشتراه من مسلم فليصل فيه و ان اشتراه من نصراني فلا يصل فيه حتى يغسله»^(١)

و الظاهر من الروايات المتقدمة أنّ سوق المسلمين و أرضهم و مدينتهم و مملكتهم محترمة و يعامل معها معاملة الطهارة و التذكية بل الحليّة و احترام سوقهم و نحوها لاحترام الاسلام و المسلم فما يؤخذ منهم استيجاراً أو وديعة أو عارية أو هبة أو غيرها محكوم بالطهارة و التذكية و الحليّة.

و لافرق في ذلك بين العارف و غيره كما هو ظاهر الأخبار و يؤيده خبر اسماعيل بن عيسى قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن جلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الجبل، أيسأل عن ذكاته اذا كان البائع مسلماً غير عارف؟ قال: عليكم أنتم أن تسألوا عنه اذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك و اذا رأيتم يصلون فيه فلا تسئلوا عنه»^(٢)

و ماكان مطروحاً في أرض المسلمين محكوم بالطهارة و كذا ما لم يعلم أنّه ميتة أو مذكي لصحيحة الحلبي قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفاف التي تباع في السوق، فقال: اشتر و صلّ فيها حتى تعلم أنّه ميتة بعينه»^(٣) -

و يؤيده خبر علي بن أبي حمزة:

«انّ رجلاً سأل أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن الرجل يتقلد السيف و يصلّي فيه؟ قال: نعم فقال الرجل: انّ فيه الكيمخت قال: و ما

١- وسائل الشيعة ٢: ١٠٧١ / الباب ٥٠ من أبواب النجاسات / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٢: ١٠٧٢ / الباب ٥٠ من أبواب النجاسات / الحديث ٧.

٣- وسائل الشيعة ٢: ١٠٧١ / الباب ٥٠ من أبواب النجاسات / الحديث ٢.

الكيمخت؟ قال: جلود دواب منه ما يكون ذكياً ومنه ما يكون ميتة فقال: ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه»^(١)

و خبر السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام:

«أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن سفرة وجدت في الطريق مطروحة كثير لحمها وخبزها وجبنها وبيضها وفيها سكين فقال أمير المؤمنين عليه السلام: يقوم ما فيها ثم يؤكل لأنه يفسد وليس له بقاء فاذا جاء طالبها غرموا له الثمن، قيل له: يا أمير المؤمنين عليه السلام لا يدرى سفرة مسلم أو سفرة مجوسي؟ فقال: هم في سعة حتى يعلموا»^(٢)

الفرع الثاني

في استثناء الصوف والوبر والشعر من الميتة

يستثنى من الميتة صوفها ووبرها وشعرها وما لاتحلّه الحياة لصحيحة الحبلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«لأبأس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة، إن الصوف ليس فيه روح»^(٣)

و يؤيده خبر حسين بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«الشعر و الصوف و الريش و كل نابت لا يكون ميتاً قال: و سألته عن البيضة تخرج من بطن الدجاجة الميتة فقال: يأكلها»^(٤)

و خبر قتيبة بن محمد عن أبي عبدالله عليه السلام (في حديث):

١- وسائل الشيعة ٢: ١٠٧٢ / الباب ٥٠ من أبواب النجاسات / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٢: ١٠٧٣ / الباب ٥٠ من أبواب النجاسات / الحديث ١١.

٣- وسائل الشيعة ٢: ١٠٨٩ / الباب ٦٨ من أبواب النجاسات / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٢: ١٠٨٩ / الباب ٦٨ من أبواب النجاسات / الحديث ٤.

«ليس في الصوف روح، ألا ترى أنّه يجزّ و يباع و هو حيّ»^(١).

(مسألة ١٠): اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر أو المطروح في بلاد الكفار أو المأخوذ من يد مجهول الحال في غير سوق المسلمين أو المطروح في أرض المسلمين إذا لم يكن عليه أثر الاستعمال محكوم بعدم التذكية ولا يجوز الصلاة فيه بل وكذا المأخوذ من يد المسلم إذا علم أنّه أخذه من يد الكافر مع عدم مبالاته بكونه من ميتة أو مذكّي.

الشرح:

لا يجوز الصلاة في الجلد المأخوذ من يد الكافر أو المطروح في بلاد الكفار لأنّ الظاهر من موثقة ابن بكير (المتقدمة) قال:

«سأل زرارة أبا عبد الله عليه السلام إلى أن قال: - ثمّ قال: يا زرارة هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله فاحفظ ذلك يا زرارة، فإن كان ممّا يؤكل لحمه فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كلّ شيء منه جائز إذا علمت أنّه ذكّي قد ذكّاه الذبح. الحديث»^(٢).

فما علم أنّه ذكّي قد ذكّاه الذبح فيجوز الصلاة فيه و الّا لم يجز الّا أن يكون في يد مسلم أو سوق المسلمين أو أرضهم و غيرها كما تقدّم الّا إذا علم سبق يد الكافر فحينئذ يلزم التفحص عن تذكّيته كما يؤيّده خبر اسماعيل بن عيسى قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن جلود الفراء يشتريها (إلى أن قال عليه السلام): عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك. الحديث»^(٣).

١- وسائل الشيعة ٢: ١٠٨٩ / الباب ٦٨ من أبواب النجاسات / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٥ / الباب ٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٢: ١٠٧٢ / الباب ٥٠ من أبواب النجاسات / الحديث ٧.

(مسألة ١١): استصحاب جزء من أجزاء الميتة في الصلاة موجب لبطلانها و ان لم يكن ملبوساً.

الشرح:

لايجوز الصلاة في أجزاء الميتة و ان كانت ممّا لاتتمّ فيه الصلاة وحده و ذلك لصحيحة محمد بن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبدالله عليه السلام في الميتة قال: «لاتصلّ في شيء منه و لا تشع»^(١).

فهذه الصحيحة تقيّد بالنسبة الى الميتة صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كلّ ما لاتجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكة الأبريسم و القلنسوة و الخفّ و الزنار يكون في السراويل و يصلّي فيه»^(٢) و أمّا استصحاب جزء من أجزاء الميتة في الصلاة فلايوجب البطلان لعدم الدليل و صحيحة ابن أبي عمير المتقدّمة تكون واردة في اللبس لالاستصحاب فإنّ «في» في قوله عليه السلام: «لاتصلّ في شيء منه و لا تشع» للظرفيّة.

(مسألة ١٢): اذا صلّي في الميتة جهلاً لم تجب الاعادة نعم مع الالتفات و الشكّ لاتجوز و لاتجزى. و أمّا اذا صلّي فيها نسياناً فان كانت ميتة ذي النفس أعاد في الوقت و خارجه و ان كان من ميتة ما لانفس له فلا تجب الاعادة.

الشرح:

اذا صلّي في الميتة جهلاً لم تجب الاعادة و ذلك للروايات المعتمدة: منها صحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلّي و في ثوبه عذرة من انسان أو

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٣/الباب ١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٦/الباب ١٤ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

سنور أو كلب أيعيد صلاته؟ قال: ان كان لم يعلم فلا يعيد»^(١).

منها موثقة سماعة بن مهران:

«أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن تقليد السيف في الصلاة وفيه الفراء و

الكيمنخت فقال: لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة»^(٢).

وكذا اذا شك في أنه ميتة أو لا يجوز فيه الصلاة و ذلك لما تقدم من صحة

عبدالرحمن بن أبي عبد الله و موثقة سماعة بن مهران و غيرها. و لا يعارضها مفهوم

موثقة ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام:

«... ثم قال: يا زرارة هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحفظ ذلك يا زرارة فان

كان ممّا يؤكل لحمه فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و البان و

كلّ شيء منه جائز اذا علمت أنّه ذكيّ قد ذكاه الذبح. الحديث»^(٣).

لتقدم منطوق موثقة سماعة بن مهران و غيرها ففيها «لا بأس ما لم تعلم أنه

ميتة».

و أمّا اذا صلى فيها نسياناً فيعيد الصلاة في الوقت لا في خارجه و ذلك

لصحيحة علي بن مهزيار قال:

«كتب اليه سليمان بن رشيد يخبره أنّه بال في ظلمة الليل و أنّه

أصاب كفه برد نقطة من البول لم يشك أنّه أصابه و لم يره و أنّه مسحه

بخرقه ثم نسي أن يغسله و تمسح بدهن فمسح به كفيه و وجهه و

رأسه ثم توضأ وضوء الصلاة فصلّى، فأجابه بجواب قرأته بخطه: أمّا

ما توهمت ممّا أصاب يدك فليس بشيء إلا ما تحقّق فان حققت

ذلك كنت حقيقاً أن تعيد الصلاة اللواتي كنت صليتهنّ بذلك الوضوء

١- وسائل الشيعة ٢: ١٠٦٠ / الباب ٤٠ من أبواب النجاسات / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٢: ١٠٧٣ / الباب ٥٠ من أبواب النجاسات / الحديث ١٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٥ / الباب ٢٠ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

بعينه ما كان منهنّ في وقتها و ما فات وقتها فلاعادة عليك لها.
الحديث»(١)

تبصرة: قد دلّت صحيحة علي بن مهزيار على اعادة صلاة من صلى في النجس نسياناً و تذكّر في الوقت و لايجب عليه القضاء ان تذكّر خارجه. و أمّا ميتة ما لانفس له فحيث أنّها ليست بنجسة فلايبتل الصلاة فيها.

(مسألة ١٣): المشكوك في كونه من جلد الحيوان أو غيره لآمانع من الصلاة فيه.

الشرح:

المشكوك بين جلد الحيوان و غيره لآمانع من الصلاة فيه، و ذلك لأنّ المانع للصلاة هو النجاسة، فما لم يعلم أنّه نجس أو ميتة فلابأس بالصلاة فيه.

«الرابع»: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه و ان كان مذكّي أو حيّاً، جلداً كان أو غيره فلايجوز الصلاة في جلد غير المأكول و لاشعره و صوفه و ريشه و وبره و لافي شيء من فضلاته، سواء كان ملبوساً أو مخلوطاً به أو محمولاً، حتّى شعرة واقعة على لباسه بل حتّى عرقه و ريقه و ان كان طاهراً مادام رطباً بل و يابساً اذا كان له عين و لافرق في الحيوان بين كونه ذانفس أو لا كالمسك الحرام أكله.

الشرح:

الشرط الرابع للباس المصلّي: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه و ان كان مذكّي أو حيّاً و الدليل على ذلك موثقة ابن بكير قال:
«سأل زرارة أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الثعالب و الفنك و

السنباب و غيره من الوبر، فأخرج كتاباً زعم أنه املاء رسول الله ﷺ أن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و كل شيء منه فاسد، لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلي في غيره مما أحل الله أكله ثم قال: يا زرارة هذا عن رسول الله ﷺ فاحفظ ذلك يا زرارة، فان كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شيء منه جائز اذا علمت أنه ذكي قد ذكاه الذبح و ان كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله و حرم عليك أكله فالصلاة في كل شيء منه فاسد، ذكاه الذبح أو لم يذكه»^(١)

فالصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه و كل شيء منه كما في الموثقة فاسد و الظاهر أن المسألة لاخلاف فيها ففي الجواهر قال: «بلاخلاف أجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه بل لعل المحكي منه متواتر أو مستفيض قريب منه، مضافاً الى النصوص و الاجماع المستفيضة أو المتواترة في خصوص السباع منه مع التتميم بعدم القول بالفصل كبعض النصوص في غير السباع الى أن قال: بل قد يظهر للناظر في الروايات أن ذلك كان في الزمان القديم من ضروريات مذهب الامامية، خصوصاً بعد ملاحظة اتفاق فتاوى الأصحاب الحفاظ للأحكام في الحلال و الحرام. انتهى موضع الحاجة من كلامه»^(٢)

و مراده ﷺ من النصوص الواردة في السباع صحيحة اسماعيل بن سعد بن الأحوص قال:

«سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الصلاة في جلود السباع، فقال: لا تصل فيها. الحديث»^(٣)

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٥ / الباب ٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٢- جواهر الكلام ٨: ٦٤ و ٦٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٤ / الباب ٦ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

و موثقة سماعة قال:

«سألته عن لحوم السباع و جلودها فقال: أمّا لحوم السباع فمن الطير و الدوابّ فإنّا نكرهه، و أمّا الجلود فاركبوا عليها و لاتلبسوا منها شيئاً تصلّون فيه»^(١).

و خبر قاسم الخياط أنّه قال:

«سمعت موسى بن جعفر عليه السلام يقول: ما أكل الورق و الشجر فلا بأس بأن يصلّي فيه و ما أكل الميتة فلا تصلّ فيه»^(٢).

و خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المأمون قال:
«و لا يصلّي في جلود السباع»^(٣).

و خبر الأعمش عن جعفر بن محمد عليه السلام (في حديث شرائع الدين) قال:

«و لا يصلّي في جلود الميتة و ان دبّغت سبعين مرّة و لافي جلود السباع»^(٤).

و خبر سماعة قال:

«سئل أبو عبد الله عليه السلام عن جلود السباع فقال: اركبوها و لاتلبسوا شيئاً منها تصلّون فيه»^(٥).

و أمّا الأخبار الأخر ممّا تنهى عن الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه مضافاً الى

موثقة ابن بكير المتقدمة، هي خبر علي بن أبي حمزة قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام و أبا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء و الصلاة فيها

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٣/ الباب ٥ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣ و ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٤/ الباب ٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٥/ الباب ٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٥/ الباب ٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٤/ الباب ٥ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.

فقال: لا تصلّ فيها إلا فيما كان منه ذكياً. قال: قلت: أو ليس الذكيّ ممّا

ذكيّ بالحديد؟ قال: بلى إذا كان ممّا يؤكل لحمه»^(١).

و خبر أبي تمامة قال:

«قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: إنّ بلادنا بلاد باردة، فما تقول في لبس

هذا الوبر؟ فقال: البس منها ما أكل و ضمن»^(٢).

و خبر ابراهيم بن محمّد الهمداني قال:

«كتبت اليه: يسقط على ثوبي الوبر و الشعر ممّا لا يؤكل لحمه من غير

تقيّة و لا ضرورة فكتب: لا تجوز الصلاة فيه»^(٣).

و خبر الحسن بن علي الوشاء قال:

«كان أبو عبد الله عليه السلام يكره الصلاة في وبر كلّ شيء لا يؤكل لحمه»^(٤).

و خبر حمّاد بن عمرو و أنس بن محمّد عن أبيه عن جعفر بن محمّد عن

آبائه عليهم السلام في وصيّة النبي صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام قال:

«يا عليّ لا تصلّ في جلد ما لا يشرب لبنه و لا يؤكل لحمه»^(٥).

و خبر محمّد بن اسماعيل باسناده يرفعه الى أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا تجوز الصلاة في شعر و وبر ما لا يؤكل لحمه»^(٦).

فالمستفاد من موثقة ابن بكير و سائر الأخبار المتقدّمة هو عدم جواز الصلاة

في أجزاء ما لا يؤكل لحمه مطلقاً و ان كان مذكيّ أو حيّاً، جلداً كان أو غيره، و

شعره و صوفه و ريشه و وبره و لافي شيء من فضلاته، سواء كان ملبوساً أو

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٥/ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٦/ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٦/ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٦/ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٥.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٦/ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.

٦- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٧/ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٧.

مخلوطاً به أو محمولاً حتّى شعرة واقعة على لباسه بل حتّى عرقه و ريقه و ان كان طاهراً مادام رطباً بل و يابساً اذا كان له عين، كلّ ذلك لاطلاق الروايات و لذكر هذه المصاديق صريحاً في الموثقة و هو ممّا ذهب اليه الأكثر و المشهور. و دعوى انّ صدق الصلاة فيه يتوقّف على تحقّق اشتماله على المصلّي و لو على بعضه مثل الخاتم و القلادة، لم يصدق مع عدم الاشتمال، مندفعة في المقام بذكر البول و الروث (في الموثقة) اللذين لا يتصوّر فيهما الاشتمال. فيراد من الصلاة فيه الملابس التي تشمل الظرفيّة و المعية، و التفكيك بين البول و الروث و بين الصوف و الشعر خلاف الظاهر.

و عليه فالظاهر أنّه لافرق بين أن يكون الشعر ملقاة على ثوبه أو في جيبه. و كذلك لا يجوز الصلاة فيما لا تتمّ فيه الصلاة اذا كان ما لا يؤكل لحمه لاطلاق الروايات و لخصوص صحيحة علي بن مهزيار قال:

«كتب اليه ابراهيم بن عقبة: عندنا جوارب و تكك تعمل من وبر الأرنب فهل تجوز الصلاة في وبر الأرنب من غير ضرورة و لا تقيّة؟ فكتب: لا تجوز الصلاة فيها»^(١)

و لا خصوصيّة لو بر الأرنب الآ من حيث أنّه من أجزاء ما لا يؤكل لحمه. و لا تعارضها صحيحة محمّد بن عبد الجبار قال:

«كتبت الى أبي محمّد عليه السلام أسأله هل يصلي في قلنسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه أو تكّة حرير محض أو تكّة من وبر الأرنب؟ فكتب: لا تحلّ الصلاة في الحرير المحض و ان كان الوبر ذكياً حلّت الصلاة فيه ان شاء الله»^(٢)

لأنّها تحمل على ما كان مأخوذاً من حيوان يقبل التذكيه جمعاً بينها و بين

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٧/الباب ١٤ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٧/الباب ١٤ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.

صحيحة علي بن مهزيار مع ذهاب الأكثر الى المنع. ولو سلم التعارض فالمرجع بعد التساقط هو مطلقات الأخبار المتقدمة.

فرع

في الفرق بين ذي النفس و غيره

مقتضى اطلاق النصّ و الفتوى و العموم اللغوي في موثقة ابن بكير المتقدمة عدم الفرق في ذلك بين ذي النفس و غيره اذا كان له لحم بل اقتصرهم على استثناء الخنز و الحواصل بناءً على أنه لا نفس له ممّا يؤكّد ذلك، ولكنّ الظاهر انصراف الاطلاق الى ذي النفس، و ذلك أولاً لعدم شيوع اللبس من جلد الحيوانات البحريّة و أوباره.

و ثانياً سؤال الراوي في الموثقة ابتداء عن الثعالب و الفنك و السنجاب اللّاتي تكنّ من الحيوانات البحريّة.

و ثالثاً في ذيل الموثقة قال عليه السلام: «قد ذكاه الذبح».

و أمّا الخنز و الحواصل فلم يعلم أنّهما ممّا لانفس لهما.

(مسألة ١٤): لا بأس بالشمع و العسل و الحرير الممتزج و دم البقّ و القملّ و البرغوث و نحوها من فضلات أمثال هذه الحيوانات ممّا للحم لها و كذا الصدف لعدم معلوميّة كونه جزءاً من الحيوان و على تقديره لم يعلم كونه ذا لحم؛ و أمّا اللؤلؤ فلا أشكال فيه اصلاً لعدم كونه جزءاً من الحيوان.

الشرح:

تقدّم في المسألة السابقة عدم شمول موثقة ابن بكير لما لانفس له و الحال نقول بعدم شمولها و أمثالها للحيوانات التي للحم لها بطريق أولى فان قوله عليه السلام

«فان كان ممّا يؤكل لحمه» يصلح قرينة على اختصاص قوله عليه السلام «حرام أكله» و قوله عليه السلام: «ممّا قد نهيت عن أكله» بما كان له لحم. مضافاً الى خصوص صحيحة الحلبي قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دم البراغيث يكون في الثوب هل يمنعه ذلك من الصلاة فيه؟ قال: لا و ان كثر. الحديث»^(١)

و صحيحة علي بن مهزيار قال:

«كتبت الى أبي محمد عليه السلام أسأله عن الصلاة في القرمز و أنّ أصحابنا يتوقّفون عن الصلاة فيه فكتب: لا بأس به مطلق و الحمد لله»^(٢)

و عن فضل الله الراوندي باسناده عن موسى بن جعفر عن آبائه عليهم السلام قال:

«سئل علي بن أبي طالب عليه السلام عن الصلاة في الثوب الذي فيه أبوال الخنافس و دمء البراغيث، فقال: لا بأس»^(٣)

فبناءً على ما تقدّم أنّفاً لا بأس بالشمع و العسل و الحرير الممتزج و دم البقّ و البرغوث و نحوها من فضلات أمثال هذه الحيوانات ممّا للحم لها.

وكذا الصدف لعدم معلوميّة كونه جزءاً من الحيوان و ما في صحيحة علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن الأوّل عليه السلام قال:

«لا يحلّ أكل الجري و لا السلحفاة و لا السرطان قال: و سألته عن اللحم الذي يكون في أصداف البحر و الفرات أيؤكل؟ قال: ذلك لحم الضفادع لا يحلّ أكله»^(٤)

لا يدلّ على أنّه جزء من الحيوان بل الظاهر أنّه خارج عنه و ظرف لتولده فيه و

١- وسائل الشيعة ٢: ١٠٢٧ / الباب ٢٠ من أبواب النجاسات / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٣٥ / الباب ٤٤ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٣- مستدرک الوسائل ٢: ٥٦٧ / الباب ١٨ من أبواب النجاسات / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٢٤: ١٤٦ / الباب ١٦ من أبواب الاطعمة المحرّمة / الحديث ١.

مجرد انعقاد الحيوان فيه لا يستلزم جزئيته له كما في المستمسك.
قال في الجواهر: لا ريب في خروج القمل و البراغيث و نحوها ممّا للحم له
للسيرة القطعية و قصور النصوص عن تناوله و العسر و الحرج في اجتنابه و غير
ذلك فلا بأس حينئذ بالشمع في الثوب و غيره و لا بالحرير الممتزج و لا باللؤلؤ و
نحوه ممّا هو من فضلات مثل هذه الحيوانات التي لا تدرج في غير مأكول اللحم
قطعاً. (١)

فتحصل أنّه لا بأس بشيء مما ذكر في المتن كما عليه الماتن وغيره.

(مسألة ١٥): لا بأس بفضلات الانسان و لو لغيره كعرقه و وسخه و شعره و
ريقه و لبنه فعلى هذا لا مانع في الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل أو
المرأة؛ نعم لو اتخذ لباساً من شعر الانسان فيه اشكال سواء كان ساتراً أو غيره
بل المنع قوي خصوصاً الساتر.

الشرح:

لا بأس بفضلات الانسان و لو لغيره كعرقه و وسخه و شعره و ريقه و لبنه، و
ذلك لقصور الموثقة و غيرها عن شمول ذلك و لروايات الدالة على الجواز مثل
صحيحة علي بن الريان بن الصلت:

«أنه سأل أبا الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل يأخذ من شعره و أظفاره

ثمّ يقوم الى الصلاة من غير أن ينفذه من ثوبه فقال: لا بأس». (٢)

و صحيحته الثانية قال:

«كتبت الى أبي الحسن عليه السلام: هل تجوز الصلاة في ثوب يكون فيه

١ - جواهر الكلام ٨: ٦٨.

٢ - وسائل الشيعة ٤: ٣٨٢ / الباب ١٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

شعر من شعر الانسان و أظفاره من قبل أن ينفذه و يلقيه عنه؟ فوقَّ
يجوز». (١)

و موثقة عمّار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لابأس أن تحمل المرأة صبيها و هي تصلي و ترضعه و هي
تتشهد». (٢)

و خبر الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عليه السلام:

«أنّ علياً عليه السلام سئل عن البزاق يصيب الثوب، قال: لابأس به». (٣)

و خبر الحسن بن الفضل الطبرسي في (مكارم الاخلاق) عن زرارة عن
أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سأله أبي و أنا حاضر عن الرجل يسقط سنّه فاخذ سنّ انسان ميت
فيجعله مكانه؟ قال: لابأس». (٤)

فعلى هذا لا مانع في الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل أو المرأة.
و لو اتّخذ لباساً من شعر الانسان و صدق عليه اسم الثوب لابأس بالصلاة فيه
سواء كان ساتراً للعودة أو لم يكن و ذلك لعدم الدليل على المنع.

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٢ / الباب ١٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٧: ٢٨٠ / الباب ٢٤ من أبواب قواطع الصلاة / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٣: ٤٢٧ / الباب ١٧ من أبواب النجاسات / الحديث ٦.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٤١٧ / الباب ٣١ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٤.

(مسألة ١٦): لافرق في المنع بين أن يكون ملبوساً أو جزءاً منه أو واقعاً عليه أو كان في جيبه بل ولو في حقة هي في جيبه.

الشرح:

تقدّم الكلام حول هذه المسألة في ضمن المسألة الثالثة عشرة و قلنا أنّه لايجوز الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه سواء كان ملبوساً أو مخلوطاً به أو محمولاً و في جيبه حتّى الشعر الملقى على ثوبه كلّ ذلك لموثقة ابن بكير المتقدمة فراجع.

(مسألة ١٧): يستثنى ممّا لا يؤكل الخبز الخالص الغير المغشوش بوبر الأرنب و الثعالب وكذا السنجاب و أمّا السمور و القاقم و الفنك و الحواصل فلايجوز الصلاة في أجزائها على الأقوى.

الشرح:

فروع:

الفرع الأوّل في استثناء الخبز الخالص

يستثنى من بطلان الصلاة فيما لا يؤكل لحمه الخبز الخالص الغير المغشوش بوبر الأرنب و الدليل عليه روايات معتبرة منها صحيحة سليمان بن جعفر الجعفري أنّه قال:

«رأيت الرضا عليه السلام يصلي في جبة خبز»^(١)

و منها صحيحة علي بن مهزيار قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٩/الباب ٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

«رأيت أبا جعفر الثاني عليه السلام يصلي الفريضة و غيرها في جبّة خزّ طاروي و كساني جبّة خزّ و ذكر أنّه لبسها على بدنه و صلى فيها و أمرني بالصلاة فيها»^(١)

و منها صحيحة زرارة قال:

«خرج أبو جعفر عليه السلام يصلي على بعض أطفالهم و عليه جبّة خزّ صفراء و مطرف خزّ أصفر»^(٢)

و منها صحيحة معمر بن خلاد قال:

«سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الصلاة في الخزّ، فقال: صلّ فيه»^(٣)

و منها صحيحة عبدالرحمن بن الحجّاج قال:

«سأل أبا عبد الله عليه السلام رجل و أنا عنده عن جلود الخزّ، فقال: ليس بها بأس فقال الرجل: جعلت فداك؛ أنّها علاجي (في بلادى) و أنّما هي كلاب تخرج من الماء. فقال أبو عبد الله عليه السلام: إذا خرجت من الماء تعيش خارجة من الماء؟ فقال الرجل: لا، قال: ليس به بأس»^(٤)

و منها صحيحة الحلبي قال:

«سألته عن لبس الخزّ فقال: لأبأس به إنّ علي بن الحسين عليه السلام كان يلبس الكساء الخزّ في الشتاء فإذا جاء الصيف باعه و تصدّق بثمانه و كان يقول: أنّي لأستحيي من ربّي أن أكل ثمن ثوب قد عبدت الله فيه»^(٥)

-
- ١- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٩/ الباب ٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.
 - ٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٩/ الباب ٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٣.
 - ٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٠/ الباب ٨ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٥.
 - ٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٢/ الباب ١٠ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.
 - ٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٦/ الباب ١٠ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١٣.

و منها صحيحة أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام (في حديث):
«أنّ علي بن الحسين عليه السلام كان يلبس الجبّة الخزّ بخمسمائة درهم و
المطرف الخزّ بخمسين ديناراً فيشتو فيه فاذا خرج الشتاء باعه و
تصدّق بثمنه»^(١).

و منها صحيحة سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام قال:
«سألته عن جلود الخزّ، فقال: هو ذا نحن نلبس. فقلت: ذاك الوبر
جعلت فداك، قال: اذا حلّ وبره حلّ جلده»^(٢).

و منها خبر ابن أبي يعفور قال:
«كنت عند أبي عبد الله عليه السلام اذ دخل عليه رجل من الخزازين فقال له:
جعلت فداك ما تقول في الصلاة في الخزّ؟ فقال: لا بأس بالصلاة فيه
فقال له الرجل: جعلت فداك أنّه ميّت و هو علاجي و أنا أعرفه فقال
له أبو عبد الله عليه السلام: أنا أعرف به منك فقال له الرجل: أنّه علاجي و ليس
أحد أعرف به منّي، فتبسّم أبو عبد الله عليه السلام ثمّ قال له: أتقول أنّه دابة
تخرج من الماء أو تصاد من الماء فتخرج فاذا فقد الماء مات؟ فقال
الرجل: صدقت جعلت فداك هكذا هو فقال له أبو عبد الله عليه السلام فإنّك
تقول أنّه دابة تمشي على أربع و ليس هو في حدّ الحيتان فتكون
ذكاته خروجه من الماء؟ فقال له الرجل: اي والله هكذا أقول فقال له
أبو عبد الله عليه السلام: فإنّ الله تعالى أحلّه و جعل ذكاته موته كما أحلّ
الحيتان و جعل ذكاتها موتها»^(٣).

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٥/الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٠.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٦/الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٩/الباب ٨ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.

و منها خبر دعبل:

«انّ الرضا عليه السلام خلع عليه قميصاً من خزّ و قال له: احتفظ بهذا القميص فقد صلّيت فيه ألف ليلة كلّ ليلة ألف ركعة»^(١)

و منها خبر أبي داود بن يوسف بن ابراهيم قال:

«دخلت على أبي عبد الله عليه السلام و عليّ قباء خزّ و بطانته خزّ و طيلسان خزّ مرتفع فقلت: انّ عليّ ثوباً أكره لبسه فقال: و ما هو؟ قلت: طيلساني هذا. فقال: و ما بال الطيلسان؟ قلت: هو خزّ، قال: و ما بال الخزّ؟ قلت: سداه أبريسم، قال: و ما بال الأبريسم؟ قال: لانكره أن يكون سدا الثوب أبريسم»^(٢)

و منها مرسله أبي جميلة عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«أنا معاشر آل محمّد نلبس الخزّ و اليمنة»^(٣)

و اليمنة: البردة من برود اليمن.

و منها خبر جعفر بن عيسى قال:

«كتبت الى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن الدوابّ التي يعمل الخزّ من وبرها، أسباع هي؟ فكتب: لبس الخزّ الحسين بن عليّ و من بعده جدّي عليه السلام»^(٤)

و منها خبر محمّد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال:

«كان علي بن الحسين عليه السلام يلبس الجبّة الخزّ بخمسين ديناراً و

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٠/ الباب ٨ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٣/ الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٣/ الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٤/ الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.

المطرف الخرز بخمسين ديناراً»^(١).

و منها خبر الحسن بن علي الوشاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال:

«سمعتَه يقول: كان علي بن الحسين عليه السلام يلبس في الشتاء الجبة الخرز
و المطرف الخرز و القلنسوة الخرز فيشتو فيه و يبيع المطرف في
الصيف و يتصدق بثمنه ثم يقول: «من حرّم زينة الله التي أخرج
لعباده و الطيبات من الرزق»^(٢).

منها خبر جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«قتل الحسين بن علي و عليه جبة خرز دكناء. الحديث»^(٣).

فالمستفاد من الروايات هو اباحة الصلاة في وبر الخرز و جلده فأما الوبر فظاهر
و أما الجلد فيدلّ عليه اطلاق الروايات و صريح بعضها كصحيحة سعد بن سعد
عن الرضا عليه السلام قال:

«سألته عن جلود الخرز، فقال: هو ذا نحن نلبس. فقلت: ذاك الوبر
جعلت فداك. فقال: اذا حلّ وبره حلّ جلده»^(٤).

و أمّا فتوى الفقهاء:

ففي الحدائق قال: «لاخلاف بين الأصحاب في جواز الصلاة في وبر الخرز
الخالص من مخالطة وبر الأرنب و الثعالب و نحوهما ممّا لا تصح الصلاة فيه، نقل
الاجماع على ذلك جماعة، منهم المحقق و العلامة و ابن زهرة و الشهيد و غيرهم،
أمّا الخلاف في جلده فالمشهور في كلام المتأخّرين أنّ حكم الجلد حكم الوبر و
ذهب ابن ادريس الى العدم و نفى عنه الخلاف و تبعه العلامة في المنتهى على ما

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٤/الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٤/الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٤/الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٨.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٦/الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٤.

نقله في الذخيرة»^(١).

الفرع الثاني في الخزّ المغشوش بوبر الأرنب

لا تصحّ الصلاة في الخزّ المغشوش بوبر الأرنب و الثعالب و ذلك للروايات المتقدمة الدالة على منع الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه فان الخارج منها الخزّ الخالص و يؤيد المنع خصوص مرفوعة أحمد بن محمد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «الصلاة في الخزّ الخالص لا بأس به فأما الذي يخلط فيه و بر الأرنب أو غير ذلك ممّا يشبه هذا فلا تصلّ فيه»^(٢).

و يدلّ عليه أيضاً ما يمنع من الصلاة في و بر الأرنب و الثعالب و جلودهما نحو صحيحة علي بن مهزيار قال:

«كتب اليه ابراهيم بن عقبة: عندنا جوارب و تكك تعمل من و بر الأرنب فهل تجوز الصلاة في و بر الأرنب من غير ضرورة و لا تقيّة؟ فكتب عليه السلام: لا تجوز الصلاة فيها»^(٣).

و صحيحة محمد بن مسلم قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جلود الثعالب أيصلّي فيها؟ فقال: ما أحبّ أن أصلّي فيها»^(٤).

و صحيحة أبي علي بن راشد (في حديث) قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: الثعالب يصلّي فيها؟ قال: لا ولكن تلبس بعد

١- الحدائق الناضرة ٧: ٥٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٦١/الباب ٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٦/الباب ٧ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٥/الباب ٧ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

- الصلاة. قلت: أصلي في الثوب الذي يليه؟ قال: لا». (١)
- و خبر جعفر بن محمد بن أبي زيد قال:
- «سأل الرضا عليه السلام عن جلود الثعالب الذكيّة، قال: لاتصلّ فيها». (٢)
- و خبر الوليد بن أبان (في حديث) قال:
- «قلت للرضا عليه السلام: يصلي في الثعالب اذا كانت ذكيّة؟ قال: لاتصلّ فيها». (٣)
- و ما يعارضها من خبر بشير بن بشار قال:
- «سألته عن الصلاة في الخزّ يغشّ بوبر الأرنب، فكتب: يجوز ذلك». (٤)
- و صحيحة جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
- «سألته عن الصلاة في جلود الثعالب، فقال: اذا كانت ذكيّة فلا بأس». (٥)
- و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
- «سألته عن الفراء و السمور و السنجاب و الثعالب و أشباهه، قال: لا بأس بالصلاة فيه». (٦)
- و خبر الحسن بن شهاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
- «سألته عن جلود الثعالب اذا كانت ذكيّة أيصليّ فيها؟ قال: نعم». (٧)
- و خبر عبد الرحمن بن الحجّاج قال:
- «سألته عن اللحاف (الخفاف) من الثعالب أو الجرز (الخوارزميّة)

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٦/ الباب ٧ من أبواب لباس المصليّ / الحديث ٤.
 ٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٧/ الباب ٧ من أبواب لباس المصليّ / الحديث ٦.
 ٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٧/ الباب ٧ من أبواب لباس المصليّ / الحديث ٧.
 ٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٢/ الباب ٩ من أبواب لباس المصليّ / الحديث ٢.
 ٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٧/ الباب ٧ من أبواب لباس المصليّ / الحديث ٩.
 ٦- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٠/ الباب ٤ من أبواب لباس المصليّ / الحديث ٢.
 ٧- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٨/ الباب ٧ من أبواب لباس المصليّ / الحديث ١٠.

منه أَيْصَلِّي فِيهَا أَمْ لَا؟ قَالَ: إِنْ كَانَ ذَكِيًّا فَلَابَأْسَ بِهِ»^(١)
 و خبر محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري عن صاحب الزمان عليه السلام أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ:
 «قَدْ سَأَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الصَّادِقِ عليه السلام: لَا تَصَلِّ فِي
 الثَّلْبِ وَلَا فِي الْأَرْنَبِ وَلَا فِي الثَّوْبِ الَّذِي يَلِيهِ فَقَالَ عليه السلام: أَمَّا عَنِّي
 الْجُلُودُ دُونَ غَيْرِهَا»^(٢)

يَحْمَلُ عَلَى التَّقِيَّةِ لِمُوَافَقَتِهَا لِلْجُمْهُورِ مِنَ الْعَامَّةِ.
 قَالَ فِي الْحَدَائِقِ: «فَإِنَّ مَقْتَضَى الْقَاعِدَةِ الْمَنْصُوصَةِ عَنْ أَصْحَابِ الْعِصْمَةِ عليهم السلام
 بَعْضُ الْأَخْبَارِ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ عَلَى مَذْهَبِ الْعَامَّةِ وَالْأَخْذُ بِخِلَافِهِ، هُوَ الْعَمَلُ
 بِأَخْبَارِ الْمَنْعِ الْمُؤَيَّدَةِ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ عَلَيْهَا سَلْفًا وَخَلْفًا، وَهَاتَانِ الرَّوَايَتَانِ أَعْنِي
 صَحِيحَتِي ابْنِ يَاقُوتٍ وَ الْحَلْبِيِّ دَلَّتَا عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ فِي جَمِيعِ الْجُلُودِ مِمَّا
 لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ لِابْتِخَاصِ الْأَشْيَاءِ الْمَعْدُودَةِ فِيهِمَا لِقَوْلِهِ فِي أَحَدَاهُمَا: «وَجَمِيعُ
 الْجُلُودِ» وَ فِي الْأُخْرَى «وَأَشْبَاهُهُ» وَ هَذَا عَيْنٌ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْعَامَّةُ وَ خِلَافٌ مَا
 اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْإِمَامِيَّةُ فَأَيُّ أَمْرٍ أَظْهَرَ فِي الْحَمْلِ عَلَى التَّقِيَّةِ مِنْ ذَلِكَ؟»^(٣)

الفرع الثالث في فرو السنجاب

تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي فُرُو السَّنْجَابِ وَ ذَلِكَ لِصَحِيحَةِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ:
 «قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي الْفَرَاءِ أَيِّ شَيْءٍ يَصَلِّي فِيهِ؟ قَالَ:
 أَيُّ الْفَرَاءِ؟ قُلْتُ: الْفَنَكُ وَ السَّنْجَابُ وَ السَّمُورُ. قَالَ: فَصَلِّ فِي الْفَنَكِ

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٨/الباب ٧ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٥٨/الباب ٧ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١٢.

٣- الحدائق الناضرة ٧: ٧٣.

أو السنجاب فأما السمور فلا تصل فيه. الحديث»^(١)

و يؤيده خبر مقاتل بن مقاتل قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في السمور و السنجاب و الثعلب،

فقال: لا خير في ذاك ما خلا السنجاب فإنه دابة لا تأكل اللحم»^(٢)

و خبر الوليد بن أبان قال:

«قلت للرضا عليه السلام أصلي في الفنك و السنجاب؟ قال: نعم»^(٣)

و خبر يحيى بن أبي عمران أنه قال:

«كتبت الى أبي جعفر الثاني عليه السلام في السنجاب و الفنك و الخرز و قلت:

جعلت فداك أحب أن لا تجيبني بالتقية في ذلك فكتب بخطه الي:

صل فيها»^(٤)

و خبر الحسن بن الفضل الطبرسي (في مكارم الاخلاق) قال:

«و سئل الرضا عليه السلام عن جلود الثعالب و السنجاب و السمور فقال: قد

رأيت السنجاب على أبي و نهاني عن الثعالب و السمور»^(٥)

و خبر علي بن أبي حمزة قال:

«سألت أبا عبد الله و أبا الحسن عليهما السلام عن لباس الفراء و الصلاة فيها

الي أن قال: - لا بأس بالسنجاب فإنه دابة لا تأكل اللحم و ليس هو ممّا

نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله إذ نهى عن كل ذي ناب و مخلب»^(٦)

و قد يعارض هذه الروايات موثقة ابن بكير فإنها - أي موثقة ابن بكير - و ان

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٩/ الباب ٣ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٥.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٨/ الباب ٣ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٩/ الباب ٣ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٧.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٩/ الباب ٣ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٦.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٥١/ الباب ٤ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٥.

٦- وسائل الشيعة ٤: ٣٤٨/ الباب ٣ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٣.

كانت عامّة و هذه الأخبار أخصّ مطلقاً منها إلا أنّها - يعني موثّقة ابن بكير - وقعت جواباً عن السؤال عن الثعالب و الفنك و السنجاب و غيره من الوبر و حيث جرى ذكر السنجاب بالخصوص في السؤال صار الجواب كالنص في ارادته فلا يمكن تخصيصه بغيره كما أشار الى ذلك في المدارك حيث قال: أنّ رواية ابن بكير و ان كانت عامّة إلا أنّ ابتناءها على السبب الخاصّ و هو السنجاب و ما ذكر معه يجعلها كالنص في المسؤول عنه و حينئذ يتحقّق التعارض و يصار الى الترجيح.

و يمكن أن يجاب عنه بما أجابه صاحب الجواهر بأنّ «مثله لا يقدر في التخصيص بالمتّصل قطعاً فكذا المنفصل خصوصاً مع اندراج بعض افراد السؤال في عموم الجواب؛ أو يجاب بما أجاب به المحقّق الهمداني بأنّ سياق السؤال يشهد بأنّ السائل لم يقصد الخصوصية ممّا جرى ذكره في كلامه و أنّما أورده على سبيل التمثيل فأراد بذلك السؤال عن الصلاة في وبر غير المأكول على سبيل العموم فأجيب بجواب عامّ من غير التفات الى خصوصيات الأمثلة فليس خروج السنجاب على هذا التقدير إلا كخروج الخزّ و نحوه ممّا لاضير في الالتزام به على تقدير مساعدة الدليل.

و الحاصل أنّ الموثّقة و ان كانت قويّة الدلالة بالنسبة الى السنجاب و غيره ممّا جرى ذكره في كلام السائل و لكنّها غير آبية عن التخصيص بالأخبار المتقدّمة. و الجواز موافق للمشهور ففي الجواهر قال:

«المسألة الثالثة: تجوز الصلاة في فرو السنجاب فأنّه لا يأكل اللحم. و قيل: لا يجوز، و الأوّل أظهر؛ وفاقاً للشيخ و الفاضل و الشهيدين و المقداد و المحقّق الثاني و الفاضل الميسي و غيرهم. و في جامع المقاصد نسبتته الى جمع من كبراء الأصحاب، و عن الذخيرة و الرياض الى المشهور بين المتأخّرين بل عن المبسوط نفي الخلاف فيه و الحواصل و في المنظومة ارسال الاجماع عليه و عن الأمالي أنّ من دين الاماميّة الرخصة فيه و الفنك و السمور الى أن قال:- و

كيف كان فالمتبع الدليل ولا ريب في اقتضائه الجواز»^(١).
و أما الفنك فيدلّ على جواز لبسه صحيحة أبي علي بن راشد المتقدمة^(٢) و
يؤيده خبر الوليد بن أبان قال:

«قلت للرضا عليه السلام أصلي في الفنك و السنجاب؟ قال: نعم»^(٣).

و خبر يحيى بن أبي عمران المتقدمة^(٤).

و الأشكال بمعارضة صحيحة أبي علي بن راشد و الخبرين لموثقة ابن بكير
فقد تقدّم في السنجاب مع جوابه. فالأظهر جواز الصلاة في الفراء و الفنك إلا أنّه
يحتاط لمخالفة المشهور.

و أما السمور و الحواصل و الثعالب فلا يجوز الصلاة فيها للمنع عنها في موثقة
ابن بكير و غيرها و عدم الدليل على الجواز إلا في خبر مقاتل بن مقاتل و خبر
بشير بن بشار المتقدمين فأنهما ضعيفان مع معارضتهما بصحيحة أبي علي بن
راشد المتقدمة و صحيحة سعد بن سعد الأشعري بالنسبة الى السمور.

و أما صحيحة الحلبي و صحيحة الريان بن الصلت الدالتان على الجواز
بالنسبة الى السمور و الحواصل فقد تقدّم الجواب عنهما و قلنا بأنهما تحمّلان
على التقيّة لموافقتهما للجمهور من العامّة فراجع.

قال في الحدائق: «و السنجاب على ما ذكره في كتاب مجمع البحرين حيوان
على حدّ اليربوع أكبر من الفأرة شعره في غاية النعومة يتخذ من جلده الفراء يلبسه
المتنعمون و هو شديد الختل ان أبصر الانسان صعد الشجرة العالية و هو كثير في
بلاد الصقالبة و أحسن جلوده الأزرق الأملس.

١ - جواهر الكلام ٨: ٩٦ و ٩٧.

٢ - وسائل الشيعة ٤: ٣٤٩ / الباب ٣ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٥.

٣ - وسائل الشيعة ٤: ٣٤٩ / الباب ٣ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٧.

٤ - وسائل الشيعة ٤: ٣٤٩ / الباب ٣ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.

و قال في كتاب المصباح المنير: السمور كتثور دابة معروفة يتخذ من جلدها فراء مثمثة تكون في بلاد الترك تشبه النمس و منه أسود لامع و أشقر.
و في كتاب مجمع البحرين: الفنك كعسل دويبة بريّة غير مأكولة اللحم يؤخذ منها الفرو، يقال: انّ فروها أطيب من جميع أنواع الفراء»^(١).

(مسألة ١٨): الأقوى جواز الصلاة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره فعلى هذا لا بأس بالصلاة في الماهوت؛ و أمّا اذا شكّ في كون شيء من أجزاء الحيوان أو من غير الحيوان فلاشكال فيه.

الشرح:

الأقوى جواز الصلاة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره و ذلك لأنّ المستفاد من الروايات الواردة في النهي عن الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه هو مانعيّة تلك الأجزاء لا أنّه يشترط أن يكون الثوب ممّا علم حليّة أكله و ما قد يترأى ذلك من موثقة ابن بكير فليس بصدد بيان اشتراط كون الثوب من أجزاء ما يؤكل لحمه بل كان ذلك للمقابلة بمعنى أنّه حيث كان الكلام في الصلاة عن أجزاء ما لا يؤكل لحمه كان المناسب أن يذكر الامام جواز الصلاة في الثوب المعمول من أجزاء ما يؤكل لحمه.

قال المحقق الهمداني في مصباح الفقيه: «و كيف كان فلا ينبغي التأمّل في أنّ مفاد أخبار الباب بأسرها ليس إلا مانعيّة التلبس بغير المأكول حال الصلاة عن صحّتها لشرطيّة عدمه و ان كان قد يدعى ظهور قوله لا يؤكل لحمه في موثقة ابن بكير المتقدّمة «لا تقبل تلك الصلاة أبداً حتّى يصلّى في غيره ممّا أحلّ الله أكله» في الشرطيّة، لكن يدفعه أنّ وقوع الصلاة فيما أحلّ الله تعالى أكله ليس بشرط فيها

بلاشبهة، ضرورة جواز الصلاة في القطن و الكتان. فالمراد بقوله «حتّى يصلّي في غيره الخ» بحسب الظاهر بيان وجوب إعادة الصلاة التي صلاها في وبر غير المأكول و شعره و جلده و روثه و ألبانه.

و تقييد الصلاة بكونها في غيره ممّا أحلّ الله أكله مبنيّ على فرض تلبّسه بأجزاء الحيوان فأريد بذلك بيان وجوب كون ما يصلّي فيه على تقدير كونه من الحيوان ممّا يحلّ أكله فوجوب كونه من حلال الأكل مشروط بتلبّسه حال الصلاة ولكن تلبّسه في حدّ ذاته ليس بشرط في الصلاة فمحصل هذا الاشتراط الترخيص في لبس ما يحلّ أكله في الصلاة دون غيره لاشرطيّته لها فهذا ممّا يؤكّد مانعيّة غير المأكول و لا يثبت شرطيّة عدمه من حيث هو، حيث أنّ مقتضاه أنّ التلبّس بغير المأكول مضرّ دون التلبس بالمأكول»^(١).

و لقد أجاد في كلامه في أنّ المانع لبس غير المأكول لا أنّ الشرط حلّيّة أكله.

(مسألة ١٩): اذا صلّي في غير المأكول جاهلاً أو ناسياً فالأحوط صحّة صلاته.

الشرح:

اذا صلّي في غير المأكول جاهلاً بالموضوع صحّت صلاته و ذلك لصحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال:

«سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلّي و في ثوبه عذرة من انسان أو

سنّور أو كلب أيعيد صلاته؟ قال: ان كان لم يعلم فلا يعيد»^(٢).

و أمّا ان كان جاهلاً بالحكم أو ناسياً للحكم أو الموضوع فالأقوى صحّة

صلاته، و ذلك لصحيحة زرارة قال:

١- مصباح الفقيه ١٠: ٢٤٨ و ٢٤٩.

٢- وسائل الشيعة ٢: ١٠٦٠ / الباب ٤٠ من أبواب النجاسات / الحديث ٥.

«قال أبو جعفر عليه السلام: لا تعاد الصلاة إلا من خمسة: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود»^(١).

فالصحيحة غير قاصرة الشمول لمن كان جاهلاً أو ناسياً بالحكم أو الموضوع كما هو ظاهر.

(مسألة ٢٠): الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة أو بالعرض كالموطوء و الجلال و ان كان لا يخلو عن اشكال.

الشرح:

الظاهر أنّ المراد ممّا لا يؤكل لحمه في موثقة ابن بكير و غيرها هو ما يحرم أكله بالأصالة ففي الموثقة سأل الراوي عن الصلاة في الثعالب و الفنك و السنجاب و غيره من الوبر و الجواب منصرف عمّا يحرم أكله بالعرض كالموطوء و الجلال و حينئذ فلا يكون في كلام الامام عليه السلام اطلاق، و الاحتياط بالاجتناب عمّا يحرم أكله بالعرض حسن لاحتمال كون الانصراف بدوياً و كان لجوابه عليه السلام اطلاق.

«الخامس»: أن لا يكون من الذهب للرجال. و لا يجوز لبسه لهم في غير الصلاة أيضاً. و لافرق بين أن يكون خالصاً أو ممزوجاً بل الأقوى اجتناب الملحّم به و المذهب بالتمويه و الظلي اذا صدق عليه لبس الذهب. و لافرق بين ما تتم فيه الصلاة و ما لا تتم كالخاتم و الزر و نحوهما نعم لا بأس بالمحمول منه مسكوكاً أو غيره كما لا بأس بشدّ الأسنان به بل الأقوى أنه لا بأس بالصلاة فيما جاز فعله فيه من السلاح كالسيف و الخنجر و نحوهما و ان أطلق عليهما اسم اللبس لكن الأحوط اجتنابه. و أمّا النساء فلا اشكال في جواز لبسهنّ و صلاتهنّ

١- وسائل الشيعة ٤: ٣١٢/الباب ٩ من أبواب القبلة / الحديث ١.

فيه. وأما الصبي المميّز فلا يحرم عليه لبسه ولكنّ الأحوط له عدم الصلاة فيه.

الشرح:

لا يجوز لبس الذهب للرجل و لا الصلاة فيه.

قال في الجواهر: «لا يجوز لبس الذهب للرجل اجماعاً أو ضرورة و لا الصلاة في الساتر منه بلاخلاف أجده»^(١).

و الدليل عليه روايات:

منها موثقة عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال:

«لا يلبس الرجل الذهب و لا يصلّي فيه لأنّه من لباس أهل الجنّة»^(٢).

و منها موثقة روح بن عبد الرحيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام: لا تختّم بالذهب فأنّه زينتك

في الآخرة»^(٣).

و منها خبر موسى بن أكيل النميري عن أبي عبد الله عليه السلام:

«في الحديد أنّه حلية أهل النار، و الذهب أنّه حلية أهل الجنّة و جعل الله

الذهب في الدنيا زينة النساء فحرّم على الرجال لبسه و الصلاة فيه»^(٤).

و منها خبر جابر الجعفي قال:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ليس على النساء أذان لالى أن قال:- و

يجوز أن تختّم بالذهب و تصلّي فيه و حرّم ذلك على الرجال الآ في

الجهاد»^(٥).

١ - جواهر الكلام ٨: ١٠٩.

٢ - وسائل الشيعة ٤: ٤١٣ / الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.

٣ - وسائل الشيعة ٤: ٤١٢ / الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٤ - وسائل الشيعة ٤: ٤١٤ / الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٥.

٥ - وسائل الشيعة ٤: ٣٨٠ / الباب ١٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.

و منها خبر أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام:
 «انّ النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام: انّي أحبّ لك ما أحبّ لنفسى و أكره لك
 ما أكره لنفسى، لا تتختم بخاتم ذهب فانه زيتك في الآخرة»^(١)
 و منها خبر حنّان بن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
 «سمعتة يقول: قال النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: اياك أن تتختم بالذهب فانه
 حليتك في الجنة. الحديث»^(٢)

فالنهى الوارد في الروايات المذكورة شامل حال الصلاة و غيره كما أنّ النهي
 عن الصلاة فيه موجب للبطلان و لافرق في ذلك بين ما تتم فيه الصلاة و ما لا تتم
 كالخاتم و الزرّ و نحوهما، اذا صدق عليه اللبس كما لافرق بين أن يكون خالصاً أو
 ممزوجاً اذا صدق عليه الذهب و لبسه.

قال في الجواهر: «لا يجوز لبس الذهب للرجل اجماعاً أو ضرورة و لا الصلاة
 في الساتر منه بلاخلاف أجده بل و لا فيما تتم الصلاة به منه و ان لم يقع به الستر
 فعلا كما عن الشيخ نجيب الدين الاعتراف به قال: «يشترط أن لا يكون لباس
 الرجل في الصلاة ذهباً بلاخلاف. انتهى موضع الحاجة من كلامه»^(٣)

فروع:

الفرع الأول

في حرمة التزيين بالذهب للرجل

هل يحرم للرجل أن يتزيّن بالذهب و ان لم يصدق عليه اللبس، لا يبعد لأنّ
 العلة للنهى في الروايات هي التحلية و التزيّن و ان كان يمكن أن يقال بأنّ العلة هي

١- وسائل الشيعة ٤: ٤١٤ / الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤١٦ / الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١١.

٣- جواهر الكلام ٨: ١٠٩ و ١١٠.

التزيّن مع صدق اللبس و الأقوى التحريم. نعم، لا تبطل الصلاة اذا لم يصدق اللبس. كما أنّه اذا كان الذهب في جيبه لم يبطل صلاته و لم يكن محرّماً لعدم صدق اللبس و التزيّن.

الفرع الثاني في جواز شدّ الأسنان بالذهب

يجوز شدّ الأسنان بالذهب للضرورة و تشبيكها به و ذلك لصحيفة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (في حديث):
«انّ أسنانه استرخت فشدّها بالذهب»^(١)

الفرع الثالث في جواز تحلية السيف و المصحف بالذهب و الفضة

يجوز تحلية السيف و المصحف بالذهب و الفضة و ذلك لصحيفة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
«ليس بتحلية السيف بأس بالذهب و الفضة»^(٢)
و خبر داود بن سرحان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
«ليس بتحلية المصحف و السيوف بالذهب و الفضة بأس»^(٣)

١- وسائل الشيعة ٤: ٤١٦ / الباب ٣١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٥: ١٠٤ / الباب ٦٤ من أبواب احكام الملابس / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٥: ١٠٥ / الباب ٦٤ من أبواب احكام الملابس / الحديث ٣.

الفرع الرابع

في جواز تحلية النساء و الصبيان قبل البلوغ بالذهب و الفضة

يجوز تحلية النساء و الصبيان قبل البلوغ بالذهب و الفضة و ذلك لصحيفة أبي الصباح قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذهب يحلّي به الصبيان؟ فقال: كان عليّ عليه السلام يحلّي ولده و نسائه بالذهب و الفضة». (١)

و صحيفة داود بن سرحان قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذهب يحلّي به الصبيان؟ فقال: أنّه كان أبي ليحلّي ولده و نسائه الذهب و الفضة فلا بأس به». (٢)

و صحيفة محمد بن مسلم قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حلية النساء بالذهب و الفضة، فقال: لا بأس». (٣)

و خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«لم يزل النساء يلبسن الحلّي». (٤)

و لا ينافيها خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن الرجل يحلّي أهله بالذهب، قال: نعم، النساء و الجوّاري، فأما الغلمان فلا». (٥)

لأنّها تحمل على الكراهة جمعاً أو على ما بعد البلوغ.

١- وسائل الشيعة ٥: ١٠٣ / الباب ٦٣ من أبواب احكام الملابس / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٥: ١٠٣ / الباب ٦٣ من أبواب احكام الملابس / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٥: ١٠٣ / الباب ٦٣ من أبواب احكام الملابس / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٥: ١٠٤ / الباب ٦٣ من أبواب احكام الملابس / الحديث ٤.

٥- وسائل الشيعة ٥: ١٠٤ / الباب ٦٣ من أبواب احكام الملابس / الحديث ٥.

و يجوز للنساء الصلاة في الذهب لموثقة عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال:

«لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلّي فيه لأنه من لباس أهل الجنة»^(١) و أمّا الصلاة في الذهب للصبيان فالظاهر جوازه لعدم الدليل على المنع و اطلاق ما دلّ على جواز حلية الصبيان بالذهب يشمل حال الصلاة.

(مسألة ٢١): لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً في الصلاة وغيرها.

الشرح:

لأنّ المانع هو الصلاة في الذهب كما أنّ الحرمة هو التزيّن بالذهب فما لم يحرز الموضوع لم تكن الحرمة و لا تبطل الصلاة.

(مسألة ٢٢): اذا صلّي في الذهب جاهلاً أو ناسياً فالظاهر صحّتها.

الشرح:

لاطلاق دليل «لاتعاد الصلاة» فإنّ اطلاقه يشمل الخلل الواقع في الصلاة شرطاً أو جزءاً جاهلاً أو ناسياً موضوعاً أو حكماً ما لم يكن الخلل من الخمسة المستثناة أي الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود.

(مسألة ٢٣): لا بأس بكون قاب الساعة من الذهب اذا لا يصدق عليه الآنية و لا بأس باستصحابها أيضاً في الصلاة اذا كان في جيبيه حيث أنّه يعدّ من المحمول؛ نعم اذا كان زنجير الساعة من الذهب و علّقه على رقبته أو وضعه في

جيبه لكن علق رأس الزنجير يحرم لأنه تزيين بالذهب و لا تصح الصلاة فيه أيضاً.

الشرح:

قد مرَّ أنَّ التحلية بالذهب للرجال حرام و اذا صدق عليها اللبس تبطل الصلاة أيضاً و مرَّ أيضاً أنَّ الذهب أو الشيء المذهب اذا كان في جيبه لم يحرم و لم تبطل الصلاة فعليه لا بأس بكون قاب الساعة من الذهب اذا كان في جيبه؛ نعم اذا كان زنجير الساعة من الذهب و وضعه في جيبه لكن علق رأس الزنجير يحرم لأنه تزيين بالذهب ولكن لم تبطل الصلاة فيه لعدم صدق اللبس.

(مسألة ٢٤): لافرق في حرمة لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مرئياً أو

لم يكن ظاهراً.

الشرح:

لا فرق في حرمة لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مرئياً أو لم يكن ظاهراً لاطلاق أدلة حرمة لبس الذهب و بطلان الصلاة معه؛ نعم حرمة التزيين بالذهب اذا لم تصدق اللبس مختصة بما تكون ظاهرة لعدم صدق التزيين بما لم يكن ظاهراً.

(مسألة ٢٥): لا بأس بافتراش الذهب و يشكل التدثر به.

الشرح:

لا بأس بافتراش الذهب لعدم صدق اللبس و عدم صدق تزيين الرجل نفسه بالذهب حتى يكون حراماً. و اما التدثر به فان صدق عليه التزيين و اللبس فيحرم و يبطل الصلاة فيه أيضاً.

«السادس»: أن لا يكون حريراً محضاً للرجال سواء كان ساتراً للعودة أو كان الساتر غيره و سواء كان ممّا تتمّ فيه الصلاة أو لا على الأقوى كالكتّة و القلنسوة و نحوهما بل يحرم لبسه في غير حال الصلاة أيضاً إلا مع الضرورة لبرد أو مرض و في حال الحرب و حينئذ تجوز الصلاة فيه أيضاً و ان كان الأحوط أن يجعل ساتره من غير الحرير؛ و لا بأس به للنساء بل تجوز صلاتهنّ فيه أيضاً على الأقوى بل وكذا الختشي المشكل؛ وكذا لا بأس بالمتزج بغيره من قطن أو غيره ممّا يخرج عن صدق الخلوص و المحوضة؛ وكذا لا بأس بالكفّ به و ان زاد على أربع أصابع و ان كان الأحوط ترك ما زاد عليها؛ و لا بأس بالمحمول منه أيضاً و ان كان ممّا تتمّ فيه الصلاة.

الشرح:

يحرم لبس الحرير المحض للرجال و يبطل الصلاة فيه و الدليل على ذلك روايات مستفيضة، منها صحيحة اسماعيل بن سعد الاحوص (في حديث) قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام هل يصلّي الرجل في ثوب أبريسم؟ فقال: لا». (١)

و منها صحيحة محمد بن عبد الجبار قال:

«كتبت الى أبي محمد عليه السلام أسأله: هل يصلّي في قلنسوة و حرير محض أو قلنسوة ديباج، فكتب عليه السلام: لا تحلّ الصلاة في حرير محض». (٢)

و منها خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٧/الباب ١١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٨/الباب ١١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

«لا يصلح لباس الحرير و الديباج، فأما بيعهما فلا بأس»^(١).

و منها خبر أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام:

«إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلبي عليه السلام: أتني أحب لك ما أحب لنفسي و أكره

لك ما أكره لنفسي فلا تتختم بخاتم ذهب إلى أن قال:- و لا تلبس

الحرير فيحرق الله جلدك يوم تلقاه»^(٢).

و منها خبر أبي الحارث (لا يبعد صحته) قال:

«سألت الرضا عليه السلام: هل يصلي الرجل في ثوب أبريسم؟ قال: لا»^(٣).

و منها موثقة عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال:

«و عن الثوب يكون علمه ديباجاً قال: لا يصلي فيه»^(٤).

و منها صحيحة اسماعيل بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا يصلح للرجل أن يلبس الحرير إلا في الحرب»^(٥).

و منها مرسله ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا يلبس الرجل الحرير و الديباج إلا في الحرب»^(٦).

و منها موثقة سماعة بن مهران قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الحرير و الديباج فقال: أمّا في

الحرب فلا بأس به و ان كان فيه تماثيل»^(٧).

و يدل أيضاً على تحريم لبس الحرير المحض للرجال و بطلان الصلاة فيه الاجماع:

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٨/ الباب ١١ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٨/ الباب ١١ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٩/ الباب ١١ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٧.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٩/ الباب ١١ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٨.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٧١/ الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٦- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٢/ الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

٧- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٢/ الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٣.

قال في الحدائق: «لاخلاف بين الأصحاب في تحريم لبس الحرير المحض للرجال و بطلان الصلاة فيه. قال في المعبر: أمّا تحريم لبسه للرجال فعليه علماء الاسلام و أمّا بطلان الصلاة فيه فهو مذهب علمائنا و وافقنا بعض الحنابلة»^(١)
قال في الجواهر: «لايجوز لبس الحرير المحض للرجال اجماعاً من المسلمين و لا الصلاة فيه عندنا اذا كان ممّا تتمّ به الصلاة سواء كان ساتراً أم لا كما في الذكرى و كشف اللثام»^(٢)

فما في صحيحة اسماعيل ابن بزيع قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في ثوب ديباج فقال: ما لم يكن فيه التماثيل فلا بأس»^(٣)

فيجب طرحه أو حمله على التقية كما في الجواهر- لأنّ المشهور عندهم صحّتها و ان حرم اللبس، أو على ارادة الممتزج بالحرير من الديباج فيه جمعاً بينها و بين غيرها.

في المسألة فروع:

الفرع الأوّل

فيما لا تتمّ الصلاة فيه منفرداً

اختلف الأصحاب في جواز الصلاة فيما لا تتمّ الصلاة فيه كالتكّة و القلنسوة و غيره من الحرير.

قال في الحدائق: «فالمشهور الجواز و نقل عن الشيخ المفيد و الصدوق و ابن الجنيد المنع، و الى هذا القول مال جملة من أفاضل متأخري المتأخرين مثل

١- الحدائق الناضرة ٧: ٨١ و ٨٢.

٢- جواهر الكلام ٨: ١١٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٠/الباب ١١ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١١.

السيد السند في المدارك و شيخنا المجلسي في كتاب البحار و الفاضل الخراساني في الذخيرة و المحدث الكاشاني في المفاتيح و قواه العلامة في المختلف و جعله الأقرب في المنتهى الى أن قال:- فقوة القول الثاني ظاهرة»^(١)

و الأظهر المنع لصحيحة محمد بن عبد الجبار قال:

«كتبت الى أبي محمد عليه السلام أسأله: هل يصلي في قلنسوة حرير محض

أو قلنسوة ديباج؟ فكتب عليه السلام: لا تحل الصلاة في حرير محض»^(٢)

و صحيحته الثانية قال:

«كتبت الى أبي محمد عليه السلام أسأله: هل يصلي في قلنسوة عليها وبر ما

لا يؤكل لحمه أو تكة حرير محض أو تكة من وبر الأرنب؟ فكتب:

لا تحل الصلاة في الحرير المحض و ان كان الوبر ذكياً حلت الصلاة

فيه ان شاء الله»^(٣)

و لا يعارضها خبر الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه مثل التكة

الأبريسم و القلنسوة و الخف و الزنار يكون في السراويل و يصلي فيه»^(٤)

و ذلك أولاً لضعف الخبر، فإن في سنده أحمد بن هلال فهو متهم بالغلو تارة

و بالنصب أخرى.

و ثانياً لو قلنا بوثاقة الرجل كما عن العلامة الخوئي في معجم رجال الحديث

فيحمل الخبر على التقية جمعاً لأن المنقول عن أبي حنيفة و الشافعي و أحمد في

احدى الروايتين (كما في الحدائق) جواز الصلاة في الحرير المحض.

١- الحدائق الناضرة ٧: ٩١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٦/الباب ١٤ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٧٧/الباب ١٤ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٤.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٦/الباب ١٤ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

و ثالثاً لو قلنا بالتعارض لقلنا بالتساقط و الرجوع الى عمومات المنع ولا مجال لحمل الصحيحتين على الكراهة لأنّ قوله عليه السلام في صحيحتي محمّد بن عبد الجبار «لاتحل الصلاة في حرير محض» كالنصّ في الحرمة و البطلان.

الفرع الثاني

في لبس الحرير في الحرب و الضرورة

يجوز لبس الحرير للرجال في الحرب و في الضرورة؛ فيدلّ على الأوّل:

صحيححة اسماعيل بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا يصلح للرجل أن يلبس الحرير إلا في الحرب»^(١).

و موثقة سماعة بن مهران قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الحرير و الديباج فقال: أمّا في

الحرب فلا بأس به و ان كان فيه تماثيل»^(٢).

و مرسله ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا يلبس الرجل الحرير و الديباج إلا في الحرب»^(٣).

و خبر الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عليه السلام:

«أنّ عليّاً عليه السلام كان لا يري بلباس الحرير و الديباج في الحرب اذا

لم يكن فيه التماثيل بأساً»^(٤).

و اعلم أنّ اطلاق أخبار جواز لبس الحرير في الحرب يشمل الضرورة و

غيرها كما أنّ الظاهر منها ليس منحصراً في حال فعلية القتال بل يشمل المقدمات و ما

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٧١/الباب ١٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٢/الباب ١٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٢/الباب ١٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٢/الباب ١٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٥.

كان قريباً من الحرب؛ و أيضاً يظهر من الأخبار أنه يجوز الصلاة فيه كما يجوز لبسه. قال في الجواهر: «ثم ان اطلاق الحرب في النصوص يقضي بعدم اختصاص الرخصة فيه بكونه بطانة للدرع و المدار على صدق كونه في الحرب عرفاً و الظاهر تحقق ذلك في الاشراف و الاستعداد و نحوهما فلا يعتبر فعليّة القتال و لا يكفي المقدمات البعيدة.

و المراد استثناء حال الحرب من حرمة اللبس و بطلان الصلاة معاً فتصح الصلاة فيه حينئذ حال الحرب و ان أمكنه النزح بمقدار الصلاة»^(١).
و أما الدليل على الثاني أي مع الضرورة لبرد أو مرض فصحيحة حفص بن البختري عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
«سمعتة يقول في المغمى عليه قال: ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر»^(٢).

و صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
«كلما غلب الله عليه فليس على صاحبه شيء»^(٣).
و موثقة سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال (في حديث):
«... ليس شيء مما حرم الله الآ و قد أحله لمن اضطر إليه»^(٤).
و صحيحة حريز بن عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
«قال رسول الله صلى الله عليه وآله رفع عن أمّتي تسعة أشياء: الخطأ و النسيان و ما أكرهوا عليه و ما لا يعلمون و ما لا يطيقون و ما اضطروا اليه و الحسد و

١ - جواهر الكلام ٨: ١١٩.

٢ - وسائل الشيعة ٥: ٣٥٣ / الباب ٣ من أبواب قضاء الصلوات / الحديث ١٣.

٣ - وسائل الشيعة ٥: ٣٥٥ / الباب ٣ من أبواب قضاء الصلوات / الحديث ٢٤.

٤ - وسائل الشيعة ٥: ٤٨٢ / الباب ١ من أبواب القيام / الحديث ٦ و ٧.

الطيرة و التفكير في الوسوسة في الخلق (الخلوة خل) ما لم ينطقوا بشفة»^(١)
قال في الحدائق: «الظاهر أنّه لاخلاف بينهم في أنّ البطلان أنّما هو مع الاختيار
و الأفلو اضطرّ الى لبسه لبرد أو حرّ أو نحوهما فلا بأس و نقل الاجماع عليه جمع
من الأصحاب و كذا في حال الحرب و ان لم يكن ضرورة، نقل عليه الاجماع
الشهيد في الذكرى»^(٢).

الفرع الثالث

في لبس الحرير للنساء

يجوز لبس الحرير للنساء مطلقاً في غير حال الصلاة و في حال الصلاة أيضاً
على الأقوى، و ذلك لصحيحة اسماعيل بن سعد الأحوص المتقدّمة (في حديث)
قال:

«سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام: هل يصلي الرجل في ثوب أبريسم؟
فقال: لا»^(٣).

و خبر أبي الحارث (و لا يبعد صحته) قال:

«سألت الرضا عليه السلام: هل يصلي الرجل في ثوب أبريسم؟ قال: لا»^(٤)
بيان ذلك: أنّ الجواز بالنسبة الى النساء كان مفروغاً عنه و الآ كان ينبغي
أن يسئل عن لبس الحرير لهنّ لكثرة استعمالهنّ دون الرجال. و يؤيد ما ذكرنا بل
يدلّ عليه كتابة محمد بن عبد الجبار في الصحيح الى أبي محمد عليه السلام قال:
«كتبت الى أبي محمد عليه السلام أسأله: هل يصلي في قلنسوة حرير محض

١- وسائل الشيعة ١١: ٢٩٥ / الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس / الحديث ١.

٢- الحدائق الناضرة ٧: ٨٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٧ / الباب ١١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٩ / الباب ١١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٧.

أو قلنسوة ديباج؟ فكتب عليه السلام: لا تحل الصلاة في حرير محض»^(١).
فالسؤال عن القلنسوة التي تختص بالرجال يدل على مفروغية جواز لبس
الحرير للنساء.

و يدل عليه أيضاً صحيحة اسماعيل بن الفضل عن أبي عبدالله عليه السلام قال:
«لا يصلح للرجل أن يلبس الحرير إلا في الحرب»^(٢).
و خبر ليث المرادي قال:

«قال أبو عبدالله عليه السلام: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كسا أسامة بن زيد حلة حرير
فخرج فيها فقال: مهلا يا أسامة إنما يلبسها من لاخلق له فاقسمها
بين نسائك»^(٣).

لم يبعد صحة الخبر لأن أبا جميلة الفضل بن الصالح الذي يروي عنه ليث
المرادي و ان لم يوثق في كتب الرجال إلا أنه في أسناد كامل الزيارات لمؤلفه
ابن قولويه فهو قال في مقدمة كتابه: أنه لا يروي إلا عن ثقة.

و خبر أبي داود بن يوسف بن ابراهيم عن أبي عبدالله عليه السلام (في حديث) قال:
«إنما يكره المصمت من الأبريسم للرجال و لا يكره للنساء»^(٤).
و خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن الديباج هل يصلح لبسه للنساء؟ قال: لا بأس»^(٥).

و لاتعارض ما تقدم من الأخبار في الجواز للنساء موثقة سماعة عن
أبي عبدالله عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٨/ الباب ١١ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.
٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٧١/ الباب ١٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.
٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٩/ الباب ١٦ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.
٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٩/ الباب ١٦ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.
٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٠/ الباب ١٦ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٩.

«لا ينبغي للمرأة أن تلبس الحرير المحض و هي محرمة فامّا في الحرّ و البرد فلا بأس»^(١).

و ذلك أوّلاً لأنّ كلمة «لا ينبغي» ليست نصّاً بل و لا ظاهراً على النهي .
و ثانياً تجويزه عليه السلام في الحرّ و البرد مطلقاً و ان لم يكن هناك ضرورة، يدلّ على أنّ «لا ينبغي» للكراهة.

و ثالثاً قضيّة «كلّما لم يجز الاحرام فيه لم يجز الصلاة فيه» لم يحرز .
و رابعاً لمخالفتها للمشهور، قال في الحدائق: «الظاهر أنّه لا خلاف في جواز لبس الحرير في غير الصلاة للنساء نقل الاجماع على ذلك الفاضلان و الشهيدان و غيرهم و أنّما وقع الخلاف في الصلاة لهنّ فيه فذهب الاكثر الى الجواز و نقل عن الصدوق المنع»^(٢).

و قال في الجواهر: «فيجوز لبسه للنساء من حيث كونه لبساً اجماعاً أو ضرورة من المذهب بل الدين بل مطلقاً في حال الصلاة و غيرها على المشهور شهرة عظيمة كادت تكون اجماعاً بل في حاشية الأستاذ الأكبر و المحكي عن شرح الشيخ نجيب الدين أنّ عليه عمل الناس في الأعصار و الأمصار بل في الذكرى و غيرها أنّ عليه فتوى الأصحاب مشعراً بدعواه، و لعلّه كذلك اذ لم أجد فيه خلافاً الا من الصدوق لهنّ فيه، و حكي عن أبي الصلاح و لم أتحقّقه و ربما مال اليه المقدّس الأردبيلي و الفاضل البهائي و خلاف مثلهم لا يقدح في دعوى الاجماع. انتهى موضع الحاجة من كلامه»^(٣).

و اما الخنثى المشكل فيجوز لها لبس الحرير و تصحّ صلاتها فيه لأنّ حكم حرمة اللبس وارد على الرجال فما لم يحرز الموضوع لم يكن حكم و تصحّ

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٠/الباب ١٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.

٢- الحدائق الناضرة ٧: ٨٨.

٣- جواهر الكلام ٨: ١١٩.

صلاتها فيه لعدم الاخلال فيها.

قال في الجواهر: «و الخنثى المشكل ملحق بالنساء في جواز اللبس على الأقوى لأصالة براءة الذمة بل و في الصلاة أيضاً عندنا لصدق الامتثال و عدم العلم بالفساد»^(١).

الفرع الرابع في الحرير الممتزج

و لابأس بالحرير الممتزج بغيره من قطن أو غيره ممّا يخرج عنه عن صدق الخلوص و المحوضة و الظاهر أنّه لاخلاف في أنّ المعتبر في التحريم كون الثوب حريراً محضاً. و أمّا الممتزج فلا بأس به، و يدلّ عليه صحيحة أحمد بن محمّد بن أبي نصر قال:

«سأل الحسين بن قياما أبا الحسن عليه السلام عن الثوب الملمح بالقزّ و القطن و القزّ أكثر من النصف أيصلي فيه؟ قال: لا بأس، قد كان لأبي الحسن عليه السلام منه جبّات»^(٢).

و صحيحة محمّد بن عبد الجبار قال:

«كتبت الى أبي محمّد عليه السلام أسأله: هل يصلي في قلنسوة حرير محض أو قلنسوة ديباج؟ فكتب عليه السلام: لا تحلّ الصلاة في حرير محض»^(٣).

و خبر اسماعيل بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام:

«في الثوب يكون فيه الحرير فقال: ان كان فيه خلط فلا بأس»^(٤).

١ - جواهر الكلام ٨: ١٢٢.

٢ - وسائل الشيعة ٤: ٣٧٣ / الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٣ - وسائل الشيعة ٤: ٣٦٨ / الباب ١١ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

٤ - وسائل الشيعة ٤: ٣٧٤ / الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٤.

و الظاهر من هذه الأخبار أنّ الممنوع من الحرير هو ما صدق عليه الحرير المحض و الخالص و ما لم يصدق أنّه الحرير المحض بل المخلوط و الممتزج فلا بأس، من غير فرق بين أن يكون خلطه من قطن أو كتّان أو غيرهما و ما ورد من أخبار ظاهرها اختصاص عدم البأس بما كان الخلط من قطن أو كتّان فمحمول على المثال أو الغالب كخبر عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لابأس بلباس القز إذا كان سداه أو لحمته من قطن أو كتّان»^(١)

و يؤيد ذلك الحمل خبر زرارة قال:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام ينهى عن لباس الحرير للرجال و النساء إلا ما كان من حرير مخلوط بخز لحمته أو سداه خز أو كتّان أو قطن و إنّما يكره الحرير المحض للرجال و النساء»^(٢)

الفرع الخامس

في الثوب المكفوف بالحرير

تجوز الصلاة في ثوب مكفوف بالحرير كما لعله المشهور بل عن بعض دعوى الاجماع عليه. و يدلّ عليه ما دلّ على عدم جواز لبس الحرير المحض و جواز ما كان منه مخلوطاً و به يخصّص عموم ما دلّ على منع الرجال عن لبس الحرير المحض و الصلاة فيه.

و يدلّ عليه أيضاً صحيحة صفوان بن يحيى عن يوسف بن ابراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٤/الباب ١٣ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٤/الباب ١٣ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٥.

«لابأس بالثوب أن يكون سداه^(١) و زرّه^(٢) و علمه^(٣) حريراً و أنّما
كره الحرير المبهم للرجال»^(٤).

و صحيحة عيص بن القاسم عن أبي داود يوسف بن ابراهيم قال:
«دخلت على أبي عبدالله عليه السلام و عليّ قباء خزّ و بطانته خزّ و طيلسان
خزّ مرتفع فقلت: إنّ عليّ ثوباً أكره لبسه فقال: و ما هو؟ قلت:
طيلساني هذا. فقال: و ما بال الطيلسان؟ قلت: هو خزّ قال: و ما بال
الخزّ؟ قلت: سداه أبريسم. قال: و ما بال الأبريسم؟ قال: لانكره
أن يكون سدا الثوب أبريسم»^(٥).

و استشكل في الخبرين تارة بضعف السند لجهالة يوسف بن ابراهيم و أخرى
بمعارضتهما بموثقة عمّار. فتدفع الأولى بما قاله صاحب الجواهر
ففي الجواهر: «و يوسف بن ابراهيم لا يقدر جهله بعد أن كان الراوي عنه
صفوان بن يحيى الذي أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه و أنّه لا يروي
الّا عن ثقة، على أنّ هذا الخبر قد رواه المحمّدون الثلاثة، و فيهم الصدوق الذي
أخذ على نفسه أن لا يروي فيه الاّ ما هو حجة بينه و بين ربّه، بل قيل: إنّ يوسف
هذا ملقب بالطاطري، و قد نقل الشيخ في العدة اجماع الشيعة على العمل بما رواه
الطاطريون، كلّ ذامع قطع النظر عن الشهرة العظيمة الجابرة. انتهى موضع الحاجة
من كلامه»^(٦).

و تدفع الثانية بأنّه تحمل موثقة عمّار على الكراهة جمعاً فأنّه روى عن

١- سدى الثوب بالفارسية «تار لباس» و الجمع أسدية.

٢- الزرّ بالفارسيّة «دكمه».

٣- علم الثوب: طرازه و الطرز بالفارسيّة «نقش و نگار روى لباس».

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٥/الباب ١٣ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٣/الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

٦- جواهر الكلام ٨: ١٣١.

أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال:

«و عن الثوب يكون علمه ديباجاً قال: لا يصلّي فيه»^(١).

اعلم أنّه لا بأس بالمحمول من الأبريسم و ان كان ممّا تتمّ فيه الصلاة لعدم المنع عنه و لا خلاف ظاهراً فيه.

(مسألة ٢٦): لا بأس بغير الملبوس من الحرير كالافتراش و الركوب عليه و التدثّر به و نحو ذلك في حال الصلاة و غيرها و لا بزرّ الثياب و أعلامها و السفائف و القياطين الموضوعة عليها و ان تعدّدت و كثرت.

الشرح:

لا بأس بغير الملبوس من الحرير كالافتراش و الركوب عليه و ذلك لعدم الدليل على المنع فإنّ النهي ورد في اللبس مع أنّه ورد النص على الجواز في صحيحة علي بن جعفر قال:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن الفرش الحرير و مثله من الديباج و المصلّي الحرير هل يصلح للرجل النوم عليه و التكاأة و الصلاة؟ قال: يفترشه و يقوم عليه و لا يسجد عليه»^(٢).

و خبر مسمع بن عبد الملك البصري عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «لا بأس أن يأخذ من ديباج الكعبة فيجعله غلاف مصحف أو يجعله مصلّي يصلّي عليه»^(٣).

و قال في الجواهر: «و ليعلم أنّ المنع في الحرير إنّما هو من حيث اللبس كما

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٦٩/الباب ١١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٨.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٨/الباب ١٥ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٧٨/الباب ١٥ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

هو ظاهر الأدلة السابقة و إلا فيجوز كل ما عداه ممّا لا يدخل تحت اسمه و منه الركوب عليه و افتراشه على الأصحّ وفاقاً للأكثر بل المشهور نقلاً و تحصيلاً بل في المدارك أنه المعروف من مذهب الأصحاب»^(١) و أمّا التدثّر و الالتحاف فان كان بحيث يغطّي به نفسه حتّى يصدق عليه اللبس فلايجوز و إلا فيجوز.

و أمّا زرّ الثياب و اعلامها و السّفائف و القياطين الموضوعه عليها و ان تعدّدت و كثرت فلا بأس بها كما تقدّم.

(مسألة ٢٧): لايجوز جعل البطانة من الحرير للقميص و غيره و ان كان الى نصفه و كذا لايجوز لبس الثوب الذي أحد نصفيه حرير و كذا اذا كان طرف العمامة منه اذا كان زائداً على مقدار الكفّ بل على أربعة أصابع على الأحوط.

الشرح:

لايجوز جعل البطانة من الحرير للقميص و غيره لأنّه يصدق عليه لبس القميص من الحرير المحض.

قال في الجواهر: «نعم لو كان من قبيل البطانة للقميص لم يصحّ لأنّهما ملبوسان و ان وصلت مع الوجه و كذا لو كانت الى نصفه أو خيط ثوب نصفه الأعلى من حرير و الأسفل من غيره أو بالعكس فانّ ذلك كلّه من لبس الحرير المبهم و عدم صدق التعدد عرفاً أنّما هو للوحدة العرفية و إلا فكّل منهما قابل لأن يكون لباساً متعدداً و ان لم يدخل تحت اسم من أسماء الملبوسات اذ ليس المدار عليه فتأمل جيداً فإنّه نافع دقيق»^(٢).

١ - جواهر الكلام ٨: ١٢٧.

٢ - جواهر الكلام ٨: ١٣٣ و ١٣٤.

(مسألة ٢٨): لأبأس بما يرقع به الثوب من الحرير إذا لم يزد على مقدار الكفّ وكذا الثوب المنسوج طرائق بعضها حرير وبعضها غير حرير إذا لم يزد عرض الطرائق من الحرير على مقدار الكفّ وكذا لأبأس بالثوب الملقق من قطع بعضها حرير وبعضها غيره بالشرط المذكور.

الشرح:

تقدّم أنّ الممنوع من الحرير هو لبس الحرير المحض و عليه فلاأبأس بما يرقع به الثوب من الحرير أو الثوب المنسوج طرائق بعضها حرير و بعضها غير حرير أو الثوب الملقق من قطع بعضها حرير و بعضها غيره سواء لم يزد على مقدار الكفّ أو زاد، إذا لم يصدق عليه لبس الحرير المحض و الشرط الذي اعتبره الماتن من عدم ازدياد الحرير على مقدار الكفّ لم يرد عليه دليل معتبر.

(مسألة ٢٩): لأبأس بثوب جعل الأبريسم بين ظهارته و بطانته عوض القطن و نحوه. و أمّا إذا جعل و صلة من الحرير بينهما فلايجوز لبسه و لا الصلاة فيه.

الشرح:

لأبأس بثوب جعل الأبريسم بين ظهارته و بطانته عوض القطن و نحوه لصحيحة الحسين بن سعيد قال:

«قرأت في كتاب محمد بن ابراهيم الى الرضا عليه السلام يسأله عن الصلاة

في ثوب حشوه قزّ. فكتب اليه قرأته: لأبأس بالصلاة فيه»^(١)

و صحيحة الريان بن الصلت:

«أنّه سأل الرضا عليه السلام عن أشياء منها المحشوّ بالقزّ فقال: لأبأس بهذا كلّ»^(٢)

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٤٤ / الباب ٤٧ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٤٤ / الباب ٤٧ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

و صحيحة ابراهيم بن مهزيار أنه كتب الى أبي محمد عليه السلام:
«الرجل يجعل في جبته بدل القطن قزاً هل يصلّي فيه؟ فكتب: نعم
لابأس به»^(١).

و خبر سفيان بن السمط (في حديث) قال:
«قرأت في كتاب محمد بن ابراهيم الى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن
ثوب حشوه قز يصلّي فيه؟ فكتب: لابأس به»^(٢).
بيان: في مجمع البحرين: «في الحديث ذكر القزّ و الأبريسم مثل الحنطة و
الدقيق». و نظيره ما عن أقرب الموارد.
و عليه فلامعنى لما ورد في الفقيه من أنّ المراد قز المعز أي وبره.
و كذا لابأس بجعل الحرير وصلة بين ظهارة الثوب و بطانته لعدم صدق
اللبس في الحرير المحض.

(مسألة ٣٠): لابأس بعصابة الجروح و القروح و خرق الجبيرة و حفيظة
المسلوس و المبطون اذا كانت من الحرير.

الشرح:

لابأس بعصابة الجروح و القروح و خرق الجبيرة و حفيظة المسلوس و
المبطون اذا كانت من الحرير لعدم صدق اللبس و لقد أجاد في الجواهر حيث
قال: «إنّ المتّجه ان لم ينعقد اجماع على خلافه جواز كلّ ما لم يكن ملبوساً
كالمحمول و الموضوع على اللباس و الجزء كالأعلام و الرقاع ما لم تكثر بحدّ
يصدق عليه لبس الأبريسم المحض و الملفوف و المشدود كخرق الجبيرة و

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٤٤ / الباب ٤٧ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٤٤ / الباب ٤٧ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

عصائب الجروح و القروح و حفيظة المسلوس و المبطون و الموضوع في البواطن فاللبنة و الكفّ بالأزيد من الأربع و غيرهما على حدّ سواء في الجواز بل لو نسج ثوب طرائق أو لفق من قطع متعدّدة من حرير و غيره صحّ لبسه و الصلاة فيه»^(١)

(مسألة ٣١): يجوز لبس الحرير لمن كان قملاً على خلاف العادة لدفعه و الظاهر جواز الصلاة فيه حينئذ.

الشرح:

تقدّم أنّه يجوز لبس الحرير لمن كان مضطراً الى لبسه و عليه فمن كان قملاً و كان مضطراً الى لبس الحرير لدفعه فيجوز له ذلك و الصلاة فيه. و أمّا ان لم يكن مضطراً الى لبس الحرير لدفعه فلايجوز لمكان الدليل على منع لبس الحرير و عدم الترخيص لمن كان قملاً في دليل معتبر؛ نعم ورد من غير طرقنا من أنّ رسول الله ﷺ لم يرخص لاحد لبس الحرير و إنّما رخص لعبد الرحمن بن عوف لأنّه كان قملاً ولكن فيه مع ضعف السند لعلّه كان مضطراً الى لبس الحرير لدفعه. فالحاصل أنّ المدار على الاضطرار و لا خصوصيّة للقمل.

(مسألة ٣٢): اذا صلّى في الحرير جهلاً أو نسياناً فالأقوى عدم وجوب الاعادة و ان كان أحوط.

الشرح:

اذا صلّى في الحرير جهلاً أو نسياناً فالأقوى عدم وجوب الاعادة لحديث زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام:

«لاتعاد الصلاة إلا من خمسة: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود»^(١).

فإنها باطلاقها تشمل النسيان و الجهل.

(مسألة ٣٣): يشترط في الخليط أن يكون ممّا تصحّ فيه الصلاة كالقطن و الصوف ممّا يؤكل لحمه فلو كان من صوف أو وبر ما لا يؤكل لحمه لم يكف في صحّة الصلاة و ان كان كافياً في رفع الحرمة و يشترط أن يكون بمقدار يخرج منه عن صدق المحوضة فاذا كان يسيراً مستهلكاً بحيث يصدق عليه الحرير المحض لم يجز لبسه و لا الصلاة فيه و لا يبعد كفاية العشر في الاخراج عن الصدق.

الشرح:

يشترط في الخليط أن يكون ممّا تصحّ فيه الصلاة كالقطن و الصوف ممّا يؤكل لحمه فلو كان من صوف أو وبر ما لا يؤكل لحمه لم يكف في صحّة الصلاة لاطلاق دليل منع الصلاة في وبر ما لا يؤكل لحمه الشامل للخليط و عدم الدليل على التقيد. نعم يكفي في رفع حرمة اللبس في الأبريسم لأنّ الخليط يخرج منه عن المحوضة و لا يكون لبس وبر ما لا يؤكل لحمه في غير الصلاة منهياً عنه. و يشترط أن يكون الخليط بمقدار يخرج منه عن صدق المحوضة فاذا كان يسيراً مستهلكاً بحيث يصدق عليه الحرير المحض لم يجز لبسه و لا الصلاة فيه للنهي عن لبس الحرير المحض و الصلاة فيه.

١- وسائل الشيعة ٤: ٣١٢/ الباب ٩ من أبواب القبلة / الحديث ١.

(مسألة ٣٤): الثوب الممتزج اذا ذهب جميع ما فيه من غير الأبريسم من القطن أو الصوف لكثرة الاستعمال و بقي الأبريسم محضاً لا يجوز لبسه بعد ذلك.
الحكم في المسألة واضح لا كلام فيه.

(مسألة ٣٥): اذا شكّ في ثوب أنّ خليطه من صوف ما يؤكل لحمه أو ممّا لا يؤكل فالأقوى جواز الصلاة فيه و ان كان الأحوط الاجتناب عنه.

الشرح:

تقدّم شرح هذه المسألة في المسألة الثامنة عشرة في شرائط لباس المصلّي و قلنا أنّ الأقوى فيها الجواز.

(مسألة ٣٦) اذا شكّ في ثوب أنّه حرير محض أو مخلوط جاز لبسه و الصلاة فيه على الأقوى.

الشرح:

قد تقدّم جواز الصلاة في الثوب الذي كان من الحرير الممتزج بغيره فاذا شكّ في أنّه حرير محض أم لا، جاز لبسه لجريان أصالة البراءة فيه و كذلك جاز أن يصلّي فيه لجريان أصالة عدم المانع للصلاة.

(مسألة ٣٧): الثوب من الأبريسم المفتول بالذهب لا يجوز لبسه و لا الصلاة فيه.

الشرح:

الثوب من الأبريسم المفتول بالذهب لا يجوز لبسه و لا الصلاة فيه؛ لأنّه إمّا يصدق عليه الحرير المحض ان كان الذهب المخلوط فيه مستهلكاً فيحرم لبسه و

الصلاة فيه من حيث لبس الحرير المحض، وأما لا يصدق عليه لبس الحرير المحض لمكان الذهب و غلبته فيصدق عليه لبس الذهب فيحرم و تبطل الصلاة فيه.

(مسألة ٣٨): إذا انحصر ثوبه في الحرير فان كان مضطراً الى لبسه لبرد أو غيره فلا بأس بالصلاة فيه و إلا لزم نزعها و ان لم يكن له ساتر غيره فيصلّي حينئذ عارياً؛ وكذا اذا انحصر في الميتة أو المغصوب أو الذهب؛ وكذا اذا انحصر في غير المأكول. و أما اذا انحصر في النجس فالأقوى جواز الصلاة فيه و ان لم يكن مضطراً الى لبسه و الأحوط تكرار الصلاة. وكذا في صورة الانحصار في غير المأكول فيصلّي فيه ثم يصلي عارياً.

الشرح:

إذا انحصر ثوبه في الحرير فان كان مضطراً الى لبسه لبرد أو غيره فلا بأس بلبسه و الصلاة فيه و تقدّم دليل ذلك في الفرع الثاني من المسألة الخامسة و العشرين «بأنه ليس شيء ممّا حرّم الله إلا و قد أحلّه لمن اضطرّ اليه» و الدليل يشمل ما لو كان مضطراً الى لبس الذهب و المغصوب و كذا لبس غير مأكول اللحم و الميتة و النجس.

و أمّا ان لم يكن مضطراً الى لبسه فتارة يكون انحصار ثوبه فيما يحرم لبسه مطلقاً كالحرير و الذهب و المغصوب و أخرى يكون الانحصار فيما لا يحرم لبسه في غير حال الصلاة إلا أنه يبطل فيه الصلاة كالنجس و الميتة و ما فيه أجزاء ما لا يؤكل لحمه.

ففي الأوّل ان أمن الناظر يحرم عليه اللبس في الصلاة و غيرها و يصلّي آخر الوقت عارياً لأن الصلاة لا يترك بحال و لا تطلق حرمة لبس الحرير و الذهب و المغصوب.

و في الثاني يعني في النجس و الميتة و أجزاء ما لا يؤكل لحمه فلا بأس بلبسه في غير حال الصلاة و أمّا في حال الصلاة فكالأول أيضاً.

(مسألة ٣٩): إذا اضطرّ الى لبس أحد الممنوعات من النجس و غير المأكول و الحرير و الذهب و الميتة و المغصوب، قدّم النجس على الجميع ثمّ غير المأكول ثمّ الذهب و الحرير و يتخيّر بينهما ثمّ الميتة فيتأخّر المغصوب عن الجميع.

الشرح:

إذا اضطرّ الى لبس أحد الممنوعات من النجس و غير المأكول و الميتة و الحرير و الذهب و المغصوب، قدّم النجس و غير المأكول و الميتة يتخيّر بينها لعدم الاثم في حال الاختيار إلاّ أنّه يبطل الصلاة فيها اختياراً لا اضطراراً. و أمّا ان كان مضطراً الى لبس الحرير أو الذهب أو المغصوب فيقدّم الحرير و الذهب مخيراً بينهما على المغصوب لأنّ المغصوب حقّ الناس و الأولان ليسا كذلك.

(مسألة ٤٠): لا بأس بلبس الصبّي الحرير فلا يحرم على الوليّ الباسه ايّاه و تصحّ صلاته فيه بناء على المختار من كون عبادته شرعيّة.

الشرح:

لا بأس بلبس الصبّي الحرير لرفع القلم عنه و لا يجب على الوليّ نهيه عنه لعدم كونه ممّا يعلم كراهة وجوده من الشارع في الخارج و كذا لا يحرم على الوليّ الباسه لعدم الدليل على النهي و الأصل البراءة مع أنّ ما تقدّم من جواز تحلية الصبيان بالذهب يدلّ على جواز تحليتهم بالحرير و الباسهم ايّاه لصحّية أبي الصباح قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذهب يحلّي به الصبيان، فقال: كان عليّ عليه السلام يحلّي ولده و نساءه بالذهب و الفضة». (١)

و منها غيرها ممّا تقدّم في الفرع الرابع من المسألة العشرين.

و لا يدلّ على المنع الخبر المنقول عن عوالي اللآلي عن النبي صلى الله عليه وآله مشيراً الى الذهب و الحرير: «هذان محرّمان على ذكور أمّتي دون أناثهم» لضعف السند و اختصاصه بالمكلفين؛ و كذا خبر جابر المنقول عن المعتمر في الحرير قال:

«كنّا ننزعه عن الصبيان و نتركه على الجوّاري». (٢)

اذ هو مع ضعفه و عدم اسناده الى المعصوم لا يدلّ على فعل ذلك على جهة الوجوب اذ لعله للتنزّه و المبالغة في التورّع.

و أمّا الصلاة فيه للصبي فتصحّ لأنّ الظاهر من الروايات الواردة في النهي عن الصلاة في الحرير هو حرمة لبسه فاذا لم يحرم لبسه لم يبطل الصلاة فيه.

قال في الحدائق: «هل يحرم على الوليّ تمكين الصبيّ من لبس الحرير؟ المشهور عدم و به صرّح الفاضلان في المعتمر و المنتهى. و قال في المعتمر: و الاشبه عندي الكراهة لأنّ الصبيّ ليس بمكلّف فلا يتناوله الخبر المنقول عن العوالي و ما نقل عن الجابر فإنّ الثاني يحمل على التنزّه و المبالغة في التورّع و الظاهر أنّ الخبر الأوّل لا دلالة له و الثاني عامّي و قضية الأصل عدم حتّى يقوم الدليل». (٣)

(مسألة ٤١): يجب تحصيل الساتر للصلاة و لو باجارة أو شراء و لو كان بأزيد من عوض المثل ما لم يجحف بماله و لم يضرّ بحاله و يجب قبول الهبة أو

١- وسائل الشيعة ٥: ١٠٣ / الباب ٦٣ من أبواب احكام الملابس / الحديث ١.

٢- المعتمر / الفرع ٣ من المسألة الثامنة من المقدمة الرابعة في لباس المصلّي.

٣- الحدائق الناضرة ٧: ٩٤.

العارية ما لم يكن فيه حرج بل يجب الاستعارة والاستيهاب كذلك.

الشرح:

يجب تحصيل الساتر للصلاة و لو باجارة أو شراء أو غيرهما لأن الساتر من شرائط صحّة الصلاة فيجب تحصيله كتحصيل الماء للغسل و الوضوء. قال العلامة في النهاية: «التاسع: لو لم يجد الثوب إلا بالثمن و جب شراؤه لوجوب ما لا يتم الواجب المطلق الآ به، سواء زاد عن ثمن المثل أو لا و كذا لو أجره و لو لم يكن معه ثمن أو اجارة أو احتاج اليهما لم يجب الشراء دفعا للضرر المنفى بالأصل؛ و لو وجد المعير و جب القبول لتوقف الامتثال عليه و لو وهب له فالأقوى و جوب القبول لتمكّنه من ايقاع ما أمر به على وجهه فلا يخرج عن العهدة بدونه». انتهى^(١).

و قال في الحقائق: «قد صرح الأصحاب بأنه يجب شراء الساتر بثمن المثل أو أزيد مع التمكّن؛ و لو أعير و جب عليه القبول لحصول المكنة التي هي المدار في الوجوب و عدمه و الظاهر أنّه لا خلاف في ذلك. و لو وجد من يهبه الثوب يجب عليه القبول كما يجب قبول العاريه، صرح بذلك الشيخ و العلامة». انتهى^(٢).

(مسألة ٤٢): يحرم لبس لباس الشهرة بأن يلبس خلاف زيّه من حيث جنس اللباس أو من حيث لونه أو من حيث وضعه و تفصيله و خياطته كأن يلبس العالم لباس الجندي أو بالعكس مثلاً؛ و كذا يحرم على الأحوط لبس الرجال ما يختص بالنساء و بالعكس و الأحوط ترك الصلاة فيهما و ان كان الأقوى عدم البطلان.

١- النهاية ١: ٣٧٠.

٢- الحقائق الناضرة ٧: ٤٤.

الشرح:

ذهب الماتن الى حرمة لبس لباس الشهرة ويمكن أن يستدل عليه بروايات:

منها صحيحة أبي أيوب الخزاز عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«إن الله يبغض شهرة اللباس»^(١).

و منها مرسل ابن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«كفى بالمرء خزيًا أن يلبس ثوبًا يشهره أو يركب دابةً تشهره»^(٢).

و منها مرسل عثمان بن عيسى عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«الشهرة خيرها و شرّها في النار»^(٣).

و منها خبر أبي الجارود عن أبي سعيد عن الحسين عليه السلام قال:

«من لبس ثوبًا يشهره كساه الله يوم القيامة ثوبًا من النار»^(٤).

و منها خبر ابن القدّاح عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«قال أمير المؤمنين عليه السلام: نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله عن لبس ثياب الشهرة»^(٥).

و أشكل في الروايات أولاً بأن لبس لباس الشهرة ليس أمراً تعبدياً بل لجهة

الشهرة و هي أيضاً لما يجد الانسان في نفسه كبراً و عجباً و غروراً و الصفات التي

توجب هلاك الانسان غالباً فحينئذ تكون الروايات ارشاداً الى ما ينبغي اجتنابه

لئلا يتلّى بما يكون هلاكه فيه.

و ثانياً بأن الظاهر أنّها ناظرة الى ما كان يتداول في عصر الصادقين من لبس

الصوف من طائفة من الصوفيّة الذين يتظاهرون بالزهد و كانوا يدعون الارشاد و

١- وسائل الشيعة ٥: ٢٤ / الباب ١٢ من أبواب أحكام الملابس / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٥: ٢٤ / الباب ١٢ من أبواب أحكام الملابس / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٥: ٢٤ / الباب ١٢ من أبواب أحكام الملابس / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٥: ٢٤ / الباب ١٢ من أبواب أحكام الملابس / الحديث ٤.

٥- وسائل الشيعة ٥: ٣٠ / الباب ١٧ من أبواب أحكام الملابس / الحديث ٥.

الهداية مقابل الامام بالحق.
و ثالثاً: على فرض صحّة سندها لم يظهر منها الحرمة فإنّ المبعوضيّة لها مراتب تشمل الكراهة أيضاً.
نعم في ما توعدّ في مرسله عثمان بن عيسى و خبر أبي الجارود من النار يشمّ منه الحرمة إلا أنّهما ضعيفتان.
و المتحصّل من الروايات كراهة الشهرة في الملابس و غيرها كما عليه صاحب الوسائل و الكليني في الفروع.^(١)
و أمّا في لبس الرجال ما يختصّ بالنساء و بالعكس فذهب الماتن الى التحريم على الأحوط و الظاهر أنّ الدليل على ذلك روايات:
منها خبر جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«قال رسول الله ﷺ في حديث: لعن الله المحلل الى أن قال:- و

المتشبهين من الرجال بالنساء و المتشبهات من النساء بالرجال...»^(٢)

و منها خبر عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام:

«أنّه رأى رجلاً به تأنيث في مسجد رسول الله ﷺ فقال له: اخرج من

مسجد رسول الله ﷺ يا لعنة رسول الله ﷺ ثمّ قال علي عليه السلام: سمعت

رسول الله ﷺ يقول: لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء و

المتشبهات من النساء بالرجال»^(٣).

و منها مرسله الصدوق قال في حديث آخر:

«أخرجوهم من بيوتكم فإنهم أقدر شيء»^(٤).

١- فروع الكافي ٦: ٤٤٤.

٢- وسائل الشيعة ١٢: ٢١١ / الباب ٨٧ من أبواب ما يكتسب به / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ١٢: ٢١١ / الباب ٨٧ من أبواب ما يكتسب به / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ١٢: ٢١٢ / الباب ٨٧ من أبواب ما يكتسب به / الحديث ٣.

و منها خبر آخر عن عليّ عليه السلام قال:

«كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله جالساً في المسجد حتى أتاه رجل به تأنيث

فسلم عليه فردّ عليه ثم أكبّ رسول الله صلى الله عليه وآله الى الأرض يسترجع ثم قال:

مثل هؤلاء في أمتي أنه لم يكن مثل هؤلاء في أمة إلا عذبت قبل الساعة» (١)

و منها خبر سماعة بن مهران عن أبي عبدالله أو أبي الحسن عليهما السلام:

«في الرجل يجرّ ثيابه قال: انّي لأكره أن يتشبه بالنساء» (٢)

و منها مرسله الطبرسي عن أبي عبدالله عن آبائه عليهم السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يزجر الرجل أن يتشبه بالنساء و ينهى المرأة

أن تتشبه بالرجال في لباسها» (٣)

و استشكل في الروايات بضعف سندها تارة و عدم دلالتها على المطلوب

أخرى و أمّا ضعف السند فواضح؛ و أمّا الدلالة فبأنّ الظاهر من التشبه في غير

الخبرين الآخرين التذكّر و التأنث.

و أمّا رواية سماعة و مرسله الطبرسي فلا تدلّان على الحرمة فإنّ الكراهة في

الأولى و النهي في الثانية أعمّ من الحرمة.

فلا دليل على حرمة لباس النساء للرجال و بالعكس.

(مسألة ٤٣): اذا لم يجد المصلّي ساتراً حتى ورق الأشجار و الحشيش فان

وجد الطين أو الوحل أو الماء الكدر أو حفرة يلج فيها و يتستر بها أو نحو ذلك

مما يحصل به ستر العورة صلى صلاة المختار قائماً مع الركوع و السجود؛ و ان

لم يجد ما يستر به العورة اصلاً فان أمن من الناظر بأن لم يكن هناك ناظر اصلاً أو

١- وسائل الشيعة ١٢: ٢١٢ / الباب ٨٧ من أبواب ما يكتسب به / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٥: ٢٥ / الباب ١٣ من أبواب احكام الملابس / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٥: ٢٥ / الباب ١٣ من أبواب احكام الملابس / الحديث ٢.

كان وكان أعمى أو في ظلمة أو علم بعدم نظره أصلاً أو كان ممن لا يحرم نظره اليه كزوجته أو أمته فالأحوط تكرار الصلاة بأن يصلي صلاة المختار تارة و مؤمياً للركوع و السجود أخرى قائماً و ان لم يأمن من الناظر المحترم صلى جالساً و ينحني للركوع و السجود بمقدار لا يبدو عورته و ان لم يمكن فيومئ برأسه و الأفعينيه و يجعل الانحناء أو الايماء للسجود أزيد من الركوع و يرفع ما يسجد عليه و يضع جبهته عليه و في صورة القيام يجعل يده على قبله على الأحوط.

الشرح:

تقدم شرح هذه المسألة في المسألة السادسة عشرة من فصل السترو الساتر و قلنا بأن من وجد ساتراً يستر به عورته و ان كان حشيشاً أو طيناً أو حفيرة أتمّ صلاته بالركوع و السجود لصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال:

«سألته عن الرجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقي عرياناً و حضرت

الصلاة كيف يصلي؟ قال: ان أصاب حشيشاً يستر به عورته أتمّ صلاته

بالركوع و السجود و ان لم يصب شيئاً يستر به عورته أو مأ و هو قائم»^(١)

و ان لم يجد ساتراً يستر به عورته و لم يره أحد أو مأ و هو قائم لصحيحة علي بن جعفر

المتقدمة آنفاً و صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال (في حديث):

«و ان كان معه سيف و ليس معه ثوب فليقلد السيف و يصلي قائماً»^(٢)

و ان رآه أحد صلى جالساً لصحيحة زرارة قال:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل خرج من سفينة عرياناً أو سلب ثيابه و

لم يجد شيئاً يصلي فيه فقال: يصلي ايماء و ان كانت امرأة جعلت

يدها على فرجها و ان كان رجلاً وضع يده على سواته ثم يجلسان

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٤٨ / الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٤٩ / الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٤.

فيومئذ ايماءً و لا يسجدان و لا يركعان فيبدو ما خلفهما تكون
صلاتهما ايماء برؤوسهما. الحديث»^(١)

و الشاهد على هذا الجمع صحيحة ابن مسكان عن أبي جعفر عليه السلام في رجل
عريان ليس معه ثوب قال:

«اذا كان حيث لا يراه أحد فليصل قائماً»^(٢)

و مرسله ابن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يخرج عرياناً فتدركه
الصلاة قال:

«يصلّي عرياناً قائماً ان لم يره أحد فان رآه أحد صلى جالساً»^(٣)

فيومئ بركوعه و سجوده و كان سجوده أخفض من ركوعه و يجعل يده على
سوأته سواء صلى قائماً أو جالساً ان كانت ظاهرة كما دلّت عليه صحيحة زرارة.
وقال في الحدائق: «لاخلاف بين الأصحاب في أنه متى لم يجد ساتراً فإنه
يصلّي عرياناً و لا تسقط الصلاة عنه بفقد الساتر و أنّما الخلاف في أنه هل يصلّي
قائماً مطلقاً أو جالساً مطلقاً أو قائماً مع أمن المطلّع و جالساً مع عدمه؟ أقوال:
أشهرها القول الثالث و نقل عن السيد المرتضى عليه السلام أنه يصلّي جالساً مومئاً و ان
أمن المطلّع؛ و عن ابن ادريس أنه يصلّي قائماً مومئاً في الحالين و الأصل في هذا
الاختلاف اختلاف ظواهر الأخبار (و بعد نقله الأخبار قال:) و بالجملة فالقول
بالتفصيل هو المعتمد للروايات المذكورة»^(٤)

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٤٩/الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٣: ٣٢٧/الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٧.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٤٩/الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٤- الحدائق الناضرة ٧: ٣٩-٤٢.

(مسألة ٤٤): اذا وجد ساتراً لاحدى عورتيه ففي وجوب تقديم القبل أو الدبر أو التخيير بينهما وجوه؛ أو جهها الوسط.

الشرح:

اذا وجد ساتراً لاحدى عورتيه يجب تقديم القبل لأنّ الدبر مستور بالأليين كما في مرسله أبي يحيى الواسطي عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: «العورة عورتان: القبل و الدبر، و الدبر مستور بالأليتين فاذا سترت القضيب و البيضتين فقد سترت العورة»^(١).

و في الجواهر نقلاً عن العلامة الطباطبائي في منظومته قال:
و عند فقد ساتر الكلّ الرجل قدّم من سترهما ستر القبل
و المرأة الفرجين ثمّ القبلا و للخيار فيه وجه قبلا^(٢)
ثمّ انّ بعد ستر القبل ان كان يمكن له ستر دبره بالأليتين حالة الركوع و السجود فيصلّي صلاة المختار و الأيوميّ ايماءً كما مرّ.
نعم ان أمكن له ستر القبل بفخذه فيستر به دبره و يصلّي صلاة المختار.

(مسألة ٤٥): يجوز للعبادة للصلاة متفرّقين و يجوز بل يستحبّ لهم الجماعة و ان استلزمت للصلاة جلوساً و أمكنهم الصلاة مع الانفراد قياماً فيجلسون و يجلس الامام وسط الصفّ و يتقدّمهم بركبتيه و يومنون للركوع و السجود إلا اذا كانوا في ظلمة آمنين من نظر بعضهم الى بعض فيصلّون قائمين صلاة المختار تارة و مع الايماء أخرى على الأحوط.

١- وسائل الشيعة ٢: ٣٤ / الباب ٤ من أبواب آداب الحمام / الحديث ٢.

٢- جواهر الكلام ٨: ٢٢٠.

الشرح:

يستحبُّ للعراة الصلاة جماعة؛ يتقدّمهم الامام بركبتيه فيومئ ايماءً بالركوع و السجود و المأمومون يركعون و يسجدون خلفه على وجوههم؛ و الدليل على ذلك موثقة اسحاق بن عمّار قال:

«قلت لأبي عبدالله عليه السلام: قوم قطع عليهم الطريق و أخذت ثيابهم فبقوا عراةً و حضرت الصلاة، كيف يصنعون؟ فقال: يتقدّمهم امامهم فيجلس و يجلسون خلفه فيومئ ايماءً بالركوع و السجود و هم يركعون و يسجدون خلفه على وجوههم»^(١)

و هذه الموثقة تقيّد الاطلاق في صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سألته عن قوم صلّوا جماعة و هم عراة قال: يتقدّمهم الامام بركبتيه و يصلّي بهم جلوساً و هو جالس»^(٢)

و قال في الحدائق: «الظاهر أنه لاختلاف في استحباب الجماعة للعراة رجالاً كانوا أو نساءً كما ذكره شيخنا في الذكرى. أنّما الخلاف في كيفيتها فالمشهور بوجه صرح الشيخ المفيد و السيّد المرتضى - أنّهم يجلسون جميعاً صفّاً واحداً و يتقدّمهم الامام بركبتيه و يصلّون جميعاً بالايماء و اختاره ابن ادريس و ادعى عليه الاجماع و تدلّ عليه صحيحة عبدالله بن سنان و ذهب الشيخ في النهاية الى أنّ الامام يومئ و من خلفه يركعون و يسجدون و يدلّ عليه موثقة اسحاق بن عمّار. انتهى ملخصاً»^(٣) و ما عن الشيخ هو الصحيح كما مر.

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٥١/الباب ٥١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٥٠/الباب ٥١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٣- الحدائق الناضرة ٧: ٤٦.

(مسألة ٤٦): الأحوط بل الأقوى تأخير الصلاة عن أوّل الوقت اذا لم يكن عنده ساتر واحتمل وجوده في آخر الوقت.

الشرح:

الأقوى تأخير الصلاة عن أوّل الوقت اذا لم يكن عنده ساتر واحتمل وجوده في آخر الوقت وذلك وان كان اطلاق أدلة البدلية يقتضي جواز البدار إلا أنّ مناسبة الحكم والموضوع وكون البدلية من جهة الاضطرار قرينة على ارادة جعل البدلية حيث يتعدّر الامتثال الاختياري في تمام الوقت؛ و عليه فالصحّة في أوّل الوقت تدور مدار بقاء الاضطرار الى آخر الوقت.

قال في الحدائق: «لو ظنّ العاري وجود الساتر في الوقت فالظاهر وجوب التأخير وفاقاً للمعتبر والمنتهى واستحسنه في المدارك، أمّا اذا لم يظنّ ذلك فالمشهور عدم وجوب التأخير وبه صرح الشيخ وأتباعه مسارعة الى فضيلة أوّل الوقت وحذراً من عروض المسقط وأوجه المرتضى وسألار بناء على أصلهما من وجوب التأخير على ذوي الأعذار»^(١)

(مسألة ٤٧): اذا كان عنده ثوبان يعلم أنّ أحدهما حرير أو ذهب أو مغصوب والآخر ممّا تصحّ فيه الصلاة لا تجوز الصلاة في واحد منهما بل يصلي عارياً؛ وان علم أنّ أحدهما من غير المأكول والآخر من المأكول أو أنّ أحدهما نجس والآخر طاهر صلى صلاتين؛ واذا ضاق الوقت ولم يكن الا مقدار صلاة واحدة يصلي عارياً في الصورة الأولى ويتخير بينهما في الثانية.

الشرح:

إذا كان عنده ثوبان يعلم أنّ أحدهما حرير أو ذهب أو مغصوب و الآخر ممّا تصحّ فيه الصلاة لاتجوز الصلاة في واحد منهما لأنّ العلم الاجمالي كالعلم التفصيلي منجز فهو مكلف بالاجتناب عن لبس الحرير أو الذهب أو المغصوب المرّدّد بين الثوبين فلم يأت بما كلف إلا أن يجتنب عنهما فعليه أن يصلّي عارياً. نعم لو تخلّف و صلّى في أحدهما ثمّ انكشف أنّ ما صلّى فيه لم يكن مانعاً صحّت صلاته لأنّ حرمة اللبس عقلاً من جهة العلم الاجمالي و حصول التجريّ به لا ينافي صحّة العبادة و حصول التقربّ بها.

و ان علم أنّ أحدهما من غير المأكول و الآخر من المأكول أو أنّ أحدهما نجس و الآخر طاهر صلّى صلاتين لأنّ لبس ما هو نجس أو من غير المأكول لم يكن حراماً إلا أنّه لاتصحّ الصلاة فيهما فاذا أتى بصلاتين مع الثوبين أحدهما ممّا تصحّ فيه الصلاة فقد أتى بما هي عليه من التكليف؛ و يمكن أن يقال أنّه لم يؤمر بالاجتناب عن الثوبين المشتبهين بين غير المأكول و المأكول.

هذا من ناحية و من ناحية أخرى أمر بعدم الاتيان بالصلاة في ثوب صنع من أجزاء ما لا يؤكل لحمه فما لم يحرز بعينه أنّه ممّا لا يؤكل لحمه لا يبطل الصلاة فيه؛ و هذا الحكم جارٍ فيما اذا علم أنّ أحدهما من غير المأكول و الآخر من غيره و لم يكن الوقت متسعاً للاتيان بصلاتين بل يكون أولى لأنّ أحدهما لم يكن مورداً للابتلاء و الآخر منهما لم يمنع من اجراء الأصل فيه؛ و كذلك الحكم في الثوبين المشتبهين بين النجس و غيره.

(مسألة ٤٨): المصلّي مستلقياً أو مضطجعاً لا بأس بكون فراشه أو لحافه نجساً أو حريراً أو من غير المأكول اذا كان له ساتر غيرهما، و ان كان يتسترّ بهما أو باللحاف فقط فالأحوط كونهما ممّا تصحّ فيه الصلاة.

الشرح:

المصلي مستلقياً أو مضطجعاً لابس بكون فراشه نجساً أو حريراً أو من غير المأكول لعدم صدق اللبس؛ وأما إذا كان لحافه نجساً أو حريراً أو من غير المأكول فإن كان بحيث يلفّ به نفسه فالصلاة فيها باطلة لصدق اللبس سواء كان له ساتر غيرها أو لم يكن؛ وأما إن لم يلفّ بها نفسه فإن كان له ساتر غيرها فالظاهر عدم صدق اللبس؛ وأما إن لم يكن له ساتر غيرها فالأحوط كونها ممّا لا تصحّ الصلاة فيه.

(مسألة ٤٩): إذا لبس ثوباً طويلاً جداً وكان طرفه الواقع على الأرض الغير المتحرّك بحركات الصلاة نجساً أو حريراً أو مغصوباً أو ممّا لا يؤكل فالظاهر عدم صحّة الصلاة مادام يصدق أنّه لابس ثوباً كذائياً. نعم لو كان بحيث لا يصدق لبسه بل يقال: لبس هذا الطرف منه كما إذا كان طوله عشرين ذراعاً و لبس بمقدار ذراعين منه أو ثلاثة وكان الطرف الآخر ممّا لا تجوز الصلاة فيه فلا بأس.

الشرح:

يظهر حكم هذه المسألة بعد العلم بمناط البطلان، فإنّ من البديهي بطلان الصلاة في اللباس إذا كان حريراً محضاً أو مغصوباً و نحو ذلك أنّما الكلام في تحقّق عنوان الصلاة في اللباس المغصوب في فرض المسألة فمهما تحقّق هذا العنوان بطلت الصلاة و الأ فلا، فلا بد من مراجعة العرف في الموارد.

(مسألة ٥٠): الأقوى جواز الصلاة فيما يستر ظهر القدم و لا يغطّي الساق كالجوارب و نحوه.

الشرح:

الأقوى جواز الصلاة فيما يستر ظهر القدم و لا يغطّي الساق كالجورب و نحوه؛ و الدليل على ذلك مكاتبة محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري:
 «أنّه كتب الى صاحب الزمان عليه السلام يسأله: هل يجوز للرجل أن يصلّي و في رجليه بطييط لا يغطّي الكعيبين أم لا يجوز؟ فكتب في الجواب جائز و سأله عن لبس النعل المعطون فإنّ بعض أصحابنا يذكر أنّ لبسه كرهه فكتب في الجواب جايز لا بأس به»^(١).
 في الوسائل قال: «قال صاحب القاموس: البطييط رأس الخفّ بلاساق و قال صاحب النهاية: الاهداب المعطون: المنتن الممتزق الشعر»^(٢).
 قال في المختلف: «و روي أنّ الصلاة محظورة في النعل السندية و الشمشك و اختار الشيخ و جماعة كراهة ذلك»^(٣).

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٢٧ / الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.
 ٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٢٨ / الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلّي / ذيل الحديث ٤.
 ٣- وسائل الشيعة ٢: ١٠٤ و ١٠٥ / الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٧.

فصل فيما يكره من اللباس حال الصلاة

وهي أمور: «أحدها»: الثوب الأسود حتى للنساء عدا الخفّ و العمامة و الكساء و منه العباء و المشبّع منه أشدّ كراهة و كذا المصبوغ بالزعفران أو العصفُر بل الأولى اجتناب مطلق المصبوغ.

«الثاني»: الساتر الواحد الرقيق.

«الثالث»: الصلاة في السروال وحده و ان لم يكن رقيقاً كما أنّه يكره للنساء

الصلاة في ثوب واحد و ان لم يكن رقيقاً.

«الرابع»: الاتزار فوق القميص.

«الخامس»: التوشّح و تتأكّد كراهته للامام و هو ادخال الثوب تحت اليد

اليمنى و القاؤه على المنكب الأيسر بل أو الأيمن.

«السادس»: في العمامة المجرّدة عن السدل و عن التحنّك أي التلحي و

يكفي في حصوله ميل المسدول الى جهة الذقن و لا يعتبر ادارته تحت الذقن و

غرزه في الطرف الآخر و ان كان هذا أحد الكيفيات له.

«السابع»: اشتمال الصمّاء بأن يجعل الرداء على كتفه و ادارة طرفه تحت

ابطه و القاؤه على الكتف.

- «الثامن»: التحزّم للرجل.
- «التاسع»: النقاب للمرأة اذا لم يمنع من القراءة و الاّ أبطل.
- «العاشر»: اللثام للرجل اذا لم يمنع من القراءة.
- «الحادي عشر»: الخاتم الذي عليه صورة.
- «الثاني عشر»: استصحاب الحديد البارز.
- «الثالث عشر»: لبس النساء الخلخال الذي له صوت. «الرابع عشر»: القباء المشدود بالزرورز الكثيرة أو بالحزام.
- «الخامس عشر»: الصلاة محلول الأزار.
- «السادس عشر»: لباس الشهرة اذا لم يصل الى حدّ الحرمة أو قلنا بعدم حرّمته.
- «السابع عشر»: ثوب من لا يتوقّى من النجاسة خصوصاً شارب الخمر وكذا المتّهم بالغصب.
- «الثامن عشر»: ثوب ذو تماثيل.
- «التاسع عشر»: الثوب الممتزج بالأبريسم.
- «العشرون»: ألبسة الكفّار و أعداء الدين.
- «الحادي و العشرون»: الثوب الوسخ.
- «الثاني و العشرون»: السنجاب.
- «الثالث و العشرون»: ما يستر ظهر القدم من غير أن يغطّي الساق.
- «الرابع و العشرون»: الثوب الذي يوجب التكبر.
- «الخامس و العشرون»: لبس الشائب ما يلبسه الشبان.
- «السادس و العشرون»: الجلد المأخوذ ممّن يستحلّ الميتة بالدبّاغ.
- «السابع و العشرون»: الصلاة في النعل من جلد الحمار.
- «الثامن و العشرون»: الثوب الضيق الملاصق بالجلد.

«التاسع والعشرون»: الصلاة مع الخضاب قبل أن يغسل.
«الثلاثون»: استصحاب الدرهم الذي عليه صورة.
«الواحد والثلاثون»: ادخال اليد تحت الثوب اذا لاصقت البدن.
«الثاني والثلاثون»: الصلاة مع نجاسة ما لا تتم فيه الصلاة كالخاتم والتكة و
القلنسوة ونحوها.
«الثالث والثلاثون»: الصلاة في ثوب لاصق وبر الأرناب أو جلده مع
احتمال لصوق الوبر به.

الشرح:

تكره الصلاة في الثياب السوداء عدا العمامة و الخفّ و الكساء؛

يدلّ عليه المرسل المروي عن الكافي قال:

«و روي: لاتصلّ في ثوب أسود، فأما الخفّ أو الكساء أو العمامة
فلا بأس»^(١)

و يؤيّد مرفوعة أحمد بن محمد المرويّة عن الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«يكره السواد الآ في ثلاثة: الخفّ و العمامة و الكساء»^(٢)

و خبر أحمد بن أبي عبد الله عن بعض أصحابه رفعه قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكره السواد الآ في ثلاث الخفّ و العمامة و
الكساء»^(٣)

و مفهوم ما رواه في الكافي عن محسن بن أحمد عمّن ذكره عن
أبي عبد الله عليه السلام قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٣/الباب ١٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٢/الباب ١٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٣/الباب ١٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

«قلت له: أصلي في القلنسوة السوداء، فقال: لاتصل فيها فأنها لباس أهل النار»^(١).

و رواية حذيفة بن منصور أنه قال:

«كنت عند أبي عبدالله عليه السلام بالحيرة فأتاه رسول أبي العباس الخليفة يدعوه فدعى بممطر أحد وجهيه أسود و الآخر أبيض فلبسه ثم قال عليه السلام: أما أني ألبسه و أنا أعلم أنه لباس أهل النار»^(٢).

و عن الفقيه مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام فيما علم أصحابه:

«لاتلبس السواد فإنه لباس فرعون»^(٣).

و عنه أيضاً مرسلًا قال:

«روي أنّ جبرئيل عليه السلام هبط على رسول الله صلى الله عليه وآله في قباء أسود و منطقة فيها خنجر فقال: يا جبرئيل ما هذا؟ فقال: زي ولد عمك العباس يا محمد ويل لولدك من ولد عمك العباس»^(٤).

و خبر عبدالله بن سليمان عن أبيه:

«انّ علي بن الحسين عليه السلام دخل المسجد و عليه عمامة سوداء قد أرسل طرفيها بين كتفيه»^(٥).

و خبر معاوية بن عمّار عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«سمعتة و هو يقول: دخل رسول الله صلى الله عليه وآله الحرم يوم دخل مكة و عليه عمامة سوداء و عليه السلاح»^(٦).

-
- ١- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٦/ الباب ٢٠ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.
 - ٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٤/ الباب ١٩ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٧.
 - ٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٣/ الباب ١٩ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٥.
 - ٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٤/ الباب ١٩ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٦.
 - ٥- وسائل الشيعة ٥: ٥٧/ الباب ٣٠ من أبواب أحكام الملابس / الحديث ٩.
 - ٦- وسائل الشيعة ٥: ٥٧/ الباب ٣٠ من أبواب أحكام الملابس / الحديث ١٠.

و موثقة حمّاد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«تكره الصلاة في الثوب المصبوغ المشبع المُفدَم»^(١).

و في الحدائق: المُفدَم لغة: الشديد الحمرة أو اللون.

و خبر يزيد بن خليفة عن أبي عبد الله عليه السلام:

«أنّه كره الصلاة في المشبع بالعُصفر و المضرّج بالزعفران»^(٢).

و يكره الصلاة في ثوب واحد رقيق؛

كما حكى عن كثير من الأصحاب لقول أبي عبد الله عليه السلام في مرفوعة أحمد بن

حمّاد قال:

«لا تصلّ فيما شَفَّ أو وصف. الحديث»^(٣).

و مفهوم قوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم التي وقع فيها السؤال عن

الصلاة في ثوب واحد اذا كان كثيفاً قال: فلا بأس^(٤).

و الحق أنّ وصف اللباس بكونه كثيفاً احتراز عمّا ليس بساتر و يدلّ على

المطلوب قول أمير المؤمنين عليه السلام في حديث الأربعمائة المروي عن الخصال:

«عليكم بالصفيق من الثياب فإنّ من رقّ ثوبه رقّ دينه لا يقومنّ

أحدكم بين يدي الرّبّ جلّ جلاله و عليه ثوب يشفّ. الحديث»^(٥).

فإنّ سوق الرواية يشعر بارادة الكراهة و كيف كان فهذا إنّما هو فيما اذا

لم يحك البشرة حكاية قاذحة لتحقق ستر العورة عرفاً.

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٦١ / الباب ٥٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٦١ / الباب ٥٩ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٨ / الباب ٢١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٧ / الباب ٢١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٨٩ / الباب ٢١ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٥.

و كذا يكره أن يتّزر فوق القميص؛

كما عن الشيخين و أتباعهما بل في الحدائق نسبته الى الجمهور و يدلّ عليه صحیحة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«لا ينبغي أن تتوشّح بazar فوق القميص و أنت تصلي و لا تتّزر بazar فوق القميص اذا أنت صليت فانه من زيّ الجاهليّة»^(١)

أمّا معنى التوشّح فعن الجوهرى: يقال توشّح الرجل بثوبه و سيفه اذا تقلّد بهما.

و عن القاموس: توشّح الرجل بثوبه تقلّد به.

و عن مصباح المنير: توشّح به هو أن يدخله تحت ابطه الأيمن و يلقيه على منكبه الأيسر كما يفعله المحرم؛ و قريب بهذا المعنى ما عن كتاب المقرب.

و بالجمله ما عليه أكثر اللغويين هو التقلّد مثل المحرم. و لا يعارضها ما رواه

الشيخ في الصحيح عن موسى بن القاسم قال:

«رأيت أبا جعفر الثاني عليه السلام يصلي في قميص قد اتّزر فوّه بمنديل و هو يصلي»^(٢)

و لا ما في الصحيح عن موسى بن عمر بن بزيع قال:

«قلت للرضا عليه السلام: أشدّ الأزار و المنديل فوق قميصي في الصلاة فقال: لا بأس به. الحديث»^(٣)

لجواز أن يكون نفي البأس في الرواية الأخيرة نفي الحرمة. و أمّا الصحیحة الأولى فيمكن أن يكون صدوره للضرورة أو لبيان جوازه أو لغير ذلك من المحامل.

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٥/الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٧/الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٦.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٧/الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٥.

و يكره أيضاً التوشح فوق القميص؛

بل و كذا تحته و تحت الرداء كما يدل عليه أخبار متكاثرة:

منها خبر أبي بصير المتقدم.

و منها ما رواه الشيخ عن محمد بن اسماعيل عن بعض أصحابنا عن

أحدهما عليه السلام قال:

«الارتداء فوق التوشح في الصلاة مكروه و التوشح فوق القميص

مكروه»^(١).

و خبر زياد بن المنذر عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«سأله رجل و أنا حاضر عن الرجل يخرج من الحمام أو يغتسل

فيتوشح و يلبس قميصه فوق الأزار فيصلّي و هو كذلك قال: هذا

عمل قوم لوط قال: قلت: فأنه يتوشح فوق القميص؟ قال: هذا من

التجبر»^(٢).

و خبر الهيثم المروي عن كتاب العلل عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«أما كره التوشح فوق القميص لأنه من فعل الجبارة»^(٣).

و خبر يونس عن جماعة من أصحابه عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليه السلام:

«أنه سئل: ما العلة التي من أجلها لا يصلّي الرجل و هو متوشح فوق

القميص؟ فقال: لعلّة الكبر في موضع الاستكانة و الذل»^(٤).

و عن كتاب الخصال باسناده عن علي عليه السلام (في حديث الأربعمئة) قال:

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٦/ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٦/ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٨/ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٠.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٨/ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١١.

«لا يصلي الرجل في قميص متوشحاً به فإنه من أفعال قوم لوط»^(١) و يتأكد ذلك في الامام كما يدل عليه موثقة عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام:

«سئل عن رجل يؤمّ بقوم يجوز له أن يتوشح؟ قال: لا يصلي الرجل بقوم و هو متوشح فوق ثيابه و ان كانت عليه ثياب كثيرة لأن الامام لا يجوز له الصلاة و هو متوشح»^(٢).

و لا ينافي ذلك ما في حسنة حمّاد بن عيسى قال:

«كتب الحسن بن علي بن يقطين الى العبد الصالح عليه السلام: هل يصلي

الرجل و عليه ازار متوشح به فوق القميص؟ فكتب: نعم»^(٣).

و خبر علي بن جعفر المروي عن كتاب المسائل و قرب الاسناد عن أخيه

موسى بن جعفر عليه السلام قال:

«و سألته عن الرجل يتوشح بالثوب في الصلاة يقع على الأرض أو

يجاوز عاتقه أيصلح ذلك؟ قال: لا بأس»^(٤).

لامكان حملهما على الجواز الغير المنافي للكراهة.

و يكره أن يصلي في عمامة و لم يتحنك؛

على المشهور كما في الحقائق و عن المعتمد اسناده الى علمائنا مؤذناً بدعوى

الاجماع عليه و عن الصدوق في كتابه أنه قال: و سمعت مشايخنا عليه السلام يقولون

لا يجوز الصلاة في الطابقيّة و لا يجوز للمعتمّ أن يصلي إلا و هو متحنك و عن

جملة من الأصحاب منهم صاحب المدارك و غيره التصريح بأن المستفاد من

الأخبار كراهية ترك التحنك في حال الصلاة و غيرها و لا خصوصية للصلاة بذلك

١- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٨/الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٩.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٦/الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٧/الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٧.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٥/الباب ٢٣ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٩.

وأنما يكون دخولها من حيث العموم. و أما الأخبار بعد كفاية الاستناد بالشهرة و نقل الاجماع في مثل المقام المبني على التسامح فهي مستفيضة.

منها مرسله ابن أبي عمير عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«من تعمّم و لم يحنّك فأصابه داء لا دواء له فلا يلومنّ الآ نفسه»^(١).

و خبر عيسى بن حمزة عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«من اعتّم فلم يدر العمامة تحت حنكه فأصابه ألم لا دواء له فلا يلومنّ الآ نفسه»^(٢).

و مرفوعة علي بن الحكم رفعه الى أبي عبدالله عليه السلام قال:

«من خرج من منزله معتمّاً تحت حنكه يريد سفراً لم يصبه في سفره سرق و لا حرق و لا مكروه»^(٣).

و قال الكليني:

«و روي أنّ الطابقيّة عمّة ابليس»^(٤).

و موثقة عمّار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال:

«من خرج في سفر فلم يدر العمامة تحت حنكه فأصابه ألم لا دواء له فلا يلومنّ الآ نفسه»^(٥).

و عن الصدوق قال: و قال الصادق عليه السلام:

«ضمنت لمن خرج من بيته معتمّاً أن يرجع اليهم سالماً»^(٦).

و عنه قال: و قال الصادق عليه السلام:

-
- ١- وسائل الشيعة ٤: ٤٠١ / الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.
 - ٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٠١ / الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.
 - ٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٢ / الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.
 - ٤- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٢ / الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٤.
 - ٥- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٢ / الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٥.
 - ٦- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٢ / الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.

«أني لأعجب ممّن يأخذ في حاجة و هو معتمّ تحت حنكه كيف لا تقضى حاجته»^(١).

و عنه قال: و قال النبي ﷺ:

«الفرق بين المسلمين و المشركين التلحي بالعمائم»^(٢).

قال الصدوق: و ذلك في أول الاسلام و ابتدائه^(٣).

و عنه قال: و قد نقل عنه ﷺ أهل الخلاف أيضاً:

«أنه أمر بالتلحي و نهى عن الاقتعاط»^(٤).

و يكره أن يشتمل الصمء في الصلاة؛

بلاخلاف فيه على الظاهر بل اجماعاً كما ادّعاه غير واحد و استدّل له

بصحيحه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:

«إياك و التحاف الصمء! قلت: و ما التحاف الصمء؟ قال: أن تدخل

الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد»^(٥).

و عن الصدوق في معاني الأخبار عن القاسم بن سلام رفعه عن النبي ﷺ:

«أنه نهى عن لبستين: اشتمال الصمء و أن يحتبي الرجل بثوب ليس

بين فرجه و بين السماء شيء»^(٦).

قال: و قال الصادق عليه السلام:

«التحاف الصمء هو أن يدخل الرجل رداءه تحت ابطه ثم يجعل

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٢ / الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٧.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٣ / الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٨.

٣- نفس المصدر.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٣ / الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٩.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٩ / الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٦- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٠ / الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٥.

طرفيه على منكب واحد». (١)

و يكره اللثام للرجل

كما عن المشهور بل عن المختلف أنه مذهب جلّ علمائنا و عن الخلاف
الاجماع عليه و يشهد له صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:
«قلت له: أيصلي الرجل و هو متلثم؟ فقال: أمّا على الأرض فلا، و أمّا
على الدابة فلا بأس». (٢)

فتحمل الصحيحة على الكراهة جمعاً بينها و بين موثقة سماعة قال: سألت
أبا عبد الله عليه السلام:

«عن الرجل يصلي و يقرأ القرآن و هو متلثم؟ فقال: لا بأس به». (٣)

و صحيحة الحلبي قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل يقرأ الرجل في صلاته و ثوبه على فيه؟

فقال: لا بأس بذلك اذا سمع الهمهمة». (٤)

و نحوها صحيحة عبد الله بن سنان. (٥)

و النقاب للمرأة؛

كما عن المشهور بل عن محكي المختلف نسبه الى جلّ علمائنا و كفى به
دليلاً بعد البناء على المسامحة و شهادة موثقة سماعة قال:

«سألته عن المرأة تصلي متنقبة؟ قال: اذا كشفت عن موضع السجود

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٠ / الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٢٢ / الباب ٣٥ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٢٣ / الباب ٣٥ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٥.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٤٢٣ / الباب ٣٥ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٣.

٥- وسائل الشيعة ٤: ٤٢٣ / الباب ٣٥ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

فلا بأس به وان أسفرت فهو أفضل»^(١).
فان منع القراءة حرم.
و تكره الصلاة في قباء مشدود إلا حال الحرب.

و يكره أن يؤمّ بغير رداء؛

على المشهور كما ادّعاه غير واحد بل عن بعض دعوى الاجماع عليه و يدلّ عليه صحيحة سليمان بن خالد قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أمّ قوماً في قميص ليس عليه رداء فقال: لا ينبغي إلا أن يكون عليه رداء أو عمامة يرتدي بها»^(٢).
و نوقش فيه بأنها إنّما تدلّ على الكراهية مطلقاً اذا كان محطّ نظر السائل عن امامته بلارداء و يجوز أن يكون غرضه السؤال عن امامته اذا لم يكن عليه إلا قميص و لم يلبس فوق القميص شيئاً فلا تدلّ حينئذ على الكراهية مطلقاً.
و ربما يكون هو الظاهر من صحيحة علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

«سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلّي في قميص واحد أو قباء وحده؟ قال: ليطرح على ظهره شيئاً»^(٣).
قال: و سألته عن الرجل هل يصلح له أن يؤمّ في سراويل و رداء؟
قال: لا بأس به»^(٤).

و قال: سألته عن المرأة هل يصلح لها أن تصلّي في ملحفة و مقنعة و

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٢١/الباب ٣٣ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.
٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٥٢/الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.
٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٢/الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١١.
٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٣/الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٦.

لها درع؟ قال: لا يصلح لها إلا أن تلبس درعها.^(١)
 و قال: سألته عن المرأة هل يصلح لها أن تصلي في ازار و ملحفة و مقنعة و لها درع؟ قال: اذا وجدت فلا يصلح لها الصلاة إلا و عليها درع.^(٢)
 و قال: سألته عن السراويل هل تجزي مكان الازار قال: نعم.^(٣)
 و قال: سألته عن الرجل هل يصلح له أن يؤم في سراويل و قلنسوة؟ قال: لا يصلح.^(٤)
 و سألته عن الرجل هل يصلح له أن يؤم في ممطر و حده أو جبّة و حدها؟ قال: اذا كان تحتها قميص فلا بأس.^(٥)
 و قال: سألته عن الرجل يؤم في قباء و قميص؟ قال: اذا كانا ثوبين فلا بأس.^(٦)

تنبيه:

نقل في المدارك عن جدّه عليه السلام أنّه قال: و كما يستحب الرّداء للامام يستحبّ لغيره من المصلّين و ان كان للامام أكد و احتجّ عليه بتعليق الحكم على مطلق المصلّي في عدّة أخبار كصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:
 «أدنى ما يجزيك أن تصلي فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل

-
- ١- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٨ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٥.
 - ٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٠٨ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٦.
 - ٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٢ / الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٤.
 - ٤- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٣ / الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٥.
 - ٥- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٢ / الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٢.
 - ٦- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٢ / الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١٣.

جناحي الخطاف»^(١).

و صحيحة عبدالله بن سنان قال:

«سأل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل ليس معه إلا سراويل. قال: يحل التكة

منه فيطرحها على عاتقه و يصلّي قال: و ان كان معه سيف و ليس

معه ثوب فليقتلّد السيف و يصلّي قائماً»^(٢).

و صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنّه قال:

«إلى أن قال:- إذا لبس السراويل فليجعل على عاتقه شيئاً و لو

حبالاً»^(٣).

ثمّ قال: و لا يخفى ما في هذا الاستدلال من الضعف لاختصاص الروايتين

الأخيرتين بالعمري و عدم ذكر الرداء في الرواية الأولى بل أقصى ما يدلّ عليه

استحباب ستر المنكبين سواء كان بالرداء أم بغيره.

و يكره أن يصحب شيئاً من الحديد بارزاً؛

على المشهور بل عن الشيخ في النهاية قال لا يجوز الصلاة اذا كان مع الانسان

شيء من الحديد شهر مثل السكين أو سيف فان كان في عمد أو قراب فلا بأس

بذلك و عن ابن البرّاج أنّه عدّ في جملة ما لا تصحّ الصلاة فيه ثوب الانسان اذا كان

فيه سلاح مشهر مثل سكين أو سيف قال: و كذلك اذا كان في كمّه مفتاح حديد الآ

أن يلقّه بشيء و الأصل في ذلك أخبار مستفيضة:

منها خبر السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يصلّي الرجل و في يده خاتم حديد»^(٤).

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٥٣ / الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٥٢ / الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٣٩٠ / الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٤١٧ / الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

و رواية موسى بن أكييل النميري عن أبي عبد الله عليه السلام:

«في الحديد أنه حلية أهل النار - إلى أن قال -: و جعل الله الحديد في الدنيا زينة الجنّ و الشياطين فحرّم على الرجل المسلم أن يلبسه في الصلاة إلا أن يكون قبالة عدوّ فلا بأس به قال: قلت: فالرجل يكون في السفر يكون معه السكّين في خفّه لا يستغني عنها (عنه) أو في سراويله مشدوداً و المفتاح يخشى ان وضعه ضاع أو يكون في وسطه المنطقة من حديد. قال: لا بأس بالسكّين و المنطقة للمسافر في وقت ضرورة و كذلك المفتاح اذا خاف الضيعة و النسيان و لا بأس بالسيف و كلّ آلة السلاح في الحرب و في غير ذلك لا تجوز الصلاة في شيء من الحديد فأنّه نجس ممسوخ»^(١).

و موثقه عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام

«في الرجل يصلّي و عليه خاتم حديد قال: لا، و لا يتختم به الرجل فأنّه من لباس أهل النار»^(٢).

و رواية أبي الفضل المدائني عمّن حدّثه عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«لا يصلّي الرجل و في تكّته مفتاح حديد»^(٣).

و قال الكليني:

«و روي: اذا كان المفتاح في غلاف فلا بأس»^(٤).

و المستفاد من هذه الأخبار و ان كان هو الحرمة إلا أنّها تحمل على الكراهة لشهرة القول بها بين الأصحاب بل لم ينقل عن أحد التصريح بالحرمة و ما يظهر

١- وسائل الشيعة ٤: ٤١٩ / الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٦.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤١٨ / الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤١٨ / الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٤١٨ / الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٣.

من بعض عبار ما تقدّمت الاشارة اليه من الحرمة لاتأبى عن ارادة الكراهة بحسب ما جرت عليه محاوراتهم.

و يؤيد هذا الحمل بعض الأخبار الدالّة على جواز الصلاة في الحديد في الجملة كمكاتبة الحميرى (المروية عن الاحتجاج):

«أنّه كتب الى صاحب الزمان عليه السلام يسأله عن الفصّ الخماهن هل تجوز الصلاة فيه اذا كان في اصبعه؟ فكتب الجواب: فيه كراهية أن يصلي فيه و فيه أيضاً اطلاق و العمل على الكراهية و سأله عن الرجل يصلي و في كمّه أو سراويله سكين أو مفتاح حديد هل يجوز ذلك؟ فكتب في الجواب: جائز»^(١)

و عن وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام قال:

«السيف بمنزلة الرداء تصلي فيه ما لم تر فيه دمًا و القوس بمنزلة الرداء»^(٢)

و في صحيحة ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال (في حديث):

«و ان كان معه سيف و ليس معه ثوب فليقلّد السيف و يصلي قائماً»^(٣)

و خبر علي بن أبي حمزة:

«أن رجلاً سأل أبا عبدالله عليه السلام و أنا عنده، عن الرجل يتقلّد السيف و يصلي فيه؛ قال: نعم. الحديث»^(٤)

و الجمع بين هذه الأخبار و أخبار المنع مع النظر في مرسله الكليني هو كراهة

١- وسائل الشيعة ٤: ٤٢٠ / الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١١.

٢- وسائل الشيعة ٤: ٤٥٨ / الباب ٥٧ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٥٢ / الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٣.

٤- وسائل الشيعة ٤: ٤٥٦ / الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٢.

الصلاة في الحديد مطلقاً و لكنّها تخف بستره بغلاف و نحوه بل مطلقاً ولو بجعله تحت ثيابه.

و يكره في ثوب يتهم صاحبه؛

و يدلّ عليه صحيحة عبدالله بن سنان قال:

«سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الذي يعير ثوبه لمن يعلم أنّه يأكل لحم الجرى و يشرب الخمر فيرده أيصليّ فيه قبل أن يغسله؟ قال: لا يصليّ فيه حتّى يغسله»^(١)

و صحيحة العيص بن القاسم قال:

«سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصليّ في ثوب المرأة و في ازارها و يعتمّ بخمارها قال: نعم اذا كانت مأمونة»^(٢)

و خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال:

«سألته عن رجل اشترى ثوباً من السوق للباس لا يدري لمن كان، هل تصلح الصلاة فيه؟ قال: ان كان اشتراه من مسلم فليصلّ فيه و ان اشتراه من نصرانيّ فلا يصلّ فيه حتّى يغسله»^(٣)

و النهي محمول على الكراهة جمعاً بينه و بين ما دلّ على عدم وجوب الغسل ما لم تثبت النجاسة بالعلم كصحيحة عبدالله بن سنان قال:

«سأل أبي أبا عبدالله عليه السلام و أنا حاضر: انّي أعير الذميّ ثوبي و أنا أعلم أنّه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير فيرده عليّ فأغسله قبل أن أصليّ فيه؟ فقال أبو عبدالله عليه السلام: صلّ فيه و لا تغسله من أجل ذلك

١- وسائل الشيعة ٢: ١٠٥٤ / الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٢: ١٠٤٠ / الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ٢.

٣- وسائل الشيعة ٢: ١٠٧١ / الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّي / الحديث ١.

فإنك أعرته إياه و هو طاهر و لم تستيقن أنه نجسه فلا بأس أن تصلي فيه حتى تستيقن أنه نجسه»^(١)

الى غير ذلك من الأخبار في هذا الباب مضافاً الى رواية أبي علي البرزاز عن أبيه قال:

«سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن الثوب يعمله أهل الكتاب، أصلي فيه قبل أن يغسل؟ قال: لا بأس و ان يغسل أحب الي»^(٢)

و يكره أن تصلي المرأة في خلخال له صوت؛

كما عن المشهور و يظهر عن بعض دعوى الاجماع عليه و استدلل له أيضاً بصحيفة علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام (في حديث) قال:

«سألته عن الخلال هل يصلح للنساء و الصبيان لبسها؟ فقال: اذا كانت صماء فلا بأس و ان كان لها صوت فلا»^(٣)

و السؤال عن لبسها حال الصلاة لأنها وقع جواباً عن أسئلة كلها ترجع الى الصلاة و ذهب القاضي ابن البرزاج و صاحب النهاية الى ما ظاهره الحرمة ولكنه لا يرب في ضعفه.

١- وسائل الشيعة ٢: ١٠٩٥ / الباب ٧٤ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

٢- وسائل الشيعة ٢: ١٠٩٣ / الباب ٧٣ من أبواب لباس المصلي / الحديث ٥.

٣- وسائل الشيعة ٤: ٤٦٣ / الباب ٦٢ من أبواب لباس المصلي / الحديث ١.

فصل فيما يستحبّ من اللباس

وهي أيضاً أمور:

«أحدها»: العمامة مع التحنك. «الثاني»: الرداء خصوصاً للامام بل يكره له تركه. «الثالث»: تعدّد الثياب بل يكره في الثوب الواحد للمرأة كما مرّ. «الرابع»: لبس السراويل. «الخامس»: أن يكون اللباس من القطن أو الكتّان. «السادس»: أن يكون أبيض. «السابع»: لبس الخاتم من العقيق. «الثامن»: لبس النعل العربيّة. «التاسع»: ستر القدمين للمرأة. «العاشر»: ستر الرأس في الأمة و الصبيّة واما غيرهما من الاناث فيجب كما مرّ. «الحادي عشر»: لبس أنظف ثيابه. «الثاني عشر»: استعمال الطيب؛ ففي الخبر ما مضمونه: الصلاة مع الطيب تعادل سبعين صلاة. «الثالث عشر»: ستر ما بين السرة و الركبة. «الرابع عشر»: لبس المرأة قلادتها.

تمّ بعون الملك العلام
الجزء الأول من شرح كتاب الصلاة للعروة الوثقى
بيد أقلّ العباد سيد علي محمد دستغيب الحسيني ابن سيّد علي أكبر
في شهر رجب المرجب عام ١٤١٨
و انتهينا من اعادة النظر فيه للطبعة الثانية
في شهر رمضان المبارك عام ١٤٣٣
ونسأل الله القبول
و صلّى الله على محمد وآله الطاهرين